جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

إشكالية النمو وتحديات الأمن الإقتصادي الجزائري

2019-2000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إقتصاد سياسي دولي

إعداد الطالب:

فرحاوي عبد القادر

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: مسعود شعنان

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. شيباني فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيساً
د. مسعود شعنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفاً
د. شليغم سعاد	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضواً
د. جمال درويش	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضواً
د. عبد اللاوي صبيحة	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضواً
د. سعيدة سلامة	محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3	عضواً

السنة الجامعية: 2025-2026

شكر وإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل العلمي، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا بعلمهم وتوجيهاتهم في إثراء هذا البحث، لاسيما الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة الدكتور شعنان مسعود، لما قدمه من متابعة وتوجيه مستمر.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من دعم مساري العلمي من قريب أو بعيد، وإلى أفراد أسرتي الكرام على ما قدموه من تشجيع وتضحية طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

إهداء إلى كل من آمن بأهمية العلم والمعرفة في خدمة الوطن، أهدي هذا الجهد المتواضع...

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع البرامج التنموية وأثرها على الأمن الإقتصادي في الجزائر، إنطلاقًا من إشكالية محورية تتمثل في: إلى أي مدى أسهمت البرامج التنموية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية في تحقيق النمو الإقتصادي وضمان الأمن الإقتصادي الوطني؟ وتنبع أهمية هذه الإشكالية من كونها تتعلق بجوهر السياسات الإقتصادية المعاصرة في الجزائر، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتقلب أسعار النفط، وتزايد الضغوط الإجتماعية، وتنامي الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.

إنطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن تحقيق الأمن الإقتصادي يستلزم نمواً إقتصادياً مستداماً، وأن هذا النمو يعتمد بدرجة كبيرة على نجاعة الإنفاق العمومي في البرامج التنموية، إلى جانب دور الإصلاحات الهيكلية والفاعلين غير الحكوميين في تفعيل آليات النمو، وقد إستندت الدراسة بالدرجة الأولى إلى منهج تحليلي–وصفي يعتمد على تحليل مضمون البرامج التنموية الجزائرية منذ سنة 2000، وتقييم إنعكاساتها على المؤشرات الإقتصادية الكلية، لاسيما النمو، التشغيل، والإستقرار المالي والإجتماعي.

أظهرت النتائج أنّ الجزائر تبنّت خلال العقدين الأخيرين مقاربة تنموية كينزية تقوم على تحفيز النشاط الإقتصادي بالإنفاق العمومي، وهو ما سمح بتحقيق بعض المكاسب الإجتماعية والإقتصادية، غير أنّ هذه السياسة لم تؤدِّ إلى تحول هيكلي حقيقي في بنية الإقتصاد الوطني بسبب إستمرار الطابع الريعي للإقتصاد، وضعف الإنتاجية، وتراجع فعالية المؤسسات.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ تحقيق الأمن الإقتصادي الجزائري يبقى رهيناً بإصلاحات مؤسساتية وهيكلية عميقة تعيد التوازن بين أدوار الدولة والقطاع الخاص، وتدعم الاستثمار المنتج، وتكرس مبادئ الحوكمة الاقتصادية الرشيدة. كما أنّ التحول نحو نموذج تنموي جديد يتطلب تنويع الإقتصاد، والانتقال من منطق التسيير بالإنفاق إلى منطق التسيير بالأداء والنتائج.

وتكتسي هذه النتائج أهمية خاصة في ظل برنامج الرئيس عبد المجيد تبون (2019–2024) الذي ركّز في مشروعه التنموي على إعادة بعث الإقتصاد الوطني من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، ودعم المؤسسات الناشئة، وتحسين مناخ الإستثمار، ومراجعة منظومة الدعم العمومي، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو تحقيق نمو نوعي يكرّس الأمن الإقتصادي والإستقلال المالي للبلاد.

بناءً على ذلك، خلصت الدراسة إلى أنّ تحقيق الأمن الإقتصادي في الجزائر لا يمر فقط عبر زيادة الإنفاق العمومي، بل من خلال ترشيده، وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المجتمع المدني في العملية التنموية، بما يضمن إستدامة النمو وإستقرار الإقتصاد الوطني على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الأمن الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الانفاق العمومي، البرامج التنموية الجزائرية.

Abstract:

This doctoral thesis aims to examine the development programs and their impact on economic security in Algeria, addressing the central research question: To what extent have the development programs implemented by the Algerian state contributed to achieving economic growth and ensuring national economic security? The significance of this issue stems from its close link to the core of Algeria's contemporary economic policies, particularly in light of challenges related to oil price volatility, rising social pressures, and the increasing need to diversify sources of national income.

The thesis is grounded in the main hypothesis that achieving economic security requires sustainable economic growth, which, in turn, depends largely on the efficiency of public spending within development programs, as well as the role of structural reforms and non-governmental actors in activating growth mechanisms. The research adopts a descriptive and analytical methodology, focusing on the analysis of Algerian development programs since the year 2000 and assessing their impact on key macroeconomic indicators, notably growth, employment, and financial and social stability.

The findings indicate that, over the past two decades, Algeria has adopted a Keynesian development approach based on stimulating economic activity through public expenditure. This policy has generated certain social and economic achievements; however, it has not led to a genuine structural transformation of the national economy, due to the continued rentier nature of the system, weak productivity, and limited institutional efficiency.

The study concludes that ensuring Algeria's economic security remains contingent upon deep institutional and structural reforms capable of restoring

balance between the roles of the state and the private sector, promoting productive investment, and consolidating the principles of sound economic governance. Furthermore, the transition toward a new development model requires diversifying the economy and shifting from spending-based management to one centered on performance and results.

These conclusions acquire special relevance within the framework of President Abdelmadjid Tebboune's 2019-2024 development program, which aims to revive the national economy by encouraging local production, supporting start-ups, improving the investment climate, and reforming the public subsidy system-reflecting a clear orientation toward achieving qualitative growth that reinforces economic security and financial independence.

Ultimately, the thesis finds that achieving economic security in Algeria does not merely depend on increasing public expenditure, but rather on rationalizing it directing it toward productive sectors with high added value, strengthening public-private partnerships, and enhancing the role of civil society in the development process, thereby ensuring sustainable growth and long-term economic stability**.**

Keywords: Algeria - Development Programs - Public Spending - Economic Growth -Economic Security - Structural Reforms - Governance - Economic Diversification.

مقدمة

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة للحفاظ على أمنها الوطني وذلك تأمينا لديمومة كيانها وحفاظا على مواطنيها، وبالموازاة مع ذلك، تعمل على تنمية مختلف قطاعات النشاط من أجل خلق ديناميكية إقتصادية وتحسين الأوضاع الإجتماعية لساكنتها، وذلك كله في إطار منهج قائم على ثنائية الأمن والتنمية، بحيث يختلف مستوى تدخل كل واحد منهما حسب إيديولوجية وأولويات كل دولة.

ونظرا للتطورات التي عرفها مفهوم الأمن وإنتقاله من المفهوم الكلاسيكي الضيق المرتبط بحماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات بإستخدام القوة كوسيلة نهائية لإستئصال مصادر التهديد، إلى المفهوم الموسع المرتبط حسب باري بوزان "**Barry BUZAN**[1]" بخمسة أبعاد أساسية[2]، لاسيما منها المسائل المرتبطة بالأمن الإقتصادي.

هذا الأمر، جعل الأمن الإقتصادي يعد من أهم القضايا الإستراتيجية الأمنية ذات التأثير المباشر في الأمن القومي وعملية صنع القرار، إذ يقع على عاتق الدولة إنتهاج سياسات إقتصادية مدروسة، وخطط تنموية تضمن إستقلالها الإقتصادي وتحقق اكتفاءها الذاتي وتخلصها من التبعية بما يحمي إقتصادها من التهديدات أو الهزّات الإقتصادية الداخلية والخارجية.

وإهتمت الجزائر بالمسائل الإقتصادية، وجعلتها من بين المحاور الكبرى في رسم إستراتيجياتها الوطنية، وكان ذلك منذ إستقلالها مباشرةً، حيث رسمت خطط تنموية متعددة، تناسبت في ذلك الوقت تناسبا طردياً

---

[1]- **باري بوزان** (**Barry Buzan**): يعد من أحد أبرز المنظرين في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية المعاصرة، وهو أستاذ فخري للعلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، تركز أعمال بوزان على البنية التاريخية والوظيفية للنظام الدولي، حيث سعى إلى تحليل تطور العلاقات بين الوحدات السياسية عبر الزمن من منظور بنيوي وتاريخي شامل. ويُعتبر من المؤسسين البارزين لما يُعرف بـ مدرسة كوبنهاغن في دراسات الأمن التي وسعت مفهوم الأمن ليشمل مجالات غير عسكرية مثل الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي معتبرة أن التهديدات للأمن لا تنحصر فقط في المجال العسكري، بل تمتد إلى كافة أبعاد الحياة الإنسانية والمجتمعية. وقد ساهم بوزان في تطوير نظرية "الأمن الإقليمي" من خلال تحليله لما يُعرف بـ: المركبات الأمنية الإقليمية (Regional Security Complexes)، مبرزاً التفاعل بين العوامل المحلية والإقليمية والعالمية في تشكيل ديناميكيات الأمن.

[2]- ميّز باري بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن، وهي كل من:

– **الأمن العسكري**: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها البعض.

– **الأمن السياسي**: ويعنى الإستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

– **الأمن الإقتصادي**: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

– **الأمن الإجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

– **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

مع الإيديولوجية الإشتراكية التي كانت لا تعترف بالملكية الإقتصادية إلاّ في صورتها الجماعية. ولكن هذه الوضعية لم تدم طويلاً، إذ في مطلع الثمانينات بدأت بوادر إنهيار الإقتصاد الجزائري تتضح للعيان الأمر الذي كشف عن الهشاشة الهيكلية لإقتصاد ريْعيٍ معروف بتبعيته المفرطة للنفط والغذاء والدائنين. وهكذا إضطرت الدولة، بعد عجزها عن تسيير الأزمة، إلى اللجوء للإستدانة الخارجية، سواءً من قبل الدول التي كانت تعرف نوع من الإنتعاش في موازناتها المالية أو مختلف المؤسسات المالية الدولية. في مقابل ذلك، تمّ الرضوخ إلى شروط مختلف الجهات الدائنة، خاصة منها صندوق النقد الدولي الذي فرض على الجزائر تعديلات هيكلية وتنظيمية مست مختلف المؤسسات بما فيها النظام القانوني الساري المفعول آنذاك، مع ضمان إعادة جدولة ديونها، فأصبح الأمن الإقتصادي مهدداً والسياسات التنموية رهينة مخططات إعادة التقويم الهيكلي.

وفي سنة 1999، شهدت الجزائر إنفراجاً مالياً على إثر إرتفاع أسعار البترول، حيث إنتهجت السلطات العمومية في تلك الفترة سياسات إنعاش إقتصادي قصد النهوض بالإقتصاد الوطني، وقد تجسد ذلك على أرض الواقع من خلال أربعة برامج تنموية قاسمها المشترك هو الإنفاق العمومي، حيث كان الهدف من مختلف هذه البرامج هو إقلاع الإقتصاد الوطني في المرحلة الأولى، عن طريق "برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي" خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004، ثم تلتها مرحلة ثانية تمثلت في "البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2009، ثم جاء "برنامج توطيد النمو الإقتصادي" خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014، أما البرنامج الأخير المسمى بـ: "النموذج الجديد للنمو" فتم إنتهاج من خلاله مقاربة إقتصادية جديدة، قائمة بالأساس على عقلنة الإنفاق العام من جهة والبحث عن مصادر جديدة للتمويل من جهة ثانية، لاسيما وأنّ هذه الفترة عرفت إنخفاض ملحوظ في أسعار البترول على المستوى الدولي، مما أثر سلباً على الإقتصاد الوطني، حيث تمّ تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2019، مع العلم أنه كان من المبرمج إستكماله في إطار خطة إستراتيجية إلى غاية آفاق 2030.

حيث يلاحظ من خلال تسمية عناوين مختلف هذه البرامج التنموية، أنّ السلطات العمومية الجزائرية جعلت من المقاربة الإقتصادية أولوية قصوى في رسم سياساتها العمومية، معتمدة في ذلك على إنجاز مشاريع عمومية ضخت في إطارها مبالغ مالية معتبرة بهدف خلق ديناميكية إقتصادية تمس مختلف قطاعات النشاط.

وكان الهدف من مختلف هذه البرامج، هو البحث عن تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستمر، يجعل من الأمن الاقتصادي الجزائري المسعى الأسمى لمختلف هذه التوجهات الإقتصادية، وذلك عن طريق إقحام كل

الآليات التقنية، بما فيها مختلف الفاعلين المرتبطين بالحقل الإقتصادي سواءً كانوا ينتمون إلى القطاع العام أو القطاع الخاص.

إشكالية الموضوع:

بعد تعريفنا لموضوع الدراسة، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تمكنت الحكومة الجزائرية عبر برامجها التنموية التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2019 من تحقيق نمو إقتصادي مستقر وآمن؟

بعبارة أخرى، إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال الفترة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019 في تحقيق النمو الاقتصادي وضمان الأمن الاقتصادي الوطني؟

ينبثق من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو واقع الإقتصاد الجزائري وما هي مكامن ضعفه؟

2- ما مدى فعالية البرامج التنموية التي تم تنفيذها خلال فترة الدراسة بالنسبة للنمو الاقتصادي الجزائري؟

3- ما هي مختلف الآليات العملية التي يمكن إعتمادها للرفع من مستوى معدلات النمو الإقتصادي الجزائري ومنه تحقيق أمن إقتصادي ملموس؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرز الفرضيات التالية:

1- يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية، سواء ذات طبيعة تنظيمية أو مؤسساتية، بما فيه إنعدامه لإستراتيجية مضبوطة تحدد من خلالها الآفاق المستقبلية ومستويات النمو المرجوة.

2- فعالية البرامج التنموية مرتبطة بكفاءة الإنفاق العمومي وليس بحجم الموارد المسخرة.

3- بعث إصلاحات جديدة هيكلية في أجهزة الدولة مع وضع إستراتيجيات مضبوطة مسبقاً، بالإضافة إلى تفعيل القطاع الخاص وتنويعه، مع إشراك المجتمع المدني، كلها آليات تمكن الدولة الجزائرية من تحقيق أمنها الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة من أجل تحسين النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال مختلف برامجها التنموية التي إعتمدت بالأساس على الإستثمارات العمومية، كما أنها تسلط الضوء على إنعكاسات تدخل الدولة في المجال الإقتصادي على النمو، بإعتبار أن هذا الأخير يعد المفعل الأساسي للإقتصاد الوطني، وذلك من خلال ما يترتب عنه من أثار إيجابية تمس مختلف مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي.

كما أنّ هذه الدراسة تتطرق إلى مقاربة فكرية جديدة لمفهوم الأمن، حيث تمّ تناول هذا الأخير من زاوية بعده الإقتصادي المحض، المرتبط أساسا بمؤشرات القياس الكمية، والتي تعتبر من بين الآليات الفعالة في رسم وتقييم السياسات العمومية، لاسيما وأنّ هذه المؤشرات والمقاييس تحظى بنوع من الموضوعية، ولا تخضع بصفة عامة إلى الإعتبارات القيمية الذاتية. هذا كله يضفي الطابع العلمي والأكاديمي على هذه الدراسة، ويؤسس لتقاطعات بناءة بين العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جهة والعلوم الإقتصاد من جهة أخرى.

أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة تقييمية لمختلف خيارات الحكومة التنموية التي تم تطبيقها في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2019، والآثار الإقتصادية المترتبة عليها، سواءً على النمو الإقتصادي كمتغير مستقل، أو الأمن الإقتصادي كمتغير تابع، بما فيه إبراز حجم النفقات العمومية الجد مهمة التي تم إنفاقها في إطار المشاريع العمومية ومدى مردوديتها الإقتصادية.

إطار الدراسة:

تعالج الدراسة **إشكالية النمو وتحديات الأمن الإقتصادي الجزائري**، وذلك في إطار مختلف برامج الدولة التنموية، حيث تم حصر الدراسة في إطار سياسات الإنفاق العمومي، بغية دراسة آثار هذه السياسات التنموية المنتهجة من قبل السلطات العمومية على النمو وتداعياتها على الأمن الإقتصادي الجزائري.

وتم التركيز في دراسة الموضوع على زاوية الإقتصاد الكلي "Macroeconomics"، بتسليط الضوء على المؤشرات الكلية المتمثلة في الدخل القومي للدولة والناتج المحلي، الإستهلاك المحلي، معدلات البطالة، الإدخار، الإستثمار العمومي والتضخم وغيرها من المؤشرات، وذلك في إطار إقتصاد مغلق تناولنا من خلاله مختلف المتغيرات الداخلية، لاسيما منها دور الدولة في تحريك عجلة النمو.

أما الحقبة الزمنية التي تناولنا من خلالها هذه الدراسة، فتمثلت في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، حيث تزامنت هذه الفترة مع إرتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، الأمر الذي إنعكس إيجابا على مداخيل الدولة، مما أدى بالسلطات العمومية آنذاك، إلى إنتهاج سياسات إنعاش إقتصادي قائمة بالأساس على سياسات التوسع في الإنفاق العمومي من خلال أربعة برامج تنموية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- المساهمة في إثراء النقاشات المطروحة في الدول النامية، والمتعلقة بمكانة الدولة في الحياة الإقتصادية، هل يمكن لهاته الأخيرة أن تأخذ على عاتقها وبناء على ما تملك من موارد وآليات موضوع النمو الإقتصادي، وفي حالة الإيجاب، ما هي حدود تدخلاتها، لاسيما وأنّ إقتصاد السوق يقتضي نوع من المرونة والسرعة في الأداء، عكس ما يحدث في القطاع العام، الذي تنظمه القوانين والتنظيمات، مما يحتم على مسيريه الخضوع التام لمختلف الإجراءات والقوانين السارية المفعول، مما ينجر عنه المماطلة في الإنجاز؛

- إبراز تجربة الجزائر التنموية القائمة على أساس المقاربة الكينزية، والتي تستهدف إلى تحقيق ديناميكية إقتصادية عن طريق مختلف المشاريع العمومية بغية تحقيق الطلب الفعال الذي ينعكس إيجابا من الناحية النظرية على الإنتاج؛

- دراسة وتقييم البرامج التنموية الأربعة، وذلك من خلال مختلف المعطيات والمعلومات المحصل عليها والمنجزة، ومقارنتها بالأهداف المتوخاة، مع محاولة إبراز أهم المسببات والعوامل التي تعرقل النمو الإقتصادي الجزائري؛

- إضفاء الضوء على العلاقة الوثيقة القائمة بين مستويات النمو الإقتصادي الجزائري وتداعيته على الأمن الإقتصادي؛
- تشخيص أهم التحديات التي تواجه الأمن الإقتصادي الجزائري بإختلاف أشكالها؛

إقتراح بعض الحلول والآليات العملية التي يمكن من خلالها النهوض بالإقتصاد الجزائري، وذلك بالتأكيد على مختلف العوامل والأولويات التي يمكن الإستعانة بها من أجل تحقيق معدلات إيجابية للنمو الإقتصادي الجزائري والتي تنعكس طرديا على الأمن الإقتصادي الجزائري.

مبررات إختيار الموضوع:

أ- الإعتبارات الموضوعية:

تنطلق هذه المبررات الموضوعية كون أنّ هذه الدراسة تعتبر من المواضيع الأصلية الحديثة الطرح، نتيجة لمعالجتها إشكالية عامة تحمل في طياتها مفاهيم جديدة في حقل الدراسات الأمنية خاصة، والعلوم السياسية والعلاقات الدولية عامة ممثلة في موضوع "**الأمن الإقتصادي**"، وكون أنّ هذه الدراسة تعالج أحد الإشكالات الرئيسية التي يعرفها النظام الإقتصادي الجزائري. فمنذ الإستقلال إلى يومنا هذا، والجزائر تبحث عن النموذج الإقتصادي الذي يخلصها تدريجيا من التبعية المفرطة إلى النفط، إلاّ أنه يلاحظ من خلال التجربة الإقتصادية الجزائرية، أنّ الوضع الإقتصادي العام مرتبط بإشكالات مختلفة، متعددة الأبعاد ومتداخلة فيما بينها، مما أدى إلى تدني معدلات النمو الإقتصادي عبر مختلف المراحل. وعلى هذا الأساس، ومن أجل التشخيص الدقيق للإختلالات التي تعرفها الجزائر في ذات الشأن، كان من الضروري تسليط الضوء على أهم الإشكالات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري، بما فيها تقديم بعض المقترحات والحلول العملية من أجل إقلاع إقتصادي حقيقي.

ب- الإعتبارات الذاتية:

ترجع الدوافع التي قادتني إلى معالجة هذا الموضوع إلى ما يلي:

- بحكم إهتمامي الشخصي بالعلوم الإقتصادية بصفة عامة، وقناعتي التامة بأنّه لا يمكن النهوض بأي دولة دون الأخذ بعين الإعتبار بمنظومتها الإقتصادية، لاسيما منها مسألة النمو الإقتصادي، الذي يعتبر المؤشر الأساسي الذي يعكس القدرة الإنتاجية لأي دولة.
- نتيجة للتأثيرات المباشرة لمختلف السياسات الإقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات الجزائرية على مختلف المواطنين، بما فيهم شخصي، مما يجعلني ملزما أخلاقيا بحكم إهتمامي بذات السياسات بدراسة وتشخيص أهم المعوقات التي يعرفها الإقتصاد الجزائري، وإقتراح بعض الحلول العملية التي تمكن بلدنا من الإقلاع في ذات المجال.

بإعتبار أنّ الموضوع يسلط الضوء على إشكالية مكانة الدولة في إقتصاد السوق، فهو يعالج في الأخير أحد الإشكالات الأساسية المطروحة في تخصص الإقتصاد السياسي الدولي، وهو تخصصي في الدراسات ما بعد الترج.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في تناول البرامج التنموية الجزائرية خلال فترة ما بعد الألفين، مع تركيز خاص على البرامج المطبقة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، أي الفترة التي رافقت التحولات الإقتصادية الكبرى والإصلاحات الهيكلية التي عرفتها الجزائر. وتقتصر الدراسة على تحليل الأثر الاقتصادي لهذه البرامج على تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مؤشرات النمو، التنويع الإقتصادي، التشغيل، والإستثمار، دون إغفال الجوانب السياسية أو الإجتماعية المرتبطة بالموضوع. أما من حيث الحدود المكانية، فتشمل الدراسة الاقتصاد الجزائري ككل، مع الإشارة إلى بعض الحالات القطاعية لتوضيح آليات تنفيذ البرامج التنموية.

منهجية الدراسة:

بإعتبار أن الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة كان من الطبيعي إستخدام مناهج متعددة وكل ذلك، تمّ على النحو التالي:

1- المنهج التاريخي:

لا يمكن فهم أي ظاهرة بمعزل عن جذورها التاريخية والسياق الذي نشأت فيه. إن التحليل التاريخي يسمح بتتبّع تطور الظاهرة عبر الزمن، ورصد العوامل البنيوية التي ساهمت في تشكيلها أو تراجعها، ويساعدنا كذلك على تقديم تصور للظروف والبيئة التي تحكم ميلاد الظواهر أو إندثارها، ويحاول أن يصل إلى مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم السياسية والإجتماعية. وعلى هذا الأساس كانت الجدوى من إستعمال هذا المنهج لمتابعة تطورات الإقتصاد الجزائري عبر كل المراحل التي مر بها، بدءً بمرحلة ما بعد الإستقلال، ثم مرحلة النظام الإشتراكي القائم على الإقتصاد الموجه، ثم مرحلة الإنفتاح الإقتصادي وصولا إلى فترة الدراسة، التي تمت معالجتها بنوع من التفصيل، هذا الأمر الذي من شأنه إبراز أهمية إستعمال المنهج التاريخي في تقديم تحليل يمتاز بالواقعية والموضوعية.

2- المنهج الوصفي (التحليلي):

لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية موضوعية لابد من تقديم وصف وتصور دقيق لهذه الدراسة، وذلك من أجل شرحها شرحا دقيقا[1]. وهذا ما جعلنا نعتمد على هذا المنهج من أجل شرح مختلف المتغيرات الإقتصادية

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، "***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث***"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص.139.

التي تناولها الموضوع، ومحاولة تفسيرها بشكل علمي ومنظم، وذلك كله في إطار تحليل مختلف البرامج التنموية التي إعتمدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل المعطيات الإقتصادية من أجل الوصول إلى أسباب العثرات التي عرفتها الجزائر في المجال الإقتصادي، وما هي مختلف المقترحات لتحقيق أمنها الاقتصادي.

3- المنهج الإحصائي:

المنهج الإحصائي يعتبر من بين المناهج العلمية التي أضفت الصبغة الموضوعية على البحوث السياسية والإجتماعية، وذلك لإعتماده على المؤشرات الكمية والبيانات، والجداول، والتي يمكن من خلالها، دراسة وتحليل الواقعة الاجتماعية بطريقة علمية وبدون تحيز، هذا الأمر يؤهل الدراسات الإجتماعية في إكتساب أدوات جديدة للتحليل خالية من الاحكام القيمية والإعتبارات الموضوعية.

وفي هذا الإطار، تم إنتهاج المنهج الإحصائي في ذات الدراسة، من أجل تحليل مختلف المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها بخصوص الاوضاع الإقتصادية التي تعرفها الجزائر، ومتابعة التطورات التي حدثت في مختلف مؤشراتها الإقتصادية، سواء مؤشرات التوازن الداخلي أو الخارجي للبلد.

أدبيات الدراسة:

إنّ الصفة التراكمية التي تتميز بها المعرفة العلمية تجعلنا دوما نبحث عن مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وذلك بهدف الإستفادة منها، نقدها وإثراءها، بإعتبار أنّ المعرفة العلمية تمتاز دائما بالنسبية، ولا وجود لأية دراسة كاملة شاملة مهما إجتهد أصحابها.

في هذا السياق، تناولت العديد من الدراسات مختلف القضايا المرتبطة بالإقتصاد الجزائري، لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية، النمو الإقتصادي، الإنفاق العام، التشغيل والتضخم وغيرها من الإشكالات الاقتصادية. غير أنّ ما يمكن إستخلاصه من مراجعة البعض من هذه الدراسات، هو أن أغلبها ركز بصفة أساسية على البعد الاقتصادي التحليلي البحث، معتمدًا على أدوات تقنية كمية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار المقاربات المتعددة التخصصات التي يمكن أن تساهم في تعميق الفهم، لاسيما تلك المنبثقة من العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العلوم الإدارية والقانونية، وإدارة الأعمال والتسيير العمومي، والمالية العامة بما في ذلك الدراسات الأمنية.

وبالتالي، يلاحظ ندرة في الدراسات التي تناولت الأمن الاقتصادي من زاوية النمو الاقتصادي، وذلك لكون مفهوم الأمن الاقتصادي يعد من المفاهيم الحديثة الطرح في الأدبيات الإقتصادية، ولا يزال إلى حد الساعة في مرحلة التأسيس والتأصيل النظري والعلمي، ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى هذه الإشكالية، والتي أتيح لي الاطلاع عليها، نذكر ما يلي:

- OCDE. Sécurité économique dans un monde en mutation. Paris: Éditions OCDE, 2025.

تناولت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) مفهوم الأمن الاقتصادي من زاوية شمولية، حيث ربطته بالقدرة الوطنية على حماية واستدامة الإستقرار والنمو الاقتصادي في ظل بيئة دولية تتسم بالتحولات السريعة، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد تشابك سلاسل التوريد العالمية، إلى جانب التحولات الرقمية والبيئية العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وقد إستعرضت الدراسة جملة من المحاور الأساسية، تمثلت فيما يلي:

- تنامي الإعتماد على سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains - GVCs)، حيث أفضى تحسين كفاءتها إلى تحقيق مكاسب إنتاجية معتبرة، غير أنها في المقابل زادت من هشاشة الاقتصادات الوطنية أمام الصدمات الخارجية، نتيجة التمركز الجهوي والقطاعي لإنتاج بعض المواد والمكوّنات الحيوية.

- الأمن الطاقوي، الذي أبرزت الدراسة أهميته البالغة في ظل التحول نحو الطاقات النظيفة، مؤكدة على ضرورة تنويع مصادر ومنتجات الطاقة لتفادي المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على عدد محدود من الدول في توريد المواد الخام أو التقنيات الحساسة.

- الأمن السيبراني، باعتباره عنصرًا جوهريًا من مكونات الأمن الاقتصادي، لاسيما في ظل تزايد الاعتماد على الرقمنة، وما يترتب عنها من مخاطر سيبرانية قد تهدد البنى التحتية الحيوية والبيانات الحساسة، وتؤثر سلبًا على الثقة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ختام الدراسة، شددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ضرورة تعزيز قاعدة المعطيات التحليلية المتعلقة بمفهوم الأمن الاقتصادي باعتباره مفهومًا متعدد الأبعاد، داعية صانعي القرار إلى إبتكار سياسات مرنة واستباقية توازن بين متطلبات الأمن الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي، وتتيح حماية الاقتصادات الوطنية من الصدمات الخارجية دون الانزلاق نحو سياسات الانغلاق التي قد تعرقل مسار النمو والتنمية.

– Bose, Niloy, M. Emranul Haque et Denise R. Osborn. "Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries." The Manchester School 75, no .5 (2007): 533-556

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عيّنة تضم 30 دولة نامية، وذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- تُظهر البيانات وجود علاقة طردية بين نسبة الإنفاق العمومي الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، في حين بدا تأثير الإنفاق الجاري على النمو ضعيفاً وغير واضح داخل العيّنة المدروسة.
- على المستوى القطاعي، تبيّن أن كلّاً من الاستثمار العمومي، وإجمالي الإنفاق العام الموجّه لقطاع التربية والتعليم يشكّلان المتغيرين الوحيدين ذوي التأثير الإيجابي الملموس على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- كما سُجلت بعض النقائص المنهجية، أبرزها عدم تناول طبيعة وإتجاه مضاعِف مكوّنات الإنفاق العام في البلدان المشمولة بالتحليل.

- Temmar, Hamid A. L'économie de l'Algérie 1970-2014 : Les stratégies de développement. Alger: Office des Publications Universitaires (OPU), 2015.

يأتي هذا الكتاب لتحليل أهم الإصلاحات التي أنتهجت في الجزائر، مبيناً مكامن ضعفها وكذا الإيجابيات الهيكلية التي جاءت في إطارها، بما فيه مختلف النكسات المتتالية في تنفيذ هذه الإصلاحات، وهي مبينة في أربع مجلدات، بحيث يعرض المجلد الأول الإستراتيجيات التي إعتمدتها الجزائر لتحقيق تنميتها الإقتصادية. حيث تمت معالجة الموضوع بإستعمال المنهج التاريخي من خلال إبراز الفترات الأربعة التي مرت بها هذه الإصلاحات، بما فيه العوامل الأساسية التي أثرت سلبا على ديناميكيات الإقتصاد الوطني ومعدلات النمو، وعدم قدرته على الاقلاع بطريقة سليمة ومستمرة.

صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- **صعوبة جمع البيانات والإحصائيات الدقيقة** المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، خصوصاً تلك المرتبطة بالفترات الفاصلة بين البرامج التنموية المتعاقبة، وذلك نتيجة لتفاوت مصادر المعلومات وتباينها في الدقة والشفافية، فضلاً عن محدودية إتاحة بعض الوثائق الرسمية للباحثين.
- **غياب التناسق الزمني في السلاسل الإحصائية** الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية، ما استدعى جهداً إضافياً في التحقق من موثوقيتها ومقارنتها لتصحيح التباينات وضمان اتساق قاعدة البيانات المعتمدة في التحليل.
- **التحديات المنهجية** المتمثلة في ضرورة الجمع بين أكثر من منهج (تاريخي، وصفي–تحليلي، وإحصائي) ضمن مقاربة موحّدة، بما يضمن الانسجام الداخلي للدراسة ويُبرز ترابط نتائجها في ضوء الإشكالية المطروحة.
- **تعدد أبعاد الموضوع وتشابكها** سواءً تعلق الأمر بالبعد الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، ما فرض على الباحث جهداً إضافياً في تحقيق التوازن بين التحليل الكمي والقراءة السياسية، لتجنّب الاختزال أو التعميم في معالجة المفاهيم والمخرجات.

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي طرحناها، إعتمدنا على خطة مكونة من أربعة فصول:

الفصل الأول: حاولنا من خلاله تأصيل الموضوع المعالج من الناحية النظرية والمفاهيمية، وذلك من خلال شرح المفاهيم المفتاحية، مع إبراز أهم محددات النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى دراسة المبادئ التي تحكم السياسة الإقتصادية وأهم الفواعل المؤثرة فيها، مع إبراز أهم المقاربات الفكرية التي تم من خلالها دراسة الموضوع، وعلى هذا الأساس نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادية، خصائصه وكذلك كيفية قياسه، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى أهم نظريات ونماذج النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي بدء بنظريات ونماذج الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ثم الفكر الكينزي وصولا إلى نظريات ونماذج الفكر المعاصر.

أما **الفصل الثاني** فهو يأتي كمحاولة نراها جد مهمّة لدراسة دور الإنفاق العمومي في تحريك الإقتصاد، والهدف من خلال هذا الفصل هو تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العمومية، بالتطرق إلى مفهومها وتصنيفاتها في المبحث الأول، أما بخصوص المبحث الثاني فنحاول من خلاله إبراز تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، بما فيه دراسة الآثار الإقتصادية للنفقات العمومية ومبرراتها.

أما **الفصل الثالث** فقد خصص لدراسة البرامج التنمية الأربعة من الناحية العملية، إضافة إلى دراسة تقييمية لمجمل هذه السياسات العمومية عبر مختلف مراحلها، فجاء المبحث الأول كدراسة تفصيلية لمضمون كل برنامج سواءً من حيث أهدافه وتقسيماته على مختلف قطاعات النشاط، لاسيما مخصصاته المالية، أما المبحث الثاني، فتم من خلاله تحليل مختلف المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال وضعية مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000 بإعتبارها المرحلة التي تسبق مباشرة تنفيذ البرامج التنموية الأربعة، هذا بالإضافة إلى تحليل الأوضاع الإقتصادية للمرحلة الثانية والمتعلقة بفترة الدراسة، وذلك من خلال المؤشرات السالفة الذكر.

الفصل الرابع: خصصناه إلى دراسة تأصيلية للأزمة الإقتصادية في الجزائر، وتشخيص طبيعة الخلل في الإقتصاد الجزائري وجوانبه المختلفة، وذلك باستبيان التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري في المبحث الأول مع توضيح مكانة المؤسسات السياسية والإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي وكذا واقع مناخ الأعمال في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لإبراز مجموعة من الآليات الحكومية وغير الحكومية التي لها دور أساسي ومحوري في تحقيق نمو إقتصادي مستمر.

نموذج الدراسة:

يقوم نموذج الدراسة على تفسير العلاقة بين النمو الإقتصادي باعتباره متغيرًا مستقلاً، والأمن الاقتصادي باعتباره متغيرًا تابعًا، من خلال البرامج التنموية والنفقات العمومية كآليات وسيطة، ويهدف هذا النموذج إلى تبيان مدى قدرة النمو الاقتصادي الجزائري على مواجهة التحديات المرتبطة بتحقيق الأمن الاقتصادي، في ظل التحولات البنيوية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019. يعتمد النموذج على تصور مفاده أن فعالية النمو الاقتصادي لا تُقاس فقط بمعدلاته الكمية، وإنما بقدرته على إرساء أسس أمن اقتصادي مستدام قائم على التنويع والإنتاجية والاستقلالية التمويلية.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي ونظرياته

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي، آليات تحقيقه وخصائصه

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الإقتصادي وعلاقته بالنمو

الفرع الثالث: آليات تحقيق النمو الإقتصادي وخصائصه في الدول المتطورة

المطلب الثاني: كيفية قياس النمو الإقتصادي

الفرع الأول: طريقة الدخل

الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكينزيين.

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر المعاصر

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: النفقات العمومية، تصنيفاتها، نظرياتها وتطورها

تمهيـد

المبحث الأول: النفقات العمومية وتصنيفاتها

المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية

الفرع الأول: مفهوم النفقات العمومية

الفرع الثاني: عناصر النفقات العمومية

المطلب الثاني: تصنيف النفقات العمومية

الفرع الأول: التصنيفات العلمية للنفقات العمومية

الفرع الثاني: التصنيفات التشريعية للنفقات العمومية

الفرع الثالث: تصنيف النفقات العمومية من خلال السياسة المالية والنقدية

المبحث الثاني: تطور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

المطلب الأول: تطور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من منظور مختلف المقاربات الفكرية

الفرع الأول: مذهب التجاريين والطبيعيين

الفرع الثاني: المذهب الرأسمالي

الفرع الثالث: المذهب الكنزي والإشتراكي

المطلب الثاني: الأثار الإقتصادية للإنفاق العمومي ومبرراته

الفرع الأول: الأثار الإقتصادية للإنفاق العمومي

الفرع الثاني: مبررات الإنفاق العمومي

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: البرامج التنموية الجزائرية وإنعكاساتها على أمنها الإقتصادي (2000-2019)

تمهيد

المبحث الأول: البرامج التنموية المنتهجة من قبل الجزائر ما بين سنتي 2000-2019

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو 2001-2009

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو

2005-2009

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو والنموذج الإقتصادي الجديد 2010-2019

الفرع الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014

الفرع الثاني: النموذج الإقتصادي الجديد 2015-2019

المبحث الثاني: إنعكاسات البرامج التنموية على الوضع الاقتصادي الجزائري

المطلب الأول: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2000

الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

المطلب الثاني: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019

الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع تحديات الأمن الإقتصادي الجزائري وآليات تحقيق النمو

تمهيـد

المبحث الأول تحديات الأمن الإقتصادي الجزائري

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية الكلية والهيكلية

الفرع الأول: تحديات السياسة الاقتصادية الكلية

الفرع الثاني: تحديات السياسة الاقتصادية الهيكلية

المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة المؤسساتية

الفرع الأول: تأثير المؤسسات الرسمية على الأمن الإقتصادي الجزائري

الفرع الثاني: تأثير التنظيم غير الرسمي على الأمن الإقتصادي الجزائري

المبحث الثاني: آليات تحقيق النمو الإقتصادي الجزائري

المطلب الأول: الآليات الحكومية

الفرع الأول: الإصلاحات الكلية والهيكلية

الفرع الثاني: الإصلاحات المؤسساتية

المطلب الثاني :الآليات غير الحكومية

الفرع الأول: تفعيل دور القطاع الخاص

الفرع الثاني: إشراك المجتمع المدني في المسار التنموي

خلاصة الفصل الرابع

خاتمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي ونظرياته

تمهيد:

يُعدّ النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم الإقتصادية تعقيدًا وتشعبًا، إذ يشكّل حجر الزاوية في السياسات التنموية التي تنتهجها الدول لتحقيق الرفاه الإجتماعي والإستقرار الإقتصادي. فهو يعكس قدرة الإقتصاد الوطني على التوسّع في إنتاج السلع والخدمات، بما يضمن تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وتعزيز الأمن الاقتصادي. وتكمن أهمية النمو في كونه مؤشّرًا شاملًا يعكس مدى نجاح السياسات الإقتصادية في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

إنّ فهم النمو الاقتصادي لا يقتصر على تعريفه النظري فحسب، بل يستوجب تحليل آلياته ومؤشراته وطرق قياسه، باعتبارها أدوات أساسية لتشخيص أداء الإقتصاد الوطني وتحديد مواطن القوة والضعف فيه. كما أن دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والأمن الإقتصادي تُبرز البعد الاستراتيجي للنمو، إذ أن تحقيق مستويات مرتفعة ومستدامة من النمو يُعدّ شرطًا ضروريًا لترسيخ الأمن والاستقرار الاقتصاديين في أي دولة.

وعلى الصعيد النظري، شهد الفكر الإقتصادي تطورًا واسعًا في تفسير ظاهرة النمو، من الطروحات الكلاسيكية التي ربطته بعوامل الإنتاج والإدخار، إلى النماذج الحديثة والمعاصرة التي أضافت أبعادًا جديدة كالتقدم التكنولوجي، ورأس المال البشري، والإصلاحات المؤسساتية.

بناءً على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي من خلال التعرّف على مفهومه، وآليات تحقيقه، وطرق قياسه، بالإضافة إلى عرض أهم النظريات الإقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة النمو عبر مختلف المدارس الفكرية، قصد بناء قاعدة نظرية متينة تمكّن من فهم ديناميكيات النمو الإقتصادي وأثرها على الأمن الإقتصادي الوطني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي كأحد أهم المواضيع الإقتصادية، وذلك بإعتباره من بين الأهداف الأساسية لمختلف السياسات الإقتصادية، خاصة في ظل إنتقال التحليل الإقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الإهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات التي تحدث على مستوى التغيرات الإقتصادية الكلية.

وتعد مؤشرات النمو الإقتصادي الأداة التي من خلالها يمكن فهم وتقييم الأوضاع الإقتصادية للدول ومن ثم تحسين أدائها الإقتصادي، وذلك كله من أجل الوصول إلى أمنها الإقتصادي. إلاّ أنه هناك العديد من الآليات التي يجب إعتمادها من أجل تحقيق معدلات إيجابية من النمو، هذه الاخيرة يتم قياسها بالعديد من الطرق، وذلك بإختلاف كل من وفرة البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي، آليات تحقيقه وخصائصه

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي وخصائصه

يعتبر مفهوم النُّمو الإقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبياً في التاريخ البشري، حيث أقترن بالمدرسة الرأسمالية وما تمخض عنها من قدرات آلية ومنتاجات صناعية، وما صاحبها من تغيرات تقنية وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتعات[1].

ويعرف النُّمو الإقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، وهو عبارة عن محطة للتوسع الإقتصادي المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: "*بالإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي*"[1]

[1]– روب موريس،" ***النمو الاقتصاي والبلدان المتخلفة***"، ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص 9.

أما كوسوف فيقول: "*أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي*"[2]

ويعرفه "سيمون كازنت" بأنه: "*إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها*[3]".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي:"هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. ويعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[4]".

ويبرز لنا من هذه التعاريف الخصائص التالية:

– يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل نمو السكان.

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

– أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.

ويمكن ربط نسبيا مستوى النمو الاقتصادي للدول بالمستوى المعيشي للأفراد بحيث يمكن تعريفه بالارتفاع المستمر الذي يواكب تغييرات هيكلية تهدف بالأساس إلى تحسين معيشة الفرد.

ولمعرفة حقيقة المستوى المعيشي لدولة ما، نقوم بقسمة الناتج المحلي الخام على عدد السكان الاجمالي لذات الدولة، حيث نتحصل في الأخير على معدل الدخل الفردي، علما أن إرتفاع هذا الأخير لا يعكس حتماً ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد البلد. بل يمكن أن يتزامن ذلك مع تقهقر المستوى المعيشي (تلوث، أمراض....)، وكذا إرتفاع الفروقات الإجتماعية، الأمر الذي يجعل الدخل الفردي وحده لا يعكس المستوى

[1]– محمد مدحت مصطفى، أحمد سهير عبد الظاهر،" ***النماذج الرياضية للتخطيط والنمو الاقتصاي***" ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية مصر، 1999، ص 39.

[2] – محمد مدحت مصطفى، أحمد سهير عبد الظاهر، المرجع سبق ذكره، ص 40.

[3]– جلال خشيب،" ***النمو الاقتصادي***"، دراسة منشورة في موقع www.alukah.net، تم الاطلاع عليها يوم 2019/01/15.

[4]– أشواق بن قدور،" ***تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي***" ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 213، عمان، ص 63.

المعيشي للأفراد، فمثلا غينيا الإستوائية التي إستفادت من كشوفات هامة لآبار البترول منتصف التسعينيات، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع ناتجها المحلي الخام إلى مستويات الدول الاوربية، إلاّ أنّ نسبة وفيات الاطفال لديها تفوق 30% من متوسط العمر المتوقع أي 500.00 من الأفراد فقط الذين يصل عمرهم حدود 42 سنة. هذا الأمر جعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية يعتمد على مؤشر جديد وهو مؤشر التنمية البشرية (IDH)، وذلك عوض الناتج المحلي الخام، حيث يحمل مؤشر التنمية البشرية مجموعة من المؤشرات لاسيما، مؤشر المستوى الصحي الذي يقابله متوسط العمر المتوقع، مؤشر المستوى التربوي يقابله نسبة الأمية في البلد ومتوسط سنوات الدراسة، وكذا مؤشر مستوى الدخل الفردي الذي يحسب من الناتج المحلي الخام، والمعدل يتم حسابه بإقصاء أصحاب الرواتب الجد مرتفعة.

ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2024/2023، تصدرت آيسلندا الدول بمؤشر تنمية بشرية بلغ 0.972، بينما سجلت غينيا الإستوائية أدنى مستوى بـ 0.470، مما يعكس التفاوت الكبير في مستويات التنمية البشرية بين الدول[1].

ومن جهة أخرى، يعتبر الإرتفاع والإنخفاض في معدلات النمو الإقتصادي مؤشراً عن مدى تحسن أو تدهور النشاط الإقتصادي للدول، فالملاحظ مثلاً بالدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، فتكاد معدلات نموها الإقتصادي المسجلة في إقتصاداتها تنخفض تدريجيا وذلك يرجع لسبب تخلفها وقلة المشاريع الإستثمارية فيها، عكس الدول المتقدمة فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادي عالية في المراحل الأولى لتطورها الإقتصادي، لأن النمو الإقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يُلبي الاحتياجات العامة من عدمها.

1 – النمو الإقتصادي والرفـاهية الاجتماعية:

يعتبر النمو الإقتصادي من بين المؤشرات المحورية التي تسعى الدولة جاهدة من أجل ضمان تصاعده، وذلك عن طريق مختلف سياستها الإقتصادية من جهة، وكذا على الرفع من رفاهية الأفراد وتحسين مستواهم المعيشي من جهة أخرى.

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (**PNUD**) *تقرير التنمية البشرية 2024/2023*

والرفاهية الإجتماعية تعتبر من الموضوعات المهمة والتي تزايد الإهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين وصانعي القرار على حد سواء، خاصة وأن موضوع الرفاهية الاجتماعية يرتبط مباشرة بأفراد المجتمع عبر تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لهم، وذلك عن طريق الإنفاق الحكومي على مختلف المجالات، لاسيما منها التعليم، الصحة والرعاية الإجتماعية[1].

والرفاهية هي مفهوم مقترن بمختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية في حياة الفرد، وتقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث أنه كل مؤشر من هذه المؤشرات يمكن أن يكون له دور محوري في مدى إقتران النمو الإقتصادي بالرفاهية من عدمه، فإذا كانت عملية النمو الإقتصادي في إتجاه إيجابي يمكن حينها القول أن رفاهية أفراد المجتمع قد تحسنت، والعكس صحيح، أما إختلاف توجه هذه المؤشرات فيصعب من الحكم عن مدى تحسن أو انخفاض مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

وقد تزايدت في السنوات الأخيرة المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي إلى حد كبير، وعلى سبيل المثال فقد تم إطلاق المؤشرات المركبة للتنمية البشرية من قبل الأمم المتحدة وقد رافق ذلك إهتمام كبير بها. حيث يشار في كثير من الأحيان إلى أوجه القصور للناتج الوطني الإجمالي كمقياس للرفاه، بحيث حاول العديد من المجتمعات سواءً في كندا والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير المؤشرات الإجتماعية لرصد الإتجهات في الرفاه[2].

ويعتبر مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" من بين أهم المؤشرات الكمية الدالة عن مدى رفاهية أفراد المجتمع من عدمها، لإرتباط هذا المؤشر بالقدرة الشرائية للأفراد مباشرة، وبحكم أنه يحسب من تعداد العدد السكاني للبلد، وذلك دون إهمال المؤشرات الأخرى التي لها أهمية كبرى، وهي كل من:

أ– مؤشر نوعية الحياة:"la qualité de vie"

إن نوعية الحياة لا تنسجم مع التقدم الإقتصادي والتكنولوجي للبلد، لأنها بالأساس تعبير ذاتي ونفسي عن رفاهية الفرد أو شعورا بهذا الرفاه.

[1]– مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي،" ***الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي***"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص09.

[2]– روب موريس،" ***النمو الاقتصاي والبلدان المتخلفة***"، مرجع سابق، ص 52.

ويعبر مؤشر نوعية الحياة عن جملة من الرغبات التي عندما تأخذ مع بعضها تجعل الفرد سعيدا أو راضٍ عن حياته، ولكن من النادر جدا أن يصل الإنسان إلى رضا كامل عن حياته أو إشباع كامل رغباته، لذا فإن مؤشر نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر، بل من مكان ووقت لآخر[1]. حيث وضع "أد دينر" وهو طبيب نفساني في جامعة أليوني مؤشر لنوعية الحياة إستنادا إلى مجموعة من القيم، إذ بنى مؤشرين إحداهما مؤشر جودة الحياة الأساسي وهو ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وهذا المؤشر يتضمن سبع متغيرات هي: القدرة الشرائية، معدل جرائم القتل، الإكتفاء من الاحتياجات الأساسية، نسبة الإنتحار، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، إجمالي إنتهاكات حقوق الإنسان وإزالة الغابات.

والمؤشر الآخر هو مؤشر جودة الحياة المتقدم وهو ذات أهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة ويتضمن أيضا سبع متغيرات: عدد الأطباء للفرد الواحد، معدل الإدخار، نصيب الفرد من الدخل، الرفاه الشخصي، معدل الإلتحاق بالجامعة، التفاوت في الدخل، التوقيع على المعاهدات التي تخص البيئة.

ب- مؤشر التقدم الإجتماعي:

ومن المبادرين بهذا المؤشر هو الأمريكي "مايكل بورتر"، حيث يتميز هذا المؤشر بأنه يهتم بتصيف البلدان حسب الأداء الإجتماعي، ويستند إلى (12) معيارا يتضمن كل من التغذية والرعاية الصحية الأساسية وتأمين المأوى والسلامة الشخصية وغيرها[2].

ويفيد مؤشر التقدم الإجتماعي بأن النمو الإقتصادي للدول لا يؤدّي دوما إلى تقدّم إجتماعي. وقد أطلقت سنة 2014 المؤسسة العالمية "**مبادرة التقدّم الاجتماعي- The Social Progress Impérative**"هذا المؤشر العالمي الأساسي لـ: 132 دولة خلال منتدى "سكول" العالمي المختص بالريادة الإجتماعية[3].

وقد صمّم مؤشّر التقدّم الاجتماعي لتصنيف ذات الدول بناء على أدائها الإجتماعي والبيئي. ولا شكّ في أنّ إرتفاع نسبة إجمالي الدخل للفرد يساهم في التصنيف خصوصاً فيما يتعلّق بالإحتياجات الإنسانية

[1] - محمد عدنان وديع،"***قياس التنمية ومؤشراتها***"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص 8.

[2] - مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] - **مؤشر التقدم الاجتماعي**، مقال نشر بجريدة الآن الكويتية الالكترونية، الموقع https://www.alaan.cc/ تم تصفح الموقع بتاريخ 2019/01/21.

الأساسية؛ إلاّ أن إزدياد الدخل لا يضمن أي تحسن "باستدامة النظام البيئي"، وأسس العيش الكريم وخلق الظروف المناسبة للأفراد والمجتمعات للإستفادة من كامل قدراتهم. وقد تمّ تصميم مؤشّر التقدّم الإجتماعي البروفسور "مايكل بورتر" من جامعة هارفرد بمساعدة فريق عمل من الخبراء الإقتصاديين، لإستكمال مهمة مؤشّر إجمالي الناتج المحلي وغيره من المؤشّرات الإقتصادية بهدف تأمين فهم شامل للأداء العام للدول. ويبيّن مؤشّر التقدّم الاجتماعي رابطاً إيجابياً واسعاً بين الأداء الإقتصادي (يتم قياسه وفقاً لإجمالي الدخل المحلي للفرد) والتقدّم الاجتماعي. وتميل الدول التي تحقّق مداخيل أعلى إلى التمتع بتقدّم إجتماعي أعلى. وتتصدر سنغافورة دول العالم من حيث معدل الدخل الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية) في عام 2025، يليها لوكسمبورغ وإيرلندا وقطر وموناكو وليختنشتاين. وتعتبر هذه المؤشرات، التي تقيس رفاهية المواطنين، مدفوعة عادةً بالإستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الإقتصادية القوية لدعم الإقتصاد[1].

ج- المؤشرات النقدية:

- عدالة توزيع الدخول: يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما وضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الأفراد بحكم أنه الأكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام"، إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخول بين الأفراد، وعليه فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" كمقياس رئيسي لرفاهية الأفراد[2].

- قسط العامل من الراحة: وهي نصيب الفرد في إسترجاع قدراته الجسدية والفكرية نظير مجهوداته المبذولة في وظيفته أو بسببها، فإن عطل العمل ومرونة الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا إيجابيا لرفاهية الفرد، بشرط أن لا يواكبها انخفاض في مستوى دخله، وبهذا المعنى تظهر الراحة وكأنها سلعة ولكن لا يمكن تداولها في السوق ولا تدخل في حساب الناتج القومي، إذ أن ساعات العطل يجب أن تتناسب طردياً مع عدد ساعات العمل للأفراد، حيث يختلف ذلك من دولة لأخرى وذلك بحسب سياسات التشغيل المتبعة من تلك الدول، وعليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج ويقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.

-[1] صندوق النقد الدولي،"***تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2025***"، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2025)، 57.

-[2] حسيب سهيلة،" ***دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول المغرب العربي***"، (جامعة المسيلة، 2021)، 33.

د –المؤشر البيئي والتنمية المستدامة:

لا تكتمل رفاهية الأفراد بدون وجود محيط نظيف وبيئة نظيفة، بحكم أن البيئة تؤثر على مستوى معيشة الأفراد على المدى القصير والمتوسط، ويعتبر المؤشر البيئي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع تزايد الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج على البيئة.

فوضعية البيئة تؤثر على رفاهية الأفراد بحكم تأثيرها على الجانب الصحي لهم وللأجيال المستقبلية، حيث يعتبر التلوث البيئي أحد أهم الظواهر السلبية المصاحبة لعملية النمو الإقتصادي، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول التي عملت على الحد من الآثار السلبية البيئية المترتبة عن المسار الإنتاجي، وذلك من خلال إصدار آليات سواء كانت الضرائب البيئية أو الرخص القابلة للتداول، لكن ذلك لم يمنع من تواصل الإرتباط الطردي بين التلوث البيئي والنمو الإقتصادي.

2– النمو الإقتصادي وحجم الناتج الخام:

يعبر النمو الإقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

أ– الناتج القومي الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

ب– الناتج الوطني الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الإقتصاد المحلي أو الموجودة في الإقتصاد الخارجي.

ويكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام بين عوامل الإنتاج من وإلى الخارج، حيث أن النمو الإقتصادي المعبر عنها بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام تعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الإقتصاد المحلي، إلا أنها تعتبر مقياسا غير كاف لحجم الناتج في الإقتصاد المحلي وذلك بسبب ما يلي[1] :

[1]- ***Basic guide to the world economic growth, 1970 to 2007***, A report by The Global Social Change Research, May 2007, P. 7.

- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعة، في حين أنه لا يقيس السلع والخدمات المتداولة في إطار الإقتصاد الخفي، والذي أصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات عديد الدول، وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها، وهذا يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.

- عدم الأخد بعين الإعتبار بحجم الخدمات والسلع المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين أنفسهم وهي ذات قيمة حقيقية، إضافة إلى خدمات ربات البيوت في المنازل المجانية.

- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى فقط، وبالتالي هناك إهمال لقيمة السلع والخدمات التي تتداخل على المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء فيما بينهم.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن الاقتصادي وعلاقته بالنمو

يعتبر مفهوم الأمن من أعقد المفاهيم المتناولة في مختلف التحاليل العلمية لحقل العلوم الإنسانية، وذلك نتيجة لاعتباره مفهوما مركباً نسبياً ومتغيرا في نفس الوقت، وذو أبعاد مختلفة، بحيث تختلف وحدات تحليله من الفرد، الدولة إلى المجتمع الدولي ككل، ولعل تطور الظاهرة الأمنية وتعدد مجالاتها، أعطت لهذا المفهوم خاصية الشمولية لمختلف الأبعاد السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية والبيئية.

والطرح الكلاسيكي لمفهوم الأمن لم يبقى في نطاقه الواقعي الضيق القائم على أساس الدولة كوحدة تحليل رئيسية، والقوة العسكرية كمحرك لمجمل التوازنات الأمنية، فبمجرد ظهور بعض الفواعل الجديدة، لاسيما بعد إنتهاء الحرب الباردة، تنامت إلى الأفق الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت أشكال متعددة، بما فيها فعاليات المجتمع الدولي التي تبلور نطاق نشاطها في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبروز دور الفرد كفاعل محوري في العلاقات الدولية خاصة بعد إنتعاش أفكار حقوق الإنسان، كل هذه العوامل جعلت من مفهوم الأمن يتخذ منحنى آخر، وتمت إعادة النظر في مختلف مقوماته الفكرية الكلاسيكية.

(http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.pdf), reviewed on 15/ 01/ 2020.

ويعتبر الأمن الإقتصادي من المفاهيم المبهمة للكثير من الناس، إذ يتم الخلط بينه وبين الذكاء الإقتصادي، بحيث منشأ هذا الأخير يرجع بالأساس إلى العالم الأنجلوساكسوني، الذي لم يتم تداوله في الكتابات العربية إلاّ مؤخرا.

وكان الفضل لكل من المفكرين الأمريكيين "واشنطن بلات"، جنرال في الجيش الأمريكي، و"هارولد ويلنسكي"، اللّذان أعطوا لمفهوم الذكاء الإقتصادي تأصيلا علميا، بحيث عرفه "هارولد" بأنه نشاط إنتاج المنظمة للمعرفة من أجل غاية إقتصادية وإستراتيجية، وذلك بإستعمال كل الوسائل المفتوحة أي "القانونية"، أي أن المعرفة والمعلومة هما أساس هذا التعريف، وذلك سواء للهيئات العمومية أو الخاصة[1].

ومفهوم الأمن الإقتصادي حسب اللّجنة الدولية للصليب الأحمر هو:" الحالة التي يمكن للأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام، يحترم كرامتهم وتشمل الإحتياجات الأساسية: الطعام، الماء، المأوى، اللباس، أدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم".

أما هيئة الأمم المتحدة فقامت بإعطاء نفس المفهوم السابق، حيث إعتبرت الأمن الإقتصادي هو "أن يملك الفرد الوسائل المادية التي تمكنه من أن يعيش حياة مستقرة ومشبعة من خلال إمتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي: الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية الأساسية والتعليم[2]."

إن المفاهيم السابقة تناولت مفهوم الأمن الإقتصادي من منظور الفرد كوحدة تحليل، بحيث تم إدراج مختلف حاجات الفرد الأساسية للعيش المحترم والكريم، إلاّ أنه من الناحية الواقعية، لا يمكن أن تتحقق هذه الحاجات إلاّ بتوفر نوع من النمو الإقتصادي لدولته، وبالتالي تسعى هذه الأخيرة من أجل ضمان مختلف متطلبات الفرد عن طريق العمل على تحقيق نمو إقتصادي مستمر.

إن خلق هذه الديناميكية الإقتصادية تنعكس إيجابا على حياة الفرد الإجتماعية، الإقتصادية والصحية، وذلك عن طريق ضمان كل من التشغيل التام، التحويلات الإجتماعية، الرفع من القدرة الشرائية، خلق طلب فعال.

[1] - Axelle Degans, « ***La sécurité économique de la France dans la mondialisation : Une stratégie de puissance face aux nouveaux défis du XXIème siècle*** » (Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, 2019), 44.

[2] – موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security، تاريخ الاطلاع 20 أفريل 2021.

أي أنّ الأمن الإقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تأهل الإنسان للحصول على حاجاته الأساسية وضمان الحد الأدنى لمعيشته.

وهناك من قام بربط مفهوم الأمن الإقتصادي مباشرة بالنمو الإقتصادي وجعلهما متلازمان، بحيث لا يمكن تحقيق أمن إقتصادي إلاّ في وجود النمو الإقتصادي، والذي يمثل التزايد المستمر في إنتاج المجتمع وإنتاجية الفرد، وينعكس بصورة طردية على مؤشرات التنمية الإقتصادية من رعاية صحية، التعليم، الثقافة وغيرها. وفي هذا الإطار يقول "روبرت ماكنمارا" وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقًا في كتابه المعنون "جوهر الأمن": "**الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس النشاط العسكري وإن كان يتضمنه. إنّ الأمن هو التنمية، فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة** [1]".

الفرع الثالث: آليات تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في الدول المتطورة

يتعين على صانعي السياسات في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الإقتصادي أولا في المجتمع، والذي يشترط فيه توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:

- **تراكم رأس المال:** مشتملا على كل من الإستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواءً عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الإدخار والإستثمار) ، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.
- **النمو السكاني:** وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.

[1] – أحمد علو،" ***دراسات اقتصادية– قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية***"، منشورة في موقعhttps://www.politics-dz.com ، بتاريخ 12 سبتمبر 2018.

- **التقدم التكنولوجي**: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الإقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "**Kuznets**" الخاص بالنمو الإقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الإقتصادي ستة خصائص تتميز بها الدول المتطورة وهي[1]:

أولاً: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الإقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2% ، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ثانيا :المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

أكدت الدراسات الصادرة عن البنك الدولي أن إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج يُعد العامل الأساسي في تحديد نمو الدول النامية، إذ يعكس مدى كفاءة استخدام جميع مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن معدل نمو هذه المدخلات. ويترتب على ذلك إمكانية زيادة المخرجات دون الحاجة إلى زيادة إضافية في رأس المال والعمل .وقد أظهرت فترة النمو الحديث زيادة ملحوظة في الإنتاجية، حيث تراوحت ما بين 50% و75% من النمو التاريخي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا :المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الإقتصادي

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها، فمثلا كان إجمالي قوة العمل

[1] ميشيل تودارو، "***التنمية الاقتصادية***" ، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية،2006 ، ص ص 174-179.

الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5% وإنخفضت بحلول عام 1960إلى 7% فقط.

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي

عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للإقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الإجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح " **Gunnar Myrdal** " أنها تمس الجوانب التالية[1]:

أ) **الرشاد** :حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والإستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.

ب) **التخطيط الإقتصادي**: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الإقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الإستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الإقتصاد بأكمله دون تهميش أو إستصغار قطاع معين، بإستخدام نموذج من نماذج الإقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الإستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

ج) **التوازن الإجتماعي والإقتصادي والمساواة**: حيث لابد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الإجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل وترتفع مستويات المعيشة وتتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.

د) **تحسين المؤسسات والإتجاهات**: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الإتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والإعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

---

[1] Myrdal, G., ***« Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations*** », (London: Allen Lane – The Penguin Press, 1968), p. 85.

خامساً: الهيمنة الدولية

عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، وهي في أغلبها بلدان نامية، مما أدى بتجدد الإستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الإقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

سادساً: الإنتشار المحدود للنمو الإقتصادي العالمي

حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الإقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

المطلب الثاني: كيفية قياس النمو الإقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي والدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج والدخل الفردي. ويعتبر النمو الإقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الإقتصادي، ويتوضح ذلك من خلال العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الإقتصاد، ومن هذا المنطق تكمن أهمية قياس النمو الإقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو الإقتصادي هي انعكاس لتقديرات حجم الناتج في الإقتصاد، بحكم أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير النمو الإقتصادي والذي يساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

الفرع الأول: طريقــة الدخــل

إن البضاع والخدمات المنتجة، كما هو معلوم، هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج وهي كل من العمل، الأرض، رأس المال والمنظم (الإدارة)، فإذا ما تم طرح من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات

الإنتاج، فإنه يتم الحصول على قيمة الناتج وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

- العمل ويطلق على عائده مصطلح الأجر.
- رأس المال ويطلق على عائده مصطلح الفائدة.
- الأرض ويطلق على عائدها مصطلح الريع.
- المنظم ويطلق على عائده مصطلح الربح.

فإذا جمعت كل عوائد عوامل الإنتاج، بإضافة مجموع الأجور إلى مجموع الفوائد، إلى مجموع الريوع ومجموع الربح، فإنه يتم الحصول على تقدير للدخل الوطني ومن المعروف أنه لما يتم الحصول عليه بهذه الطريقة يسمى بالناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج، ولذلك فإذا أردنا الحصول على تقدير لإجمالي الناتج الداخلي الخام بسعر السوق، فإنه يجب إضافة إلى التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الإهتلاك.

ويقاس الناتج الداخلي الخام بإجمالي الدخل المحصل عليه في الإقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هــو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الإقتصاد المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ:

النــاتج الداخلـي الخـام = الدخـل الوطنـي

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح +مجموع الريوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموعة للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي للناتج الوطني بسعر السوق نجد[1]:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير المباشرة + قيمة الإهتلاك.

[1] محمد ظافر محبك،" ***التحليل الاقتصادي الكلي***" ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1971 ، ص 43.

الفـرع الثـاني: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها: "ذلك الإرتفاع في قيمة الناتج عن إستعمال سلعة ما في عملية الإنتاج "أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتوجات الوسيطة

حيث أنّ:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواءً من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم النتاج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي.

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيم المضافة لكل السلع والخدمات في الإقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الإقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام[1].

الفـرع الثـالث: طريقـة الإنفـاق

وتتمثل هذه الطريقة في حساب الانفاق الكلي من قبل قطاعات الإقتصاد الوطني، والإنفاق الكلي ما هو الا عبارة عن الطلب الكلي على البضاع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة). ويتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الإقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق على أساس أنه أي عملية إنفاق لشراء سلعة من السلع أو خدمة معينة يقوم بها طرف ما، يقابلها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع

[1] فايز إبراهيم الحبيب، "***مبادئ الاقتصاد الكلي***"، ط. 5 (الرياض: دار المريخ للنشر، 2000)، ص105.

حيث يتساوى إنفاق المشتري مع دخل البائع[1]، وبالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي فإن:

النـاتج الداخلـي الخـام = الإنفـاق الكلـي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الإستهلاك)

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الإستثمار الخاص)

G: إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

ورغم ما سبق إلا أن تقديرات النمو الإقتصادي من خلال تقديرات الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الإقتصادي، ويبرز الإقتصاد الخفي الذي يشكل نسبة هامة من إقتصاديات عديد الدول كأبرز الإختلالات في دلالة هذا المؤشر، لأنه ينطوي على قيمة كبرى لو قدرت لكان لها تأثير كبير على النمو الإقتصادي، خاصة وأن جهود وآثار معظم السياسات الإقتصادية المرجوة تصب بنسبة كبيرة في الإقتصاد الخفي وهذا ما يحد من النمو الإقتصادي الرسمية، ويبدي للعيان فشل تلك السياسات بشكل حقيقي.

[1] Gregory Mankin, « ***Macroéconomie*** », 3ème edition, edition de Boeck, Belgique, 2003, p .21.

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي محورًا أساسيًا لفهم ديناميكية تطور الدول ورفاهية شعوبها، إذ يعكس القدرة على زيادة الإنتاج وتوسيع الأنشطة الاقتصادية بما يحقق تحسنًا مستدامًا في مستويات المعيشة. ومن هذا المنطلق، اهتمت الدراسات الاقتصادية بتطوير نماذج ونظريات لتفسير آليات النمو والمحددات المحركة له، سواء على المدى القصير أو الطويل. فبينما ركز بعض الباحثين على رأس المال والعمل كمحركين أساسيين للنمو، عمد آخرون إلى دراسة دور التكنولوجيا، الابتكار، والمؤسسات في تعزيز قدرات الاقتصاد على التوسع والتطور.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز نظريات النمو الاقتصادي، مع التركيز على الاختلافات المنهجية بين كل نظرية والأخرى، وكذا على المساهمات الفكرية التي قدمها كل تيار في فهم عملية النمو. ومن خلال هذا التحليل، نسعى إلى بناء قاعدة معرفية متكاملة تمكن من تقييم أداء الاقتصاد الوطني واستشراف السياسات الملائمة لتعزيز النمو المستدام.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي

يعتبر الفكر التقليدي بشِقيه: الكلاسيكي والنيوكلاسيكي من أهم أوائل اتجاهات الفكر الإقتصادي تطرقا للنمو الإقتصادية، إذ أبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الإقتصادي وتطورها، وفتح المجال واسعا أمام بروز اتجاهات جديدة لنظرية النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من "آدم سميث" و"دفيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى اراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارب الخارجية، ثم أراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق و"توماس مالتوس" حول السكان[1].

وترجع إسهامات كل من "آدم سميث" سنة 1776، "دافيد ريكاردو" سنة 1817، "توماس مالتوس" سنة 1798، في وضع حجر الأساس لنظرية النمو الإقتصادي، حيث يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم

[1] – محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد،" ***النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية***"، مطبعة الاشعاع الفني،1999، مصر،ص 69.

الأساسية لنظريات النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي الحديث، كفكرة تراكم رأس المال وعلاقته بالنمو، قانون تناقص الغلة وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمقاربات فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الإقتصادي[1].

1 – نظرية "آدم سميث:"

يعتبر "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الإبتكار، وأقر أن الادخار له دور محوري في خلق ديناميكية إنتاجية ومن ثم خلق إطار إستثماري جديد نتيجة للوفرة المالية المدخرة، خاصة من أصحاب الطبقة الرأسمالية، الذين لهم دور أساسي في دفع عجلة النمو الإقتصادي عن طريق البحث عن أسواق جديدة سواء داخل البلد أو خارجه[2]، ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمرا إيجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج[3].

وحسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال.

غير أن "آدم سميث" يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الإقتصاد إلى الحدود التي يصل بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الإقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد

[1]- Robert Barro, Xavier Sala.l.Marti, ***« la croissance économique »***, édition internationale, France,1996 p. 10.

[2]– أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص 70–71.

[3] – فتح الله ولعلو، "**الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية**"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص 108.

صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد، ونلخص تصورات وأفكار "آدم سميت" في الشكل التالي:

الشكل: (01) تصورات "آدم سميت" حول النمو الإقتصادية

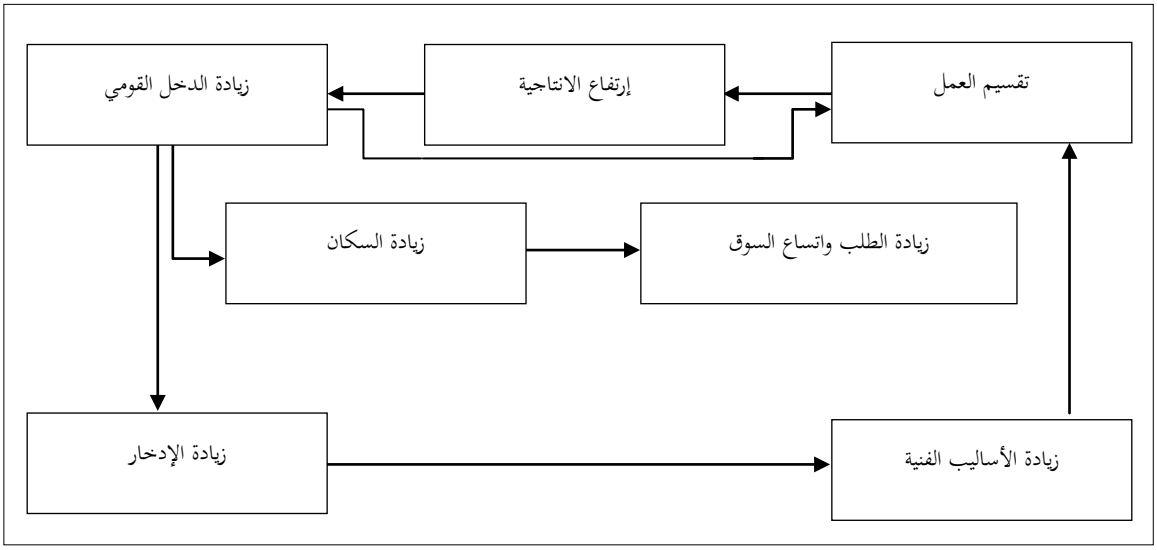

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على كتاب "آدم سميث" [1]

2 – نظرية "توماس مالتوس:"

ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو، حيث يعتبر هذا الأخير، الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض إستنادا إلى قانون "جون باتيست ساي" الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب.

و"توماس مالتوس" يعد الأول من أدرج الأخلاق والمعتقدات الدينية في تحليله للنمو الإقتصادي[2]، حيث إعتبر أن إلتزام الأفراد بالقيم الأخلاقية وبالتعاليم الدينية يحفزهم على العمل والجد والمثابرة في أداء مهامهم، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الإنتاجية، حيث أكدّ على أنّ الجانب الأمني للبلد بما فيها عوامل الإستقرار السياسي له دور محوري في مختلف الجوانب الإقتصادية للبلد، بما فيها الإنعاش الإقتصاد الذي يؤدي بالضرورة

[1] Adam Smith, **« *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* »** , (London: W. Strahan and T. Cadell, 1776), Book II, Chapter 3.

1 – عائشة مسلم،" ***اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2004***" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2007 ، ص 29.

إلى النمو الإقتصادي، وذلك كله نتيجة لتوفر الإستقرار والإطمئنان لدى الأفراد مما ينجر عنه تركيزهم فقط على العمل.

ويعتبر "مالتوس" أن النمو السكاني يكون تأثيره إيجابياً على النمو الإقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الإقتصادي يبرز أنه يوجد معدل للإدخار الذي لا يؤثر سلبا على الإستهلاك، ويعتبره "المعدل الأمثل للادخار" لكن زيادة معدل الادخار عن المستوى المطلوب يؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي، مما ينعكس سلباً على المستثمرين في الرفع من مستوى الإنتاج لانخفاض الطلب على المنتجات، وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية الامر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان[1]، ويلخص نموذج "مالتوس" في الشكل التالي:

الشكل: (02) نموذج "توماس مالتوس" حول النمو الإقتصادي

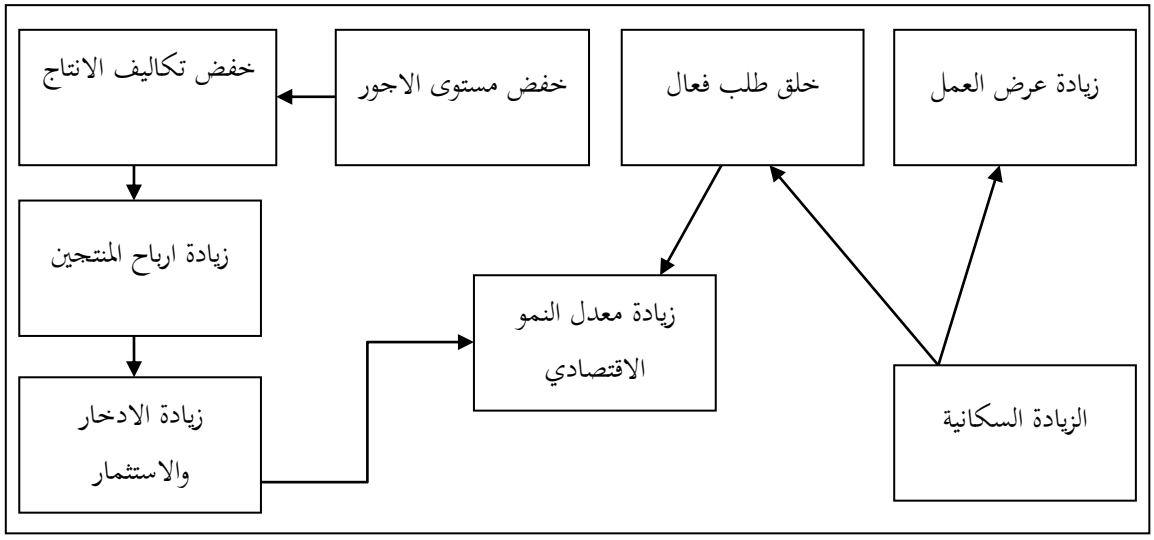

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على كتاب مترجم لتوماس مالتوس[2].

[1] Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, and Richard Startz, « ***Macroeconomics*** », 10th ed. (New York: McGraw-Hill, 2010), 296.

[2] توماس روبرت مالتوس، "***مقالة في مبدأ السكان***"، ترجمة: محمد فتحي عبد الهادي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص. 45.

3- نظرية "دافيد ريكاردو":

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الإقتصادية، لمساهمته في توفير الغذاء للسكان، فالأرض حسبه هي أساس أي نمو اقتصادي.

حيث قدم "دفيد ريكاردو" أهم الأسباب التي يمكنها حسبه أن تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث قام بتوضيح أسباب ظهور وإنتشار الركود، وبالإستناد إلى أفكار "سميث" فإنه إعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل من مخلفات القطاع الزراعي، أين تكون المردودية عند هذا الأخير متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للموارد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الإقتصادي، ينتج الريع في الأراضي المرتفعة الجودة مما يترتب عنه إستغلال الأراضي الأقل نوعية، وهذا مما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح والأجور حتي تصل إلى حد طبيعي، وبإعتبار أن الارباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود[1].

حيث رأى "ريكاردو" بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية إستخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج، وتوصل أن ذلك ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[2].

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية وهي:

- الرأسمالية
- العمال
- ملاك الأراضي

فحسب "ريكاردو" فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الإقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق جديدة من أجل زيادة الأرباح، مما ينعكس ذلك إيجابيا على النمو الإقتصادي

[1]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 71، 72.

[2] - شعباني إسماعيل، "***مقدمة في إقتصاد التنمية***"، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 64.

من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب "ريكاردو" أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم "ريكاردو" الدخل الوطني إلى ثلاث (3) أقسام وهي:

- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال.
- ريوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز "ريكاردو" على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

وطور "ريكاردو" نظرية الريع والتي تنص على تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من آرباح، آجور وريع، وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك[1].

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتوازن الإقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية التنمية الاقتصادية، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك طور النيوكلاسيك آليات جديدة للتنمية الاقتصادية تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والإبتكارات في سير العملية الإنتاجية.

1- النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان":

جاء هذا النموذج بناءً على أبحاث كل من الاقتصادي "روبرت صولو"[*2] في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، والإقتصادي "تريفور صوان"[**3] التي جاءت في كتابه "النمو الإقتصادي

[1] - شعباني إسماعيل: نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[*] - "روبورت صولو:" إقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

[**] - "تريفور صوان:" إقتصادي أسترالي.

وتراكم رأس المال" سنة 1956 كذلك، وذلك محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الإقتصادي في العالم، والتي اشتملت على ما يلي:

- هناك تفاوت كبير في دخول الأفراد بين أقطار العالم، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد في أشد الدول الفقيرة حول 0.5% من متوسط دخل الفرد في أغنى الدول.
- معدلات النمو الإقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تُعدل، بحيث يمكن أن تصبح الدولة الغنية فقيرة والعكس.

ويقوم النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" على جملة من الفرضيات، أهمها[1]:

- الإقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.
- الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الإقتصاديين.
- ثبات معدل نمو السكان، وإعتبار معدل الإدخار ثابت.
- الإدخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

نتيجة للمردودية المتنازلة لعائدات عوامل الإنتاج، ستصل الإقتصادات إلى مرحلة أنه رغم الرفع من عوامل الإنتاج لا ينعكس ذلك طرديا في الزيادة في نصيب الفرد من الإنتاج، وهذه المرحلة تتسم بالركود الاقتصادي. ومع ذلك، يشير Solow إلى أن هذا التوقع غير واقعي بإعتبار أنّ الاقتصادات العالمية لم تصل إلى هذه المرحلة أبدًا، نظرًا لظهور عامل خارجي محوري وهو التقدم التقني الذي يزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج.

بمعنى آخر، وبالنسبة لـ Solow، يلعب التقدم التقني دورا محوريا في عملية النمو على المدى الطويل، علما أنه لم يعطي شرحا دقيقا عن مصدر هذا التقدم التقني، بل اكتفى باعتباره كمعطى خارجي.

هذه الفرضية التي لقيت معارضة شرسة من قبل الإقتصادي جوان روبنسون، وذلك حسبه نتيجة لعدم واقعية هذه الفرضية. ومع ذلك، أبرز كل من الاقتصادي "غريغوري مانكو"، "ديفيد رومر" و"ديفيد ويل" قيمة نموذج روبرت سولو لفهم العلاقة بين الإدخار، النمو السكاني والدخل. فقد أظهروا في بحثهم أنه على الرغم من بساطة نموذج Solow إلاّ أنه أعطى نتائج "ملحوظة" لشرح الاختلافات في الثروة بين الدول الغنية والفقيرة[2].

[1] Robert Barro, Xavier Sala-l-Martin : op-cit, p.p. 17-18.
[2] A Contribution to the Empirics of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, May 1992.
[2] Philippe Hugan, ***Economie du développement***, édition Dalloz, France, 1989, p. 22.

2- تحليل شومبيتر:

يرى **J.Schumpeter** أنّ الإبتكار هو العامل المحوري في عملية النمو الاقتصادي، فإعتمادا على الدورة الإقتصادية "لكوندراتيف"، طور أول نظرية للنمو على المدى الطويل، فالإبتكار حسبه المتوصل إليه من قبل المنظم يعتبر الدافع المحوري لعملية النمو الاقتصادي[1].

وتظهر هذه الإبتكارات حسبه في "مجموعات"، الأمر الذي يفسر دورات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال التحولات التي جرت في ميدان النسيج، وإبتكار محرك البخار ما بين فترتي 1798-1815 وكذا الاكتشافات التي تمت في مجال النقل، لاسيما السكك الحديدية والمعادن ما بين فترتي 1848-1873.

بشكل عام يعتبر **J. Schumpeter** أنّ التقدم التقني هو العامل المحوري في عملية النمو الاقتصادي، مما ينجر عنه ثلاثة أنواع من الدورات الإقتصادية، وهي:

- دورات طويلة الأمد (دورات كوندراتيف)، تدوم خمسين عامًا؛
- دورات متوسطة الأمد (دورات جوغلار)، التي تدوم حوالي عشر سنوات؛
- دورات قصيرة الأمد (دورات كتشين)، وتستمر حوالي أربعين شهرا.

وأخيراً قدم مفهوم "التدمير الخلاق" لوصف العملية التي يرى الاقتصاد من خلالها استبدال النموذج الإنتاجي القديم بنموذج جديد قائم على الإبتكارات.

أ – الإبتكارات والتجديدات:

وتأخد هذه التجديدات والابتكارات التى يقوم بها المنظم عديد الأشكال مثل:

- إبتكارات تخص المنتجات: وهي مختلف المنتجات الجديدة والمتنوعة، ذات جودة أرفع.
- إبتكارات تخص مسارات الإنتاج وهي تمثل مختلف الطرق الجديدة في الإنتاج وكذا مختلف وسائل النقل الجديدة.
- إكتشافات جديدة تخص مصادر جديدة للمواد الخام أو الطاقة، مثل: البترول، أو اليورانيوم المخصب وغيرها من الموارد.

[1] جوزيف شومبيتر، "***الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية***"، الطبعة الثالثة، نيويورك، 1942، ص. 82.

- إبتكارات تجارية: وهي مختلف أساليب التسويق والتوزيع الجديدة.
- ظهور أنواع جديدة من المنظمات: شركات المقاصة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات المتعددة الجنسيات.

وللرفع من مستوى الابتكارات المشار إليها أعلاه، يلجأ المنظم إلى المؤسسات المالية من أجل الاقتراض لتوفير الدعم المالي لمختلف المشاريع الجديدة، وهذا زيادة على رؤوس الاموال المدخرة من قبل المنظم، وكل هذه الموارد يتم استثمارها في مشاريع جديدة التي يكون فيها التقدم التقني الدافع المحوري للنمو، لاسيما حسن تنظيم وقيادة وإدارة المشروع، وتجدر الإشارة إلى أن المنظم لا يقتصر على الإدارة والتنظيم فقط بل يمتد إلى الابتكار والتجديد.

ب– الأرباح:

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، وبالتالي فإن هدف المنظم لا يخرج عن هذا النطاق، لذا يرى "شومبيتر" أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي في الابتكارات التي تؤدي إلى تغييرات ديناميكية، بحيث تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

ج – كسر التدفق الدائري:

يبدأ "شومبيتر" في تحليله بإفتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للإقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي إستثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل إستثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والإبتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الإزدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على إنخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد

والإبتكار، وتسود حالة من الكساد، حيث لا يلبث الكساد إلاّ فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بإبتكارات جديدة، وإستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الإقتصادي من جديد[1].

ويشرح "شومبيتر" تحليله من خلال الربط بين هذه الأفكار، حيث أن لجوء المنظم إلى الائتمان المصرفي لدعم عملية الإبتكار والتجديد يزيد من حجم أرباحه، نتيجة ظهور المنتجات الجديدة التي يزيد الطلب عليها في مقابل إنخفاض الطلب على المنتجات القديمة، وعند بداية تسديد القروض تنخفض الأرباح يواكبها تحول المنتوج الجديد إلى منتوج قديم.

وهكذا يقول "شومبيتر" أنه توجد موجات عديدة من المد والجزر في الدورة التجارية، فكل مرحلة رواج نتيجة إكتشافات تليها مرحلة سكون، تدفع بالمنظمين بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا تستمر الدورة التجارية.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الإقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن لم يمنع من إقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكينزيين

إنطلاقا من المقاربة الفكرية التي جاء بها "**Schumpeter**" والتي مفادها أنه هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي، حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الإقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الإبتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والإزدهار مرة أخرى، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهرت النظرية الكينزية كقاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، والتي إستغلت من طرف العديد من الإقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، إذ يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

[1]- رابط الموضوع : https://www.alukah.net/culture/0/81161/#ixzz6CNJn5EBf، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23 أفريل 2022

1- التحليل الكينزي:

حيث إعتبر "كينز" أن مشكلة الإقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض، وذلك من منطلق أن "الطلب هو الذي يخلق العرض"، وذلك عكس ما جاء به "جون باتيست ساي" في قانون المنافذ، الذي إعتبر فيه أنّ العرض هو الذي يخلق الطلب، أي أنه على المنتج إلاّ الإنتاج وكل منتوج سوف يجد مشتريه[1].

وفي هذا الشأن، أقر "كينز" على أن "الطلب الفعلي" هو الدافع الحقيقي لعملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يعتبر مصدر مختلف الإستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وتعتبر الدولة فاعلاً محورياً في الإقتصاد من مبدأ ما تملك من آليات مالية ونقدية تمكنها من إنعاش الإقتصاد عبر آلية "المضاعف" الذي يعمل على رفع النمو الإقتصادي نظير تدخل الدولة في الاقتصاد، ولهذا وضع "**Keynes**" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الإقتصادي للبلدان المتقدمة[2]:

أولاً: في البداية يشرع المصنع أو المنظمة في إنتاج كمية من السلع و/أو الخدمات، هذه المنتجات يتم بيعها مما يتحصل بعده على قيمة معينة من المداخيل، هذه الأخيرة يدفع المصنع من خلالها تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع أو المنظمة، حيث أنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛

ثانياً: وبعده، وحتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتجت يجب أن ينفق الأفراد كل ما تحصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع وإستمرار المراحل، غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزء من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛

[1] John Maynard Keynes, **« *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie* »**, 1re éd. (Paris : Payot, 1942), chap. 3, p. 45.
[2] KEYNES, ***Théorie générale***, p. 120.

ثالثاً: إن هذه التسريبات (الإدخار– الواردات –الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاث تيارات عكسية تمثل حقناً لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والإقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الإستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة المسربة مع حقن الاقتصاد العكسي يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع إفتراض أنّ التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع للطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة يكونان متساويان، أي أنه كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي حالة تخلف الطلب الكلي عن إستهلاك السلع والخدمات بالقدر المطلوب، يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط الإقتصادي؛

وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة، أو وجود البطالة من عدمه، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

إن ظهور "النموذج الكينزي" في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلاً خاصاً نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه " كينز " في نموذجه؛ مما يعني اختلاف التحليلات الاقتصادية باختلاف خصائص الدول ومقدراتها[1].

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

أعتبر الفكر الاقتصادي المعاصر كتتمة لأفكار التقليديين، لاسيما منه أفكار المدرسة الكينزية، حيث بنيت على أساس الافكار التقليدية كل المقاربات الحديثة والنظريات، بما فيها أبحاث النمو الاقتصادي، وكان القاسم المشترك فيما بينها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الاقتصادي الذي يعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، وبين الواقع الاقتصادي المعاش وذلك قصد إعطاء قيمة أكبر ودلالة لهذه النظريات والأبحاث.

أولاً: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ "والت روستو":

سميت أيضًا: نظرية مراحل التطور الإقتصادي، حيث روج لها روستو في كتابه "مراحل النُّمو الإقتصادي"، الذي إستحوذ على إهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون

[1]– سيدي أحمد كبداني،"***أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية***"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013– 2012، ص 39.

أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا."

وبالرغم من أنّ "روستو" في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلدان المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها "روستو" تتلخص في أن النُّمو الإقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850-1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب "روستو" يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الإقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس[1]:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل: (03) المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي عبر الزمن

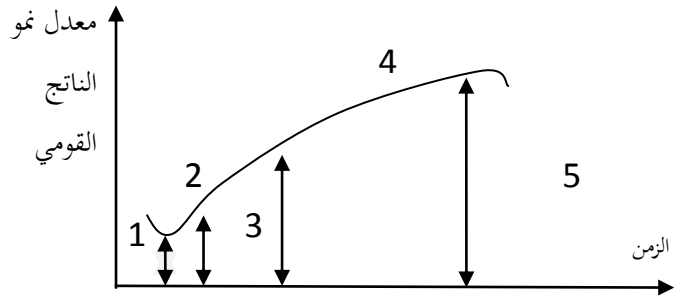

Source : Maré Nouchi, **croissance, histoire économique**, édition Dalloz, France, 1996, p. 66.

وجاءت أبحاث "روستو" على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة.

أ – مرحلة المجتمع التقليدي:

[1] Walt Rostow, « ***The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*** », (Cambridge: Cambridge University Press, 1960) P.16–4.

وتتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية.
- الإعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي والذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي.
- تركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.
- كثرة الحروب والصراعات القبلية.

ب – مرحلة التهيؤ للإنطلاق:

وهي مرحلة إنتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة وقطاع النقل.
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخاله تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي.
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج.
- ظهور السلطة الفعالة للدولة.

كما أن من أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور وتنامي عمليات الادخار والتي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

ج – مرحلة الإنطلاق:

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى وتتميز بما يلي:

- ظهور روح الإبتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتوجات جديدة ومتطورة.
- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج.
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الإقتصاد المحلي.

د– مرحلة السير نحو النضوج:

وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء سنة الانطلاق وتتميز بما يلي:

- ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا.
- ارتفاع حجم الناتج بشكل أكبر من النمو السكاني.
- تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.
- ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.

ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصة الصناعية منها وذلك حسب "روستو".

هـ – مرحلة الإستهلاك العالي:

وتتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الإقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الإستهلاك، و يرى "روستو" أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند، وقسم آخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة: اندونيسيا، سنغافورة، تايلندا وماليزيا، وقسم آخر يشكل كل الأغلبية لا زال يتراوح في المرحلة الثانية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أنّ عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير، ولها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانية بحكم تخلف وبدائية القطاع الزراعي وغياب سلطة الدولة وتحكمها في الأوضاع.

ثانياً: نظريات ونماذج النمو الداخلي:

نظريات ونماذج النمو الداخلي تعتبر النمو كظاهرة إقتصادية، أي أنّ النمو الاقتصادي هو حصيلة الإستثمارات المنجزة من قبل الأعوان الشغوفين بالأرباح، ونسبة النمو حسبهم عادة ما تكون محددة بسلوك الأعوان الإقتصاديين ومتغيرات الإقتصاد الكلي، ويعتبر العامل التكنولوجي الدافع الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، حيث إنطلاقا من منتصف الثمانينات أخذت الأبحاث حول النمو الاقتصادي بعدا آخر، وذلك من خلال أبحاث كل من "بول رومر" سنة 1986 و"روبرت لوكاس" سنة 1988 والتي إنطلقت من فكرة أنه

حتى محددات النمو الإقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الإقتصادية مثلا تعتبر عوامل رئيسية للنمو الإقتصادي، كما أنها خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" و خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى إعتبار أنّ النمو الإقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا سميت بنظريات و نماذج النمو الداخلي[1].

أ – مصادر النمو حسب نماذج النمو الداخلي:

حسب النظريات النيوكلاسيكية يعتبر تراكم رأس المال المادي المصدر الوحيد للنمو الإقتصادي، حيث دعاة هذه المقاربة لم يتجاهلوا العوامل الاخرى التي تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي، إلاّ أنهم لم يقحموا مختلف هذه الدعائم في نماذجهم المتعلقة بالنمو، عكس أصحاب نظريات ونماذج النمو الداخلي الذين إعتمدوا في تحليلاتهم على مجموعة من المتغيرات التي تعد من المصادر الأساسية لعملية النمو الاقتصادي وهي كل من الاستثمارات في رؤوس الأموال المادية، الإستثمارات العمومية، الرأس المال البشري "الخبرة في مختلف الوظائف، تقسيم العمل، البحث والابتكارات التكنولوجية"، إنّ مختلف هذه العوامل تم الإشارة إليها من قبل الإقتصاديين الكلاسيكيين بما فيهم "آدم سميث"، إلاّ أنهم لم يتم ضبطهم بطريقة نظرية مثل ما قام به أصحاب نظريات ونماذج النمو الداخلي.

- **الرأس المال الفيزيائي:**

هو التجهيز الذي من خلاله تستمر مؤسسة من أجل إنتاج السلع والخدمات، بالإستثمار في تجهيزات جديدة، فإنه يعطي للمؤسسة الوسائل لزيادة انتاجها، لكن زيادة إنتاج المؤسسات الأخرى المنافسة أو غير المنافسة، فإذا أخذنا على سبيل المثال الفلاح المختص في أشجار التفاح ومربى النحل، فلما يقوم الفلاح بالاستثمار من جديد من أجل توسيع حقله، فإنه يزيد في إنتاج محصوله من التفاح وأيضا ستكون هناك زيادة في إنتاج العسل بالنسبة لمربي النحل، فإذا كان مربى النحل يستفيد من استثمار الفلاح المختص في أشجار التفاح، فهذا الأخير هو أيضا في حاجة لنحل مربى النحل من أجل تلقيح حقله، بالنتيجة فإن ظواهر تزايد الغلة هي مصدر النمو التي تعتمد على تزايد ظواهر الآثار الخارجية ما بين المؤسسات وعلى وجود تكامل ما بين المؤسسات والنشاطات، بمعنى أنه لما تقوم العديد من المؤسسات بزيادة إستثماراتها، فإنها ستعرف نمو جد قوي من ذلك الذي ينتج من إستثمارها الخاص فكل واحدة يستفيد من تطور المؤسسات الأخرى، بما أن

[1] Robert Barro, Xavier Sala-l-Martin, op-cit, p. 13.

إنتاجية رأسمال مؤسسة ما تتعلق ليس فقط بإستثماراتها، لكن تتعلق أيضا بالمخزون الإجمالي للرأسمال في الإقتصاد، ويصاحب تراكم رأس المال بآثار خارجية، فالاستثمار الخاص الذي تقوم به مؤسسة ستستفيد منه مؤسسة أخرى عن طريق المحاكاة والتقليد والتمهين أيضا[1]. ويشير "رومر" إلى أهمية التراكم لرأس المال الفيزيائي في عملية النمو الإقتصادي الداخلي إذ أوضح أنه لا يخضع إلى خاصية ثابتة غلة الحجم إذ لم يكن هناك رأس مال بشري، ولكن قد تكون لها غلة حجم متزايدة بفعل الأثر الإيجابي لعمليات الاستثمار[2]، إذ أن البنى التحتية تساهم في حركة السلع والخدمات وبالتالي يكون لها تزايد في غلة الحجم على المدى الطويل.

- **الرأسمال العمومي:**

يتعلق الرأسمال العمومي في مختلف الإستثمارات المنجزة من طرف السلطات العمومية (الدولة والجماعات المحلية) في شتى المجالات والتي تكون لها علاقة وثيقة بإحتياجات المواطنين المختلفة، سواء في مجال الطرقات، المطارات، الأمن، التربية والتعليم وغيرها من المجالات، فالإستثمارات العمومية لها علاقة مباشرة بالإستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص سواءً بإنجاز هذه المشاريع العمومية من قبل القطاع الخاص على شكل طلبات عمومية أو عن طريق الآثار الإيجابية التي تنعكس بطريقة غير مباشرة على القطاع الخاص من خلال تنمية الآثار الخارجية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. هذا كله عكس النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان" الذي لم يولي لدور الرأسمال العمومي أية أهمية في عملية النمو الإقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أسهمت في إبراز الدور الكبير الذي تلعبه الدولة من خلال إستثماراتها العمومية والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص، و هذا ما بينته عديد الدراسات التي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الإقتصاد من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها "دافيد أشاور" سنة 1989 من أهم الدراسات في المجال، حيث أبرز أنه في الو.م.أ خلال الفترة 1949-1985 ونتيجة للتوسع في الانفاق العمومي الاستثماري بما يقارب نسبة 1 % إنعكس إيجابا على إنتاجية القطاع الخاص بما يقارب نسبته 0,4 % [3].

[1]- محمد بودواية، "***إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009***"، مذكرة الماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2009/2008، ص 56.

[2]- Paul M. Romer, « ***Increasing Returns and Long-Run Growth*** », Journal of Political Economy 94, no. 5 (1986): p.130.

[3] Ibid, p.p. 5-6.

- **إقتصاد المعرفة والإستثمار في رأس المال البشري**

أ- إقتصاد المعرفة:

إنّ مرحلة ظهور الإقتصاد المبني على العلم والمعرفة والتكنولوجيا، لم تظهر بين عشية وضحاها بل سبقها مرحلة الاقتصاد المبني على الزراعة، بعدها مرحلة الاقتصاد المبني على الآلة "الإقتصاد الصناعي"، ثم أتى دور إقتصاد المعرفة الذي يعتمد أساسا على إبتكار المعلومات ونشرها وإستثمارها، أي على العلم بالدرجة الأولى وتقنيات الإعلام والإتصال بالدرجة الثانية، حيث أضحى هذا الأخير يشكل المصدر الأساسي للتنمية المضافة للمنتج، وكذا العامل المهم في نمو الإقتصاد.

حيث أستخدمت العديد من المصطلحات لتدل على إقتصاد المعرفة، نذكر منها على سبيل المثال: إقتصاد المعلومات، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الرقمي، الإقتصاد الشبكي، وغيرها من المصطلحات، حيث تصب كلها في تعريف واحد.

ومن بين التعاريف، ما جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي عرفت إقتصاد المعرفة بأنه الإقتصاد القائم على إكتساب وتوليد ونشر وتطبيق المعرفة لدفع عجلة النمو ولتواصل التنمية في المدى البعيد[1].

وعرف البنك الدولي إقتصاد المعرفة، بأنه الاقتصاد الذي يخلق ويكتسب ويكيف ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقصادية والإجتماعية[2].

ومن التعريفات السابقة، يمكننا التأكيد على أن اقتصاد المعرفة يقوم على أسس مختلفة عن إقتصاد الصناعة، وذلك من جوانب عدة، ونبين ذلك في الجدول أدناه:

[1] -Organization for economic cooperation and development, ***the knowledge- based Economy***, OECD document OECD/GD 102, 1996, pp.9-11.
[2] -www.worldbank.com

الجدول رقم (01): أوجه الإختلاف بين إقتصاد الصناعة وإقتصاد المعرفة

أوجه الإختلاف	إقتصاد الصناعة	إقتصاد المعرفة
من حيث طبيعة الموارد	مادية: آلات ومنتجات مادية	لا مادية: بيانات، معلومات، معارف، برمجيات
من حيث طبيعة العوائد والكلفة	محسوسة ومادية بالدرجة الأولى	غير محسوسة كذلك، مثل الاستثمار في التربية وتنمية المورد البشري
من حيث القيمة	ثنائية قيمة المنفعة والتبادل	إضافة إلى قيمة المعلومات
من حيث الملكية	الملكية المادية	الملكية الفردية أساسا
من حيث طبيعة الإنتاج	إنتاجا يدويا مرتبطا بالطبيعة	الابتكار هو العنصر الاساسي
من حيث الاستهلاك	تنضب الموارد المادية	تنمو الموارد المعرفية مع زيادة إستهلاكها
من حيث علاقة العرض والطلب	ينمو بدفع العرض	ينمو بدفع الطلب

المصدر: من إعداد الباحث.

إنّ المعرفة الموضوعة تحت تصرف الجمهور من بحوث ودراسات تتميز بغلة حجم متزايدة، وتعتبر "**سلعة لا تزاحمية***" مما يزيد من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي. إن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بعمليات الابتكار ونشاطات البحث العلمي في المخابر والتي يتولى القيام بها هيئات ومؤسسات هدفها من ذلك تحقيق الربح، كما أن توصل عمليات الابتكار والبحث العلمي إلى ظهور منتوج جديد يعطي للمؤسسة المشرفة على هذه النشاطات أفضلية مؤقتة على باقي المؤسسات باعتبارها المنتج الوحيد لهذا المنتوج مما يحقق لها عائدا معتبرا وهذا راجع بالأساس إلى ما جاء به "شومبيتر" في إشارته إلى دور المنظم بالابتكار والتجديد لتحقيق الربح[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مساهمة العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج والذي يكون نتيجة لعمليات البحث العلمي والتنمية التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات تتجلى في الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول بحكم اختلاف مستوى التقدم التكنولوجي بينها والذي يرجع بالأساس إلى نسبة الإنفاق على عمليات البحث العلمي والتنمية إلى الناتج القومي.

[1]- Joseph A. Schumpeter, ***Capitalism, Socialism and Democracy***, 3rd ed. (New York: Harper & Brothers, 1942), 82.

*: **معنى "سلعة لا تزاحمية (Non-rival good)** "في الإقتصاد، السلعة اللاتزاحمية هي سلعة يمكن لشخص أن يستخدمها دون أن تقلّ فائدتها عن الآخرين، أي أن استخدام شخص واحد لها لا يمنع الآخرين من استخدامها في نفس الوقت.

ب- رأس المال البشري:

يُعتبر رأس المال البشري من أبرز المفاهيم في النمو الاقتصادي الحديث، حيث ركز "روبرت لوكاس" (1988) على دوره الحاسم في تعزيز الإنتاجية والتطور الإقتصادي على المدى الطويل، ويشير "لوكاس" إلى أن رأس المال البشري ليس مجرد مجموعة مهارات مكتسبة بشكل آلي، بل هو مخزون معرفي وإمكانات قابلة للتطوير تخضع لإرادة الأفراد ورغبتهم في التعلم والتأهيل المستمر. هذه الخاصية الإرادية تجعل الإستثمار في التعليم والتدريب ذا أبعاد إستراتيجية، إذ يؤدي تحسين مستوى الأفراد إلى زيادة الإنتاجية المتولدة في القطاع الخاص، مما يرفع من مستوى العوائد الإقتصادية على رأس المال البشري نفسه، ومن هنا يظهر أثر مضاعف: فكل إستثمار في رأس المال البشري لا يقتصر على زيادة إنتاجية الفرد وحده، بل يسهم في تراكم رأس المال البشري على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله، بما يعزز قدرات الاقتصاد المحلي على الإبتكار والتوسع ويُساهم في تطور الإقتصاد الوطني بشكل مستدام[1].

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات إلى أن تراكم رأس المال البشري يخلق ما يُعرف بـ "التأثيرات الخارجية الإيجابية (Positive Externalités) "، إذ أن الأفراد المتعلمين والمتمكنين يرفعون من مستوى المعرفة العامة في المجتمع، ما يتيح فرصًا أكبر للابتكار والنمو التكنولوجي، وهو ما يربط مباشرة بين الاستثمار في الإنسان وبين تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد ومستدام.

ثالثا: النظرية المؤسساتية الجديدة:

تشكل النظرية المؤسساتية الجديدة أحد أبرز التحولات الفكرية في تحليل قضايا النمو والتنمية، إذ أعادت الإعتبار للعوامل غير الاقتصادية في تفسير الأداء الاقتصادي للدول. وقد كان "دوغلاس نورث" من الرواد الذين أبرزوا الدور الحاسم للمؤسسات في تشكيل المسارات التنموية، مؤكدين أنّ تطور الإقتصادات لا يرتبط فقط بوفرة الموارد أو بتبني سياسات إقتصادية معينة، بل بالأساس بفعالية الإطار المؤسساتي وقدرته على توفير بيئة مستقرة ومحفّزة للنشاط الإقتصادي. وتقوم هذه المقاربة على فكرة محورية مفادها أنّ المؤسسات، من خلال القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تضعها، تشكل حافزاً للسلوك الإقتصادي لدى الأفراد والمنظمات، وأن

[1]- Robert E. Lucas, Jr, ***« On the Mechanics of Economic Development »***, *Journal of Monetary Economics* 22, no. 1 (1988): 3–42, here p. 6.

جودة هذه المؤسسات هي التي تحدد مستوى الإنتاجية وتطور التقنيات ومدى قدرة الإقتصاد على التكيف مع التحولات[1].

وترى المقاربة المؤسساتية الجديدة أن النمو الإقتصادي ليس مجرد نتيجة للتراكم الرأسمالي أو للتقدم التكنولوجي كما تطرحه النظريات التقليدية، بل هو إنعكاس مباشر لطبيعة المناخ المؤسساتي الذي يؤطر النشاط الإقتصادي ويضبط العلاقات بين الفاعلين. فكلما كانت المؤسسات أكثر فعالية وقدرة على حماية الحقوق، وتطبيق القوانين، وتقليل تكاليف المبادلات، كلما إزدادت فرص جذب الإستثمارات وإستدامة النشاط الإنتاجي. كما أن التجارب التاريخية للدول المتقدمة أظهرت– وفق نورث– أنّ إنطلاقتها الإقتصادية لم تكن ممكنة إلاّ في ظل بناء مؤسسات قوية وشفافة أرست القواعد التي سمحت بنمو الأسواق وإزدهار المبادلات وحماية الإبتكار.

وإنطلاقاً من هذا المنظور، أصبحت النظرية المؤسساتية الجديدة إطاراً تفسيرياً شاملاً يعتمد عليه في تحليل تباين مستويات التنمية بين الدول، وفي فهم الأسباب العميقة لتخلف بعض الإقتصادات رغم توفرها على موارد طبيعية أو تبنيها برامج إصلاحية. وفي هذا السياق، سيتم التطرق إلى أهم المرتكزات الفكرية التي يقوم عليها هذا التيار من خلال توضيح مفهوم المؤسسات وأنواعها، وطرق تقييم جودتها، والآليات التي تربطها بالنمو الإقتصادي، إضافة إلى إبراز ملامح المناخ المؤسساتي في الدول المتخلفة كما عالجها نورث.

أ) المقصود بالمؤسسات[2]

يُعرّف "**دوغلاس نورث**" الإطار المؤسساتي بوصفه منظومة متكاملة من العناصر التي تنظّم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية داخل الدولة. ويتكون هذا الإطار من ثلاث مكوّنات رئيسة:

1. **القواعد الرسمية وغير الرسمية** التي تضبط العلاقات بين الأفراد والفاعلين الإقتصاديين داخل المجتمع، وتشمل القوانين والدساتير من جهة، والأعراف والقيم الإجتماعية من جهة أخرى.
2. **المنظمات والتشكيلات التنظيمية** التي تضطلع بأدوار تنفيذية وإجرائية داخل الدولة، بما في ذلك المؤسسات العمومية والهيئات الإقتصادية المختلفة.

[1] Lahsen abdelmalki, ***« Economie du développement »*** ,édition baume les dames, France, 1995, p. 206.
[2]- Douglass C. North, Institutions, « ***Institutional Change and Economic Performance*** », (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 3-10

3. **نظام حماية الملكية والتطبيق المنصف للقوانين**، وهو عنصر محوري يضمن إحترام الحقوق، ويوفر إطاراً عادلاً للمعاملات الإقتصادية، ويحدّ من الفساد والممارسات غير المشروعة.

ب) أنواع المؤسسات

1. **المؤسسات الإقتصادية**

وتشمل مختلف المؤسسات الإقتصادية والقواعد المنظمة لحماية الملكية الخاصة والعقود، بالنظر إلى أن النشاط الإقتصادي يقوم أساساً على الثقة وعلى آليات الإئتمان، وتُعد هذه المؤسسات الركيزة التي تستند إليها الأسواق لتحقيق الكفاءة والإستقرار.

2. **المؤسسات الرسمية**

وهي الهياكل التي تتولى صياغة القوانين وتنفيذها والفصل في النزاعات، وتتكوّن من:

- **السلطة التشريعية** :ينبغي أن تكون منتخبة وتمتلك استقلالية في سن القوانين بعيداً عن الضغوط، مع جعل تحقيق الصالح العام هدفها الأساسي.
- **السلطة التنفيذية** :تستمد شرعيتها من القواعد الدستورية، ويُفترض أن تركز مهامها على خدمة المصلحة العامة وتطبيق القوانين بفعالية.
- **السلطة القضائية** :يجب أن تتمتع باستقلالية كاملة، ولا تخضع في عملها إلا للقانون باعتباره تجسيداً لإرادة المجتمع.
- **الإدارة** :تمثل الجهاز التنفيذي الذي تعتمد عليه الحكومة في تنفيذ السياسات العمومية، ما يفرض عليها الالتزام الصارم بالقوانين والتنظيمات، والابتعاد عن التعسف في استعمال السلطة.

ج) تقييم جودة المؤسسات[1]

[1]- فرحاوي عبد القادر، "***واقع الأمن الاقتصادي الجزائري من منظور المقاربة المؤسساتية الجديدة 2000-2020***"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05/ العدد: 02، 2021، الجزائر، ص 30.

تُقاس جودة المؤسسات من خلال جملة من المعايير تتعلق بمستوى الأداء الحكومي ونوعية الإطار القانوني والتنظيمي، ويمكن التركيز على العناصر الآتية:

1. **جودة الأنشطة التسييرية في القطاع العمومي**، بما يعكس كفاءة الإدارة وفعالية آليات اتخاذ القرار.
2. **مستوى حماية الملكية الخاصة** ومدى صرامة الجهاز القضائي في تطبيق القوانين ذات الصلة.
3. **مدى ضبط الجهاز الحكومي** من خلال فرض القيود اللازمة وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تُستخلص ثلاثة مؤشرات أساسية لقياس فعالية الأداء الحكومي وجودة المؤسسات:

- **المؤشر الأول: مستوى الحكامة**، والذي يشمل درجة الشفافية، ومشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام، وفعالية الأجهزة الرقابية في متابعة عمل المسؤولين العموميين.
- **المؤشر الثاني: حماية حق الملكية**، ويقيس مدى احترام هذا الحق وضماناته القانونية.
- **المؤشر الثالث: رقابة السلطة التنفيذية**، ويرتبط بمدى فعالية المؤسسات الرقابية في الحد من التجاوزات وضبط أداء الجهاز التنفيذي.

د) آليات النمو الإقتصادي وفق دوغلاس نورث

يرى نورث أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تهيئة بيئة مؤسساتية فعّالة تقوم على:

1. **حماية الإستثمار العام والخاص**، بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين ويُحسن مناخ الأعمال.
2. **تأمين المبادلات التجارية والاقتصادية** عبر ضبط القوانين المنظمة للمعاملات وتقليل المخاطر المرتبطة بها.
3. **تقليص تكلفة المبادلات الاقتصادية**، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
    - تخفيض تكلفة المخاطر.
    - تقليص تكلفة الحصول على المعلومات.

- تخفيض تكاليف التعاقد، سواء ما تعلق بفترة إبرام العقود أو الإجراءات المرتبطة بها.
- تعزيز الرقابة على الجهاز الإداري للحد من التجاوزات.

وتكتسي هذه التكاليف أهمية خاصة لأنها تُضاف إلى التكلفة النهائية للإنتاج، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي يضر بالمنتج والمستهلك معاً.

خامساً: واقع المناخ الاقتصادي في الدول المتخلفة

يشير "نورث" إلى أن الدول المتخلفة تواجه إختلالات مؤسساتية عميقة تُعيق تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهمها في[1]:

1. **عدم وضوح الإطار القانوني المنظم لموضوع حماية حقوق الملكية.**
2. **عدم فعالية الجهاز القضائي** في فض النزاعات وتطبيق القوانين.
3. **إرتفاع تكلفة المبادلات التجارية** بسبب زيادة المخاطر وضعف الشفافية.
4. **ندرة المعلومات وغياب الشفافية** في مختلف التعاملات الاقتصادية.
5. **عدم المساواة في معالجة الملفات** وإختلاف المعايير حسب القطاعات والجهات المعنية.

ويرى "نورث" أن نظريات النمو الاقتصادي، سواء القائمة على المنشأ الداخلي أو الخارجي، لا تفسر بشكل كافٍ كيفية نهوض الدول المتخلفة إقتصادياً، إذ تتجاهل البعد المؤسساتي الذي يشهد إختلالات بنيوية تشكل العائق الأكبر أمام مسار التنمية.

[1]- فرحاوي عبد القادر، المرجع السابق، ص31.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أنّ النمو الاقتصادي يُعدّ من أبرز المؤشرات التي تُقاس بها فعالية الأداء الإقتصادي لأي دولة، فهو يمثل عملية مستمرة تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعية الحياة، من خلال تعبئة مختلف العوامل الإنتاجية وإستغلال الموارد المتاحة بفعالية. وقد تبيّن أنّ تحقيق النمو لا يتم بمعزل عن بيئة اقتصادية ومؤسساتية مستقرة، قادرة على ضمان الأمن الاقتصادي وتوفير مناخ ملائم للاستثمار والإنتاج. كما أظهر تحليل المفاهيم والآليات أنّ العلاقة بين النمو الاقتصادي والأمن الاقتصادي علاقة تكاملية، إذ يُعدّ الأول ركيزة أساسية للثاني، في حين يُوفر الأمن الاقتصادي بدوره الشروط الضرورية لإستدامة النمو.

أما من الناحية النظرية، فقد إستعرض الفصل تطوّر الفكر الإقتصادي في تفسير ظاهرة النمو عبر مختلف المدارس، بدءً من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي ركّزت على تراكم رأس المال ودور عوامل الإنتاج، وصولًا إلى النظريات الحديثة والمعاصرة التي أبرزت أهمية التكنولوجيا، ورأس المال البشري، والإصلاحات المؤسساتية كعناصر محورية في تحقيق النمو المستدام.

وفي ضوء ما تقدّم، يتبيّن أنّ تحقيق النمو الإقتصادي الفعّال يتطلب توظيف السياسات الإقتصادية على نحوٍ يوازن بين الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، وهو ما يستدعي التطرق إلى أحد أهم أدوات التدخّل الإقتصادي المتمثلة في النفقات العمومية، بإعتبارها وسيلة الدولة لتوجيه الموارد وتحفيز النمو.

وإنطلاقًا من ذلك، يتناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل موضوع النفقات العمومية من حيث مفهومها، تصنيفاتها، نظرياتها، وتطورها، قصد إبراز دورها كأداة رئيسية للسياسة الإقتصادية في دعم النمو وتحقيق الأمن الاقتصادي الوطني.

الفصل الثاني

النفقات العمومية، تصنيفاتها، نظرياتها وتطورها

تمهيد:

تكتسي النفقات العمومية أهمية محورية في الإقتصاد الحديث، إذ تعد الأداة الأساسية التي تعتمدها الدولة في تنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهدافها التنموية، فهي الوسيلة التي من خلالها تشبع الحاجات الجماعية للمجتمع، وتترجم التوجهات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية إلى برامج ومشروعات ملموسة، وتجسد النفقات العمومية مختلف أوجه النشاط العام للدولة، وتعبر عن دورها التدخلي في إدارة الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ويُحدد حجم النفقات العمومية وفق القدرات التمويلية المتاحة لكل دولة، إذ يفترض أن تقابلها إيرادات عمومية كافية لضمان الموازنة العامة، غير أن بعض الدول قد تلجأ في إطار السياسات الاقتصادية التحفيزية، إلى تمويل جزء من نفقاتها عبر العجز الموازني، وذلك تماشياً مع الفكر الكينزي الذي يرى في زيادة الإنفاق العام وسيلة لخلق الطلب الفعال وتحفيز العرض الكلي، وذلك بما ينعكس إيجاباً على الدورة الاقتصادية ويساهم في استعادة النمو.

ونظراً لندرة الموارد المالية وتعدد الحاجات المطلوب تلبيتها، تبرز ضرورة وضع آليات دقيقة لإعداد الموازنة العامة للدولة، وتحديد ضوابط وإجراءات صارمة لتنفيذ النفقات العمومية ومراقبتها، بحيث يهدف ذلك إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وضمان الشفافية وحماية المال العام، بما يكرس الثقة بين الدولة والمجتمع ويُعزز العدالة في توزيع المنافع العمومية.

كما تعد النفقات العمومية أداة فعالة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة في فترات الركود والإنكماش، حيث تلجأ الدولة إلى توسيع الاستثمارات العمومية ودعم القطاع الخاص عبر الطلبيات العمومية والمشاريع المشتركة، بما يساهم هذا التوجه في تحريك النشاط الإنتاجي، وتنشيط الأسواق، وتحسين مستويات الدخل والتشغيل.

وعلى ضوء ما تقدم، تتجلى أهمية النفقات العمومية ومكانتها المحورية ضمن مواضيع المالية العامة، الأمر الذي يستدعي تناولها بالدراسة والتحليل، حيث خصص المبحث الأول لتوضيح مفهوم النفقات العمومية وتصنيفاتها، في حين يعنى المبحث الثاني بالتأصيل التاريخي لها، من خلال عرض تطور الفكر المالي ومختلف الاتجاهات النظرية التي تناولته.

المبحث الأول: النفقات العمومية وتصنيفاتها

إنّ النفقات العمومية تشكل الارصدة المعتمدة في الميزانية أو مختلف الإعتمادات المالية المخصصة لتغطية أعباء الدولة والتزاماتها المالية التي تكتسي في الكثير من الحالات بطابع الضرورة، وتكون أيضا من أجل تنفيذ بعض السياسات الإقتصادية والإجتماعية.

ويتم التمييز بين أنواع النفقات العمومية بالاعتماد على جملة من المعايير لتصنيفها إلى فئات، كما تسعى الدولة عن طريق تنفيذ النفقات العمومية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المنفعة العمومية، فمن واجبها رصد مبالغ النفقة، والإقتصاد في إنفاق هذه المبالغ ومراعاة الاجراءات عند تنفيذ النفقة العمومية.

المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية

الفرع الأول: مفهوم النفقات العمومية

يدرج مفهوم النفقات العمومية للدولة لدى الفقه المالي بترج وظائف الدولة، فالمفهوم التقليدي ساد في ظل الدولة الحارسة، أما المفهوم الحديث أو المفهوم الإقتصادي فساد في ظل الدولة المتدخلة، كما أن النظر إلى النفقات العمومية للدولة قد تطور من نظرة الفقه التقليدي إلى نظرة الفقه الحديث.

أولاً: المفهوم التقليدي للنفقات العمومية:

يعتبر مفهوم النفقة في معناها العام هو الأموال التي تصرف قصد إشباع الحاجات، إلاّ أن اللبس يكون في تحديد ما إذا كانت النفقة عمومية أو نفقة خاصة، وجرى إعتبار النفقة على أنها نفقة عمومية لدى الفقه التقليدي بالإعتماد على المعيار الشكلي وهو معيار الهيئة المنفقة، حيث تكون النفقة عمومية إذا كانت الجهة التي أصدرت هذه النفقة جهة عمومية، أي الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة أو الجماعات المحلية (الولاية والبلدية)، أو من شخص له الصفة العمومية[1].

إنّ الأخذ بالمعيار الشكلي يبرره علماء المالية التقليديون على أساسين، الأول يتمثل في إختلاف طبيعة النشاط الممارس من قبل أشخاص القانون العام الذي يهدف إلى تحقيق النفع العام، وعن ذلك الذي يمارسه أشخاص القانون الخاص والذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة، أما الأساس الثاني وفق المعيار الشكلي هو إعتماد

[1] – د. حسيين عواضة، د. عبد الرؤوف قطيش، "***المالية العامة***" ، دار الخلود، لبنان 1995، ص10.

أشخاص القانون العام في نشاطهم على السلطة والسيادة، أما أشخاص القانون الخاص فيعتمدون على التعاقد، على هذا النحو فكل ما تنفقه الدولة يعتبر نفقة عمومية بغض النظر عن الوجهة التي تؤول إليها النفقة، ولا تكون النفقة عمومية إذا صدرت من هيئات ليس لها الطابع العمومي، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النفقة العمومية على أنها: **تلك الأموال التي يقوم بإنفاقها شخص من أشخاص القانون العام، بهدف تحقيق المصلحة العامة**[1].

ثانياً: المفهوم الحديث للنفقة العمومية

إنّ الإعتماد على المعيار الشكلي وحده في تحديد مفهوم النفقة العمومية لم يعد كافيا في التطور الذي ساد في مفهوم وظيفة الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ومن ثمة إلى دولة منتجة، حيث دور الدولة لم يعد مقتصرا على وظائف محدودة بل تعدد ليشمل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية، مثل خدمات النقل، الإتصال، الصناعة والتجارة، حتى أصبحت الدولة تمارس نشاطات تشبه النشاطات التي تمارسها الأفراد (الخواص).

إن التطور الحاصل في وظائف الدولة جعل العلماء يقرون بعدم كفاية المعيار الشكلي لتحديد النفقات العمومية عن غيرها من النفقات الأخرى، وذلك بسبب إنهيار الأساس الذي كان يقوم عليه والمتمثل في إختلاف طبيعة نشاط الدولة عن طبيعة نشاط الخواص، فأصبح من الصعب التفرقة بين أشخاص القانون العام وأشخاص القانون الخاص بإعتماد طبيعة النشاط، لهذا أقترح معيار آخر يستند إلى الوظيفة التي تصدر عنها، أي يعتمد على إعتبارات إقتصادية وإجتماعية، ويسمى بالمعيار الوظيفي[2].

يعتمد المعيار الوظيفي على طبيعة الوظيفة مصدرة النفقة، ولا على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، فحسب هذا المعيار ليس كل ما تنفقه الدولة يعتبر نفقة عامة، فإذا كانت النفقة صادرة من الدولة بصفتها صاحبة السيادة أعتبرت نفقة عمومية، أما إذا تم إنفاق الدولة في المجالات التي تعد من صميم نشاط الخواص أعتبرت النفقة خاصة، ونفس الأمر بالنسبة لنفقات الأفراد التي تنفق في المجالات التي فوضتها إياهم الدولة، فتعد مثل هذه النفقات عمومية.

وعليه، فالمعيار الوظيفي يوسع من نطاق النفقات العمومية من جهة عندما يعتبر بعض النفقات التي قام بها الخواص عمومية، ومن جهة أخرى يقلص من مجال النفقات العمومية بجعل بعض النفقات التي تصدر عن الدولة بنفقات خاصة.

[1] – د. برحماني محفوظ،" ***المالية العامة في التشريع الجزائري***"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2015، ص 27.

[2] – د. عاطف صدقي،" ***مبادئ المالية العامة***" ، دار النهضة العربية، القاهرة 1977، ص 33.

الفرع الثاني: عناصر النفقات العمومية:

تستخدم الدولة وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة مبالغ من الإعتمادات المالية، قصد تحقيق المنفعة العمومية، وعلى هذا الأساس تتحدد النفقات العمومية في ثلاثة عناصر، يتمثل العنصر الأول في الصفة النقدية للأموال المستعملة في النفقة، والعنصر الثاني يتمثل في الشخص العام القائم بالإنفاق، والعنصر الثالث يتمثل في الغرض الذي تستهدفه النفقة[1].

أ. الصفة النقدية للنفقة العمومية:

تستعمل الدولة النقود من أجل تحقيق النفع العام، فالنفقة العمومية عبارة عن مبلغ من النقود يستخدم لتحقيق منفعة عامة معينة وهذا نتيجة لكون أن الموازنة العامة للدولة تعتمد بالدرجة الاولى على الإقتصاد النقدي، فمرحلة الإقتصاد العيني أو إقتصاد المقايضة أو المبادلة قد ولى منذ زمن بعيد، حيث أضحت النقود أو قيمتها هي الاداة الفعالة في التعاملات المالية، لذلك تتم النفقات العمومية في صورة نقدية، لأن الإنفاق العيني يثير في الغالب مشاكل إدارية وتنظيمية لعدم دقة قيمته التبادلية.

ب. الشخص العام القائم بالإنفاق:

نقول عن النفقة أنها عامة إذا كان الشخص الذي قام بالإنفاق شخص عام الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وإنقسم الفقه إلى فريقين في تحديد نطاق النفقات العمومية للدولة، حيث الفريق الأول يأخذ بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العمومية على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالنفقة ويسمى بالمعيار الشكلي، أي يأخذ في الحسبان طبيعة الشخص المنفق، وهذا الموقف يضيق من مجال النفقات العمومية، أما الفريق الثاني من الفقه فيعتمد على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، فيدخل في مفهوم النفقة العمومية كل من نفقات الدولة ونفقات الاشخاص الإعتبارية العامة الأخرى مثل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة الاخرى[2].

ج. الغرض الذي تستهدفه النفقة:

تهدف النفقات العمومية أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العمومية، وعليه لا تعد من قبيل النفقات العمومية تلك التي تستهدف الصالح الخاص أو فئة من الأفراد معينة بالذات دون غير، وهذا وفق مبدأ المساواة، فكما يتساوى الأفراد جميعا أمام الاعباء العامة كالضرائب والرسوم، فإنهم يتساوون كذلك في الانتفاع

[1] – د. برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص30.

[2] – د. سامي السيد،" ***المالية العامة وأدوات السياسة المالية***" ، دار الثقافة العربية، القاهرة 2002، ص49.

بالنفقات العمومية للدولة على إختلاف أوجهها، وتتولى السلطة التشريعية والهيئات الرقابية المختصة في مدى إستخدام النفقات العمومية في المسائل المتعلقة بالصالح العام.

وكخلاصة عما سبق تعتبر النفقات العمومية كمبلغ من النقود تنفقه الدولة أو هيئاتها أو أي شخص من أشخاص القانون العام من أجل إشباع الإحتياجات العامة (الصالح العام).

المطلب الثاني: تصنيف النفقات العمومية

لقد تزايد حجم النفقات العمومية بسبب تزايد تدخل الدولة في المجال الإقتصادي والإجتماعي لهذا إهتم الفقهاء بالبحث في تصنيف النفقات العمومية أمام هذا التزايد والتنوع، سنتناول في هذا المطلب دراسة تصنيفاتها العلمية وبعدها نتناول التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية في المنظومة القانونية لبعض الدول.

الفرع الأول: التصنيفات العلمية للنفقات العمومية:

نعني بالتصنيفات العلمية للنفقات العمومية تلك التي إنبثقت عن الجهود العلمية لبعض فقهاء المالية العامة، والتي تستند على معايير وأسس منها ما هي إقتصادية ومنها ما هي غير إقتصادية[1].

أ. التصنيفات الإقتصادية للنفقات العمومية:

ترتكز هذه التصنيفات على معايير وأسس إقتصادية تهدف إلى إبراز ما تفرزه هذه النفقات من اثار إقتصاديه على المجتمع وعلى دخل الفرد، ويشمل تصنيف النفقات العمومية تصنيفين إقتصاديين فرعيين، الأول يتمثل في النفقات الحقيقية والتحويلية، والثاني يتمثل في النفقات المحايدة والإيجابية.

1- النفقات الحقيقية والتحويلية:

تعد النفقات العمومية أحد المكونات الأساسية للسياسة المالية، وتصنف عادةً إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وفقاً لطبيعة المقابل الإقتصادي والإجتماعي الذي تحدثه في الاقتصاد الوطني. فالنفقات الحقيقية هي تلك التي تنفقها الدولة أو إحدى هيئاتها مقابل الحصول على سلع أو خدمات من الأفراد أو المؤسسات، أي عندما تستخدم الدولة القوة الشرائية للنقود في تبادل اقتصادي فعلي، وتعد أجور الموظفين العموميين مثالاً نموذجياً على هذا النوع، إذ تستهلك الدولة خدماتهم الإدارية أو التقنية مقابل دفع أجر محدد ما يجعل النفقة

[1] - د. برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص32.

ذات أثر مباشر على الإنتاج والاستهلاك داخل الاقتصاد وتعتبر هذه النفقات مساهمة فعلية في تكوين الناتج الوطني، نظراً لما تخلقه من حركة إنتاجية وخدمية ملموسة.

أما النفقات التحويلية، والتي تعرف أحياناً بالنفقات الناقلة، فهي تلك التي لا يقابلها تقديم سلعة أو خدمة للدولة، إذ يتم بموجبها تحويل الدخل من فئة إلى أخرى دون عملية تبادل اقتصادي مباشر، وتستهدف هذه النفقات تحقيق أهداف إجتماعية أو إقتصادية أو مالية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- **النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي**: مثل نفقات التأمين ضد المرض والبطالة والعجز، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.
- **النفقات التحويلية ذات الطابع الإقتصادي**: كالدعم الموجه للقطاع الفلاحي أو الصناعي، بغرض تشجيع الإنتاج وتحفيز الاستثمار في قطاعات إستراتيجية.
- **النفقات التحويلية ذات الطابع المالي**: وتشمل تسديد أقساط الدين العام والفوائد المترتبة عنه، بهدف الحفاظ على مصداقية الدولة المالية وضمان استقرارها الائتماني.

ولغرض التمييز بين هذين الصنفين من النفقات، إقترح الفقه المالي عدة معايير تحليلية، أهمها:

- **معيار المقابل المباشر**: حيث تعتبر النفقة حقيقية إذا كانت تقابلها خدمة أو سلعة مقدمة للدولة.
- **معيار الأثر في الناتج الوطني**: إذ تعد النفقة حقيقية عندما تسهم مباشرة في زيادة الناتج القومي الإجمالي.
- **معيار الإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية**: فالنفقات الحقيقية تستهلك موارد إقتصادية حقيقية، بينما التحويلية لا تؤدي إلى إستهلاك مباشر لهذه الموارد، بل تعيد توزيعها فقط بين مختلف الفاعلين الإقتصاديين[1].

وبناءً على هذه المعايير، يتضح أن التفرقة بين النفقات الحقيقية والتحويلية لا تقتصر على الجانب المحاسبي، بل تمتد إلى تحليل الأثر الاقتصادي والإجتماعي لكل نوع منها، وهو ما يجعلها أداة مهمة في صياغة السياسات العامة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين العدالة الإجتماعي[2].

[1] – د. مصطفى حسن مصطفى،" ***مبادئ علم المالية العامة***"، دار النهضة العربية، القاهرة 1977، ص 94.

[2] – د. برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص 38.

2- تصنيف النفقات العمومية إلى نفقات جارية وأخرى رأسمالية:

يعد تصنيف النفقات العمومية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية من أهم التصنيفات المعتمدة في المالية العامة، وذلك بالنظر إلى مدى مساهمة كل نوع في تكوين رأس المال الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي. ويستند هذا التقسيم إلى طبيعة الأثر. الإقتصادي للنفقات أي ما إذا كانت تستهلك الموارد دون أن تنتج أصولا جديدة، أو تسهم في تكوين الثروة القومية عبر الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

2-1 نفقات التسييرية (النفقات الجارية)

تعرف النفقات الجارية، أو ما يطلق عليها أحياناً نفقات التسيير أو نفقات الإستغلال، بأنها تلك النفقات التي تتحملها الدولة لضمان استمرار المرافق العمومية في أداء وظائفها بانتظام وفعالية. فهي لا تساهم مباشرة في زيادة رأس المال العيني أو إنتاج أصول جديدة، بل تهدف إلى صيانة الموجود وضمان حسن سير المؤسسات العمومية، وتشمل هذه النفقات أجور ومرتبات الموظفين، ومصاريف التسيير اليومي للإدارات، وتكاليف الصيانة والإصلاح ومستلزمات التشغيل المختلفة.

ويشبه بعض الباحثين هذه النفقات بـ "الفحم الذي يستخدم لتسيير القطار"، في إشارة إلى كونها ضرورية لاستمرارية الجهاز الإداري والاقتصادي للدولة، لكنها لا تنتج بحد ذاتها ثروة مادية جديدة. ومع ذلك، فإن أهميتها لا تقل عن النفقات الإستثمارية، إذ تعد شرطاً مسبقاً لنجاح الأخيرة، فدون جهاز إداري فعال وموارد بشرية مؤهلة، لا يمكن تحقيق تنفيذ فعلي للبرامج التنموية.

وعلى الرغم من أن النفقات الجارية لا تخلق أصولاً إنتاجية، إلا أن بعض مكوناتها يمكن أن تحدث آثارا غير مباشرة على النمو الاقتصادي. خاصة تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتكوين المهني، حيث تساهم في تنمية رأس المال البشري ورفع الإنتاجية على المدى المتوسط والبعيد ومن ثم لا ينبغي النظر إلى نفقات التسيير باعتبارها عبئاً مالياً صرفاً، بل كأداة دعم مستدامة تضمن الإستمرارية والكفاءة في الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

2-2 النفقات الرأسمالية (الإستثمارية):

أما النفقات الرأسمالية، أو ما يُعرف بـ "النفقات الاستثمارية"، فهي النفقات التي تخصصها الدولة لتكوين أو اقتناء أصول ثابتة جديدة، مثل البنية التحتية، والمشروعات الإنتاجية، والمرافق العامة الكبرى، وتساهم هذه النفقات بشكل مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، إذ تؤدي إلى رفع مستوى التوظيف وتحفيز النشاط الإقتصادي، كما تخلق بيئة مواتية لجذب الإستثمارات الخاصة، ما يجعلها أداة رئيسية في تحقيق النمو والتنمية.

وفي السياق الجزائري، تعد النفقات الاستثمارية محوراً أساسياً في مختلف البرامج التنموية، لاسيما تلك المتعلقة بتطوير القطاعات الحيوية كالفلاحة، الصناعة، النقل والطاقة، والهدف وراء ذلك هو الرغبة في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليص التبعية للريوع النفطية، بما يحقق أهداف الأمن الاقتصادي والإستدامة المالية.

ب. التصنيفات غير الإقتصادية للنفقات العمومية

قدم فقهاء المالية العامة تصنيفات عديدة للنفقات العمومية وذلك بالاعتماد على معايير وأسس غير إقتصادية، فقسمت النفقات العمومية بحسب الهيكل الإداري، وبحسب الغرض المباشر للنفقة، وبحسب نطاق سريانها، كما تقسم النفقات العمومية بالنظر على دوريتها ومدى إنتظامها، ونوجز فيما يلي بعض هذه التصنيفات.

1- تقسيم النفقات العمومية من حيث الغرض المباشر لها:

يهدف هذا التقسيم إلى إبراز الغرض الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء صرف النفقة، أي تقسم النفقة بحسب وظيفتها، ونوجزها فيما يلي:

- نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات الكلاسيكية لحماية الأفراد بتوفير الأمن والاستقرار.
- نفقات الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة، التعليم، النقل والمواصلات.
- النفقات الإجتماعية التي تمثل كل التحويلات الإجتماعية.

- النفقات الإستثمارية توجه لتكوين رؤوس الأموال العينية، من أهمها نفقات الانشاء والتعمير ونفقات الإستثمارات العامة الموجهة من الدولة كإعانات ممنوحة للإستثمار، فهي كل النفقات التي تكتسي بمردودية إقتصادية، عكس النفقات الجارية التي تصرف بدون أن يكون لها أثر إقتصادي.

2- تقسيم النفقات العمومية إلى نفقات مركزية ونفقات محلية:

يبرز هذا التقسيم كثيرا في الدول الفدرالية، حيث يمكن تقسيم النفقات العمومية من حيث السلطة التي تقوم بها إلى قسمين، القسم الأول يشمل النفقات المركزية، وهي النفقات التي تقوم بصرفها السلطة المركزية، والنفقات المحلية وهي النفقات التي تقوم بصرفها الجماعات المحلية، وهي تشمل جزأ معين من إقليم الدولة.

3- تصنيف النفقات العمومية إلى نفقات عادية وغير عادية:

حيث إرتبط هذا النوع من التصنيف بظهور وظيفة الدولة المتدخلة، حيث أنف في ظل سيادة مبدأ الدولة الحارسة كانت النفقات العادية تغطى من إيرادات عادية، (ضرائب ورسوم)، وعندما زاد حجم النفقات العمومية للدولة في ظل تنامي دور الدولة المتدخلة أصبحت الإيرادات العادية غير قادرة على تغطية حجم النفقات العمومية، لهذا تم اللجوء إلى نفقات جديدة تم تسميتها بالنفقات غير العادية، ومن أبرز المعايير التي أعتمدت للتفريق بين النفقات العادية وغير العادية[1]، ما يلي:

3-1 معيار الإنتظام والدورية:

تكون النفقة عادية إذا تكررت سنويا بإنتظام في الميزانية العامة للدولة، مثل مرتبات الموظفين، أما النفقة غير العادية فهي تلك النفقة التي لا تتكرر ولا تكون منتظمة في الميزانية العامة للدولة مثل نفقة الحروب ونفقة مواجهة الكوارث.

3-2 معيار مدة إستمرار أثار النفقة:

تكون النفقة عادية إذا إستمرت آثارها خلال السنة المالية، وعلى خلاف ذلك تكون النفقة العمومية غير عادية إذا تعدت أثارها سنة مالية واحدة، وإمتدت إلى السنوات التي تليها مباشرة، مثالها نفقة المشروعات الضخمة كالسدود، الموانئ، الطرق السريعة، وغيرها من المشاريع المهيكلة.

3-3 معيار إنتاجية النفقة العامة:

[1] - د.مصطفى حسن مصطفى، المرجع السابق، ص 78.

لقد إعتمد الفقه الإقتصادي التقليدي على قواعد الإقتصاد الخاص حيث يكون المبرر وراء كل إنفاق هو تحقيق الربح (الفائدة)، فلا يتم اللجوء إلى الإقتراض من قبل الأفراد سوى إذا كان هناك إحتمال أرباح وراء هذا الاقتراض وعلى نفس هذه الطريقة تلجأ الدولة إلى القروض من أجل تحقيق الأرباح، وتطبيقا لهذا المعيار تكون النفقة العمومية عادية عندما لا تذر دخلا وتكون غير عادية إذا نتج عنها دخلا. حيث تم إنتقاد هذا التصنيف الأخير وأقترح تقسيم آخر للنفقات العمومية، وهما كل من نفقات التسيير، وهي مختلف النفقات التي تضمن السير الحسن للمرافق العمومية، ونفقات الإستثمار وهي كل النفقات التي تهدف إلى تكوين رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: التصنيفات التشريعية للنفقات العمومية

نقصد بالتصنيفات التشريعية للنفقات العمومية تلك التقسيمات الوضعية التي تعتمدها الدولة في ميزانيتها بموجب نصوص تشريعية، فيلاحظ من الناحية العملية أن الدول لا تتقيد عند وضع ميزانيتها بضوابط وأسس علمية لتقسيم النفقات العمومية، وقد يرجع ذلك لاعتبارات مختلفة، قد تكون تاريخية، إدارية، إقتصادية أو وظيفية.

أ- تقسيم النفقات العمومية في تشريعات بعض الدول الغربية

نأخذ تشريعات ثلاثة دول غربية كعينة للاعتبارات التالية، التشريع البريطاني لاعتبارات تاريخية كون بريطانيا مهد قانون المالية والميزانية العامة، التشريع الفرنسي كون أن التشريع الجزائري ورث العديد من مبادئ الفرنسي، التشريع الأمريكي باعتبارها محور الرأسمالية في العالم.

1- تقسم النفقات العمومية في الميزانية الإنجليزية

تقسم النفقات الانجليزية في إنجلترا إلى قسمين، الأول يشمل النفقات الجارية، والثاني يشمل النفقات غير العادية الممولة بواسطة القروض، وهذا التقسيم الموضوعي للنفقات العمومية يمكِننا بسهولة التعرف على إتجهات النفقة، قد جرى العرف في إنجلترا على التفريق بين النفقات العادية وغير العادية بوضع خط بينهما، بحيث تكتب النفقات الجارية فوق الخط، أما بخصوص النفقات غير العادية فتكتب تحت الخط.

1-1 قسم النفقات الجارية

هي مجمل النفقات العادية التي تمول من حصيلة الضرائب والرسوم، وهي تقسم إلى نوعيين رئيسيين، النوع الأول نفقات ذات إعتمادات دائمة يعتمدها البرلمان مرة واحدة بموجب قوانين خاصة لا تحتاج إلى التجديد كل سنة، فلا تعدل إلاّ في حالة الضرورة، ويضم هذا التقسيم الفرعي نفقات خدمة الدين العام والتي تمثل أكبر قسم من نفقات الإعتماد الدائم، ثم تليها بدرجة أقل نفقات بلاط الملك وهي (النفقات المخصصة للملك أو الملكة وأعضاء الأسرة الملكية)

أما الفرع الثاني من النفقات فيشمل النفقات ذات الإعتماد المتجدد، وهي نفقات الدفاع والتعليم والصحة والإعانات الإجتماعية[1].

1-2 قسم النفقات غير العادية

هي مجمل النفقات التي تمول أساسا عن طريق القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، من أهم أوجه صرف هذه النفقات نذكر:

- الوفاء بقروض ما بعد الحرب، وتعويض أضرار الحروب
- الوفاء بقروض الهيئات المحلية والدول الاجنبية
- قروض تنمية المدن، وإعانات تنمية الصادرات.

2- تقسيم النفقات العمومية في الميزانية الفرنسية

كان تقسيم النفقات العمومية في فرنسا تقسيما إداريا بحتا، حيث توزع هذه النفقات العمومية على الوزارات والهيئات العمومية الاخرى التابعة لكل وزارة، الأمر الذي يسهل من معرفة نفقات كل قطاع وزاري، وفي سنة 1959 أعيد تقسيم النفقات في الميزانية العامة الفرنسية إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

- قسم النفقات العادية وهي أربعة فروع، فرع خدمة نفقات الدين العام، فرع نفقات السلطة العامة، فرع تسيير المرافق العامة، فرع نفقات تدخل في مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات.

[1] – د. سامي السيد،" ***المالية العامة وأدوات السياسة المالية***"، دار الثقافة العربية، القاهرة 2002، ص 57.

- قسم النفقات الرأسمالية الخاصة بالإستثمارات التي تقوم بها الدولة أو تساهم فيها، وهي على ثلاثة فروع، فرع نفقات الإستثمار في مجال الزارعة والسكن والمواصلات والنقل، فرع نفقة المساهمة في إعانة المشروعات، فرع إصلاح أضرار الحرب.
- قسم نفقات القروض والإعانات وهي قروض صندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقروض الإسكان وقروض أخرى.

3- تقسيم النفقات العمومية في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية

تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بالتقسيم الوظيفي والإداري للنفقات العمومية، فالتقسيم الوظيفي يبين الغرض من النفقة، حيث تجمع النفقات التي تحقق نفس الغرض تحت قسم واحد، وعلى هذا الأساس تقسم النفقات العمومية في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسعة أقسام على النحو التالي:

- الدفاع الوطني
- الشؤون الخارجية
- المساعدات والإعانات المقدمة للمسنين والمحاربين القدماء
- الرفاهية الإجتماعية، التعليم، الصحة والثقافة العامة
- الزراعة والموارد الزراعية
- الثروات الطبيعية
- السكن، البريد، المواصلات، الدفاع المدني، والنقل بمختلف أنواعه
- الإدارة الحكومية (نفقات الحكومة المركزية، نفقة السلة التشريعية المركزية، نفقات القضاء المركزي)
- فوائد الدين العام الفدرالي

ب- تقسيمات النفقات العمومية في التشريع الجزائري

أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الإقتصادي، فأعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس المال من عدمه، أي تقسيمها إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، كما أعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري للنفقات العمومية، فقد تضمن القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية[1] في المادة 23 تقسيما للنفقات العامة، وهي على قسمين، قسم نفقات التسيير، وقسم نفقات الإستثمار.

[1]- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28.

1- نفقات التسيير

هي نفقات جارية إدارية مخصصة لتسيير مرافق الدولة بإنتظام والمحافظة عليها، فتقسم نفقات التسيير وفق المادة 20 من القانون 84-17 تقسيما إداريا بحسب الوزارات، فكل وزارة تختص بتوزيع نفقاتها التي قسمت بدورها حسب طبيعتها وغرض إستعمالها وفق أبواب وفصول محددة قانونا، فمثلا تقسم نفقة التسيير بالنسبة لكل وزارة بموجب المادة 24 من القانون السالف الذكر إلى أبواب على النحو التالي:

- أعباء الدين العمومي والأعباء المحسومة من الايرادات
- تخصيصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

إن إعتماد الجزائر على التقسيم الإداري (التقسيم القطاعي) وعلى التقسيم الإقتصادي للنفقات العمومية في آن واحد، وبكل إنسجام يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عما تخصصه الدولة لكل قطاع.

2- نفقات الإستثمار:

هي النفقات الرأسمالية التي ينتج عنها تكوين رؤوس أموال عينية وفق المخططات الإنمائية، توزع وتقسم نفقات الإستثمار بين القطاعات وفق الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية وقست بموجب المادة 35 من القانون 84-17 إلى ثلاثة أبواب وهي:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- باقي النفقات المكونة للرأس المال العمومي.

الفرع الثالث: تصنيف النفقات العمومية من خلال السياسة المالية والنقدية

إنّ هذا التصنيف سيتم من خلاله تناول الآليات الحكومية التي تمتلكها الدولة في إطار سياسات الانفاق العمومي، وذلك من أجل رسم سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تصحيح الإختلالات الظرفية التي تمس الموازنة الإقتصادية.

أولاً: السياسة المالية كآلية من آليات الإنفاق العمومي:

إنّ توازن ميزانية الدولة من جانبي (الإيرادات والنفقات) يعتبر كمؤشر أساسي في سلامة حساباتها الداخلية والخارجية، هذا الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لهذه الدولة، إلاّ أنه في الكثير من الحالات تلجأ الدولة إلى سياستها المالية لضخ أموال جديدة من أجل ضمان إستقرار وسلامة وضعها الإقتصادي في حالة الإختلالات الظرفية.

1- تعريف السياسة المالية:

يعود مصدر مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "**Fisc**" ويقصد بها الجهة المخولة قانونا في تحصيل الضرائب، وتخزين الأموال العمومية.

فالسياسة المالية " **Fiscal Policy** " تتمثل في تحصيل الدولة لإيراداتها من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع إعادة إنفاق هذه الإيرادات لتحقيق الأهداف العامة للأفراد والمتمثلة بالخصوص في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والإجتماعي[1].

حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة[2].

كما يعرفها آخرون بأنها سياسة إستخدام أدوات المالية العامة من برامج النفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، الإدخار، الإستثمار والعمالة، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل، الناتج القومي ومستوى العمالة[3].

وعرفها آخرون أنها تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تتحصل عليها من ناحية أخرى[4].

---

[1]– د. سامي السيد، مرجع سابق، ص 22

[2]– حسام علي داود، "***مبادئ الاقتصاد الكلي***" ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص 339.

[3]– محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام،" ***المالية العامة والنظام المالي في الإسلام***"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182،

[4]- Philip. A. Kein, « ***the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company*** », Belmont, California, 1973, p 176.

2- أدوات السياسة المالية

أ- الإنفاق الحكومي:

نادى "كينز" في هذا الإطار، بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الإستقرار الاقتصادي[1]، وذلك لن يتأتى حسبه إلاّ عن طريق ضخ أموال عمومية في إطار إستثمارات عمومية جديدة من أجل إعادة بعث النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة النمو الإقتصادي، وعلى هذا الأساس يعتبر الانفاق الحكومي كآلية أساسية من أجل خلق الطلب الفعال والذي يكون له آثار إيجابية في جانب العرض، مما يحفز المنتجين على الإنتاج نتيجة للطلب الذي بادرت به الهيئات الرسمية.

ب- الإعانات العمومية:

إنّ الإعانات العمومية تعد من بين أهم أدوات السياسة المالية، باعتبار أنها تدعم العرض في حالة ما إن كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الإستيراد، وتدعم جانب الطلب في حالة ما إن رغبت الدولة مكافحة حالة الركود الاقتصادي. ويمكن أن تأخذ هذه الإعانات إما أشكال عينية أو نقدية، تمنحهما الدولة حسب الحاجة لمستحقيهما بغية زيادة الإنتاج، الأمر الذي ينعكس طردياً على الإستهلاك العام، وهذا كله يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتقسم الإعانات إلى نوعين هما: إعانات إستهلاكية وإعانات إستثمارية[2].

ج- الديون العمومية:

تعتبر الديون العمومية من بين المتغيرات التي تلجأ إليها الدولة في رسم سياساتها المالية، فهي تؤثر على الوضع الإقتصادي العام في الدولة، بإعتبارها محفزا للنشاط الاقتصادي ومحركا لعجلة النمو، وذلك نتيجة للسيولة المالية التي تضخ في مختلف قطاعات النشاط والتي بدورها تحفز مختلف المنتجين على الإنتاج ولو عن طريق العجز، هذه الوضعية يمكن من خلالها تصحيح الإختلالات الإقتصادية، والرفع من مستوى الوضع الاجتماعي مما ينعكس إيجابا على الأوضاع السياسية للبلد، إلاّ أنه يمكن اللجوء لهذه الطريقة من التمويل إلاّ في الحالات الإستثنائية لتصحيح الإختلالات الاقتصادية بطريقة ظرفية.

د- الضرائب:

---

[1]- Levine (Chars) and Rubin (Jrene), ***Fiscal Stress and Public Policy***, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p 13.

[2] - بلوافي محمد، ***"أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970_2011"*** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبوبكر بلقايد جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012 -2013 ،ص ص 84-87

وهي تشمل كل من الضرائب، الرسوم، الإتاوات وكذا التعريفات الجمركية، بحيث يتم إدراج هذا النوع من الايرادات في قانون المالية السنوي، وذلك من أجل إعطاء أكبر قدر من المرونة لصالح الدخل في المجال الموازني، وذلك من أجل إصلاح الإختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني، ومن بين الأسباب التي تفرض على الدولة اللجوء لمثل هذه الخيارات هو حماية صناعة وطنية مثلاً، حماية النزيف الذي تعرفه العملة الصعبة للخارج في إطار الإستيراد المجحف وغيرها من الأسباب.

ويمكن اللجوء الى الضرائب كذلك لإعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، وعلى سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض، سوف يترتب عليهم إرتفاع في أجورهم، الأمر الذي يحفزهم على إستهلاك المبالغ الإضافية، مما ينعكس إيجابا على المنتجين نتيجة لاكتساحهم لطلبات إضافية جراء التوجه الجديد الذي قامت به الدولة.

ويمكن للدولة أن تلجأ إلى فرض ضراب جديدة بخصوص الفئات الغنية في الوطن، وذلك من أجل ضمان التوزيع المنصف للموارد المقيمة داخل الدولة، علما أن هذا الإجراء لن يترتب عليه إنكماش إقتصادي بإعتبار أن هذه الإقتطاعات الجديدة التي تفرضها الدولة موجهة بصفة عامة للإدخار.

فالضرائب وسيلة ذات علاقة وطيدة بالدخل، بحيث يجب أن تتحرك باتجاهات متوازنة، وتعكس توجهات الدولة لمعالجة حالة معينة، ففي حالة ما إذا كانت توجهات الضريبة بهدف سياسة إنكماشية والحد من التضخم فإنه يكون ذلك بالرفع من نسبها ومعدلاتها، وفي حالة اللجوء الى التقليل من معدلاتها، فهذا يعني توجه الدولة نحو القضاء على الركود الإقتصادي والإنكماش الإقتصادي[1].

3- أهداف السياسة المالية:

✓ دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الإقتصادية:

تُعدّ ضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية من أبرز المهام السيادية الملازمة للدولة، وتشمل هذه المرافق قطاعات الدفاع والأمن العمومي، والعدالة، والمستشفيات، والمياه، وشبكات الطرق، إلى جانب التربية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. وتتميز هذه القطاعات بكونها لا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تُوجَّه لتحقيق الصالح العام وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

[1] Gauti B, eggertsson, « ***Federal Reserve Bank of New York, what fiscal policy is effective at zero interest rates*** », April 2010, p02.

ويُعدّ هذا التوجه متعارضاً بطبيعته مع منطق اقتصاد السوق الذي يقوم أساساً على تعظيم الربح والمنفعة، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة عبر سياساتها المالية لتحديد الخيارات الاستراتيجية وتحمّل جزء معتبر من الأعباء العمومية من خلال الميزانية العامة. أما الأنشطة التي لا تمسّ بالوظائف السيادية الكبرى على غرار السياسة الخارجية والدفاع والأمن، فيمكن إسنادها للقطاع الخاص في إطار تكاملي، وتتجسد وظيفة السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد عبر مسارات متعددة، من بينها:

- توزيع الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين القطاعات العمومية المختلفة.
- توزيع الموارد بين فئات المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية.
- تخصيص الموارد بين المتعاملين الاقتصاديين ضمن سياسة الدعم.

وتتجلى أهمية تدخل السياسة المالية في تحسين تخصيص الموارد في الحالات التي يُلاحظ فيها قصور أو انحراف في سلوك الأفراد، سواء بسبب التبذير أو سوء التقدير، ويبرز ذلك بوضوح في المجالات التالية:

أ) **الموارد الاستراتيجية وغير المتجددة** مثل النفط والغاز، إذ يستوجب الأمر تنظيم إنتاجها وترشيد إستهلاكها بما يضمن إستدامتها للأجيال القادمة ويحافظ على مكانتها في بنية الإقتصاد الوطني.

ب) **الموارد المتوقع ندرتها في المدى البعيد** كالمياه، حيث يُعد التدخل المالي ملائماً عبر آليات مثل تعديل أسعار الإستهلاك لخلق حوافز تقود إلى ترشيد الإستخدام، بالتوازي مع البحث عن بدائل مستدامة. فترك هذه الموارد بأسعار منخفضة يؤدي إلى الإفراط في استهلاكها، وما يترتب عن ذلك من تهديدات مستقبلية قد تتخذ شكل أزمات أو كوارث بيئية وإقتصادية.

وبذلك تُسهم السياسة المالية في تحقيق تخصيص أمثل للموارد، يوازن بين ضرورات الحاضر ومتطلبات الإستدامة، ويعزز في الوقت ذاته الدور السيادي للدولة في حماية المصلحة العامة[1]

✓ دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني

[1] طارق الحاج، "***المالية العامة***"، دار الصفاء، عمان الأردن،1999، ص 207.

تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع أمثل للدخل وتقليل التفاوت بين معدلاته ومستوياته، حيث تعد من بين أهم أهداف السياسة المالية زيادة الدخول للطبقات الضعيفة والفقيرة في المجتمع وتعني هذه الوظيفة إعادة توزيع الثروة ويتم تحقيق هذا الهدف على عدة مراحل نذكر منها ما يلي[1]:

أ- التدخل في أسعار السلع والموارد:

تلجأ الدولة إلى نظام التسعيرة المقننة، بما فيه تحديد الحد الأدنى للأجور، وكذا زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية الأساسية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية. مثل هذه الآليات تعتبر من صميم إمتيازات السلطة العامة، بحيث تلجأ الدولة من خلالها إلى إعتماد سياسات عمومية شاملة آخذة بعين الإعتبار لظروف والمستوى المعيشي لكل فئات المجتمع، وذلك كله في إطار سياسة التضامن الجماعي.

ب- تعديل الدخول الشخصية:

ويتم ذلك من خلال فرض الحكومة لضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المنخفضة وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، ومما لا شك فيه أنه يرفع من الدخول الحقيقية لديهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، تؤدي بالضرورة إلى نقص في كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة من الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل، مما يؤدي إلى رفع دخولهم.
- تؤدي السياسة المالية الى تغيير نمط توزيع الدخول الحقيقية من خلال زيادة النفقات الحقيقية.
- كما تهدف عملية فرض الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية إلى التقليل من اتساع الهوة في توزيع الدخول، كما أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

ج- تغيير نمط الملكية:

[1] رياض الشيخ، "***المالية العامة***"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

حيث أنّ بعض الدول تتبع ذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأثرياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل وبالتالي فإن السياسة المالية تعمل على تقليل التفاوت من خلال تغيير نمط الملكية.

✓ **دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي:**

يعرف الإستقرار الاقتصادي على أنه: "الوضعية التي من خلالها يتحقق توازن اقتصادي ملائم بغض النظر عن كونه مثالياً أم لا وتهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع عبر عدة إجراءات والتي من أهمها السياسة المالية من خلال (الإنفاق والضرائب) والسياسة النقدية التي تؤثر في أسعار الفائدة وظروف الائتمان ." حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومن أجل تحقيق هذا الأخير يتطلب اعتماد سياسة مالية ناجحة وتوجيه السياسة العامة بما يخدم التوازن الاقتصادي المطلوب، حيث أنه في فترة الكساد تلجأ الحكومة من خلال السياسة المالية إلى الرفع من مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وعليه يتحقق الخروج من أزمة الكساد من خلال خفض معدلات الضرائب والزيادة من الإنفاق الحكومي. فتستطيع الحكومات من خلال السياسات التوسعية أن ترفع من مستوى الطلب الفعال، وذلك من خلال إقامة مشاريع إستثمارية مثل (بناء مدارس ومستشفيات وشق الطرق، وغيرها من المشاريع)، بالإضافة إلى الإعانات الاجتماعية مثل الضمانات الاجتماعية والتأمين عن البطالة والشيخوخة، حيث أن هذا يساعد الأفراد على الإستقرار الاقتصادي ويحفزهم على الاستثمار ويقلل من مستوى البطالة.

ثانياً: السياسة النقدية كآلية من آليات الإنفاق العمومي:

تعد السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الإقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى للتحكم في سير النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالإستهلاك، الإستثمار، الإدخار، الأسعار، الناتج والدخل وغيرها من المجالات. وتعتبر من بين السياسات الإقتصادية المهمة التي تأثر على الإستقرار الإقتصادي، وذلك من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له.

1. تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة "، والسلطة النقدية في هذه الحالة يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة كانت. وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية[1].

وإنطلاقا مما تقدم نستخلص تعريفاً للسياسة النقدية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم، التأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الإقتصاد في حالة إستقرار وتوازن.

2. أنواع السياسات النقدية:

يتفق علماء المالية العامة وأصحاب الإختصاص والباحثين الإقتصاديين على أنّ السياسة النقدية تنقسم إلى نوعين، حيث يتم اللجوء لكل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل متغيرات معينة، وذلك نتيجة لإختلاف الآليات، الفئات المستهدفة وبناء على الهدف المرجو، وهي كل من:

1.2 السياسة النقدية التوسعية.

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من إرتفاع في معدلات البطالة، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الإقتصاد، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) بإجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات[2].

ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

[1] - عبد المطلب عبد الحميد،" ***السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي***" ، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2013 ،ص18.

2 - علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده،" ***اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية***"، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014 ،ص 295

- ✓ تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي؛
- ✓ تخفيض سعر إعادة الخصم؛
- ✓ دخول البنك المركزي مشترياً وبائعاً للأوراق المتداولة في السوق المالي.

حيث تسهل إحدى أو كل هذه الإجراءات من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الإستثمار إضافتاً إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف.

أما بخصوص لجوء البنك المركزي الى التقليص من سعر الفائدة يترتب عليه طرديا زيادة في مستوى الإستثمار، بما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية[1].

2.2 السياسة النقدية الإنكماشية:

الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

وباتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى إتخاذ التدابير التالية[2]:

✓ رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق؛

✓ دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة، ما ينجر عليه أن يقوم البنك المركزي بضخ حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق؛

✓ كذلك من خلال إنتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.

---

[1] – علي الوهاب نجا وأصحابه، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2– أنس البكري، وليد صافي، "***النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق***"، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

هذا كله، يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة وبالتالي إنخفاض الإستثمار وإنخفاض مستوى الدخل ومن ثم إمتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم[1].

3. أهداف السياسة النقدية:

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى تطور الدول ومعدلات النمو الاقتصادي الذي تعرفه، بما فيه نظامها السياسي، علما أنه لا يسع السياسة النقدية بمفردها أن تحقق كل الأهداف الإقتصادية والإجتماعية ما لم يكن هناك سياسات شاملة ومنسجمة فيما بعضها البعض.

وتتمثل أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

1.3 إستقرار المستوى العام للأسعار:

تعتبر المحافظة على إستقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إنّ أغلب المدارس الاقتصادية تؤكد على فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستويات الأسعار وعلى مدى إستقرارها، فعدم الإستقرار يعرض إقتصاد البلد إلى هزات نقدية عنيفة وأزمات تضخمية بسبب تقلبات الرواج والكساد ففي حالة التضخم تنهار قيمة العملة المحلية وتتدهور بالإضافة إلى زيادة القدرة الشرائية، كما أنه في حالة الكساد تعم البطالة وتتفاقم معادلاتها.

فالمتتبع للتاريخ يجد أن معالجة استقرار الأسعار لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق سن القوانين وإصدار المراسيم والتشريعات القانونية والمالية والسياسية والاقتصادية التي بفضلها تكونت وأحدثت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية، فالنقديون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطردية تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، بينما شبه "كينز" عمل السياسة النقدية خلال خمسينيات القرن الماضي بعمل الخيط إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الإقتصاد (تقيده) ومن تم تسيطر على التضخم[2].

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا وأصحابه، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،" ***السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي***" ، مرجع سبق ذكره، ص ص 92، 93.

إنّ تركيز السياسة النقدية على مكافحة التضخم والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار يعكس بوضوح وجود علاقة وثيقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار في الاقتصاد، فعلى الرغم من بعض الاختلافات المنهجية بين المدرسة الكينزية والنقدية في تفسير ظاهرة التضخم، إلا أن كليهما يتفق على أن الارتفاع المستمر في معدل نمو الكتلة النقدية يشكل السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار على المدى الطويل. ومن ثم، فإنّ استقرار الأسعار يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة السلطة النقدية على ضبط العرض النقدي بما يتناسب مع النمو الحقيقي في الناتج. ويستدل على هذا الترابط من خلال ملاحظة أن التضخم لم يكن ظاهرة قائمة في اقتصاد المقايضة لغياب عنصر النقود كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، مما يبرز الدور المحوري للنقود في تحديد المستويات العامة للأسعار وفي تحقيق التوازن النقدي داخل الإقتصاد.

2.3 **إستقرار أسعار الصرف**:

يرتبط هذا الهدف إرتباطاً وثيقاً بالهدف الأول وهو تحقيق إستقرار الأسعار الداخلية لأنه إن افترضنا انخفاض الأسعار الداخلية في دولة ما، سيؤدي إلى زيادة في الصادرات وبالتالي يزيد الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى إرتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما في حالة إرتفاع الأسعار في دولة ما، سينعكس سلبا على صادراتها، مما ينجر عنه إنخفاض الطلب على عملتها، ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

3.3 **التشغيل الكامل**:

إنّ التشغيل يعد من صميم السياسات النقدية، لما لهذه الأخيرة من علاقة مباشرة وغير مباشرة على مستوى العمالة، فمجمل السياسة الاقتصادية تعتمد على جانب التشغيل، بإعتباره محركا لعجلة النمو، ومفعلا للإستقرار والسلم الإجتماعيين. فقد تجاهل دعاة الفكر الكلاسيكي عامل البطالة، وذلك بإعتبار أن التوازن الاقتصادي سينجر عنه لا محالة توظيفا معتبرا وذلك نتيجة لحاجة الاسواق للأجور التي يتقاضاها مختلف العمل من أجل تحريك عجلة النمو بوتيرة ثابتة ومستقرة.

أما النظرية الكينزية ترى ضرورة المحافظة على ضمان التشغيل الكامل لأن تلك الزيادة تمثل دخولاً تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، حيث أن السياسة النقدية تعمل على تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للإقتراب من مرحلة التوظيف الكامل[1] "Le plein emploi".

أما النقديون، فقد خالفوا المدرسة الكلاسيكية في إفتراضها المتعلق بتحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، إذ يرون أن البطالة تعد ظاهرة قائمة في الاقتصاد ولا يمكن القضاء عليها كلياً. ويعتقد النقديون كذلك أن السياسة النقدية التوسعية لا تمثل حلاً دائما لمشكل البطالة، لأنها قد تحدث أثراً مؤقتاً على المدى القصير فقط، بينما تؤدي في الأجل الطويل إلى ارتفاع معدلات التضخم دون تحقيق زيادة حقيقية في مستوى التشغيل. وبذلك، فإن محاولات معالجة البطالة عبر توسيع الكتلة النقدية قد تفضي إلى اختلالات سعرية، ما يستدعي توجيه السياسة النقدية نحو الإستقرار طويل الأمد بدل الاعتماد على آثارها قصيرة الأجل.

حيث يرى أنصار نظرية التوقعات الرشيدة عكس ما ذهبت إليه المدرسة الكينزية التي تفترض وجود مفاضلة بين البطالة والتضخم؛ إذ يُنكر أنصار هذا الاتجاه وجود أي علاقة مقايضة بين المتغيرين. فوفقاً لمنطق "التوقع الرشيد"، فإن انتهاج سياسة نقدية توسعية يُدركه العمال والمؤسسات مسبقاً ويُفسَّر فوراً على أنه مؤشر لارتفاع معدلات التضخم. وبناءً عليه، يتم تعديل الأجور النقدية والأسعار مباشرةً، ومع افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، فإن هذا التعديل يرفع الأجور النقدية والأسعار نسبياً مع بقاء الأجر الحقيقي ومعدل البطالة دون تغيير، رغم ارتفاع التضخم. ونتيجة لذلك، تنتفي قابلية المقايضة بين التضخم والبطالة.

ورغم هذا الطرح، يُستنتج في إطار التحليل الكلي أنّ **السياسة النقدية** يمكن أن تؤدي دوراً فعّالاً في خفض البطالة وتحقيق التشغيل الكامل عبر تحفيز الطلب الكلي؛ فزيادة العرض النقدي تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، مما يشجع رجال الأعمال على الاستثمار، ويُسهم بالتالي في خفض معدلات البطالة.

4.3 تشجيع النمو الاقتصادي:

تسعى الدول، سواء المتقدمة أو النامية منها، إلى بلوغ معدلات نمو مرتفعة بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورفع متوسط الدخل الفردي. وقد تعاظم الاهتمام بدور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي

[1] – **المقصود بـ"التشغيل الكامل** (Le plein emploi) "في الاقتصاد هو: الوضع الذي تُستغل فيه كل القوى العاملة المتاحة في الاقتصاد استغلالًا فعّالًا، بحيث يعمل جميع الأفراد القادرين والراغبين في العمل عند مستويات الأجور السائدة، باستثناء نسبة بطالة طبيعية ناتجة عن التنقلات أو التحولات في سوق العمل.

عقب الحرب العالمية الثانية، خصوصاً منذ خمسينيات القرن الماضي، من خلال سن تشريعات وإصلاحات تهدف إلى تعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية.

وفي المقابل، يرى فريدمان أنّ تحديد معدل مرغوب للنمو الاقتصادي ليس أمراً موضوعياً أو قابلاً للضبط المركزي في المجتمعات الحرة، بل هو محصلة لجهود الأفراد وقدرتهم على تحقيق طموحاتهم ضمن بيئة اقتصادية سليمة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ فعالية السياسة النقدية في دعم النمو والتنمية ترتبط بتفاعلها مع عوامل اقتصادية أخرى، مثل توفر الموارد الطبيعية، واليد العاملة المؤهلة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي. كما أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج فعّالة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

5.3 إيجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات:

يُعد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدفاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية، غير أنه يمثل تحدياً مستمراً لمعظم الدول. ورغم اختلاف الاقتصاديين حول أنجع السياسات لتحقيق هذا التوازن، فإن الأغلبية تُجمع على أهمية الدور المحوري للسياسة النقدية في هذا المجال، بينما تنجح السياسة المالية غالباً في تحقيق التوازن الداخلي.

ويُنظر إلى اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية مرتبطة بعدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها. وعليه، يجب على السلطات النقدية اتخاذ تدابير تصحيحية كلما كان مستوى الاحتياطات النقدية منخفضاً أو محدود القدرة على تمويل العجز. ويُعتبر نظام سعر الصرف المرن أكثر ملاءمة لهذه الحالات.

ومن بين الأدوات المستخدمة لامتصاص الاختلال" رفع سعر الخصم" مما يؤدي إلى رفع البنوك التجارية لأسعار الفائدة، فيحدّ ذلك من الطلب على الائتمان ويضغط على الأسعار نزولاً. انخفاض الأسعار المحلية يدفع نحو زيادة الصادرات وتقليص الواردات، في حين يجذب ارتفاع أسعار الفائدة رؤوس الأموال الأجنبية، مما يساهم في تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

6.3 الاستجابة لمتطلبات القطاعات الإقتصادية:

يقوم الإقتصاد على دائرتين مترابطتين :دائرة حقيقية وأخرى نقدية، ولا يتحقق الإستقرار الإقتصادي إلاّ إذا إستطاعت الدائرة النقدية تلبية إحتياجات الدائرة الحقيقية. وفي هذا السياق، تسعى السياسة النقدية إلى

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، " ***السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي***"، مرجع سبق ذكره ص 98.

تمويل القطاعات الإقتصادية عبر توفير القروض اللازمة، خاصة في فترات الرواج عندما يرتفع الطلب على الإئتمان.[1]

7.3 إستقرار الأسواق المالية:

يرتبط إستقرار الأسواق المالية بشكل وثيق بإستقرار أسعار الفائدة، حيث تؤدي التقلبات في أسعار الفائدة إلى زيادة عدم اليقين بخصوص الظروف المستقبلية. بحيث تعمل السلطات النقدية على خلق نظام مالي مستقر لتفادي الأزمات النقدية والمالية، وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار الأسهم؛ فعندما ترتفع أسعار الفائدة يتجه المستثمرون نحو السندات بدلاً من الأسهم. وتملك البنوك المركزية عدة قنوات للتأثير على الإستقرار المالي، أهمها: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الإحتياطي الإلزامي.

8.3 تعبئة المدخرات وتوجيه الإستثمار:

تهدف السياسة النقدية إلى تعبئة المدخرات المحلية عبر المؤسسات المالية، ورفع معدلات الادخار من إجمالي الدخل القومي. كما تعمل على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، مثل القطاع الصناعي والزراعي، باعتبارها القطاعات الأكثر قدرة على توليد قيمة مضافة وتنويع النشاط الاقتصادي.[2]

9.3 تحقيق الإستقلال النقدي:

فقدت العديد من الدول سيادتها النقدية نتيجة إنتشار السوق الموازية، حيث تنشط أسواق مزدوجة: سوق رسمية تعتمد على العملة الوطنية، وسوق موازية تعتمد على العملات الأجنبية. ويُعد تعزيز فعالية السياسة النقدية وإعادة فرض الانسجام بين السوقين ضرورة لإعادة بناء الاستقلال النقدي وتحقيق استقرار اقتصادي شامل[3].

---

[1]- عبد المجيد قدي،" ***مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية***"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]- ناظم محمد نوري الشمري،" ***النقود والمصارف والنظرية النقدية***" ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2008، ص 430.

[3]- إبراهيم عبدالحليم عبادة،" ***السياسة النقدية ضوابطها ومواجهتها في الاقتصاد الاسلامي***" ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الموسوم بـ الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل، جامعة غرداية، ص06.

المبحث الثاني: تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي

إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي قد مر بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر إلى غاية الوقت الراهن، وقد كان هذا التطور تجسيدا فعليا للأفكار والمذاهب الإقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة.

ومن أجل إعطاء نظرة شاملة على تطور نشاط الدولة في المجال الإقتصادي سوف نقوم بإستعراض مقتضب للمدارس الإقتصادية التي كانت سائدة إبتداءً من سنة 1500 إلى الوقت الراهن، مع التركيز على دور الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال آلية الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية.

المطلب الأول: تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي من منظور مختلف المقاربات الفكرية

إنّ تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي ملازم بحجم إنفاقها العمومي في المسائل الإقتصادية، كون أنّ النفقات العمومية تشكل السّمة الغالبة في المالية العمومية للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الإقتصادية، وعلى هذا الأساس يبرز تطور النفقات العمومية التي كانت مصاحبة لمختلف التوجهات الفكرية.

الفرع الأول: مذهب التجاريين والطبيعيين

أولاً: مذهب التجاريين: "Mercantilisme"

إبتداءً من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (عام 1789)، سادت العديد من الأفكار الإقتصادية التي كانت تمثيلا فعليا للنظام الإقتصادي الذي كان سائدا خلال تلك الفترة في كل من إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، وغيرها من دول غرب أوربا، حيث خلال تلك الفترة، ظهر تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بصورة منتظمة وواضحة بغية تحقيق القوة الإقتصادية للدولة، وذلك عن طريق البحث عن المعادن النفيسة من ذهب وفضة. فكانت الصناعة العسكرية هي المحرك الأساسي لعجلة الإقتصاد بإعتبارها كانت وسيلة للإستيلاء على بعض المناطق الغنية بالمعادن النفيسة حتى ولو كانت هذه المناطق خارج حدودها السياسية، وبالتالي فقد قام أنصار هذا المذهب بإعطاء دافع فكري لتنامي الفكر الإستعماري للدول الأوربية، حيث قامت بإستعمار العديد من دول إفريقيا، آسيا، أمريكة اللاتينية وأستراليا[1].

وسعيا في تحقيق هدف التجاريين أي تحقيق أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، أصبح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي مبررا لعدد من الأسباب وهي:

1- تكوين فائض في الميزان التجاري :أوضح "Forbonnis" أن الميزان التجاري الموافق هو يختلف بإختلاف قوة الدولة، بحيث يكون موافقاً بإرتفاع قيمة صادرات الدولة عن وارداتها، وكل ما زاد الفرق الموجب كلما زاد ما تمتلكه الدولة من معادن ثمينة، الأمر الذي ينعكس بصفة طردية في قوتها الإقتصادية والسياسية.

2- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الملازم للقطاع الصناعي وبأسعار منخفضة، الأمر الذي ينعكس على تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، وبالتالي الزيادة في القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من قيمة الصادرات والتقليل من الواردات.

3- تدعيم الدولة للقطاع الصناعي مباشرة، وذلك عن طريق آليات الدعم التالية:

- تقديم إعانات نقدية مباشرة أو غير مباشرة للصناعات المحلية، بالإضافة للإعفاءات الضريبية.
- منع تصدير الآلات والمعدات إلى الخارج، ومنع هجرة العمالة المؤهلة، وكذا منع تصدير الموارد الأولية التي لها علاقة مباشرة بالصناعة المحلية.

يُظهر الفكر التجاري أن الدولة مطالبة بلعب دور مباشر في الحياة الاقتصادية، انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن قوة الأمة تُقاس بحجم ما تمتلكه من الذهب والمعادن النفيسة. وبناءً على هذا الأساس، رأى التجاريون أن تنمية رصيد الدولة من المعادن الثمينة يستلزم توسيع الصادرات وتقليص الواردات، وهو ما يبرر

[1] – د. محمد السيد راضي، د مصطفى حسنى السيد،" ***المالية العامة***"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية،2015، ص ص 5و6.

تدخل الدولة في توجيه عملية الإنتاج وإعطاء الأولوية للصناعات الموجهة نحو الخارج. كما اعتبروا أن تحسين الظروف المحيطة بالتصدير أمر ضروري لتحقيق فائض تجاري يعزز من قوة الدولة المالية[1].

ثانياً: مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراط)[2]

أدى التطبيق العملي لسياسات التجاريين إلى ظهور العديد من الاختلالات الاقتصادية وتزايد النزاعات بين الدول بحثاً عن الذهب، مما مهّد لظهور اتجاه فكري جديد في فرنسا هو الفكر الطبيعي أو "الفيزيوقراطي". ويعد هذا التيار من أقدم المدارس الاقتصادية المنظمة، وقد بنى منظومته على أساس رؤية علمية متكاملة تعتبر أن الطبيعة هي المصدر الرئيسي للثروة.

ومن خلال دراسة المبادئ الأساسية للفيزيوقراط، يمكن تحديد مجموعة من الأفكار التي شكّلت تصورهم لدور الدولة والمالية العامة، أهمها:

- الدعوة إلى الحد الأدنى من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والإكتفاء بالوظائف التي تحفظ النظام العام وتحمي الملكية الخاصة، مثل الأمن والدفاع والقضاء وبعض المرافق الأساسية. ويقوم هذا التوجه على افتراض انسجام مصالح الأفراد مع المصلحة العامة، مما يجعل تدخل الدولة الزائد سبباً في تعطيل المبادرة الفردية وخلق اختلالات اقتصادية إضافية.
- التأكيد على أن غياب تدخل الدولة يتيح قيام منافسة كاملة داخل الأسواق، وهي المنافسة التي تضمن وفق تصورهم تحقيق "السعر العادل" الذي يوازن بين مصلحة البائع والمستهلك.
- إعتبار الأنشطة المرتبطة بالأرض والزراعة وحدها أنشطة منتجة تولد فائضاً إقتصادياً، أما الصناعة والتجارة فترى المدرسة أنها مجرد أنشطة خدمية لا تخلق ثروة جديدة. وبناءً على ذلك، إقترح الفيزيوقراط فرض ضريبة موحدة على الناتج الزراعي بوصفه المصدر الحقيقي للدخل الوطني.

[1] – عبد الرزاق فارس،" ***الحكومة والفقراء والإنفاق العام***" ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية يفي البلدان العربية، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 22، 23.

[2] – رونالد ميتشل،" ***تاريخ الفكر الاقتصادي***"، ترجمة أحمد فراج، القاهرة: دار النهضة العربية (1998)، ص .112

ومع توقيع معاهدة "إيدن" سنة 1786 بين بريطانيا وفرنسا، التي سمحت بتحرير التبادل التجاري بين البلدين، بدأ الفكر التجاري يتراجع تدريجياً في إنجلترا، في حين إزدادت أفكار الطبيعيين انتشاراً، مما ساهم في تهيئة الظروف التي مهدت لانطلاق الثورة الصناعية.

الفرع الثاني: المذهب الرأسمالي

لقد كان من نتائج تفاعل كل من أفكار الطبيعيين في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا ظهور فكر إقتصادي جديد سمي بالفكر الرأسمالي، وقد ظهر هذا الفكر بصورة منظمة علي يد "آدم سميث"، لاسيما في كتابه ثروة الأمم سنة 1776[1].

في هذا الصدد، يعتبر" آدم سميث"، صاحب أول الاسهامات التي أدت إلى إنبعاث الفكر الكلاسيكي والذي إرتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد، وإبعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآليات السوق، وإقتصرت نظرته في المجالات التي يمن أن تتدخل فيها الدولة عن طريق إنفاقها العام هي المسائل التالية:

- نفقات الدفاع: وهي نفقات لا مناص منها سواء في حالة الحرب أو السلم.
- نفقات العدالة: بإعتبارها الجهاز الوحيد الذي يضمن ملكية الأفراد ومصالحهم، وهي المؤسسة التي تنشر الطمأنينة في كل المبادرات الإقتصادية للأفراد.
- نفقات المرافق العامة: وهي بطبيعتها نوعان، هما:

✓ نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وغيرها من المنشآت القاعدية.

✓ نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، واعتبر أنها هامة ومدرة للثروة سواء على المدى القصير من خلال الرسوم والضرائب التي تفرض على المؤسسات التعليمية، أو على المدى الطويل بما يعود على عجلة التنمية الإقتصادية من أثار إيجابية بسبب اليد العاملة المؤهلة.

[1]- د. محمد السيد راضي، د مصطفى حسنى السيد، مرجع سابق، ص ص 8 و9.

على الرغم من إسهامات "آدم سميث" في تفسير دور الدولة والإنفاق العمومي، إلا أن خلفيته الفكرية ظلت متجذرة في المبادئ الفردانية التي تؤكد حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الخاصة، مع حصر وظيفة الدولة في توفير الإطار العام الذي يسمح للنشاط الاقتصادي بأن يعمل بكفاءة. وقد تمثلت هذه الوظيفة في حفظ الأمن، وإقامة العدل، وتشييد بعض المرافق الضرورية، ما جعل الدولة أشبه بحارس للنظام الاقتصادي لا يتدخل إلا في أضيق الحدود.

وسار "دافيد ريكاردو" على النهج نفسه، إذ استمر في ترسيخ التصور الكلاسيكي الداعي إلى تقليص تدخل الدولة. وقد ذهب إلى أن كل زيادة في الإنفاق العمومي تقابلها بالضرورة مزاحمة للإنفاق الخاص، بحيث يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية إلى تراجع مماثل تقريباً في إنفاق الأفراد. كما اعتبر أن النفقات المرتبطة بالدفاع والقضاء تؤثر سلباً في الدخل القومي ورأس المال، نظراً لاعتماد تمويلها على اقتطاعات من دخول الأفراد، مما يجعل الحد منها أمراً مرغوباً رغم استحالة الاستغناء عنها تماماً[1].

أما "جون ستيوارت ميل"، فقد كان أكثر تشدداً في موقفه من تدخل الدولة، حيث اعتبر أن الفرد هو الأقدر على رعاية مصالحه وتنظيم شؤونه، ولا ينبغي للدولة أن تتدخل إلا في الحدود المتصلة بحماية الملكية وإنفاذ العقود ومنع الغش والتهرب. وبهذا التصور، يضع ميل الدولة في أدنى درجات التدخل الممكن داخل العملية الاقتصادية.

وتكشف هذه التصورات مجتمعة عن النظرة الضيقة التي نظر بها الاقتصاديون الكلاسيك إلى النفقات العمومية، إذ اعتبروها غير منتجة ولا تساهم في خلق قيمة مضافة، بل تستهلك جزءاً من دخول الأفراد مقابل خدمات غير ربحية كالأمن والدفاع والقضاء. أما الأنشطة المدرة للعائد الاقتصادي فقد أُسندت بالكامل إلى القطاع الخاص. وعلى الرغم من بعض الاستثناءات، فإن الفكر الكلاسيكي ظل يعتبر النفقات العمومية حيادية في ظل نموذج "الدولة الحارسة"، ورغبة في أن يكون تدخل الدولة عند أدنى مستوى ممكن فإن الإقتصاديين الكلاسيك يقررون عددا من القواعد المالية، منها[2]:

أ- قاعدة الحياد المالي للدولة:

[1]- مذكرة ماجيستر من إعداد الطالب بودخدخ كريم، تحت عنوان: "***أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي- حالة الجزائر***"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر، السنة الدراسية 2009-2010، ص ص 13،14.

[2]- د. محمد السيد راضي، د مصطفى حسنى السيد، مرجع سابق، ص ص 11 و12.

أي أنه لتفادي توسع الدولة في الإنفاق تحت ذريعة إشباع الحاجات العامة، وضع الكلاسيك جملة من القواعد المالية أهمها "قاعدة الحياد المالي"، التي تقضي بأن أي تدخل حكومي سواء عبر الضرائب أو النفقات يجب ألا يغيّر قرارات الأفراد أو سلوكهم الاقتصادي، بحيث تبقى هذه القرارات كما كانت قبل التدخل، في انسجام تام مع مبدأ حرية المبادرة الفردية.

ب– قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها:

تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع إجمالي نفقاتها تعادلاً تاماً. ووفقا للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولا بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن وبما يسمح بإشباع ما يسمى بالأرامل الأربعة (الدفاع، الأمن، العدالة والمرافق العامة)، ثم يمتد بعد ذلك تقدير إيرادات الدومين العام، فإذا لم تكف لتغطية النفقات العامة المقدرة يتم الاعتماد على الضرائب، مع تفضيل الضرائب التي تقلل من درجة تدخل الدولة في حرية الأفراد، ولكن في حالة عدم كفاية إيرادات الدومين العام والضرائب لتغطية النفقات العامة، يمكن للدولة إستثناءً أن تلجأ للإقتراض العام من الأفراد، وذلك مثلا في حالة الحروب أو الإعداد لها. إنّ هذا النوع من الإقتراض غير عملي بالنسبة للفكر الكلاسيكي بإعتباره يقلل من كتلة الأموال الموجهة للاستثمار من قبل الخواص الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ركود إقتصادي.

إنّ الفكر الكلاسيكي يرى أن اللجوء إلى الإصدار النقدي، في حالة العجز الموازني للدولة هو وسيلة غير مرغوب فيها إقتصادياً لما له من آثار سلبية على الإقتصاد، فهم يعتبرونه كضريبة مستترة(مخفية)، فزيادة الاصدار النقدي لتمويل النفقات الحكومية بنسبة معينة مثلا 10%، مع ثبات حجم المبادلات (تشغيل كامل للموارد)، ثبات سرعة دوران النقود، سوف تأدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة 10%، ومن ثم فمن المتوقع ظهور القوى التضخمية داخل الإقتصاد القومي وما يصاحبها من أثار سلبية إجتماعية وإقتصادية مثل زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي.

الفرع الثالث: المذهب الكنزي والإشتراكي

لقد إعتمدت العديد من دعاة الفكر الرأسمالي التقليدي على أفكار ومبادئ الكلاسيك والنيوكلاسيك في رسم ووضع أسس سياستها وأهدافها الإقتصاديين، ولكن في الواقع العملي صاحب تطبيق هذه السياسات ظهور العديد من الإختلالات والمشكلات الإقتصادية، وبمرور الزمن تفاقمت تلك المشكلات وإزدادت حدتها، وكانت مشكلة الكساد العظيم التي ظهرت عام 1929 في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الصخرة

التي تحطمت عليها وتهاوت من خلالها الأفكار والسياسات الإقتصادية الكلاسيكية، فلم تنجح السياسات الإقتصادية الكلاسيكية المتبعة في معالجة مشكلة البطالة بل على العكس تفاقمت المشكلة، وإنتشرت البطالة بدء من الولايات المتحدة الأمريكية وإنتقلت إلى بقية دول العالم، الأمر الذي أدى إلى عجز السياسات الكلاسيكية، وتنامي في نفس الوقت فكر إقتصادي رأسمالي جديد سمي بالفكر الكنزي.

أولاً: المذهب الكنزي

إنّ الفكر الكنزي الذي يتزعمه المفكر "جون مينر كينز" إنتقد في طرحه كل المبادئ والأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي، فأصبحت فكرة اليد الخفية "لآدم سميث" لا مجال لوجودها من الناحية العملية حسب الكينيزيون، فهي تحتاج في تطبيقها وبالصورة المثالية التي رسمها عنها الكلاسيكيون إلى عالم آخر غير العالم الإنساني الذي تسود فيه الأنانية وحب الذات، الأمر الذي يجعل من تدخل الدولة في المجال الإقتصادي أمرا ضروريا وذلك لضمان نصيب الجماعة وتحقيق نوع التوازنات الإقتصادية، حيث إعتبر كينز أن أزمة الكساد العالمي لسنة 1929، سببها يعود بالدرجة الأولى إلى الضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي إنطلاقا في أن "الطلب هو الذي يخلق العرض" عكس ما نادى به الكلاسيك، لاسيما منهم "جون ستيوارت ميل" الذي إعتبر أن "العرض هو الذي يخلق الطلب"، "من منطلق أنّ المنتج ما عليه إلاّ الإنتاج، وكل منتوج سيجد مشتريه في نهاية المطاف"، حيث إعتبر "كينز" أن الدولة وعن طريق الإنفاق العام تتمكن من التقليص من الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي، ومن إيجابيات تدخل الدولة في المجال الإقتصادي مايلي[1]:

1 – إن تنوع النفقات العامة واكب تنوع الحاجات العامة وتطورها، وذلك مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة ومسؤوليتها في تحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة، من إعادة التعمير، إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، كله زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.

2 – إن إزدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها في الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية أين يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات، وإمكانية لجوء الدولة إلى التمويل بالعجز ما دام أنه يساهم في تحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي، وتحقيق نوع من النمو الإقتصادية بسبب خلق ديناميكية إقتصادية.

[1]– مذكرة ماجيستر من إعداد الطالب بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 15.

3 – تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الإقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الإقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به "كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

وبالتالي فتحول هذه السياسة المالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الإقتصادي، جاء بضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي، حيث ساهم في تطور النفقات العامة، وتحول الإهتمام في الفكر الإقتصادي من دراسة العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار كما كان عليه الحال عند التقليديين، إلى التركيز على الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة، وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعها، بحكم أن تأثير كل أنواع النفقات العامة يختلف من نوع لآخر.

ثانيا: المذهب الإشتراكي:

إبان تطور الفكر الرأسمالي وظهور العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي صاحبت تطبيق هذا الفكر، ظهر فرع إقتصادي وسياسي جديد تناقض في المبادئ والأفكار مع الفكر الرأسمالي، فإذا كان الفكر الرأسمالي ينادي بتعظيم هذا الدور للدولة، ففي ظل هذا الفكر يتعين على الدولة أن تمتلك غالبية إن لم يكن كل موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، فالملكية الجماعية هي الملكية السائدة، مع وجود الملكية الخاصة في أضيق نطاق ممكن. وعلى الدولة أن تتولى عملية توزيع الناتج القومي سواء بين عناصر الإنتاج أو بين افراد المجتمع. وعلى الدولة تقع مسؤولية الإدخار والإستثمار، وبما يحقق أهداف النمو الإقتصادي. وهكذا تحل الحكومة بما تمتلكه من أجهزة تخطيطية محل الأفراد وجهاز الثمن لحل المشاكل الإقتصادية والإجابة على الاسئلة المختلفة التي يطرحها وجود المشكلة، فهي بذلك تحل محل قوى السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة خاصة وأن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثير الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية ، وبالتالي فتحول الدولة الاشتراكية إلى دولة منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها، باعتبار الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الإقتصادية والإجتماعية [1].

[1] – أحمد زهير شامية، خالد الخطيب،" ***المالية العامة***" ، دار زهران للنشر و التوزيع، 1997 ، ص 42.

إن النفقات العامة تزداد أهميتها في الإقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الإقتصادي بحكم أن الدول تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الإستثمار والإنتاج وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضا الذي لا تقل أهميته عن الجانب الإقتصادي وهذا يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الإشتراكية.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للإنفاق العمومي ومبرراته

إنّ الإنفاق العمومي يعتبر كآلية من آليات السياسات الإقتصادية المعتمدة من قبل الدول، والتي من أهدافها المحورية تحقيق إحدى الأهداف التي جاء بها كالدور والتي من مبتغاها تحقيق الرفاهية الفردية والجماعية، وذلك لا يتم إلاّ عن طريق أهداف وسيطية تنتهجها الدولة للوصول إلى الرفاه الإقتصادي. لكن لم يستقر الفكر الإقتصادي منذ القدم على حجم تدخل الدولة عن طريق سياساتها الإنفاقية في المجال الإقتصادي، الأمر الذي أدى إلى وجود تيارين الأول ينادي بضرورة تدخل الدولة في المجال الإقتصادي لما له من أثار إيجابية والتي تعود بالمنفعة على الإقتصاد، والثاني أقر بضرورة إبعاد الدولة عن المسلك الإقتصادي لما له من آليات كفيلة بضمان تحقيق نمو إقتصادي مستمر والذي يعود بالفائدة على الدولة والأفراد.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية للإنفاق العمومي

إنّ الآثار الإقتصادية للنفقات العمومية في ظل النظرية الرأسمالية الكلاسيكية غير جديرة بالإهتمام والبحث، لأن الفقه الكلاسيكي كان ينظر إلى النفقات العمومية على أنها محايدة إقتصاديا وإجتماعيا، وعلى العكس من ذلك نجد الفقه الحديث في المالية العمومية يعطي إهتماما كبيرا لدراسة الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العمومية، على إعتبار أن الدولة تستعمل النفقات العمومية للتأثير في الإنتاج أو في توزيع الدخل بين الأفراد[1].

أولاً: أثر النفقات العمومية على الإنتاج

تؤثر النفقات العمومية على الإنتاج من خلال التأثير في حجم الطلب الكلي عندما تستهلك الدولة جزأ من هذا الإنتاج عن طريق نفقات غير منتجة، كما يمكن أن يتأثر الإنتاج عند تحويل القدرة الشرائية من فئة إلى أخرى في المجتمع وذلك عن طريق النفقات التحويلية، كما يتأثر الإنتاج سلبا وإيجابا، عندما تنفق الدولة على مرافقها مثل مرفق الأمن، فكلما توفر الأمن كلما زاد الإنتاج، وكلما زاد الإنفاق على التعليم

[1]- حسين عواضة، د.عبد الرؤوف قطيش، المرج السابق، ص 327.

والأبحاث العلمية كلما زادت كفاءة المواطنين، إلاّ أنّ البحث عن التأثير المباشر للنفقات العامة على النشاط الإقتصادي يكون حسب طبيعة النفقة في حد ذاتها، والتي تتخذ إحدى الأشكال التالية:

أ– النفقات العسكرية: تشكل النفقات العسكرية في عصرنا جزء كبيرا من ميزانيات الدول، وهي تزداد بتقدم الصناعة الحربية وبتوتر العلاقات الدولية، وهذا التزايد في حجم النفقات العسكرية قد يؤثر سلبا او إيجابا على الإقتصاد الوطني، فتكون النتائج سلبية عندما ينخفض مستوى الإنتاج وبالتالي ينخفض الإستهلاك وترتفع الأسعار وتحتكر الدولة الموارد الأولية الخاصة بالصناعات الحربية وتجمد بالتالي ثروة البلاد، فيختل الميزان التجاري للدولة.

وقد ينتج عن الزيادة في النفقات العسكرية نتائج إيجابية، بسبب تقدم الابحاث والاختراعات التي يمكن أن توظف لأغراض سلمية يمكن أن تعتمد لخدمة إقتصاد الدولة، الأمر الذي ينتج عنه توفير أموال لفائدة الخزينة العامة بسبب تقليص نفقات الإنتاج عند إعتماد الوسائل الحديثة المبتكرة من قبل المؤسسات العسكرية.

إنّ النفقات العسكرية يختلف تأثيرها إقتصاديا من دولة لأخرى، فهناك من ينفق أموال باهظة في المجال العسكري، إلاّ أن هذا الإنفاق يكون له أثار إيجابية إقتصاديا سواء ببيع ما ينتج من الصناعات والبحوث العسكرية للدول الاخرى مما يدر بأرباح كبيرة بما فيه جعل البحوث العسكرية كدعامة للبحوث المدنية مما يكن له أثار إيجابية على الدولة. عكس الدول التي تخصص ميزانيات كبيرة لخدمة الجيش وإقتناء الأسلحة، الأمر الذي لا يحقق مردودية إقتصادية.

ب– المساعدات الإقتصادية:

تلجأ الدولة إلى التدخل عن طريق منح مساعدات إقتصادية لغايات مختلفة، فمنها ما هو موجه للاستثمار ومنها ما هو موجه لسد العجز الذي يلحق ببعض المؤسسات التي تقدم خدمات عامة، ومنها مساعدات التجهيز التي تساهم في إنشاء بعض المؤسسات أو توظيف الأموال فيها، ويختلف أثر هذه المساعدات حسب الغاية التي تنفق من أجلها على النحو التالي:

1. مساعدات التنمية الفلاحية وتطويرها

تمنح الدولة إعانات مالية للفلاحين وعتاد فلاحي، كما تقوم بتدعيم البنوك المانحة للقروض الفلاحية وذلك بغية تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد النباتية والحيوانية، الأمر الذي يقلص من استيراد هذه المنتجات الحيوية مما ينعكس إيجابا على موارد الدولة من العملة الصعبة.

2. مساعدات ترقية السياحة

والهدف من هذه المساعدات هو خلق إستثمارات سياحية التي من شأنها تمتص جزء من البطالة وإستقطاب السواح الأجانب، هذا كله يؤدي إلى جلب العملة الصعبة مع ضمان في نفس الوقت التشغيل مما ينعكس إيجابا على المجال الإقتصادي والاجتماعي.

3. مساعدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الحاضنات

تعتمد الدولة في سياساتها التشجيعية لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح قروض قصيرة ومتوسطة الأمد وذلك من أجل إعطاء دفع لعجلة النمو وخلق مناصب شغل جديدة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على المجال الاجتماعي والإقتصادي، ونفس الأمر بالنسبة للحاضنات التي تلعب دور مهم في خلق الافكار والمشاريع الإستثمارية الغير مكلفة، بل تعتمد عادة على تقنيات الاعلام والاتصال وكذا مختلف البرمجيات المدرة للأرباح والمستقطبة لليد العاملة.

4. مساعدات الإستهلاك

وهي القروض قصيرة الاجل التي تمنحها الدولة للعائلات من أجل إقتناء المعدات الإستهلاكية التي تلعب دور في تحفيز الإقتصاد المحلي عن طريق شراء منتجاته، هذه التفاعلات البسيطة لها دور محوري في خلق سوق ديناميكي يحفز المنتج على الإنتاج نتيجة لتوفر الطلب الفعال على هذه المنتجات عن طريق القروض الإستهلاكية مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة تتجاوب مع الطلبات الإستهلاكية.

ج– النفقات الإجتماعية

تهدف النفقات الاجتماعيي إلى تحسين أوضاع أفراد المجتمع وذلك بتوفير العناية الصحية، السكن، النقل، التعليم والثقافة وغيرها من المجالات، مما يحسن قدرات الأفراد الجسمية والذهنية، وهذا يؤدي في الغالب إلى زيادة إنتاج عملهم، لكن هناك بعض المساعدات الإجتماعية التي لا تكون لها تأثيرات مباشرة على الإنتاج عندما توجه إلى فئات غير منتجة مثل الاعانات المقدمة للمرضى والعجزة.

ثانياً: أثر النفقات العمومية على توزيع الدخل

تؤثر النفقات العمومية في توزيع الدخل على الأفراد المشاركين فيه بصفاتهم منتجين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع الأولي، كما تؤثر على توزيع الدخل على الأفراد بصفتهم مستهلكين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع النهائي.

أ– أثر النفقات العمومية على توزيع الدخل بين المنتجين

تستطيع الدولة أن تأثر بنفقاتها عامة على توزيع الدخل بين المنتجين وذلك من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج ومن ثم توزيع الدخول الجديدة في شكل أجور وعلاوات وأرباح على المشاركين في الإنتاج كما تعتمد الدولة على تحديد مكافئات عوامل الإنتاج سواء في صورة أجور وأرباح، كما تقوم بتحديد أسعار السلع والخدمات[1].

ب– أثر النفقات العمومية على إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين

تستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وذلك بإعتماد تعديلات في التوزيع الأول، فتقوم بالاعتماد على الضرائب المباشرة المقتطعة بصورة تصاعدية من فئة أصحاب الدخل الكبير، ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع الاقل دخلا بصرف نفقات تحويلية، وإذا إعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن النتيجة تكون عكسية أي أن التوزيع لا يكون للأفراد الأقل دخلا.

الفرع الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة

إنطلاقاً مما عرضه "موسغريف" سنة 1959، فإن للإنفاق العمومي ثلاث مهام محورية تتمثل في تحسين تخصيص الموارد داخل الاقتصاد، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخول، إضافة إلى دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويعتمد مدى نجاح هذه المهام على طبيعة النفقات العمومية وأساليب تمويلها، سواء عبر الضرائب أو الاقتراض أو الإصدار النقدي.

أولاً: تعزيز تخصيص الموارد داخل الاقتصاد

يُقصد بتخصيص الموارد الطريقة التي يتم بها توزيع عناصر الإنتاج بمختلف أنواعها على الحاجات المتعددة، في ظل الندرة التي تميّز الاقتصادات. ويُعدّ حسن التخصيص مرآةً لمستوى الكفاءة الاقتصادية، لأنه يقوم على المفاضلة بين البدائل وفق مبدأ تكلفة الفرصة البديلة، بما يسمح بتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة وعدم إهدار الموارد في استعمالات أقل جدوى.

[1] – مصطفى حسن مصطفى، المرجع السابق، ص 205.

ويشمل تخصيص الموارد جملة من القرارات، مثل تحديد مجالات تدخل القطاع العام والقطاع الخاص، والفصل بين إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وكذلك تحديد حجم الاستهلاك العمومي مقابل الاستهلاك الخاص، إضافة إلى تقاسم إنتاج الخدمات العامة والخاصة. وتبرز أهمية هذه العملية كونها تعكس قدرة صانعي السياسات على ترتيب الأولويات واختيار الاستخدامات الأكثر منفعة اجتماعية.

ورغم أن آلية السوق تتولّى عادةً عملية توزيع الموارد، إلا أنها قد تفشل في ضمان تخصيص مثالي، خاصة عندما تتجه الاستثمارات نحو السلع الكمالية ذات الربحية المرتفعة على حساب السلع الأساسية، في هذه الحالة تتدخل الدولة عبر الإنفاق العام لإعادة توجيه الموارد، سواء عبر إنتاج مباشر للسلع والخدمات العمومية أو من خلال تقديم دعم للمؤسسات التي تنتج سلعاً ضرورية لتفادي خروجها من السوق وتحويل الموارد نحو قطاعات أقل أولوية، أما بخصوص أشكال تدخل الدولة في تخصيص الموارد، فتتمثل فيما يلي[1]:

1. إنتاج السلع والخدمات العامة

تبرز أهمية هذا التدخل في توفير ما تعجز السوق عن إنتاجه بالكفاءة المطلوبة، خصوصاً السلع ذات الطبيعة الجماعية. وقد ميّز "موسغريف" بين نوعين[2]:

- **السلع العامة الخالصة** :وهي سلع يتسم استهلاكها بعدم المزاحمة وعدم إمكانية الاستبعاد، مثل الدفاع الوطني والبث الإذاعي. إذ لا يؤدي استهلاك فرد لهذه السلع إلى حرمان الآخرين منها، ولا يمكن عملياً منع أي فرد من الاستفادة منها.
- **السلع العامة غير الخالصة** :وهي التي قد يؤدي تزايد عدد المستهلكين لها إلى انخفاض منفعة المستهلكين السابقين، كما في حالة الطرق والجسور، حيث يزداد الازدحام مع ارتفاع الاستعمال، دون أن يعني ذلك استبعاداً تاماً للمستهلكين الجدد.

وتكتسي السلع والخدمات العامة أهمية لارتباطها بأدوار اجتماعية أساسية للدولة، مثل التعليم والصحة، اللذين لا يمكن تركهما لمنطق السوق فقط.

1- كمال حشيش،" ***أصول المالية العامة***" ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،مصر ، 1984 ، ص 42.

2- دراوسي مسعود،" ***السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي***" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص84.

تحديد الحجم الأمثل لإنتاج هذه السلع عملية معقدة، نظراً لصعوبة قياس المنافع والتكاليف بشكل دقيق. وعلى الرغم من إمكانية إخضاع بعض المشاريع العامة للتحليل المالي والمحاسبي، إلا أن تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي الأوسع يبقى تحدياً قائماً.

2. الإعانات الموجهة للأطراف الاقتصادية

تُعد الإعانات إحدى أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تقليل تكاليف الإنتاج وتشجيع الأنشطة ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

فعلى سبيل المثال، يؤدي دعم الفلاحين إلى تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل والحفاظ على البيئة الزراعية. كما تمكّن الإعانات الموجهة للمؤسسات من استمرارها في الإنتاج وتفادي إفلاسها، مما يحافظ على مستويات الدخل ويعزز الطلب الكلي، ويمكّن الاقتصاد من تجنب موجات البطالة.

ثانياً: إعادة توزيع الدخل

تشكل التحويلات الاجتماعية إحدى صور الإنفاق العام التي تسعى من خلالها الدولة إلى تقليص الفجوات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتساهم هذه التحويلات في رفع القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة ومواجهة آثار الضرائب على دخلها، ورغم الإنتقادات الموجهة لبعض أنواع الإعانات، مثل إعانات البطالة التي قد تُضعف عوامل التحفيز للعمل، إلاّ أنها تُعد أداة ضرورية لمساندة الأسر خلال الأزمات الإقتصادية، وفقاً للتوجه الكينزي.

ثالثاً: دعم الاستقرار الإقتصادي الكلي

يُنظر إلى الاستقرار الاقتصادي بوصفه القدرة على المحافظة على مستوى مقبول من الأسعار والتقليل من التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي. وتلعب النفقات العامة دوراً مهماً في هذا المجال، إذ تسهم الإعانات والتحويلات في الحد من ارتفاع التكاليف التي قد ترفع الأسعار، كما تساعد في تفادي إفلاس المؤسسات،

وبالتالي الحد من تفاقم البطالة. ومن ثمّ، فإن الإنفاق العام يُعد أداة رئيسية لضبط التوازنات الاقتصادية ومنع الأزمات الحادة[1].

خلاصة الفصل:

أبرز هذا الفصل الدور المحوري الذي تؤديه النفقات العمومية في تفعيل السياسة الاقتصادية للدولة وتحقيق أهدافها التنموية، إذ تمثل الأداة الأساسية التي تتدخل من خلالها السلطات العمومية لتوجيه النشاط الاقتصادي وضمان التوازنات الكبرى، وقد تم في هذا الإطار توضيح مفهوم النفقات العمومية باعتبارها مجموع المصروفات التي تتحملها الدولة لتغطية احتياجاتها العامة وتحقيق الصالح العام، إضافة إلى تحديد عناصرها المكوّنة كالطابع العام، الإلزامي، والمصلحي.

كما تمّ إستعراض تصنيفات النفقات العمومية وفق زوايا مختلفة، سواءً العلمية منها التي تميّز بين النفقات الإستهلاكية والإستثمارية، أو التشريعية التي ترتبط بطبيعة القواعد القانونية المعتمدة في الميزانية العامة، فضلًا عن التصنيف المالي والنقدي الذي يربط بين السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتحكم في الدورة الاقتصادية.

1- عبد المطلب عبد المجيد : مرجع سبق ذكره ص44

من جهة أخرى، تناول الفصل تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر مختلف المقاربات الفكرية، بدءً من المذاهب التجارية والطبيعية التي دعت إلى تدخل محدود، مرورًا بالفكر الرأسمالي الذي أولى أهمية للأسواق الحرة، وصولًا إلى المذهبين الكينزي والاشتراكي اللذين عززا من دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والإجتماعي، كما تم تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق العمومي ومبرراته، حيث تبيّن أنّ له دورًا مزدوجًا يتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين توزيع الدخل من جهة أخرى، شريطة أن يُوجّه بفعالية نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية.

وإنطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن النفقات العمومية ليست مجرد عملية محاسبية أو مالية، بل هي آلية استراتيجية تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، يأتي الفصل الثالث ليُسلّط الضوء على البرامج التنموية الجزائرية بوصفها التطبيق العملي للسياسات المالية والإنفاق العمومي، من خلال تحليل مضامينها وأهدافها وقياس انعكاساتها على الأمن الاقتصادي الوطني.

الفصل الثالث

البرامج التنموية الجزائرية وإنعكاساتها على أمنها الإقتصادي (2000-2019)

تمهيد:

لقد شهدت الجزائر مطلع الألفية الثالثة تحسناً ملحوظاً في مؤشراتها الإقتصادية الكلية، خاصة منها تلك المرتبطة بالحسابات الخارجية وفي مقدمتها الميزان التجاري. وقد مثل هذا التحسن نقطة انطلاق لاعتماد الدولة على جملة من الخطط التنموية الشاملة والمتعددة القطاعات، وذلك في إطار مسعى استراتيجي يرمي إلى استدراك العجز والإختلالات البنيوية التي طبعت الأداء الاقتصادي الوطني خلال العقود السابقة، والتي كان سببها الاساسي إرتباط ميزانية الدولة بالمداخيل النفطية، مما جعلها رهينة لتقلبات الأسواق البترولية العالمية.

وقد عرفت الجزائر هذه الوضعية بشكل جلي خلال التسعينيات من القرن الماضي، لاسيما عقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986، إذ ترتب عن ذلك إختلالات كلية شملت جل قطاعات النشاط الإقتصادي، مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية. وقد وجد صانع القرار الجزائري آنذاك نفسه أمام مأزق حقيقي نتيجة لاستمرار تدني أسعار البترول وطول أمد الأزمة الإقتصادية، الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، سواء من الدول ذات الفوائض المالية أو من المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد فرضت هذه المؤسسات على الجزائر جملة من الشروط والإصلاحات التنظيمية والهيكلية التي مست البنية القانونية والمؤسساتية للدولة.

وبعد تحسن الأوضاع المالية الخارجية للجزائر مطلع الألفية الجديدة، تبنت السلطات العمومية استراتيجية اقتصادية شاملة ركزت على محورين متكاملين خارجي وداخلي. فعلى المستوى الخارجي، انتهجت الجزائر سياسة الدفع المسبق لمديونيتها تجاه صندوق النقد الدولي ونادي باريس ولندن في إطار مسعى لتصفية التزاماتها المالية وتعزيز استقلال قرارها الإقتصادي. أما على المستوى الداخلي، فقد تم وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الكبرى، إستهدفت إنعاش الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو من خلال تمويل مشاريع إستثمارية واسعة شملت قطاعات الأشغال العمومية، الري، الفلاحة، السكن، الصحة، والتشغيل، بهدف تحسين مستوى المعيشة وخلق مناصب شغل جديدة، وتدعيم البنى التحتية، وقد تجسدت هذه الجهود التنموية عبر أربع برامج كبرى رصدت لها مبالغ مالية معتبرة، وطبقت ضمن خطط ثلاثية وخماسية، كان الهدف منها إحداث ديناميكية اقتصادية حقيقية وإصلاحات هيكلية متعددة القطاعات بغية الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على الموارد الأحفورية إلى اقتصاد منتج ومتنوع وأكثر استدامة.

وإنطلاقاً من ذلك، سيتناول هذا الفصل بالتحليل والدراسة مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وذلك في إطار المبحث الأول، في حين خصص المبحث الثاني لتقييم أداء الموازنات الداخلية والخارجية، ومقارنتها بحجم البرامج التنموية المنجزة، مع إبراز إنعكاساتها على الأمن الاقتصادي الوطني.

المبحث الأول: البرامج التنموية المنتهجة من قبل الجزائر ما بين سنتي 2000-2019

يهدف هذا المبحث إلى تناول وتحليل مختلف البرامج التنموية التي إعتمدتها السلطات العمومية الجزائرية منذ مطلع سنة 2000، وهي الفترة التي تميزت بانتعاش ملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد انعكس هذا التحسن إيجاباً على الديناميكية الإقتصادية للبلاد، إذ استثمرت السلطات العمومية هذه الظرفية المواتية لإعتماد سياسات مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العمومي، في إطار مقاربة كينزية ترى في الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، ومنه خلق توازن جديد بين جانبي الطلب والعرض داخل الاقتصاد الوطني.

فوفقاً لهذا الطرح، تؤدي الزيادة في ضخ نفقات عمومية معتبرة في مختلف المشاريع العمومية إلى تعزيز الطلب الفعال على السلع والخدمات، مما يشجع المنتجين على توسيع قدراتهم الإنتاجية إستجابة لهذا الطلب المتزايد، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج والتشغيل، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية. كما يُساهم هذا المسعى في تقليص الإعتماد على التمويل الخارجي والحد من مستويات المديونية والتضخم، نظراً لما يولده من حركية اقتصادية داخلية قادرة على إمتصاص الفوائض المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

وقد ساهم الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط الجزائرية خلال بداية هذه المرحلة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ ارتفع إحتياطي الصرف سنة 2000 إلى نحو 12 مليار دولار، أي بزيادة قاربت 170% مقارنة بسنة 1999، وهو ما شكل دلالة واضحة على تحسن الوضع المالي الخارجي للدولة، وقد أتاح هذا الانفراج المالي للسلطات العمومية هامشاً واسعاً لتطبيق سياسات توسعية في مجالي الاستثمار العمومي، تمثلت أساساً في ضخ موارد مالية معتبرة في الدورة الاقتصادية، وتحفيز القروض الاستثمارية والاستهلاكية عبر إجراءات نقدية ومالية موجهة لدعم كل من العرض والطلب[1].

وفي هذا الإطار، تم تجسيد هذه التوجهات من خلال أربع برامج تنموية كبرى تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2019، وهي كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والنموذج الجديد للنمو (2015-2019). وقد شكلت هذه البرامج بمجموعها الإطار العملي لتجسيد السياسات التنموية في

[1] - Bendjama ammar, « ***Les effets de l'investissement public sur la croissance en Algérie*** », Revue économique algérienne, 2012.

الجزائر، سواءً من حيث حجم الاستثمارات العمومية الموجهة، أو من حيث نوعية المشاريع المنفذة وأثرها على بنية الاقتصاد الوطني، وهو ما سيتم تفصيله وتحليله في هذا المبحث.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو 2001-2009

خصص هذا المطلب، لتوضيح أهمية البرنامجين التنمويين اللّذين تم تنفيذهما خلال العقد الأول من القرن الواحد وعشرين، أولها جاء بهدف إنعاش الإقتصاد الجزائري، ومحاولة خلق قاعدة إقتصادية قائمة بالأساس على المشاريع العمومية، والبرنامج الثاني جاء تتمة لما تم إنجازه سابقا، بحيث إستهدف تحقيق نمو إقتصادي مستمر بالمقارنة مع مستويات النمو السابقة.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

1.تعريفه: قررت الحكومة الجزائرية سنة 2001 على رسم سياسة إقتصادية قائمة على أساس الإنفاق العمومي، حيث تم ضبطها في برنامج لتدعيم الإنعاش الإقتصادي، وقد رصد لتنفيذه غلاف مالي معتبر، حيث قدر بـ 525 مليار دج، أي ما يعادل سبعة (7) مليار دولار أمريكي[1]، وجه أساساً للقطاعات المحفزة للطلب الكلي من مشاريع كبرى وهياكل قاعدية"BTPH"، التنمية المحلية والبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بما فيه دعم الإصلاحات في الأجهزة الإدارية والقضائية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج بما يقارب 15974مشروع[2].

2. أهدافه: تمثلث الأهداف الرئيسية التي سطرتها الهيئات العمومية فيما يلي[3]:

- تنشيط الطلب الداخلي من أجل خلق ديناميكية إقتصادية.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
- إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية.
- تحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر.
- تنمية الموارد البشرية.

[1]- République Algérienne démocratique et populaire, « ***Programme de soutien à la relance économique à moyen et à long terme*** ». O.P.cit pp. 13 – 14.

[2]- صابة مختار، ***"برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي- البنية والمكونات"*** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الحجم1، العدد1، نشر في: 2010/01/01، ص 152. تم الاطلاع عليه في 2022/10/20. " https://asjp.cerist.dz/en/article/89351"

[3]- République Algérienne démocratique et populaire, « ***Bilan du programme de soutien de la relance économique*** », O.P.Cit, pp. 9 – 10.

- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الهدف المحوري الذي كان منتظراً وراء كل هذه الأهداف السابقة هو الرفع من مستوى معدل النمو الإقتصادي الوطني، والذي من خلاله يمكن ضمان تشغيل يد عاملة مهمة في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، بما فيه خلق ديناميكية إقتصادية قوية تمكن من فتح وإقتحام مجالات نشاط إقتصادي جديدة تتماشى مع الطلبات الجديدة للأسواق المحلية.

3. مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي:

تمحور هذا البرنامج على المجالات التالية: الإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا مجال التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	% 38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	% 8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	% 100

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على تقارير البنك الجزائري، لاسيما منها تقرير 2004 الصادر خلال شهر جويلية 2005.

من خلال الجدول يتضح جليا أن السلطات العمومية أعطت حصة الأسد في برنامج الانعاش الإقتصادي لمختلف المشاريع الكبرى، سواءً في قطاع الاشغال العمومية أو البناء بما فيه قطاع الري، وذلك من منطلق الجملة المشهورة للنائب الفرنسي مارتان ندود "Quand le bâtiment va, tout va"، أي عندما يتحرك قطاع البناء يتحرك معه كل الإقتصاد، وذلك نتيجة لحالة الترابط الموجودة بين مختلف الفاعلين الإقتصاديين الناشطين في هذا المجال. هذا الأمر الذي يؤدي إلى خلق ديناميكية إقتصادية تعود بالفائدة على

التوازنات الكلية للبلد، وذلك عن طريق تنامي سوق تتصادم فيها قوى العرض والطلب، الذي يعود بالفائدة على النمو الإقتصادي، مستوى التشغيل، بما فيه القضاء على البطالة.

في هذا الشأن، ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إستحوذ على ما نسبته 40,1% من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، ثم تلاها قطاع التنمية المحلية والبشرية بما نسبته 38,8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دج أي نسبته 12,4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8,6 % من القيمة الإجمالية[1].

كل هذه الإعتمادات المالية التي رصدت لتنفيذ هذا البرنامج، كان الهدف منها بالدرجة الأولى تحقيق نمو إقتصادي إيجابي، وكذا الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، سواء عن طريق خلق مناصب شغل جديدة أو ضمان التحويلات الإجتماعية للفئات الهشة من المجتمع[2].

4. تقسيم تفصيلي للبرنامج على مختلف القطاعات:

بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت حسب ما هو محدد في الجدول التالي:

[1]- نبيل بوفليح، "***دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)***" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص252.

[2]- زرمان كريم،" ***التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2009)***" ، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 27، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 200.

الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	**6312**
السكن، العمران والأشغال العمومية	**4316**
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	**1369**
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	**1296**
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	**982**
إتصالات وصناعة	**623**
صحة، بيئة ونقل	**653**
حماية إجتماعية	**223**
طاقة ودراسات ميدانية	**200**

المصدر: وزارة المالية الجزائرية. تقرير حول تقييم تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الجزائر: المديرية العامة للسياسات الاقتصادية، 2005، ص.17.

وقد جاء تركيز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم إستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات التنمية الإقتصادية، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية، وقد تم تسجيل أكبر عدد من المشاريع لقطاع الري، الفلاحة والصيد البحري، بما يقارب عدده 6312 مشروع، وتلاه قطاع السكن، العمران والأشغال العمومية، بما يعادل 4316 مشروع، أي أن النسبة الكبيرة من المشاريع، تم تخصيصها لمختلف الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وكان الغرض من وراء ذلك هو خلق ديناميكية إقتصادية عن طريق مختلف المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى، ذات التأثير المباشر على مستوى النمو ومستوى التشغيل، بما فيه الرفع من مستوى معيشة المواطنين، أما بخصوص تفصيل مختلف المشاريع المسجلة على كل قطاعات النشاط، فيمكن تقسيمها وفق الأقطاب التالية[1]:

[1]- مخلدي يحيى، "***برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر***"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد1، نشر في: 2022/02/16، ص 77. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/16/1/196591

1- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

إنّ حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، حيث تم تجميد العديد من المشاريع الإستثمارية نتيجة للضائقة المالية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة، ونتيجة للخيارات التي تم إعتمادها بتسبيق الملف الأمني على التنمية بإختلاف أشكالها.

وقد قسمت مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على مدار أربعة سنوات، على ثلاث مجالات رئيسية وهي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة: 142,9 مليار دج.
- تنمية المناطق الريفية بقيمة: 32 مليار دج.
- السكن والعمران بقيمة: 35,6 مليار دج.

وخصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الإقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الإقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصصات إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من مظاهر النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الإقتصاد الوطني، إذ أنّ إعادة تنشيط المناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي ومن ثم المحافظة على إستقرار حجم العمالة فيه وزيادته، وذلك يساهم في الحد من البطالة[1].

كما أنّ قطاع السكن أخذ هو الآخر حيزاً ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الإقتصادي، ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000

[1] - بودخدخ كريم، سلامنة محمد،" ***أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001 – 2009)***" ، متوفر على الرابط: https ://ketabonline.com/ar/books/103760، تاريخ الاطلاع: 15/10/2016، ص 10.

منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم، وذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004[1]، وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كما يلي:

الجدول رقم (04): مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	/	100000	**100000**
السكن والعمران	60000	10000	**70000**
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	**16300**
أشغال عمومية	40000	2000	**42000**
قطاعات أخرى*	1500	19000	**20500**
المجموع	102800	146000	**148800**

Source : portail du chef du gouvernement, Plan de Soutien à la Relance Économique (PSRE).

*هذه القطاعات هي: البيئة، الطاقة، الاتصالات وأشغال تهيئة مدينة بوغزول.

2- التنمية المحلية والبشرية :

إن ترابط الجانب الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الإقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجوانب الإجتماعية لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38,8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204,2 مليار دج[2]، وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

[1] - البنك الجزائري، ***التقرير السنوي لسنة 2004***، الجزائر، 2005، ص. 44.

[2] - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره.

أ- برنامج التنمية المحلية:

إستهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، والتي من شأنها دعم الإستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع وإختلاف ظروف وخصائص كل مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية، والجدول التالي يوضح مجلات برنامج التنمية المحلية:

الجدول رقم (05): القطاعات المستفيدة من برامج التنمية المحلية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	/	**33.5**
الري	4.7	7.4	1.5	/	**13.6**
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	**5.5**
البريد والمواصلات	/	8.5	6.0	/	**14.5**
أشغال عمومية	13.0	/	/	/	**13.0**
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	/	**16.9**
المجموع:	28.9	36.9	31.2	0	**97.0**

المصدر: موقع رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). 05 جانفي 2015.

وكان متوقع من هذا البرنامج إستحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001-2004 كما يلي:

الجدول رقم (06): مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برامج التنمية المحلية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية وصيانة الطرقات	/	**20000**	**20000**
البيئة	**6000**	**16000**	**22000**
الري	**900**	**1350**	**2250**
البريد والمصلات	**3000**	**3500**	**6500**
المجموع:	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: موقع رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

ب – برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية:

إستهدف هذا البرنامج دعم الجهود الرامية إلى الحد من إرتفاع معدلات البطالة وإرتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية في التوظيف، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات إجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال هذا البرنامج إستحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول رقم (07): مجالات برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل والقرض	1.15	2.65	3.5	2.0	**9.3**
الحماية الإجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	**7.7**
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر: موقع رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

ج – برنامج تنمية الموارد البشرية:

إستهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية، الجامعات والهياكل الرياضية والثقافية، ويتوقع إستحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات يشملها هذا البرنامج كما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم (08): القطاعات المستفيدة من برامج تنمية الموارد البشرية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	**26.95**
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	/	**9.5**
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	/	**33.9**
الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	/	**7.8**
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/	/	**3.67**
الاتصال والثقافة	4.5	/	/	3.5	**8**
الشؤون الدينية	0.15	1.0	/	/	**11.5**
المجموع:	39.4	29.9	17.34	3.5	**90.2**

المصدر: موقع رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

3- الفلاحة والصيد البحري:

إندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري في إطار محاولة الدولة على تحفيز الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري وإستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم طول الشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم، حيث رصد لهذا البرنامج ما قيمته 65,4 مليار دج، وزعت على برنامجين فرعيين:

أ- البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي:

خصص له مبلغ 55,9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه إبتداءً من أواخر سنة 2000[1]، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للإنجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على ثلاث صناديق فلاحية هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: 53.4 مليار دج.
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية: 0.2 مليار دج.
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: 2.28 مليار دج.

كما كان متوقع من خلال هذا البرنامج إستحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي، و100000 منصب عمل خاص بعمليات حماية السهول والأحواض المائية[2].

ب – البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:

خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج، والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

[1] – بن زايد سهام،"***أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014***"، رسالة ماجستير2016، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قالمة، ص 80.
https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/1846/1/M-330.170.pdf.

[2] - Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, ***appui à la relance de la production (2001 - 2004)***, ministère des finances, pp. 16 – 27.

4 – دعم الإصلاحات:

إنّ ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الإقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة إقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الإستثمار، الإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وهيئة المناطق الصناعيه، وقد قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

1.تعريفه: جاء هذا البرنامج لتكملة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004، لاسيما بعد التحسن الجزئي للمؤشرات المالية للجزائر تماشيا مع إرتفاع أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة، حيث بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار أمريكي، هذا الأمر الذي أدى إلى تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، هذه الوضعية المالية المريحة للجزائر، جعلت من الحكومة تأخذ منحى توسعي ثاني في الإنفاق العام وذلك من أجل تحريك عجلة النمو، ومواصلة المشاريع المسجلة مسبقا التي لم يتم تنفيذها في البرنامج السابق.

2.أهدافه:

تمثلت أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو فيما يلي:

ـ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: من أهم القطاعات التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين، هي مختلف الهيئات والمرافق العمومية التي أنشئت خصيصا للاستجابة لطلباتهم، فكان من الضروري إعادة النظر في هذه الكيانات العمومية سواءً من حيث التنظيم، التأطير، الإستقبال وعصرنة هذه القطاعات، لاسيما الجانب اللوجيستي والمقرات الرسمية التي تم تجديدها وتجهيزها تماشيا مع ضروريات العصر من ربط بالأنترنيت، والشبكات الداخلية، بم فيه تنصيب المعدات الجديدة.

ـ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وتم ذلك من خلال سياسات التشغيل التي تمت على مستوى القطاعات المعنية بهذه البرامج، بما فيه ضمان التحويلات المالية والمنح لمختلف الفئات المعنية، وكذا توفير الرعاية الصحية اللاّزمة، ترقية التربية والتعليم العالي وغيرها من المجالات التي تصب في صميم إنشغالات المواطنين.

ـ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:

تُعدّ الموارد البشرية أحد الركائز الأساسية التي حظيت باهتمام معتبر من قبل السلطات العمومية، نظراً لدورها المحوري في تحريك عجلة الإقتصاد الوطني. وقد إزداد هذا الإهتمام مع بروز نظرية اقتصاد المعرفة "*L'économie de la connaissance*" ، التي جعلت من العنصر البشري عاملاً حاسماً في دعم النمو الاقتصادي عبر الابتكار وتطوير التقنيات الحديثة التي أسهمت في تعزيز الديناميكية الاقتصادية على المستوى الدولي. كما تشكل البنى التحتية عاملاً حيوياً في دعم النشاط الإنتاجي، وبوجه خاص في تحسين إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل النقل والمواصلات وتيسير انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بشكل أكثر كفاءة.

ـ رفع معدلات التنمية الإقتصادية:

تحتل التنمية الإقتصادية موقع الهدف المركزي في مختلف البرامج التي تبنتها السلطات العمومية، بالنظر إلى إرتباطها الوثيق بمجالات تمسّ الحياة اليومية للمواطن. فهي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بما يضمن خلق مناصب الشغل، وتوفير الخدمات الصحية الملائمة، وترقية قطاعي التربية والتعليم العالي لتأهيل المورد البشري بكفاءة عالية، إلى جانب تلبية حاجيات المواطنين في السكن المجهز بشبكات المياه والغاز والكهرباء والإنترنت، وتطوير شبكات النقل لضمان حركة الأفراد والبضائع، وغيرها من المجالات ذات الأثر المباشر على مستوى معيشة السكان.

3. مضمون البرنامج التكميلي:

تم تخصيص غلاف مالي قدره 4203 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 55 مليار دولار، لتمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو. وقد دُعِّم هذا البرنامج ببرنامجين مستقلين، أحدهما موجَّه لمناطق الجنوب بقيمة 432مليار دينار، والآخر لمناطق الهضاب العليا بغلاف مالي قدره 668 مليار دينار. كما إستفاد البرنامج من الأرصدة المتبقية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دينار، إضافة إلى صناديق مالية إضافية بقيمة 1191 مليار دينار، فضلاً عن تحويلات خاصة من حسابات الخزينة بلغت 1140 مليار دينار.

الجدول رقم (09): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع:	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، الرابط:

(www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereferance/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf) . تاريخ الإطلاع يوم 2020/10/09

وتمثلت محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو، فيما يلي:

- ✓ **تحسين ظروف معيشة السكان:** استحوذ محور تحسين ظروف معيشة السكان على النسبة الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شكّل 45.5% من إجمالي التمويل. وقد وُزعت هذه المخصصات على عدة قطاعات، احتل فيها قطاع السكن الصدارة من خلال برمجة إنشاء ما يقارب مليون وحدة سكنية. وجاء قطاع التربية في المرتبة الثانية عبر إنجاز أقسام ومطاعم مدرسية بهدف تحسين ظروف التمدرس. كما شملت البرامج المحلية للتنمية مشاريع التطهير، وتزويد السكان بمياه الشرب، وتأهيل الهياكل التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية. وفي السياق ذاته، إستفاد قطاع التعليم العالي من إنشاء 231,000 مقعد بيداغوجي و26 مطعماً جامعياً بهدف تحسين الظروف البيداغوجية والإجتماعية للطلبة.
- ✓ **تطوير المنشآت الأساسية:** حظي محور تطوير المنشآت الأساسية بنسبة تقدّر بـ 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة للبنى التحتية باعتبارها عنصراً أساسياً في دعم الاستثمار وتحسين عمليات الإنتاج. وقد وُزعت الموارد المخصّصة لهذا المحور على أربع قطاعات فرعية هي: النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية، وتهيئة الإقليم.
- ✓ **دعم التنمية الإقتصادية:** يتضمن هذا المحور جملة من التدخلات الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية عبر ست قطاعات رئيسية، تم تفصيلها في الجدول المرفق، مع الإشارة إلى الاعتمادات المالية المرصودة لكل قطاع بما يعكس أولويات الدولة في تحفيز النشاط الاقتصادي وتطوير قدراته الإنتاجية.

✓ **تطوير الخدمة العمومية وعصرنتها:** خصص لهذا المجال غلاف مالي قدره 203.9 مليار دينار، موزعاً على عدة قطاعات بهدف إعادة الاعتبار للعنصر البشري باعتباره المحرك الرئيس لأي ديناميكية اقتصادية. وشملت التدخلات ثلاث قطاعات سيادية (الداخلية، العدالة، والمالية)، إضافة إلى قطاع التجارة، فضلاً عن قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي أصبح يشكل ركيزة أساسية في ظل التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي واعتماد المعاملات الحديثة على أنظمة الاتصال الإلكتروني[1].

4. تقسيم تفصيلي للبرنامج على مختلف القطاعات:

يُعد البرنامج التكميلي لدعم النمو أحد أهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، حيث بلغ في صيغته الأصلية 4203 مليار دينار (أي ما يقارب 55 مليار دولار). وقد تم لاحقاً تدعيمه ببرنامجين تكميليين موجهين، أحدهما لفائدة مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار، والآخر لمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، وأضيف إلى ذلك الأرصدة المالية المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المقدّرة بـ 1071مليار دينار، إلى جانب صناديق إضافية بقيمة 1191 مليار دينار، فضلاً عن تحويلات خاصة من حسابات الخزينة بلغت 1140 مليار دينار، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (10): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

البرنامج / السنوات	م.د.إ.إ *	ب.ت.د.ن الأصلي**	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

*مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.

** البرنامج التكميلي لدعم النمو.

Source : portail du premier ministère et rapports de la banque d'Algérie

[1] – رئاسة الحكومة، المرجع السابق.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة إستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة، حيث شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما تبرزه المعطيات المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الإتصال	50	1.1
المجموع:	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

(www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereferance/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf) . أطلع عليه يوم 9/2/2020

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو تجسيداً لإرادة الدولة في إحداث ديناميكية مستدامة داخل النشاط الاقتصادي الوطني، وذلك من خلال تضمين مشاريع متنوعة لمن مجموعة من القطاعات الحيوية ذات الأثر المباشر على التنمية الشاملة.

1- تحسين ظروف معيشة السكان:

إستحوذ محور تحسين ظروف معيشة السكان على الحصة الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5%، مما يجعله إمتداداً مباشراً لما نصّ عليه مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في مجالي التنمية المحلية والبشرية، ويُعد هذا المحور عنصراً أساسياً في تعزيز الأداء الإقتصادي، بالنظر إلى أثره المباشر على كفاءة عنصر العمل ومن ثَمّ على ديناميكية النشاط الإقتصادي برمّته. وقد تم توزيع الموارد المخصّصة لهذا المحور على عدة قطاعات، جاء في مقدمتها قطاع السكن الذي تمت ضمنه برمجة إنشاء حوالي 1.010.000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية عبر برمجة إنجاز أقسام إضافية ومطاعم مدرسية بهدف تحسين ظروف التمدرس. كما شملت البرامج المحلية مشروعات مرتبطة بالتطهير، وتزويد السكان بمياه الشرب، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية.

وفي السياق ذاته، إستفاد قطاع التعليم العالي من إنشاء 231.000 مقعد بيداغوجي و26 مطعماً جامعياً، في إطار الجهود الرامية إلى توفير ظروف مثلى للتحصيل العلمي داخل الجامعة الجزائرية[1].

الجدول رقم (12): توزيع المخصصات المالية حسب القطاعات

(الوحدة: مليار دج)

القطـاعـات	المبـالـغ
السكنات	**555.0**
الجامعة	**141.0**
التربية الوطنية	**200**
التكوين المهني	**58.5**
الصحة العمومية	**85.0**
تزويد السكان بالماء	**127.0**
الشباب والرياضة	**60.0**
الثقافة	**16.0**
إيصال الغاز والكهرباء للبيوت	**65.0**
أعمال التضامن الوطني	**95.0**
تطوير الإذاعة والتلفزيون	**19.1**
انجاز منشآت للعيادة	**10.0**
عمليات تهيئة الإقليم	**26.4**
برامج بلدية للتنمية	**200.0**
تنمية مناطق الجنوب	**100.0**
تنمية مناطق الهضاب العليا	**150.0**
المجموع	**1908.5**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

[1] – سهام قرقور، "***مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغيراتها–حالة الجزائر***"، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 121.

2- تطوير المنشآت الأساسية:

يحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربع قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (13): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ
النقل	**700.0**
الأشغال العمومية	**600.0**
المياه (السدود والتحويلات)	**393.0**
تهيئة الإقليم	**10.15**
المجموع	**1703.1**

المصدر: بوابة مصالح الوزارة الاولى، البرنامج التكميلي لدعم النمو.

ويأتي قطاع النقل في صدارة إهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث تضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما تضمن إنشاء مترو الجزائر وثلاثة (03) مطارات جديدة وإنجاز عدد من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولم يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث تضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء فتضمن إنجاز ثمانية (8) سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية.

3 – دعم التنمية الاقتصادية:

تضمن هذا البرنامج دعم التنمية الإقتصادية في خمس قطاعات رئيسية، وهي[1]:

[1] – صالحي ناجية، مخناش فتحية، ***"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014، نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"***، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 11- 12 مارس 2013، ص ص 8-9.

أ – الفلاحة والتنمية الريفية:

خصص لهذا المحور غلاف مالي يقدّر بـ 300 مليار دينار جزائري، بما يعكس المكانة الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني باعتباره من أبرز المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات. وقد استهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة من الأولويات، من بينها:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تعزيز النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع المساحات الغابية.
- مكافحة التصحر ودعم وتطوير نشاط تربية المواشي.
- حماية المناطق السهبية وتنميتها.

ب – الصناعة: تم تخصيص 13.5 مليار دينار لقطاع الصناعة بهدف تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية وتحديث التجهيزات والآلات الضرورية للرفع من الأداء الإنتاجي.

ج – ترقية الإستثمار: رصد لهذا المحور غلاف مالي قدره 4.5 مليار دينار لتوفير المناخ الأنسب وجذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لنشاط المستثمرين وتحسين بيئة الأعمال.

د – الصيد البحري وتربية المائيات: استفاد قطاع الصيد البحري من مبلغ قدره 12 مليار دينار، ووجّه لتمويل عمليات دعم الصيد البحري، بما في ذلك ورشات الصيانة، تطوير نشاط تربية المائيات، وتعزيز التجهيزات الإدارية والمعلوماتية المرتبطة بالقطاع.

هـ – السياحة: خُصّص لهذا القطاع مبلغ 3.2 مليار دينار بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى تطوير قدرات القطاع السياحي وتحويله إلى رافد اقتصادي فعّال.

و – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال خلق القيمة المضافة وفرص العمل، وإدراكاً للأهمية الثقافية والاجتماعية للصناعة التقليدية، خصصت الدولة مبلغ 4 مليارات دينار لتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية.
- إعادة تأهيل وحدات إنتاج تخص الصناعة والحرف.
- إنشاء غرف للصناعة التقليدية والحرف.
- دعم وتطوير أنشطة الصناعة التقليدية في المناطق الريفية.

4 – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

يهدف هذا المحور إلى تحسين جودة الخدمة العمومية ومواءمتها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، خاصة في ظل التأخر الذي عرفته الإدارة خلال فترة التسعينات. وقد رُصد له مبلغ 203.9مليار دينار موزعاً على القطاعات التالية:

وخصص في هذا الإطار، ما قيمته 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ . البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال: يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية ورقمنة 61 محطة أرضية.

ب . العدالة: يُعد قطاع العدالة ركناً أساسياً في ضمان مصالح الأفراد والمؤسسات وخلق مناخ ثقة بين المتعاملين الاقتصاديين. وقد شمل البرنامج إنشاء 14 مجلساً قضائياً ،34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ج – الداخلية: تركيزه الأساسي منصبّ على تطوير قدرات مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية وتحسين جاهزيتها.

د – التجارة: يستهدف تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق عبر تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

- إنجاز مخابر لمراقبة النوعية.
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية.
- إنشاء مقرات تفتيش على مستوى الحدود.

هـ – المالية: يرتكز هذا المحور على تحديث الإدارة المالية بشكل شامل، مع التركيز على تطوير أداء كلٍّ من الجمارك والضرائب.

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو والنموذج الإقتصادي الجديد 2010-2019

تناولنا في هذا المطلب، البرنامجين التنمويين التكميليين المبادر بهما من قبل مصالح الوزارة الأولى وذلك مباشرة بعد تجديد الثقة بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة إنتخابية ثالثة، حيث سلكا هذان البرنامجين نفس التوجهات الإقتصادية التي بادرت بهما الحكومة في البرنامجين السابقين، أين كان الإنفاق العمومي عاملا مشتركا بين مختلف هذه البرامج التنموية، حيث كان الدافع وراء ذلك هو محاولة الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى مستويات متقدمة.

الفرع الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014

1. تعريفه: يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، حيث تم ذلك على قدر الموارد المتاحة في تلك الفترة. وتواصلت الديناميكية التنموية ببرنامج تكميلي للفترة الممتدة ما بين 2004-2009، والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جميع عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة قيد الإنجاز.

وإرتكز البرنامج الخماسي الثاني على تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن، وذلك من أجل القضاء على الفوارق الجهوية بين الأقاليم عن طريق مشاريع تنموية منسجمة، قائمة بالأساس على تثمين مقومات مختلف مناطق الجمهورية، مع تدعيم القاعدة الإقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وللقيم المضافة بخصوص مجمل المؤسسات المنتجة، حيث تم رصد ما قيمته 286 مليار دولار أمريكي، وذلك بغية تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية المحددة من طرف الأمم المتحدة في أفق 2015[1].

2. أهدافه: حيث أعتبر هذا البرنامج كلبنة إضافية للبرنامجين السابقين، حيث أستهدف من خلاله إتمام بعث النشاط الإقتصادي، من خلال إضافة ضخ أموال عمومية إضافية بغية تحقيق نمو إقتصادي مستمر، وذلك تحفيزا للطلب الكلي، من خلال المشاريع الإستثمارية العمومية، إلاّ أنه خلال هذه الفترة طرحت العديد من التساؤلات حول مصير هذه الأموال الضخمة التي أنفقت، هل حقيقتا وجهت إلى الأهداف التي سطرت لها؟ ما مدى جودة هذه المشاريع؟ ما مدى ملاءمة هذه المشاريع للطلبات الإجتماعية؟ إلاّ أنه رغم هذه التساؤلات وغيرها التي طرحت، إنتهجت السلطات العمومية نفس الخطوات التي إنتهجتها في البرنامجين

[1] - محمد بوهزة، صباح براج: ***"أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة -2001 2009*** " الملتقى الدولي حول: "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على الشغل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014«، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،1 الجزائر، يومي 11- 12مارس ،2013ص 21.

السابقين القائمين بالأساس على ضخ أموال عمومية بطريقة مستمرة، من أجل خلق ديناميكية إقتصادية يضمن من خلالها تشغيل أكبر عدد ممكن، وكذا بغية تحقيق نمو إقتصادي مستمر.

3. مضمونه: خصص البرنامج 40% من ميزانيته لتحسين التنمية البشرية، بحيث تم توجيه مختلف المشاريع لقطاع التربية والتعليم العالي، بما فيه قطاع التكوين المهني، وتم تسجيل في قطاع الصحة العديد من البرامج، والتي تعلقت مجملها ببناء المؤسسات الصحية والمستشفيات، وكذا قطاع السكن بحيث خطط لبناء مليوني سكن بمختلف أصنافها، وفي نفس السياق، تم برمجة إنجاز 35 سدا و25 نظاما لتحويل الماء لتحسين التزويد بالماء الشروب وضمان التوزيع العادل لهذا المورد، إضافة إلى ضمان توزيع الغاز الطبيعي، وربط مجمل الأرياف بالإنارة العمومي، كما تم تخصيص ما نسبته 40% ، لقطاع المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين القطاع العام، حيث تم رصد 3100 مليار دج لعصرنة شبكة الطرقات والمنشآت القاعدية الأساسية بشكل يسمح بتكييف شبكة الطرقات والموانئ والمطارات الجزائرية مع المقاييس الدولية.

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 (الوحدة: دج)

البرنامج:	مبالغ البرنامج	النسبة %:
1- برنامج تحسين معيشة السكان: • السكن • التربية، التعليم العالي، التكوين المهني • الصحة • تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية • باقي القطاعات (قطاع الشباب والرياضة، التهيئة العمرانية، وسائل الإعلام، الشؤون الدينية)	9903 3700 1898 619 1800 1886	**%45,42**
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: • قطاع الأشغال العمومية والنقل • قطاع المياه • قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	**%38,52**
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية: • الفلاحة والتنمية الريفية • دعم القطاع الصناعي العمومي • دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3500 1000 2000 500	**%16,05**

المصدر: وزارة المالية الجزائرية، البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): التوزيع القطاعي 2010.

الملاحظ في البرنامج الخماسي 2010-2014، أنه جاء تتمة لما تم إنجازه في البرنامجين الأولين حيث أعطى الأهمية الكبرى، لمجال معيشة السكان، لاسيما قطاع الخدمات، حيث خصص لهذا البرنامج ما قيمته 9903 مليار دج، أي ما يقارب نسبته 45% من النسبة الكلية المسجلة بعنوان البرنامج الخماسي، و38 % خصصت لإتمام بعض المنشآت القاعدية، والتي شُرع في إنجازها في إطار البرامج السابقة، حيث تم في إطارها إضافة بعض اللواحق المرتبطة بها.

4. تقسيم تفصيلي للبرنامج على مختلف القطاعات[1]:

- **في مجال التنمية البشرية:**

تم تخصيص غلاف مالي يقارب الألف (10000) مليار دينار جزائري للتنمية البشرية، قسم وفق الآتي:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة إبتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات.

- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و400.000 سريرا و44 مطعما جامعيا.

- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

- 619 مليار دينار لقطاع الصحة موجه لإنجاز 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة الإختصاصات و1000 قاعة للعلاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

– 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني ستسمح خصوصا بإنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالأشخاص في شدة.

- **في مجال تحسين الخدمة العمومية:**

✓ **إصلاح العدالة الجزائرية:** تمّ تخصيص ما يقارب 379 مليار دينار جزائري لدعم وتحسين قطاع العدالة، حيث شملت البرامج الاستثمارية إنشاء 110 منشآت قضائية تضم مجالس قضاء ومحاكم ومدارس للتكوين،

[1]- بيان إجتماع مجلس الوزراء الجزائري حول موضوع "***برنامج التنمية الخماسي 2010-2014***"، المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010، والمنشور بنفس التاريخ.

إضافة إلى أكثر من 120 مؤسسة عقابية، كما تم التركيز على عصرنة وسائل العمل داخل القطاع من خلال التحديث التقني والإداري.

ومنذ انطلاق ورشة إصلاح العدالة سنة1999، تم استلام ما يقارب 50 منشأة قضائية جديدة، فضلاً عن تحديث 80% من المنشآت القائمة وربطها بالشبكة المعلوماتية مع نهاية سنة 2009. كما تم إنشاء حوالي عشر محاكم إدارية على مستوى عدد من ولايات الوطن.

وفي إطار التوسّع في الهياكل العقابية، بُرمج إنجاز 81 مؤسسة سجنية بطاقة استيعاب إجمالية تقدّر بـ 50.000 نزيل، من بينها 13 مؤسسة بطاقة استيعاب تبلغ 1.900 نزيل لكل واحدة، أما في مجال الموارد البشرية، فقد شمل الإصلاح تكوين نحو 2.000 قاضٍ خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2010، مما رفع عدد القضاة إلى حوالي 4.000 قاضٍ.

✓ **التزويد بالمياه الصالحة للشرب وإستكمال المشاريع الجارية:** شهد قطاع الموارد المائية في إطار البرنامج العمومي للتنمية تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبرى، حيث نصّ البرنامج على إنجاز 35 سداً جديداً، ليصل العدد الإجمالي للسدود عبر الوطن إلى 104 سدود، بالإضافة إلى 25 نظاماً لتحويل المياه واستكمال جميع محطات تحلية مياه البحر .وتهدف هذه المشاريع إلى رفع نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب إلى 98%بحلول سنة 2014، بعد أن كانت 78% سنة 1999 و93% سنة 2009 .كما يسعى البرنامج إلى رفع حجم المياه الشروب المنتجة إلى 3.6 مليار $م^3$ سنة 2014، مقابل 2.51 مليار $م^3$ سنة 1999 و 2.75 مليار $م^3$ سنة 2009، إلى جانب تحسين قدرات تعبئة المياه الجوفية لتصل إلى 9.1 مليار $م^3$ خلال الفترة نفسها (مقابل 4.2 مليار $م^3$ سنة 1999). وبخصوص شبكات التوزيع، ارتفع طول الشبكة الوطنية للمياه الصالحة للشرب من 50.000 كلم سنة 1999 إلى 90.000 كلم سنة 2009، مع توقع بلوغ 105.000 كلم سنة 2014.

✓ **الأشغال العمومية:** في قطاع الأشغال العمومية، فقد تم تخصيص أكثر من 100.3 مليار دينار جزائري لاستكمال مشروع الطريق السيار شرق—غرب وربطه بشبكات الطرق الوطنية عبر إنجاز 830 كلم من الطرق الجديدة، وإزدواجية 700 كلم من الطرق الوطنية، وإنشاء أكثر من 2.500 كلم من الطرق الإضافية، فضلاً عن تهيئة وإعادة تأهيل ما يزيد عن 8.000 كلم من الشبكات الطرقية. كما شمل البرنامج إنجاز وتحديث ما يقارب 20 ميناء للصيد البحري وعمليات كسح لـ 25 ميناء، بالإضافة إلى تدعيم ثلاث مطارات رئيسية.

- **البرامج العمومية للتنمية:**

✓ وفي إطار البرامج العمومية للتنمية المحلية والأمن والحماية المدنية، خصصت الدولة غلافاً مالياً يناهز 895 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2010-2014، بهدف تدعيم هياكل الجماعات المحلية وتعزيز قدرات الأمن الوطني والحماية المدنية، وتمت برمجة إنشاء 4 مقرات ولائية و103 مقرات دوائر و6 مراكز تكوين، إلى جانب 450مقراً أمنياً على المستويات الولائية والدوائر والحضرية. كما تمت مباشرة إنجاز أكثر من 180 مفرزة للشرطة القضائية وشرطة الحدود ووحدات الأمن الجمهورية، إضافة إلى أكثر من 330 وحدة للحماية المدنية . وقد رافق هذه المشاريع إدراج إصلاحات مؤسساتية لتعزيز أداء الجماعات المحلية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

✓ **قطاع السكن:** تم تخصيص غلاف مالي يفوق 3.700 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 50 مليار دولار) لإنجاز مليوني وحدة سكنية وإعادة تأهيل النسيج العمراني خلال الفترة 2010-2014. ويتضمن البرنامج بناء 500.000 وحدة سكنية إيجارية، و500.000 وحدة سكنية ترقوية، و300.000 وحدة للقضاء على السكن الهش، و770.000 وحدة سكنية ريفية .ويتوقع تسليم 1.2 مليون وحدة سكنية خلال الخماسي 2010-2014، على أن يتم استكمال 800.000 وحدة بين 2015 و2017.

✓ **قطاع الصحة:** قطاع الصحة، فقد استفاد من غلاف مالي قدره 619 مليار دينار ضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014. ويهدف التمويل إلى تعزيز شبكة الهياكل الصحية من خلال إنشاء 172 مستشفى و377 عيادة متعددة الخدمات و1.000 قاعة علاج و17مدرسة للتكوين الشبه طبي، إضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة موجهة لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد ركز البرنامج على تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال إنشاء مؤسسات استشفائية متخصصة ومعاهد طبية، وتعزيز منظومة العلاجات الأولية والثانوية وفق أولويات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

الفرع الثاني: النموذج الإقتصادي الجديد 2015-2019

جاء تبنّي هذا النموذج، وفقاً للتصريحات الرسمية للحكومة الجزائرية، استجابة للحاجة المتزايدة إلى تنشيط القطاعات الإقتصادية التي لم تستفد بما يكفي من الإستثمارات العمومية خلال العقود السابقة، وذلك بهدف رفع مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني، وقد برزت هذه الضرورة بشكل أكبر عقب تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وما ترتب عنه من تداعيات سلبية على التوازنات الاقتصادية الداخلية. وفي هذا الإطار، تضمن البرنامج حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي صادقت عليها الحكومة بتاريخ 26 جويلية 2016، إذ يهدف على المدى التكتيكي إلى إحداث انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري في حدود سنة 2019، بينما يسعى على المدى الاستراتيجي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع قاعدته الإنتاجية في أفق سنة 2030[1].

أهدافه:

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على محورين أساسيين متكاملين:

– السياسة المالية:

تقوم هذه السياسة على مبدأ عقلنة الإنفاق العمومي وضبط مساراته بما يحدّ من الهدر ويعزز فعاليته، إلى جانب تحسين آليات التحصيل الضريبي والجبائي عبر توسيع الوعاء الضريبي واستهداف الفئات الخاضعة للضريبة بشكل أكثر دقة، ويأتي ذلك في ظل وجود عدد معتبر من المؤسسات الاقتصادية التي كانت تحقق أرباحاً معتبرة خلال تلك الفترة دون أن تعكس مستويات مساهمتها الضريبية الدور الريادي الذي تؤديه في السوق الوطنية، مما استدعى تعزيز الرقابة الجبائية وضمان موارد مالية جديدة للدولة.

– السياسة الاقتصادية:

تعتمد هذه السياسة على التنويع الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات. ويترجم ذلك من خلال التوجه نحو تطوير قطاعات إنتاجية كانت غير مستغلة بالشكل الكافي في السابق، وعلى رأسها قطاعا الصناعة والزراعة، اللذان لم تكن آثارهما الاقتصادية بارزة بما يسمح بدعم النمو الشامل والمستدام.

[1] - Gouvernement de la République Algérienne, Décret/Communiqué : Nouveau modèle économique, 26 July 2016. Alger.

ولبلوغ هذه الأهداف، كان لزاماً تهيئة بيئة إقتصادية ومؤسساتية مناسبة، حيث يمكن تلخيص أهم مرتكزاتها فيما يأتي:

1. تطوير المنظومة الإستثمارية في الجزائر:

ومن أجل تحقيق ذلك، كان من الضروري تبني إصلاحات هيكلية عميقة في مجال الإستثمار، من خلال إعتماد آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص "PPP"، ومراجعة الإطارين القانوني والتنظيمي المؤطرين للإستثمار بما يضمن مزيداً من المرونة في المعاملات الإقتصادية والتجارية، كما يتطلب تحسين كفاءة الإستثمارات العمومية وجودتها، بما يعزز مردوديتها ويجعلها أكثر إنسجاماً مع متطلبات النمو والتنويع الاقتصادي.

2. إصلاح النظام المصرفي:

ويتمثل هذا الإصلاح في تحديث المنظومة البنكية وجعلها أكثر ملاءمة للتطورات العالمية، وذلك عبر رقمنة الخدمات المصرفية، وتحسين جاذبية الإدخار والسيولة داخل النظام المالي، كما يشمل تعزيز قدرات البنوك في إدارة مخاطر الائتمان والصرف الأجنبي، بما يسمح بدعم تمويل الاقتصاد الوطني وتقليص الهشاشة المالية[1].

3. تشجيع إنشاء المؤسسات والمقاولات:

حيث كان هذا التوجه محورياً في خلق مناصب الشغل وتقليص معدلات البطالة في تلك الفترة، إضافة إلى بناء نموذج إقتصادي قائم على المؤسسات المنتجة للثروة بدلاً من الإعتماد المفرط على السياسات الإجتماعية القائمة على التحويلات والدعم، كما كان الهدف من هذا المسعى هو تحسين الجباية العادية في ظل تراجع عائدات الجباية البترولية، إلى جانب تعزيز الصادرات خارج المحروقات باعتبارها مصدراً مهماً للعملة الصعبة ودعامة أساسية لتنويع الاقتصاد.

الجدول رقم (15): حجم الصادرات والواردات في الجزائر (2014-2019) (الوحد: مليار دولار)

السنوات:	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات:	60.129	34.566	29.309	34.569	**34.5**69	**35.2**

[1] - République Algérienne, ***« Réformes du système bancaire et finance publique (2015–2019)*** », Alger: Publications gouvernementales.

الصادرات خارج المحروقات:	1.667	1.485	1.391	1.367	**3**	**1.7**
الواردات:	59.67	52.649	49.437	48.981	**49,437**	**41.93**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء وتقارير المديرية العامة للجمارك (CNIS).

تُظهر الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للجزائر للفترة من 2014 إلى 2019 النتائج التالية:

- **تراجع الصادرات الإجمالية**: شهدت قيمة الصادرات الإجمالية تذبذبًا مع اتجاه عام نحو الانخفاض، حيث انخفضت من 60.129 مليار دولار في عام 2014 إلى 35.82 مليار دولار في عام 2019، هذا التراجع يعود بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط، لأن صادرات الجزائر تعتمد بشكل كبير على المحروقات.
- **تذبذب الصادرات خارج المحروقات**: كانت قيمة الصادرات خارج المحروقات منخفضة مقارنة بالصادرات الإجمالية، وتراوحت بين 1.367 و2.08 مليار دولار في الفترة من 2014 إلى 2018، وفي عام 2019، بلغت 1.7 مليار دولار، مما يشير إلى أن الجهود لتنويع الاقتصاد ما زالت محدودة.
- **إنخفاض الواردات**: شهدت الواردات انخفاضًا مستمرًا من 59.67 مليار دولار في عام 2014 إلى 41.93 مليار دولار في عام 2019، يعكس هذا الانخفاض سياسات تقشفية وهادفة للحد من النفقات وتقليص فاتورة الاستيراد.
- **تأثر الميزان التجاري**: أدى تراجع أسعار النفط إلى تحويل الميزان التجاري من فائض في عام 2014 (حوالي 0.45 مليار دولار) إلى عجز في السنوات اللاحقة، حيث بلغ العجز 6.11 مليار دولار في عام 2019، مما يدل على ضغط كبير على الاحتياطي الصرف للبلاد.

المبحث الثاني: إنعكاسات البرامج التنموية على الأمن الإقتصادي الجزائري

إنتهجت الجزائر خلال فترة الدراسة سياسات إنعاش إقتصادي، معتمدة بالأساس على مختلف برامج الإستثمار العمومي، والتي مست كل قطاعات النشاط، وكان الدافع وراء ذلك هو تحقيق نمو إقتصادي مستمر بالدرجة الأولى، مع ضمان مستويات معينة من التشغيل الذي له علاقة طردية مع مستوى النمو، حيث كان ذلك في إطار أربعة برامج تنموية آخرها لم يتم إتمام تنفيذه، إلاّ أنه من خلال هذه البرامج سوف نحاول دراسة إنعكاسات هذه البرامج على الأمن الاقتصادي الجزائري، وذلك من خلال دراسة وتقييم وضعية مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد الجزائري قبيل فترة الدراسة وأثنائها.

المطلب الأول: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري ما بين 1995-2000

إمتاز الوضع الإقتصادي الجزائري ما بين سنتي 1995-2000 بنوع من التذبذب، وذلك راجع للوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، بحيث كان إهتمام السلطات العمومية آنذاك يصب في محاولة إستتباب الأمن بالدرجة الأولى، والذي كان على حساب التنمية الإقتصادية التي لم تحظى بنصيبها، وتزامنت هذه الحقبة الزمنية مع برامج إعادة الهيكلة التي فرضت على الجزائر نتيجة للجوئها للإستدانة الخارجية بسبب إنخفاض أسعار النفط التي عرفها العالم سنة 1986[1]، هذه الديون التي جاءت مشروطة ببرامج من قبل إطارات صندوق النقد الدولي، والتي كان مفادها إعادة هيكلة النظام الإقتصادي، المالي والسياسي الجزائري، بما يتماشى والنظرة المقدمة من قبل هذه المؤسسة الدولية، حيث إستمرت هذه الوضعية إلى غاية نهاية التسعينات، أين عرفت الجزائر بعدها نوعا من التحسن في المؤشرات الإقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، وكان ذلك نتيجة للإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي إنجر عنه زيادة معتبرة لمداخيل الدولة.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة وضعية مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري قبيل تنفيذ البرامج التنموية التي تمت خلال العقدين الأوليين من الألفية الثالثة، وذلك من أجل تقييم مؤشرات التوازن الداخلي للإقتصاد الجزائري آنذاك، والمتمثلة أساسا في دراسة معدلات النمو في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي، تطور المستوى العام للأسعار، البطالة، نسبة التضخم بالإضافة إلى معدلات الفائدة. وكذا دراسة مؤشرات

[1]- International Monetary Fund. 1997, Algeria, IMF ELibrary. Washington, DC: IMF. p. 12. .https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/display/book/9781557756916/9781557756916.pdf

التوازن الخارجي من خلال ثلاث متغيرات، هم كل من دراسة وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، سعر الصرف وإحتياطه والدين الخارجي.

الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي:

أولاً: النمو الإقتصادي: عرفت مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة تذبذباً ملحوظاً، إلاّ أنه إتسمت هذه المؤشرات بالإيجابية، عكس ما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث تزامنت هذه الفترة مع برامج إعادة الهيكلة التي فرضت على الجزائر، وكذا مع الأموال التي أقترضت من قبل صندوق النقد الدولي، التي تم ضخها في الإقتصاد الجزائري بغية تحريك عجلة النمو، حيث منح صندوق النقد الدولي في سنة 1995 تسهيل بمبلغ 1,1 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS) ، وكذا مبلغ 3,9 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، وكذا مبلغ 6,3 مليار دولار عام 1996، و4,7 مليار دولار أمريكي سنة 1997، لدعم عملية التصحيح وإعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي، وكذا من أجل تحقيق إنتعاش إقتصادي ببلوغ معدلات نمو إيجابية[1].

الجدول رقم (16): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني (1995-2000)

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو %	3,9	4	1,1	5,1	3,2	2,2

Source : Banque d'Algérie, Les Annexes tableaux statistiques du Rapport Année 2010, www.bank-of- algeria.dz

وكانت سنة 1998 من أهم هذه السنوات التي بلغ مستوى النمو الاقتصادي فيها 5,1%، بالمقارنة مع السنوات الأخرى لنفس الفترة، وكان الدافع وراء ذلك هو:

- **إعادة الجدولة**، وما إنجر عنها من تحسين في خدمة الدين الخارجي، حيث تمكنت الجزائر أثناء هذه الفترة من إقناع الأطراف الدائنة من إعادة النظر في نسبة الفوائد جراء الديون الخارجية، لاسيما بخصوص تمديد آجال فترة إستيفاء ديونها الخارجية، الأمر الذي لقي قبول الأطراف المانحة مما إنعكس إيجابا على مستوى موازناتها الداخلية.

[1] – ولد بومعزة صونيا، أطروحة دكتوراه تحت عنوان:" ***تداعيات المنظور الإقتصادي الجزائري الجديد على الشراكة الجزائرية الأوربية 2005-2017***"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 158.

- **الإرتفاع النسبي لأسعار النفط**، وما رافقه من إرتفاع القدرة الإنتاجية النفطية، الذي إنعكس إيجابا على مداخيل الخزينة العمومية.
- **الظروف المناخية المواتية**، التي سمحت بإرتفاع مردودية المنتجات الفلاحية بالمقارنة مع السنوات السابقة.

الجدول رقم (17): تطور معدلات النمو في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات (1996 –2000)

الوحدة (%)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	3,6	6,0	4,0	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source : Banque d'Algérie, Les Annexes tableaux statistiques du Rapport Année 2010, www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم (18): مداخيل قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات 1997 –2000

الوحدة (مليار دج)

السنوات:	1997	1998	1999	2000
مداخيل قطاع المحروقات	592,5	425,9	588,3	1213,2
مداخيل خارج قطاع المحروقات	334,1	348,7	358,4	364,9

Source : Banque d'Algérie, Les Annexes tableaux statistiques du Rapport Année 2010, www.bank-of-algeria.dz

يرجع تذبذب أداء قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 1996-2000 بالأساس إلى إرتكاز السياسة الإقتصادية الجزائرية آنذاك على العمل بغية الحد من عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وذلك نتيجة للديون التي كان ملتزم بها، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر أنداك، في حين كانت معدلات النمو إيجابية في قطاع المحروقات نتيجة لإنتعاش أسعار النفط في العالم، وما ترتب عليها من آثار إيجابية على سعر النفط الجزائري، بحيث إزدادت قيمة المداخيل بين سنة 1997 وسنة 2000 بنسبة 100%[1]، أما بخصوص المداخيل خارج قطاع المحروقات بقيت تراوح نفس المستويات المالية، بحيث لم تتجاوز في نفس الفترة عتبة 365 مليار دينار جزائري، وشملت معدلات النمو القطاعي خارج قطاع المحروقات وفقاً للنسب المئوية المحددة في الجدول التالي:

[1] - Hamdouche, Yahia, and Mustapha Mokrane, "***Sources of Algeria's Economic Growth, 1979–2014: Augmented growth accounting framework and growth regression method"***, Regional Science Policy & Practice, Volume 16, Issue 3, March 2024.
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1757780224001501.

الجدول رقم (19): معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات 1996 – 2000

(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	23,9	- 13,5	11,4	2,7	**– 5,0**
بناء وأشغال عامة	4,5	2,5	2,4	1,4	**5,1**
الصناعة	- 8,7	- 3,8	8,4	1,6	**– 1,3**
الخدمات (عامة وخاصة)	6,0	5,4	7,9	5,7	**5,1**

Source : Banque d'Algérie, Les Annexes tableaux statistiques du Rapport Année 2010, www.bank-of- algeria.dz.

1– القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، وذلك نظير لما تملكه من مساحات شاسعة وخصبة في نفس الوقت، إلاّ أنّ هذا القطاع لم يلقى نصيبه من التنمية أثناء هذه الفترة، جراء الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد، بحيث تمّ تخلي العديد من الفلاحين على زراعة أراضيهم، وتم توجههم إلى المدن بحثا عن مهن جديدة تصب مجملها في قطاع الخدامات والحرف، إلاّ أنّ هذا القطاع ورغم عزوف الكثير من أصحاب المهن، بقي يساهم بشكل كبير في القيمة المضافة الإجمالية للإقتصاد الوطني، بحيث أنّ معدلات نمو الناتج الفلاحي شهدت إرتفاعا كبيرا سنة 1996، بحيث وصلت إلى رقمين، أي ما يقارب 23,9 %، ثم سجل بعده إنخفاضا ملحوظا سنة 1997، بحيث وصلت نسبته إلى مستوى-13,5%، جراء الأوضاع المناخية المتذبذبة، وكذا إعتماد هذا القطاع على الأساليب التقليدية في الإنتاج، ثم عاود بعدها الإرتفاع إلى مستوى 11,4%تبعه انخفاض متتالي سنتي1999 و2000[1].

2 – قطاع البناء والأشغال العمومية:

سجل قطاع البناء والأشغال العمومية نموا ثابتا، بحيث ناهز متوسط النمو لهذا القطاع خلال هذه الفترة ما يقارب 3,18%، وهي تمثل نسبة إيجابية، لاسيما وأنّ السلطات العمومية راهنت على قطاع الأشغال العمومية من أجل تحريك عجلة النمو، عن طريق الإستثمارات العمومية التي كان الغرض منها تحفيز الطلب الفعال، الأمر الذي ينعكس على جهة العرض بطريقة تلقائية نتيجة لإستشراف المتعاملين الإقتصاديين بأنه

[1] -International Monetary Fund, "***Algeria: Recent Economic Developments***", IMF Staff Country Reports 00/105. Washington DC, august 2000, p. 8. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2000/cr00105.pdf.

سوف تكون حركية إقتصادية تعود بالفائدة عليهم سواءً عن طريق كسب أسواق جديدة أو عن طريق إستثماراتهم ومشاركاتهم في الطلبيات العمومية "La Commande Publique[1]"، لاسيما في مجال الاشغال العمومية.

3- القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الإقتصادية تضررا خلال الفترة 1995-2000، وذلك راجع إلى الخيرات التي إنتهجتها السلطات العمومية في تلك الفترة، والمتمثلة أساسا في غلق العديد من المصانع الأقل مردودية في كل قطاعات النشاط، علما أن هذه الشركات مجملها شركات عمومية، منقسمة إلى شركات وطنية بفروع على مستوى الولايات، وكذا الشركات العمومية المحلية "EPL"، فكان هذا الغلق نتيجة لتقارير صندوق النقد الدولي، الذي أعطى توصيات للسلطات الجزائرية بضرورة تصفية هذه الشركات العمومية التي ليس لها القدرة التنافسية مع المنتجات الأجنبية. في هذا الشأن، تجدر الإشارة أن توجهات صندوق النقد الدولي ليست مجملها موضوعية، بحيث كانت الجزائر في سنوات السبعينيات والثمانينات، من بين الدول الافريقية الأكثر تصدير في بعض الفروع الصناعية، لاسيما منها، مجال الجلود والأحذية، صناعة الألبسة والزرابي، إلاّ أنه ما يعاب على السلطات العمومية آنذاك هو عدم إهتمامها بالتقنيات الحديثة في الإنتاج، أي التطور التقني "Le progrès technique[2]"، لمختلف الصناعات التي كانت تمتاز بالجودة وتحظى بنوع من التنافسية، فكان من الأجدر، إحداث وإعطاء كل الأهمية اللازمة لمديرية البحث والتطوير على مستوى كل المصانع المعنية، بإعتبار أنّ المنتوج بحد ذاته أو كيفية الإنتاج، أو تسيير المصنع كل هذ المجالات يجب أن تحظى بالتطوير المستمر اللازم، وذلك من أجل مواكبة جودة المنتوجات الأجنبية من جهة، وكسب أسواق جديدة من جهة أخرى.

---

[1] **- تعريف الطلب العمومي:**

الطلب العمومي هو مجموع العقود التي تبرمها جهة عامة لتلبية احتياجاتها، وهو مفهوم واسع جدًا يشمل عدة أشكال من العقود مثل الصفقات العمومية، وتفويضات المرفق العام، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[2] **- التقدم التقني:**

يمثل تحسين التقنيات، بما في ذلك التنظيمية منها التي تُستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات، وقد بلغ تطور «التكنولوجيات الجديدة» مستوىً جعلنا نتحدث عن ثورة تقنية.

إن رضوخ السلطات العمومية لتوصيات صندوق النقد الدولي، إنجر عنها إنكماش واضح في الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، خاصة وأن هذه المؤسسات العمومية لم تحل محلها شركات خاصة، قادرة على رفع التحدي في المجال الصناعي، وذلك خاصة في ظل الفتحات الإقتصادية وتوجه الجزائر إلى إقتصاد السوق في بداية التسعينيات، فعوض أن تثمن كل التجارب الصناعية التي أكتسبت في القطاع العام من قبل المؤسسات الخاصة التي أنشئت في تلك الفترة، تم التوجه العديد منهم إلى سياسة الإستيراد من الخارج، مما إنجر عنه مباشرة تصحر شبه كلي في القطاع الصناعي، هذا ما أدى إلى تراجع حاد في نمو الناتج الصناعي، إذ سجل معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1995، 1996 و1997 وهو ما أثر سلبا على الإقتصاد الجزائري، والذي لم يقتصر إستيراده على المنتجات الغذائية وفقط، بل إمتد إلى المواد المصنعة ونصف المصنعة بشكل كبير، وكانت الصناعات الفرعية الأخرى مثل الطاقة والمحروقات الإستثناء الوحيد، إذ أنها سجلت نموا معتبرا، عكس فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية الذي تضرر بشكل كبير ما بين سنتي 1995 و1998، ونفس الشيء بالنسبة لصناعة الجلود والأحذية وصناعة المنسوجات والألبسة، في حين أن فرع الصناعة الغذائية كان الأكثر مقاومة رغم انخفاض مؤشره الإنتاجي، بحيث إرتفعت معدلات نمو الصناعة الغذائية إلى نسبة 15%سنة 1998، وذلك راجع بالأساس إلى نمو الإنتاج الفلاحي في تلك الفترة، الذي أثر إيجابا على قطاع الصناعة الغذائية الذي يعتبر قطاع لصيق بالقطاع الفلاحي، بحيث هذا الأخير يعتبر متغير مستقل والأول متغير تابع.

4 – قطاع الخدمات:

على عكس القطاع الصناعي، شهد قطاع الخدمات تطورا مستمرا بمعدل متوسط نمو يقارب 6% للفترة الممتدة بين 1995-2000، وذلك نتيجة للأولوية القصوى التي منحتها توصيات صندوق النقد الدولي للسلطات الجزائرية بخصوص قطاع الخدمات، بإعتبار أنّ هذا القطاع يعد مكمل لكل القطاعات الإنتاجية الأخرى، إلاّ أنه في الحقيقة رغم النمو المستمر الذي عرفه هذا القطاع، كان ذلك بالمقارنة مع المستويات المتدنية التي شهدها القطاع سابقا، حيث شهد العالم طفرة نوعية في مجال الخدمات أثناء هذه الفترة، الأمر الذي جعل من الإرتفاع الكبير في مداخيل قطاع الخدمات على شكل متتالية هندسية، عكس ما هو كائن في الجزائر إلاّ أنه قطاع الخدمات سواء العامة أو الخاصة عرفت نوعا من الثبات في معدلات النمو، بحيث يبقى لهذا القطاع دور مهم في الإقتصاد الجزائري، إذ شكل حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بين 1995-2000.

وعموما فإنّ النمو الإقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2000 شهد أوضاع متذبذبة، بحيث لم يستقر منحناه في إتجاه واحد، بحيث شكلت سنة 1998 ذروته والسنوات الأخرى عرفت مستويات متدنية، وكان لقطاع المحروقات دور المحفز المحوري لذات النمو، بحيث كان الضامن لمداخيل الدولة، خاصة سنة 2000، الذي شهد قفزة نوعية في مداخيل الدولة الجزائرية من المحروقات، وبقيت القطاعات الأخرى خارج المحروقات تذر بمداخيل متواضعة للخزينة العمومية رغم المؤهلات التي تزخر بها الجزائر، لاسيما في مجال الصناعة، الفلاحة، الصناعة الغذائية، صناعة الأحذية والجلود وغيرها من الشعب.

ثانياً: التضخم ومعدلات الفائدة

الجدول رقم (20): تطور نسبة التضخم خلال الفترة 1995-2000.

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة التضخم%	29.7	18.6	5.7	4.95	2.7	3

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

شهدت معدلات التضخم خلال سنة 1995 إرتفاعا كبيرا، وذلك راجع بالأساس إلى زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات، خاصة بعد غلق العديد من المؤسسات العمومية المنتجة، فلم يقابل هذا الطلب خلال نفس السنة بالعرض المطلوب من السلع والخدمات، الأمر الذي تولد عنه طرديا إرتفاع في مستوى الأسعار، بحيث وصلت نسبة التضخم أثناء هذه السنة إلى ما يقارب 30%، حيث كان لهذه النسبة المرتفعة آثار سلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، إلاّ أنه سرعان ما تمّ تصحيح هذه الإختلالات من قبل السلطات العمومية بضخ أموال معتبرة من أجل تحريك عجلة النمو الإقتصادي، وخلق عرض عن طريق الطلب الفعال وفق المقاربة الكينزية، إضافة إلى توجه مختلف المتعاملين الإقتصاديين إلى الأسواق الخارجية من أجل إستيراد السلع المطلوبة في الأسواق المحلية، بما فيها الكمالية، والتي كانت أثمانها مقبولة محليا في تلك الفترة، هذا الأمر أدى إلى إشباع مختلف الإحتياجات العامة من جهة، وظهور مهن جديدة من جهة أخرى مجملها تصب في مجال التجارة، هذه الأوضاع تولد عنها إستقرار في الأسعار وإنخفاض نسبة التضخم مع تتابع السنوات لتصل إلى 3% سنة 2000، وذلك يعتبر نتاج السياسة النقدية المشددة التي إتبعها البنك المركزي الجزائري بناء على توصيات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

شهدت معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، اتجاهاً موازياً لمسار معدلات التضخم، سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة على الإقراض أو على الإيداع، وقد سجلت المعدلات الحقيقية للفائدة مستويات سالبة في عامي 1995 و1996 نتيجة الارتفاع المعتبر في معدلات التضخم. غير أنّها تحولت إلى مستويات موجبة ابتداءً من سنة 1997، تزامناً مع بداية تراجع معدلات التضخم، ويرجع هذا الإنخفاض إلى الجهود التي بدلت لخلق بيئة أكثر جاذبية للإستثمار، لاسيما وأن مستويات الفائدة المرتفعة كانت تشكل عائقاً أمام تشجيع الاستثمار الخاص وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ثالثا: البطالة

يتضح من الجدول أدناه أنّ معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000 بلغت مستويات مرتفعة، وهي السنوات التي شرعت فيها الجزائر في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي. وقد ركّزت هذه البرامج بصفة أساسية على إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مرفقة بعمليات تطهير مالي، من دون أن تمتدّ إلى معالجة ملف التشغيل. ونتيجة لذلك، تدهورت أوضاع سوق العمل بسبب غياب الإستثمارات الجديدة من طرف كل من المؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

وفي ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994، أصبحت العديد من المؤسسات العمومية تعاني من إختلالات مزمنة أفقدتها القدرة الإنتاجية، الأمر الذي إنعكس في ارتفاع ملموس لمعدلات البطالة، حيث بلغت 29.77% سنة 2000، كما يُلاحظ أن أضعف مستويات تشغيل العمالة سُجلت في قطاع الصناعة، وهو ما يرجع أساساً إلى التدهور العميق الذي عرفه هذا القطاع نتيجة تراكم الديون وإفلاس العديد من الوحدات الإنتاجية، مما أدى إلى إغلاق مصانع ووحدات فرعية عمومية وأسهم في تفاقم وضع البطالة خلال تلك المرحلة.

الجدول رقم (21): تطور نسبة البطالة والتضخم خلال الفترة 1995-2000.

(الوحدة: %)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة البطالة%	28,1	28,2	28,6	28,0	29,2	29,77

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

ونظراً لانخفاض إنتاجية عنصر العمل كما تم الإشارة إليه سابقاً، ارتفعت مرونة العمالة في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات بشكل ملحوظ، بحيث يؤدي ارتفاع حجم الناتج في هذه القطاعات بنسبة 1% إلى زيادة حجم العمالة في جميع القطاعات بنسبة تقارب 0.9%، مع إستثناء العمالة في القطاع المنزلي.

وقد تركزت توزيعات العمالة خلال الفترة 1995–2000 بشكل كبير في القطاع المنزلي، بينما كان نصيب قطاع الفلاحة أقل نسبياً. أما قطاع الصناعة، فقد سجل معدلات نمو سالبة للعمالة طوال سنوات 1995 و1996 و1997، نتيجة الأزمات المالية والإفلاس التي أصابت هذا القطاع، والذي كان يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر. إن عجز الدولة عن التدخل لإنقاذ المؤسسات العمومية دفعها إلى إغلاق العديد منها، ما أدى بدوره إلى تسريح عدد كبير من العمال وزيادة الضغوط على سوق العمل.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي:

أولاً: الميزان التجاري وميزان المدفوعات

شهد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 تقلبات ملحوظة، وهو ما يُعزى أساساً إلى تذبذب الصادرات نتيجة تقلبات أسعار النفط، بالنظر إلى أن المحروقات تمثل حوالي 98% من إجمالي صادرات البلاد.

أما رصيد ميزان المدفوعات، فقد سجل عجزاً خلال معظم سنوات الفترة محل الدراسة، حيث بلغت قيم العجز في سنوات 1996 و1998 و1999 على التوالي -2 مليار دولار، -1.7 مليار دولار، و-2.3 مليار دولار. ويرجع ذلك إلى أن الفائض المنخفض في الميزان التجاري لم يكن كافياً لمواجهة العجز في رصيد حساب رأس المال، ما أدى إلى تسجيل هذه النتائج السلبية.

مع ذلك، شهد رصيد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً سنة 2000، حيث ارتفع إلى مستوى إيجابي بلغ 7.8 مليار دولار، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في رصيد الميزان التجاري نفسه إلى 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة.

الجدول رقم (22): الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996-2000

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	13.25	13.82	10.14	12.32	21.68
واردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.34
رصيد الميزان التجاري	4.16	5.69	1.51	3.36	12.34
رصيد ميزان المدفوعات	2.09 -	1.16	1.74	2.38-	7.58

Source: International monetary fund: Algeria, statistical appendix, report n° 01/163, September 2001, (reviewed on 21/10/2010.www.imf.org/external/pubs/ ft/scr/2001/cr01163. pdfpp33.34)

سجل رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2000، حيث بلغ 12.3 مليار دولار، نتيجة إرتفاع أسعار النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار للبرميل، ما ساهم في زيادة قيمة الصادرات الجزائرية إلى 21.6 مليار دولار، وبناءً على ذلك، اتبع رصيد ميزان المدفوعات نفس الاتجاه التصاعدي الذي شهدته موازنة الميزان التجاري.

ثانياً: سعر الصرف

يتضح من الجدول أدناه، أن الدينار الجزائري شهد إنخفاضا تدريجيًا في قيمته الإسمية أمام الدولار الأمريكي بمعدل متوسط سنوي يقارب 9% خلال الفترة المدروسة، ليرتفع سعر الدولار من 47.6 درج سنة 1995 إلى 75.2 دج سنة 2000، أي بانخفاض إجمالي في قيمة الدينار يقدر بـ نحو 58% خلال خمس سنوات فقط، ويفسر هذا الاتجاه التنازلي بعدة عوامل مترابطة:[1]

1. تأثير برامج التكييف الهيكلي (1994-1998)

بعد أزمة المديونية في نهاية الثمانينيات، اضطرت الجزائر إلى تبني برنامج تكييف هيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، تضمن تحريرا تدريجيا لسعر الصرف، وتقليص دعم الدولة للنقد الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض الدينار بشكل متواصل.

[1] -World Bank. 2024. "Official Exchange Rate (LCU per US$, Period Average) - Algeria." World Bank Data. Washington, DC: World Bank. https://data.worldbank.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ (accessed October 26, 2024).

2. تراجع أسعار النفط في منتصف

شهدت أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة تقلبات حادة، إذ الخفض متوسط سعر البرميل من أكثر من 20 دولار إلى أقل من 10 دولارات سنة 1998، وهو ما قلص احتياطات الصرف وأضعف قدرة بنك الجزائر على الدفاع عن العملة المحلية.[1]

3.الضغوط التضخمية وضعف الإنتاج الوطني

أذى ارتفاع الواردات وتقلص الصادرات غير النفطية إلى زيادة الملي على الدولار مقابل ضعف الطلب الخارجي على الدينار، وهو ما عقق العجز التجاري وبالتالي الضغط على قيمة العملة الوطنية.

4.الإصلاحات البنكية والنقدية

فرغم الجهود المبذولة لتحرير النظام المالي، فإنها ترافقت بمرحلة انتقالية صعبة تميزت بضعف قدرة البنوك على تمويل الاقتصاد المنتج، مما جعل السوق يعتمد على التمويل الخارجي بالعملة الصعبة. نتيجة لذلك، يمكن القول إن تدهور الدينار خلال الفترة 1995-2000 لم يكن ظاهرة نقدية فقط بل انعكاسا لاختلالات هيكلية أعمق في الاقتصاد الجزائري، ترتبط بتبعية الدولة لعائدات النفط وضعف التنويع الإنتاجي، ومرحلة الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، ويعكس تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة المدروسة هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية آنذاك، حيث ارتبط استقرار العملة ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط والسياسات النقدية المفروضة في إطار الإصلاحات البنيوية. كما أن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني حال دون تحقيق توازن نقدي داخلي، مما جعل الدينار يفقد نحو نصف قيمته الإسمية خلال خمس سنوات فقط.

الجدول رقم (23): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5	75.5

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics Database, Country Report (Algeria), various years 1995-2000; World Bank, World Development Indicators (WD)

[1] -International Monetary Fund. 2000. "**Algeria: Staff Report for the 2000 Article IV Consultation**." IMF Staff Country Reports 00/93. Washington, DC, pp . 1- 8. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2000/cr0093.pdf,

ثالثاً: إحتياطي الصرف والدين الخارجي

سجل إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1995-2000 متوسطاً قدره 7.06 مليار دولار، وهو ما يغطي نحو سبعة أشهر من الواردات. وقد تزامن تطور الاحتياطي مع مسار أسعار النفط الجزائري، نظراً لاعتماد غالبية صادرات البلاد على المحروقات، حيث شهد الاحتياطي تقلبات بين الصعود والهبوط خلال هذه الفترة.

في المقابل، أظهر حجم الدين الخارجي اتجاهًا تنازليًا، مسجلاً أدنى مستوياته سنة 2000 عند 25.2 مليار دولار، أما مؤشر خدمة الدين الخارجي فقد حافظ على استقرار نسبته طوال الفترة 1995–2000، حيث بلغ متوسطه 4.5 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى عمليات إعادة جدولة الديون التي تمت مع دائني نادي لندن ونادي باريس.

الجدول رقم (24): إحتياطي الصرف والدين الخارجي 1995–2000

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ديون متوسطة وطويلة الأجل	31.3	33.2	31.0	30.2	28.2	25.1
ديون قصيرة الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الحالي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5.0	5.1	4.5

Source : banque d'Algérie, (www.bankofalgeria.dz/docs2.htm), consulter le 21/01/2020.

المطلب الثاني: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري 2000–2019

سنحاول من خلال هذا المطلب، دراسة وضعية الإقتصاد الجزائري ما بين سنتي 2000-2019، أي مباشرة بعد الركود الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، والذي كان نتيجة للأوضاع الأمنية السيّئة، بما فيه الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر جراء إنخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، إلاّ أنه سرعان ما أخذت هذه الأسعار تعرف نوع من الإنتعاش، الأمر الذي ترتب عنه آثار إيجابية على الجزائر بصفة عامة وفي كل المستويات، حيث إنتهجت الحكومة الجزائرية في مطلع سنة 2000 سياسات

إقتصادية توسعية، وذلك من أجل تدارك العجز الذي عرفته الجزائر سابقا، بما فيه خلق ديناميكية تنموية جديدة تتماشى ومقتضيات التوازنات الكبرى للبلاد. وإعتماداً على البرامج التنموية الأربعة السابقة، سنحول إعطاء نظرة تقييمية موضوعية لأهم المنجزات التي تحققت، وكان لها أثر إيجابي مباشرة بالتوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية للجزائر، وكذا مجمل العثرات أو السلبيات التي عرفها إقتصادنا، وإنعكاساتها على أمننا الإقتصادي.

الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي 2000-2019:

تم التطرق من خلال هذا الفرع لتقييم الإقتصاد الجزائري من خلال (04) مؤشرات داخلية، وهي كل من وضعية النمو الإقتصادي، التضخم، معدلات الفائدة والبطالة. حيث سنتناول كل مؤشر على حدى وذلك من أجل تشريح الوضع الإقتصادي الجزائري، وبعده نقوم بربط التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه المؤشرات فيما بعضها البعض من أجل دراسة مدى ترابطها بأهداف المربع السحرى الذي تم تصميمه من قبل الإقتصادي الإنجليزي **نيكولاس كالدور**[1]، والتى تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التوظيف الكامل، واستقرار مستويات الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي وتعظيم الأداء الذي يحسن ويطور الإقتصاد من خلال أدوات السياسة الإقتصادية.

أولاً: النمو الإقتصادي:

تشير البيانات المشار إليها أدناه، إلى أنّ الجزائر شهدت مرحلة من النمو الإقتصادي المستقر نسبياً خلال الفترة 2000-2014، حيث تراوحت معدلات النمو بين 1.6% و7.2%، مع تسجيل ذروات في بعض السنوات مثل 2003 (7.2%) و2005 (5.9%)، ويرجع هذا الإستقرار النسبي إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، والتي أسهمت في زيادة العائدات النفطية وبالتالي دعم الإنفاق العمومي والإستثمار.

مع ذلك، وخلال سنة 2014 بدأ معدل النمو يتراجع تدريجياً ليصل إلى 0.8% في 2019، وهو إنعكاس مباشر لتأثر الإقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط وتأثير ذلك على المالية العمومية، فضلاً عن محدودية التنويع الإقتصادي وضعف القطاعات غير النفطية في إمتصاص الصدمات، لاسيما منها الخارجية

[1] **نيكولاس كادلور**: إقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الإقتصاد، قدم المشورة للحكومات العمالية بزعامة حزب العمال التي تولت حكم بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولحكومات بلدان أخرى عديدة في مجال السياسات الاقتصادية، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات، وهي نمو الناتج الداخلي الخام، والتوازن الخارجي، ومعدلات البطالة والتضخم.

على وجه الخصوص، كما يعكس الإنخفاض المتواصل بعد 2014 قصور الإصلاحات الهيكلية وضعف تفعيل السياسات الإقتصادية لتحفيز النمو بطريقة مستدامة.

الجدول رقم (25): معدل نمو الناتج الداخلي 2001-2019 (الوحدة: %)

السنوات:	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
إجمالي نمو الناتج الداخلي%	3	7.2	5.9	3.4	1.6	2.8	2.8	3.7	1.4	0.8

Source : banque d'Algérie.

ويرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي في سنة 2019 إلى قطاع المحروقات، كما تم الإشارة إليه مسبقاً، والذي تراجع نشاطه خلال هذه السنة ضمن فترة الركود الطويلة التي شهدها هذا القطاع منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل خلال سنة 2015 الذي بلغت نسبته المؤوية(3.7%من النمو) .

إنّ مؤشرات النمو الإقتصادي المشار إليها أعلاه، أثبت مستوياتها تدني الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك رغم الأموال التي رصدت من أجل خلق سوق محلية قائمة على الإنتاجية بالدرجة الأولى، أي أنّ مستويات النمو كان لها علاقة وثيقة بمستويات صادرات الجزائر من البترول، وذلك في إطار العلاقة القائمة بين المحروقات كمتغير مستقل ومستويات النمو الإقتصادي كمتغير تابع، وهذه التبعية تبقى رهينة للتغيرات الخارجية التي تقع في أسواق البترول الدولية.

إنّ النمو الاقتصادي الذي لا يعتمد على القيم المضافة لمختلف المنتجات المحلية، الخلاقة للثروة والممتصة لليد العاملة لا يمكن أن يحظى بالإستقرار على المدى البعيد والمتوسط، بإعتبار أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي لا يتأتى إلا عن طريق نسيج إقتصادي صلب، قائم على إستثمارات خاصة بالدرجة الأولى، إضافة إلى الإستثمارات العمومية، وفق منطق شراكة القطاع الخاص والعام " Partenariat Public Privé "PPP

في هذا الإطار، سنحاول دراسة معدلات نمو بعض القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، والتي بدورها لها أهمية في الموازنة الإقتصادية الكلية للبلد، ومن بين هذه القطاعات، ما يلي:

الجدول رقم (26): معدل نمو بعض القطاعات 2001-2019 (الوحدة: %)

	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
إجمالي نمو المحروقات	-1,6	8,8	5,8	-0,9	-7,8	-3,3	-6	0,2	-2,4	**-6,4**
الفلاحة	13,2	19,7	1,9	5	21,1	11,6	8,2	6	1,2	**5**
المناجم والمحاجر	-2,8	0,6	9,5	6	-18	-5,7	1,9	-1,7	-5	**18,1**
الطاقة والمياه	5	6,6	-4,5	-3,9	9,7	7,4	5,5	6,8	8,3	**4,6**
الصناعة الغذائية	-12,5	20,6	-14,4	2,1	7,6	5,4	7	5,9	5,7	**3,7**
الحديد، الصناعة الميكانيكية والكهرباء	10,4	8,9	-4,1	-8,9	23	4,2	5,5	11,6	0,4	**1,7**
الصناعة الكيماوية، البلاستيك والمطاط	-3,1	-10,6	3,9	-4,4	8,8	8	1,9	3	1,4	**5,5**

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية بالدراسة.

قطاع المحروقات:

عرف هذا القطاع إختلالات مستمرة، وذلك بإستثناء سنتي 2015 و2016، وللمرة العاشرة منذ سنة 2006، تراجع النشاط الإقتصادي مجددا في قطاع المحروقات. ويعد الإنكماش الذي عرفه سنة 2019 من بين أقوى إنكماشات فترة الركود الطويلة التي شهدها القطاع، حيث بلغ هذا الإنكماش ما يعادل -2.4% سنة 2017، مقابل-6.4% سنة 2019، إلاّ أنه سنتي 2003 و2005 عرفتا نوع من الإرتفاع في معدلات نمو المحروقات، وهذا راجع إلى إنتعاش أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال هذه الفترة.

قطاع الفلاحة:

إنّ مؤشرات القطاع الفلاحي أثبت إيجابيتها بالقياس مع معدلات النمو التي عرفتها خلال فترة الدراسة وبالأخص خلال السنوات 2001، 2003، 2009 و2011، بحيث عرفت معدلات إيجابية برقمين، وشملت كل من 13.2%، 19.7%،21.1%، 11.6% على التوالي، وذلك راجع بالأساس للإعانات العمومية التي ضخت للفلاحين، لاسيما بما تعلق منها بمسح ديونهم، إضافة إلى نسبة تساقط الأمطار المواتية والأسعار الدنيا المضمونة للمنتوجات الإستراتيجية (الحبوب والحليب).

وفي إطار الإعانات التي منحت من قبل السلطات العمومية للفلاحين المنبثقة عن تنفيذ مختلف البرامج التنموية، ساهمت مختلف سياسات الدولة في إرساء وتطوير الإستثمار الفلاحي وتشجيع حاملي المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم العقار الفلاحي لإنجاز مشاريعهم، وذلك من خلال:

1. تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان،

2. التكفل بالدراسات على مستوى محيطات إستصلاح الأراضي،
3. تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لاسيما منها في ولايات الجنوب والهضاب العليا،
4. تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه.

وإحتلت الحبوب مكانة استراتيجية في النظام الغذائي والاقتصاد الوطني الجزائري خلال العقود الأخيرة، حيث استحوذت على متوسط سنوي يقدر بـ 40% من المساحة الزراعية المفيدة في الفترتين 2000–2009 و2010–2017.

خلال الفترة 2000–2009، بلغت المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 3,200,930 هكتار، يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بنسبة 74% من إجمالي مساحة الحبوب. أما في الفترة 2010-2017، فقد ارتفعت المساحة المزروعة بالحبوب إلى 3,385,560 هكتار، أي بزيادة نسبتها 6% مقارنة بالفترة السابقة.

أما فيما يخص الإنتاج، فقد بلغ معدل إنتاج الحبوب خلال 2010-2017 نحو 41.2 مليون قنطار، أي بزيادة 26% مقارنة بعقد 2000-2009 الذي سجل معدل إنتاج يقدر بـ 32.6 مليون قنطار. ويشكل القمح الصلب والشعير الجزء الأكبر من الإنتاج، حيث يساهم القمح الصلب بنسبة 51% والشعير بنسبة 29% من إجمالي إنتاج الحبوب خلال 2010–2017[1].

إنّ مجمل هذه المؤشرات الايجابية التي عرفها قطاع الفلاحة في الجزائر، ترتبت عنها آثار إيجابية للمواطنين سواء من حيث الوفرة التي عرفتها أو بخصوص أسعارها الثابتة والمقبولة، إلاّ أنه لم يرافق هذه الوفرة من المنتوجات الفلاحية صناعة غذائية تضمن تشغيل يد عاملة إضافية، وخلق شعب صناعية جديدة تدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

قطاع المناجم والمحاجر:

إنّ معدل نمو قطاع المناجم والمحاجر عرف تذبذبات معتبرة خلال فترة الدراسة، وذلك حسب ما هو موضح في الجدول أدناه، فعرفت كل من السنوات 2001، 2009، 2011، 2015،2017 مؤشرات سلبية ناهزت المعدلات التالية -2.8%، -18%، -5.7%، -1.7%، -5% على التوالي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك هو نظام الرخص لإستغلال هذه الموارد المنجمية، والذي منحت فيه صلاحيات واسعة للولاة

[1] - إحصائيات مصالح وزارة الفلاحة المنشورة في موقع الوزارة، الرابط: http://madrp.gov.dz/ar، تم الاطلاع بتاريخ: 07/09/ 2020.

من أجل منح هذه التراخيص في إطار المزايدة أو المنح المباشر، بحيث أضحت الإجراءات الإدارية المطولة مثبطا أساسيا للحصول على هذه الرخص، لاسيما وأنّ دفاتر الشروط تقتضي في بعض الحالات معدات تقنية وآلات للحفر جد متطورة، الأمر الذي يستعصي على الكثير من المتعاملين المشاركة بعروضهم لعدم مطابقة ملفاتهم لدفاتر الشروط المطلوبة. إلا أنه رغم كل هذه المؤشرات المتذبذبة بخصوص قطاع المناجم، إلاّ أنه عرف نوع من التنامي في بعض السنوات وبالأخص سنة 2019، أين عرف إرتفاعا ملحوظا قارب معدل النمو 18%[1].

بناء على الدراسات المنجمية التي تمت في الإطار الجغرافي الجزائري، أثبتت معظمها أن الجزائر تزخر بموارد طبيعية ومنجمية جد مهمة، إلاّ أنّ إستغلالها لم يصل إلى الوثيرة المطلوبة، لاسيما وأن الكثير منها يحتاج لتقنيات ومعدات ضخمة، وذلك خاصة في الجنوب الكبير أين تعرف هذه المنطقة مناجم معتبرة من الذهب، على غرار مشاريع تحويل الفوسفات بولاية تبسة، إستغلال الزنك والرصاص بواد اميزور ببجاية وتطوير مكمن الحديد في غار جبيلات بتندوف، لتزويد صناعة الحديد والصلب الوطنية.

ومن بين الإشكالات التي يعرفها هذا القطاع، نذكر منها ما يلي:

- ✓ ضرورة إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنشاطات المنجمية مما يضمن جاذبية الإستثمار في القطاع المنجمي الوطني الذي يجب أن يطور وفقا لمعايير البيئة العالمية التنافسية.
- ✓ ضرورة توفير معلومات وبيانات أساسية عالية الجودة تتعلق برسم الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن للمستثمرين من أجل تشجيع وتحفيز البحث المنجمي (التنقيب والإستكشاف).
- ✓ ضرورة تكثيف برامج البحث العلمي من أجل إكتشاف موارد معدنية جديدة وتوسيع القاعدة المنجمية للبلاد وتكييفها حسب القدرات المنجمية ومتطلبات السوق الدولية، لاسيما بخصوص بعض المعادن النادرة.

قطاع المياه والطاقة:

عرفت معدلات المياه والطاقة مستويات مقبولة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الدور الذي لعبته السلطات العمومية في مجال تزويد الساكنة بالماء الشروب، بما فيه تزويد معظم القرى والأرياف بقنوات الصرف

[1] -Mouafa Taib, ***« The Mineral Industry of Algeria »***, 2019 Minerals Yearbook, U.S. Geological Survey, 2023, p1.https://pubs.usgs.gov/myb/vol3/2019/myb3-2019-algeria.pdf

الصحي، هذا بالإضافة إلى الدور الإيجابي الذي لعبته مؤسسات سونالغاز بتزويد معظم البيوت الجزائرية بالغاز والكهرباء. إنّ هذا الرهان تم تجسيده في إطار الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت من خلالها هيئة الأمم المتحدة سنة 2015 كآخر أجل لتجسيدها.

إنّ الجزائر في مجال المياه إعتمدت العديد من الخيارات، ومن أهمها تقنية تحلية مياه البحر وتنصيب العديد من المنشآت ذات الصلة، والتي إرتكزت مجملها في الشمال الجزائري، سواء بولاية الجزائر العاصمة، وهران، تلمسان، تيبازة وغيرها من المدن، إضافة إلى بناء العديد من السدود، بحيث تضاعف عدد السدود في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 و2019، أين وصل تعداد السدود لما يساوي 80 سدا منجزا، 65 منها مستغلة، بصيغة تخزين إجمالية تقدر بـ 8 مليارات م^3.

فيلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنّ مؤشرات الموارد المائية والطاقة عرفت مستويات جد إيجابية، عدا الفترة الممتدة ما بين 2005 و2007 أين عرفت هذه المؤشرات مستويات متدنية قاربت -4.5% و-3.9% على التوالي، حيث صادفت هذه الفترة تاريخ عقد إتفاقية شراكة بين الجزائر وفرنسا من أجل أن تضطلع هذه الأخيرة بتسيير المياه في إطار شركة سيال "SEAAL"[1].

قطاع الصناعة:

عرف هذا القطاع معدلات إيجابية خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2019، وذلك سواءً بخصوص الصناعات الغذائية، الحديد والصناعات الميكانيكية والكهرباء بما فيه الصناعة الكيماوية، البلاستيك والمطاط.

وكان الدافع وراء المعدلات الإيجابية التي عرفتها الصناعات الغذائية، هو ناجم عن الأوضاع الملائمة التي عرفتها معدلات نمو القطاع الفلاحي، بحيث تم توجيه جزأ مهما من المحاصيل الفلاحية إلى الصناعات التحويلية، لاسيما منها الصناعات الغذائية، وذلك خاصة بعد إنشاء العديد من الشركات في إطار التسهيلات التي قدمتها الدولة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[2].

أما بخصوص صناعة الحديد والصناعات الميكانيكية والكهرباء، بلغت هذه الصناعات ذروتها سنة 2009، أين بلغ معدل نموها 23%، حيث يلاحظ إجمالا أن مجمل مؤشرات النمو التي تخللتها هذه المجالات

[1] - Walid Moulahoum, Mohamed-Sofiane Chaoui, Abdelmalek Bermad, "***Algeria Water Report.***" Fanack Water Reports, Published on: 30/07/2019.https://water.fanack.com/algeria/

[2] - **L'ANDI** : Agence nationale de développement de l'investissement - a été créée en 2001 pour répondre à cet objectif.

الصناعية عرفت مستويات إيجابية، عدا الفترة الممتدة ما بين 2005 و2007 (مثل ما يبين الجدول أدناه)، أين يلاحظ ركود شديد بحيث يكمن سببه في إلغاء تخصصات صناعية لسيقة بهذه التخصصات.

وتعد الصناعة الكيماوية، البلاستيك والمطاط والتي جددت العهد مع النمو إبتداء من سنة 2008 والسنة الموالية بحيث عرفت إنفراجا نسبيا، وكان ذلك خاصة في قطاعات النشاط المرتبطة بالأصبغة والدهون إضافة إلى المواد البلاستيكية أين عرف هذا النوع من المنتوجات كذلك طلبات هائلة خاصة في صناعة القرورات البلاستيكية، الأكياس وكذا مختلف المعدات المنزلية.

الشكل رقم: (04) إتجاه نمو بعض القطاعات 2001-2019

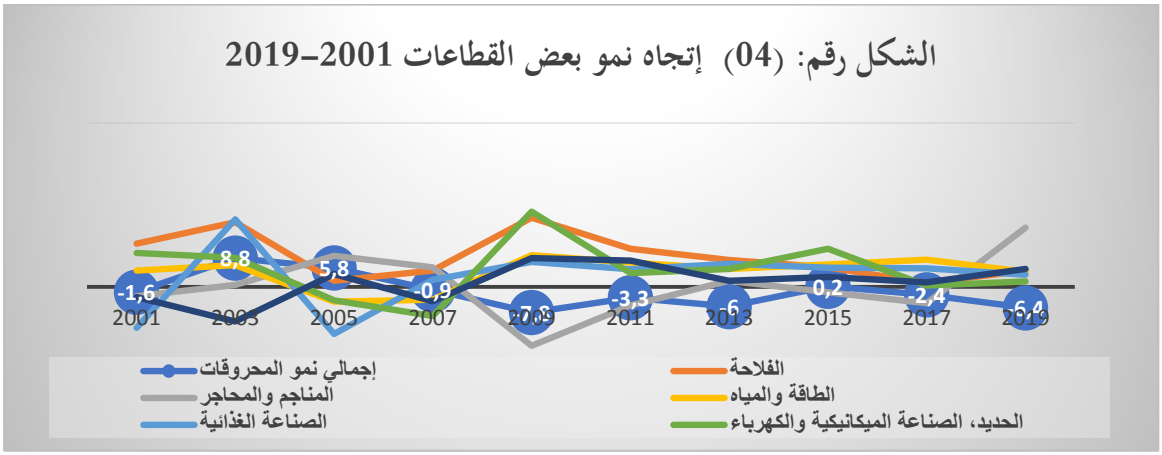

يظهر الشكل تذبذبا واضحًا في معدلات النمو القطاعي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، حيث عرفت أغلب القطاعات أداء غير مستقر يعكس هشاشة البنية الاقتصادية وضعف التنويع الإنتاجي. فقد سجل قطاع المحروقات انكماشا متكررا نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية، في حين حقق القطاع الفلاحي نموا إيجابيًا نسبيًا بفضل سياسات الدعم العمومي. أما قطاعات المناجم الصناعة والطاقة فقد تميزت بتقلبات حادة بين النمو والانكماش، ما يعكس ارتباطها بالظروف الخارجية وضعف التحول الهيكلي، وتبرز هذه المؤشرات بوضوح استمرار تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، ومحدودية مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تحقيق نمو متوازن ومستدام.

ثانيا: التضخم

الجدول رقم (27): معدل التضخم وأسعار الاستهلاك 2001-2019 (الوحدة: %)

السنوات	2001	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
معدل التضخم	/	11.5	6,04	10,47	8,61	12,43	7,83	12,34	**4,26**
أسعار الاستهلاك	100	111,5	118,24	131,1	142,39	160,1	172,65	193,97	**202,25**

Source : différents rapports de la banque d'Algérie.

يعكس معدل التضخم مثل ما هو مبين في الجول أعلاه، الإرتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة 2005-2019، ومن خلال الشكل المبّين أدناه نلاحظ أنّ مؤشر الأسعار العام عرف إرتفاع مستمر خلال كل فترة الدراسة وبمستويات متفاوتة، مما أدى إلى إرتفاع من مستوى التضخم. حيث إرتفع المستوى العام للأسعار ما بين سنوات فترة الدراسة بما يعادل معدله 9%، بحيث كانت كل من سنتي 2013 و2017 السنتين اللتان عرفتا إرتفاع كبير في المستوى العام للأسعار حيث ناهزت نسبة التضخم خلال هاتين السنتين ما يقارب 12% بالمقارنة مع السنتين السابقتين لهما أي سنة 2012 و2016، وما يمكن ملاحظته كذلك أن المستوى العام للأسعار إرتفع في سنة 2019، بما يقارب نسبته 100% بالمقارنة مع سنة الأساس 2001، أي أنّ مؤشر أسعار الإستهلاك تضاعف مرة واحدة ما بين سنتي 2001 و2019، الأمر الذي إنعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما وأنّ مستويات الأجور لم تواكب الإرتفاع المستمر في الأسعار، وبالأخص فئة الموظفين التابعين للوظيف العمومي.

الشكل رقم (05): إتجاه معدل التضخم وأسعار الاستهلاك 2001-2019

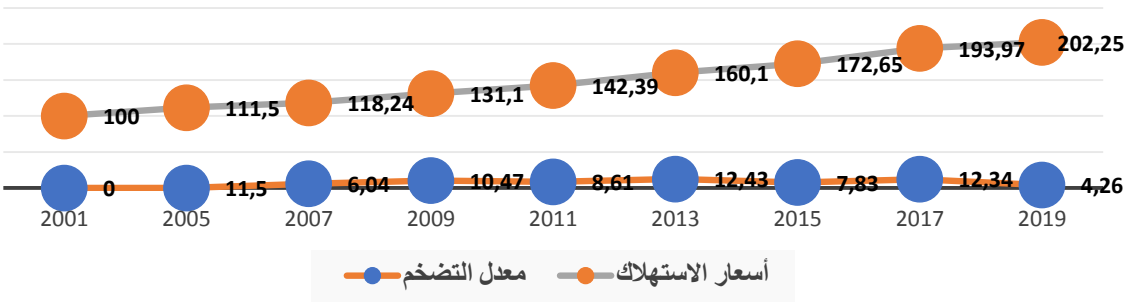

أما بخصوص مصادر التضخم التي عرفتها الجزائر خلال فترة الدراسة، فترجع بالأساس للأسباب التالية:

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص والعام بما فيه الإنفاق الاستثماري.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج.
- التوسع النقدي غير المراقب.
- النمو الديموغرافي.
- التضخم المستورد.

1-التوسع في مكونات الإنفاق الكلي (إرتفاع الطلب الكلي)

يعتبر كل من التوسع في الإستهلاك والانماط الاستهلاكية المعتمدة في الجزائر بما فيه ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي لمواكبة هذه الفجوة الإستهلاكية، من بين أهم العوامل المسؤولة عن إرتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الإقتصاد، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد.

الجدول رقم (28): تطور الاستهلاك العمومي والخاص 2001-2019

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
إجمالي الناتج الداخلي	4 235,60	5 266,80	7 498,60	9 306,20	10 034,30	14 588,50	16 647,90	17228.6	18575.8	**20 259,00**
إجمالي الانفاق الداخلي	3641,6	4 511,90	5 749,40	7 231,40	10 092,20	13 114,80	16 180,30	18944.2	20536.7	**21 619,90**
الاستهلاك	2 472,30	2 902,50	3 383,30	4 011,00	5 414,7 4	7 563,40	8 956,70	10457.3	11611.3	**12 076,00**
العمومي	624,6	777,5	865,9	1 062,90	1 646,20	3 015,20	3 186,90	3603.3	3577.1	**3 507,70**
الخاص	1 847,70	2 125,00	2 517,40	2 948,10	3 768,50	4 548,20	5 769,80	5854.0	8034.2	**8568.3**

Source : banque d'Algérie.

✓ **التوسع في الإنفاق الإستهلاكي:**

إعتمادا على الجدول أعلاه، نلاحظ توسع ملحوظ في الإنفاق الإستهلاكي سواء منه الخاص أو العمومي، وذلك راجع إلى إنتعاش الإقتصاد الجزائري جراء إرتفاع أسعار البترول، بما فيه إرتفاع الطلب الكلي الداخلي على مختلف السلع والخدمات، سواءً من قبل القطاع العمومي أو الخاص، فعلى سبيل المثال كان مؤشر الإنفاق الإستهلاكي العمومي يناهز قرابة 624 مليار دينار سنة 2001، إلاّ أنه تضاعف قرابة ستة (06) مرات سنة 2019، كذلك الأمر بالنسبة للإنفاق الإستهلاكي الخاص الذي تضاعف خلال فترة الدراسة بما يقارب أربعة (04) مرات حسب ما يبينه الجدول أعلاه. إنّ هذا الإرتفاع المستمر في الإنفاق الإستهلاكي والمحفز من قبل الخزينة العمومية، لم يواكبه إرتفاع مستمر وملحوظ في القدرات الإنتاجية الداخلية لمختلف السلع والخدمات المطلوب عليها داخليا، مما أدى إلى إعتماد نمط الاستيراد عوض الإنتاج المحلي، هذا الأمر الذي ترتب عنه إنكماش في النمو الإقتصادي من جهة، وعدم قدرة شركات الإستيراد على تلبية كل طلبات السوق الداخلية من السلع والخدمات، مما إنجر عنه ندرة في مختلف السلع الإستهلاكية المعروضة مقابل إرتفاع الطلب عليها، هذا كله أدى بالمتعاملين الإقتصاديين إلى رفع الأسعار بطريقة مجحفة، في ظل غياب رقابة فعلية من قبل أجهزة الدولة المختصة، مما أثر سلبا على الإقتصاد الجزائري، حيث تولدت الضغوط

التضخمية والتي كانت لها أثار وخيمة على القدرة الشرائية للمواطنين وبالأخص موظفي قطاع الوظيف العمومي.

✓ **إرتفاع الإنفاق الإستثماري:**

عرف الإنفاق الإستثماري في الجزائر تطورا متزايدا وسريعا خلال فترة الدراسة، وكان تركيز مختلف المشاريع الإستثمارية في مجال الأشغال العمومية والبنى التحتية التي بلغ نصيبها من الاستثمارات الكلية ما يقارب 40%، ثم قطاع السكن الذي بلغت نسبة مشاركته في هذه الاستثمارات بما يقارب 20%، كل هذه الاستثمارات وغيرها والتي كانت الأهداف الاساسية منها حسب السلطات العليا، تتمحور أساسا حول تحسين المستوى المعيشي للمواطنين خاصة بعد الفترة التي تمر بها المجتمع الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة في إطار مختلف المشاريع المبادر بها، ومن ثم ضمان نمو إقتصادي حقيقي. فمن خلال الجدول المبين أدناه، نلاحظ أن مستوى الانفاق الخام عرف إرتفاعا معتبرا خلال فترة الدراسة، بحيث تضاعف بما يقارب (07) مرات، وذلك رغم المداخيل النفطية التي عرفت إنكماشا ملحوظا بداية من سنة 2014.

إنّ توجه السلطات الجزائرية إلى هذه المقاربة، والقائمة بالأساس على تمويل الإستثمارات العمومية ولو عن طريق عجز الميزانية التي عرفته هذه الأخيرة في أواخر العشرية الثانية من القرن الواحد وعشرين (21)، كان الغرض منه الاستمرار في إستكمال مختلف المشاريع الاستثمارية قيد الانجاز، والتي كان من المحتمل أن يكون لها أثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى خلق طلب فعال وفق الطرح الكينزي الذي يقوم على تحفيز العرض الكلي ومن ثم خلق ديناميكية وإنتعاش إقتصادي، إلاّ أنّ هذه المقاربة لم تأخذ بعين الإعتبار الضغوطات التضخمية التي كانت نتيجة للإرتفاع الملحوظ في الاستثمارات بإختلاف أشكالها. إن مجمل هذه الاستثمارات الضخمة وفي ضل غياب ما يقابلها من موارد أولية ووسائل ومعدات إنجاز مادية وتقنية، أدى إلى إرتفاع أسعار هذه المعدات نتيجة لندرتها في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، كل هذه العوامل أدت إلى إرتفاع معدلات التضخم في الجزائر، بحيث وصلت هذه الفجوة إلى رقمين، لاسيما خلال السنوات التالية: 2005، 2009، 2013، 2017.

الشكل رقم (06): إتجاه تطور الاستهلاك العمومي والخاص 2001-2019 (الوحدة بالمليار)

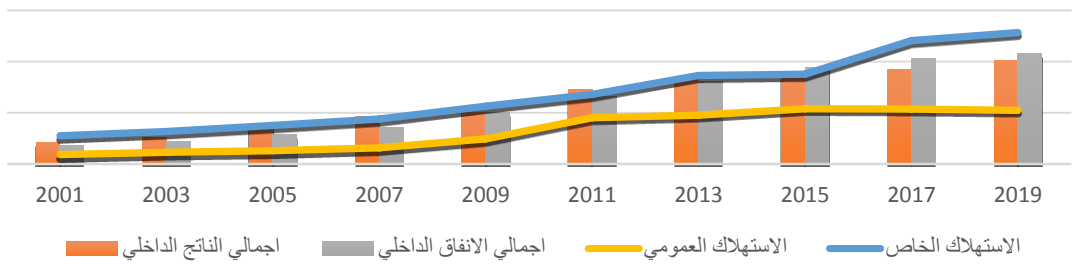

أما بخصوص إجمالي تكوين رأس المال الثابت والذي يشكل بالأساس مجمل الإستثمارات المكونة من المعدات، الآلات، العقارات والمنقولات، بالإضافة إلى مختلف البرمجيات وبراءات الاختراع التي تم إقتناؤها من أجل إستغلالها في المشاريع المتعددة السنوات في مدد إنجازها، فإنّ هذه الأخيرة عرفت إرتفاعا ملحوظ من خلال المخصصات المالية التي رصدت لها وذلك تماشيا مع النظرة التي كانت سائدة في تلك الفترة والمعتمدة بالأساس على محاولة إنعاش الاقتصاد الجزائري، بحيث بلغت قيمتها سنة 2001 ما يقارب ألف مليار أي 962 مليار دينار جزائري، إلاّ أنه تضاعف هذا المبلغ بما يقارب عشرة (10) مرات سنة 2019، بحيث بلغ ما قيمته (9543,9) مليار دينار جزائري كما هو مبيّن في الجدول أدناه. إنّ كل هذه الإستثمارات العمومية ترتب عنها إرتفاع في الإنفاق العمومي، والذي بدوره نجم عنه ضغوطات تضخمية بسبب عدم مردودية هذه الإستثمارات بالمقارنة مع ما تم إنفاقه من موارد، بحيث لم يعكس ضخ مجمل هذه الأموال إنتعاش إقتصادي حقيقي، بل تم إنتهاج سياسات قائمة على صرف الارصدة المالية الموجودة في الخزينة العمومية عوض إعتماد سياسات إقتصادية قائمة أساسا على التسيير بالنتائج والأهداف، هذا كله أدى إلى تنامي معدلات التضخم في الجزائر مما إنجر عنه من آثار سلبية شمل كل طبقات المجتمع.

الجدول رقم (29): تطور الإنفاق الإستثماري خلال الفترة 2001-2019

(الوحدة :مليار دينار جزائري

	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
الاستثمار الخام	1 169,30	1 609,40	2 366,10	3 220,40	4 677,50	5 551,40	7 223,60	8486.9	8925.4	**8 568,30**
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	962,1	1 265,20	1 675,20	2 444,90	3 811,40	4 620,30	5 690,90	7062.3	7698.0	**9 543,90**

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري السنوية.

2-الزيادة في تكاليف الإنتاج:

من أهم أسباب إرتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات في الجزائر هو إنخفاض مستوى الإنتاجية مما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، هذا في ظل غياب القيود السعرية على المنتجات النهائية، حيث يقوم المنتج بنقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث أن حوالي 83% من الاقتصاد هي تجارة وخدمات صغيرة، فحسب ما يشير إليه المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء، يتبين أن المشاريع المحلية هي التي تهيمن بنسبة 99% من المشاريع المعلنة. وبالإضافة إلى انخفاض المستوى الإنتاجية يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل هذا العنصر نسبة مرتفعة من أرقام أعمال بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية في الجزائر، كما أن الأجور باعتبارها جزء من مكونات الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي، فأية محاولة للرفع منها يؤثر على الإنفاق، والذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة[1].

3- زيادة الكتلة النقدية:

إن محافظ البنك المركزي الجزائري هو الشخص المخول قانونا في رسم السياسة النقدية، وذلك بالتنسيق مع وزير المالية الذي يحظى بكل الوسائل والأجهزة القانونية التي تخوله في الاطلاع والمشاركة في رسم السياسة الاقتصادية، المالية والنقدية للبلد، وكان اللجوء إلى إصدار النقود في العديد من الحالات كخيار إستراتيجي بهدف تغطية العجز في توزيع الموارد من جهة، وتحفيز الطلب الكلي عن طريق التمويل بالعجز من أجل خلق ديناميكية إقتصادية، إلاّ أنّ هذا الإجراء في الكثير من الحالات ما إنجر عنه إختلال في التوازنات الإقتصادية الكبرى للبلد كالتضخم والمديونية، ولهذا لجأت الجزائر، في سياسات ما بعد 2000 إلى مراقبة القروض ومراقبة تطور الكتلة النقدية بهدف معالجة التضخم من جهة، وضمان نمو اقتصادي متناسق في إطار الكتلة النقدية المتاحة. وإذا سلطنا الضوء على الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة نجد نمو مستمر لهذه الكتلة النقدية، خاصة بعد العجز الموازني الذي عرفته الجزائر بداية من سنة 2015، فكان للسلطات الجزائرية أحد الخيارين في تلك الفترة، إما اللجوء للإقتراض الخارجي، وإما إصدار النقود للمرة الثالثة كإستثناء من أجل إحتواء هذا العجز، إنّ هذا الخيار الأخير هو الإجراء الاستثنائي الذي لجأت إليه السلطات الجزائرية، وذلك بقيام البنك المركزي

[1] - Office National des Statistiques (ONS), ***Enquête Sur Les Structures Des Entreprises (ESE) 2018***, p5. https://www.ons.dz/IMG/pdf/ESE2018SerieB2019.pdf (consulté le : 20/03/2021).

الجزائري بتاريخ 30 سبتمبر 2018 بإصدار ما يقارب 420 مليار دينا جزائري، أي ما يقارب 3,5 مليار دولار أمريكي، لكن هذه الزيادة لم تقابلها زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ترتب عنه إرتفاع الضغوطات التضخمية، لكن في السنة الأخيرة من هذه الفترة نلاحظ أن إجمالي الناتج الداخلي كان أقل من إجمالي الانفاق الداخلي، وهو راجع لسياسة التوسع في الانفاق العمومي المنتهجة ولو على حساب العجز الموازني[1]. حيث يتبين لنا من الجدول أن العجز الموازني غلب على جميع السنوات على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل ترشيد النفقات العمومية، بينما نرى أن السنوات التي استطاعت أن تحقق فائضا في الميزانية كانت جلها تعبر عن السنوات التي عرفت أسعار البترول فيها نوع من الإنتعاش.

4- النمو الديمغرافي:

إنّ الزيادة المستمرة في عدد السكان في الجزائر، خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية والإجتماعية خلال فترة الدراسة، أدى إلى زيادة الطلب الكلي على مختلف السلع والخدمات، هذه الزيادة لم تواكبها زيادة موازية من جهة العرض الأمر الذي أثر سلبا على المستوى العام للأسعار، فأخذت الاسعار تعرف منحنى تصاعدي مما ولد ضغوطات تضخمية إنعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين،

5- التضخم المستورد:

وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الإستيراد بالدرجة الأولى، وهو مرتبط بالإعتماد في معظم النشاطات الإقتصادية على ما يتم إستيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم إحتياجاتها لانخفاضها وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أنّ التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الإعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد.

[1] - Banque d'Algérie, "Rapport Annuel 2018." Alger, 2019, p7.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapportba2018ar.pdf (consulté le : 20/03/2021).

ثالثا: البطالة

الجدول رقم (30): معدل البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2001-2019 (الوحدة: %)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
البطالة	27,3	23,7	15,3	11,8	10,2	10	9,8	11,2	12	12,28

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

تعتبر البطالة من بين أهم إهتمامات السلطات العمومية الجزائرية، وذلك بإعتبار أنّ لها علاقة مباشرة بالوضعية الاقتصادية للبلاد، حيث ترتبط بالنمو الاقتصادي، أي أنه كلما تحقق نمو إقتصادي للبلد كلما إنعكس إيجابا على مجال التشغيل ومن ثم تقلص مستوى البطالة، وعادة تتماشى السياسات الاقتصادية بمتغيرين، حسب الطرح الذي جاء به "كادلور" في مربعه السحري، أي أنه كلما كان إنتعاش في المجال الاقتصادي يترتب عنه طرديا القضاء على جزء كبيرا من البطالة، وذلك عن طريق فرص العمل التي يفرزها الاقتصاد المنتعش.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة، ومن خلال برامجها التنموية الأربعة على إنعاش الإقتصاد الجزائري، بما فيه ضمان تشغيل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة.

وساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء مناصب عمل جديدة، خلال الفترة الممتدة ما بين (2001 إلى نهاية 2004)، حيث تم إنشاء 728666 منصب شغل منها 457500 منصب دائم (أي بما يقارب 63 %) و271166 منصب مؤقت أي (37%). وقد ساهمت في إنشائها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وإستفادت أيضا المؤسسات الخاصة من برنامج الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، والمتمثلة أساسا في المؤسسات الخاصة (96%) التي عملت على إنجاز ما يقارب 16698مشروعا[1].

إستهدف برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية الحدّ من ارتفاع معدلات البطالة من خلال دعم مشاريع ذات نفع عام وكثافة عالية في خلق فرص العمل. وقد خُصص لهذا البرنامج مبلغ 17 مليار دينار جزائري، تم توجيهه أساساً لتمويل هذه المشاريع، إلى جانب تعزيز قدرة سوق العمل من خلال دعم وتطوير الوكالة الوطنية

[1]- المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، " ***تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2004*** "، الدورة العامة26، جويلية2005 ، ص113.

للتشغيل بهدف زيادة حجم القوى العاملة، كما شمل البرنامج فئات المجتمع الهشة، بما في ذلك المعاقون والعجزة والفئات المحرومة، عبر منح وتحويلات اجتماعية تهدف إلى الحدّ من الفوارق في الدخل وضمان نوع من العدالة الاجتماعية. إن كل هذه الترتيبات التي تم إنتهاجها في مجال التشغيل، ومنذ البرنامج الأول للتنمية كان لها إنعكاسات إيجابية بالنسبة للتقليص من معدلات البطالة، وهذا دون إهمال المناصب التي خلقت بطريقة غير مباشرة نتيجة لتحرك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر وضخ أموال معتبرة في تلك الفترة والتي قدرت في البداية بما يقارب 7 مليار دولار أمريكي.

إنّ معدلات البطالة عرفت إنخفاضا خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى15.3 % سنة 2005 بعدما كان 27,3% سنة 2001، وهذا ما يوضح الأثر الإيجابي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال تراجع نسبة البطالة وهذا راجع إلى الإصلاحات الإقتصادية والإنفتاح الذي شجع الإستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الإقتصادية والتجارية، ومساهمة كل القطاعات في توفير مناصب الشغل، والشكل أدناه يبين تطور معدلات البطالة للفترة الممتدة ما بين 2001 و2019.

الشكل رقم (07): تطور معدل البطالة (2001-2019)

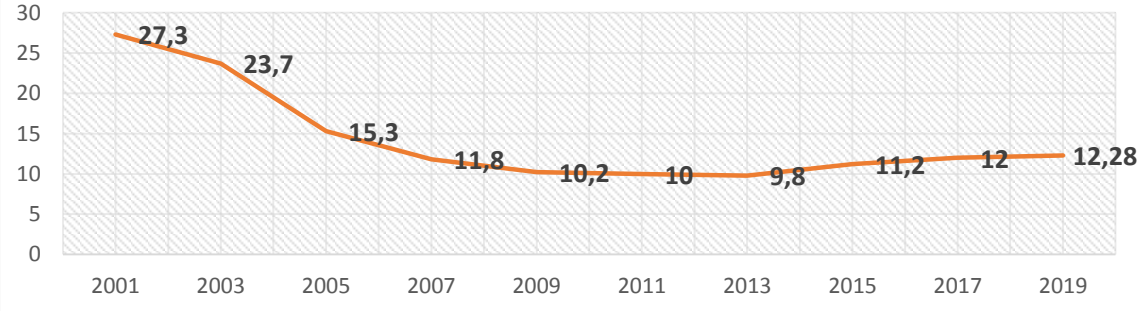

أما فيما يخص العمالة فهي إرتكزت بالدرجة الأولى في قطاع التجارة والخدمات، علما أنّ قطاع الخدمات وحده ضم أكثر من 50% من القوى العاملة في الجزائر، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل إرتفاع محسوس خلال هذه الفترة نتيجة إستقطابه لمشاريع ضخمة شملت كل التراب الوطني.

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات البطالة إستمرت في النزول أثناء تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2009، حيث إنتقلت من معدل 15,3% إلى ما يقارب معدله 10,2% على التوالي من الفترة المشار إليها سابقا. إنّ هذه المؤشرات الإيجابية كانت نتيجة للأموال العمومية التي رصدت لتحريك عجلة النمو، لاسيما بخصوص تدارك العجز الذي عرفته الجزائر خلال

تسعينيات القرن الماضي، حيث تم تخصيص لهذا البرنامج ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي إضافة إلى تخصيصات مالية أخرى خصصت لمشاريع في الجنوب والهضاب العليا للبلاد، حيث تم تقسيمها على مختلف المشاريع التي مست كل قطاعات النشاط، والتي كان لها أثار إيجابية في إمتصاص يد عاملة جد مهمة، الأمر الذي أدى في الأخير إلى القضاء على جزء مهما من البطالة في الجزائر والتي قاربت خلال هذه الفترة 10%[1].

تلت هذه الفترة، المرحلة التي شهدت تجسيد برنامج توطيد النمو (2010-2014)، حيث خصص لها ما يقارب 286 مليار دولار أمريكي، وأخذ المجال المتعلق بتحسين ظروف المعيشة اليومية للسكان الحيز المهم من البرنامج، أي ما يقارب 45%، والذي إستهدف بالأساس القضاء على الفوارق بين الأقاليم، تدعيم القاعدة الاقتصادية، لاسيما بخصوص المجالات المولدة لمناصب الشغل والقيم المضافة، حيث عرفت هذه الفترة إستقرارا ملحوظا في معدلات البطالة والتي قاربت سنوات هذه الفترة لما معدله 10% بخصوص البطالة.

إنّ قيمة التخصيصات المالية المهمة التي رصدت لذات البرنامج هي التي أدت إلى إستقرار معدلات البطالة في معدلات مقبولة، بحيث إعتمدت السلطات العمومية سياسات عمومية متعددة القطاعات قائمة بالأساس على الانفاق الحكومي، وذلك بغية تحقيق أهداف الالفية من أجل التنمية المحددة من قبل هيئة الامم المتحدة في أفاق 2015، إلاّ أنه ما يلاحظ من هذا البرنامج هو الاسراف والتبذير في إنجاز مختلف المشاريع، بما فيه إعادة تقييم للتكاليف والأرصدة المالية المخصصة لإنجاز المشاريع بطريقة مستمرة، الأمر الذي أدى إلى إهدار جزء كبيرا من الأموال العمومية التي كان من الإمكان إستعمالها بطريقة أمثل في خلق مناصب جديدة خلاقة للثروة.

أما بخصوص الفترة التي شهدت تنفيذ البرنامج الخاص بالنموذج الاقتصادي الجديد بداية من سنة 2015، فتميزت بنوع من اللاإستقرار في المجال الاقتصادي، نتيجة لانخفاض أسعار البترول على المستوى الدولي بما فيه الجزائر، مما أدى إلى تجميد بعض المشاريع التي كان مبرمجا إنجازها، وكذا إخضاع مجال الإستيراد لنظام الرخص، أي منع إستيراد بعض السلع الكمالية، هذه الوضعية الإنكماشية أدت إلى إنعكاسات على مستوى التشغيل، وذلك بتقليص نسبي لبعض المهن التجارية التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المتاجرة بالمنتجات المستوردة، بالإضافة إلى تراجع عدد المشاريع العمومية، التي كانت تمتص عدد جد معتبر من اليد العاملة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بخصوص المهن المرتبطة بالأشغال العمومية، البناء والري "BTPH".

[1] - Banque d'Algérie, "Rapport Annuel 2014." Alger, 2015, p1.
https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapportba2014ar.pdf (consulté le : 04/05/2021).

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

أولاً: ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

الجدول رقم (31): تطور وضعية حسابي ميزان المدفوعات والميزان التجاري للفترة الممتدة ما بين 2001-2019

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
ميزان المدفوعات	7,06	8,84	21,72	30,54	0,4	19,7	94,26	-2 741,76	-2 444,92	-1 953,49
الميزان التجاري	9,61	11,14	26,81	34,24	7,78	27,94	783,66	-1 808,93	-1 594,08	-867,36

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، تقارير كل من السنوات 2005، 2008، 2011، 2014، 2018.

في مجال الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر، تميزت الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2008 بتسجيل أداءات إيجابية بخصوص ميزان المدفوعات، حيث جاء ذلك بعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة الذي عرفته الفترة الممتدة ما بين (1994-1998) والتي كانت نتاج الصدمة الخارجية التي عرفتها أسعار البترول سنة 1986.

حيث شهد إنتعاش ملحوظ في الحسابات الخارجية للبلاد مثل ما هو موضح في الجدول أعلاه، وكان ذلك ناجما عن إرتفاع الصادرات من المحروقات بداية من سنة 2000، أين ترتب عن ذلك تقلص ظاهر في العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات، وبصفة شبه مماثلة، في مجمل حساباته الجارية والإجمالية، فيلاحظ من خلال الجدول أدناه، أنّ الحسابات السنوية لميزان المدفوعات للفترة الممتدة ما بين 2001 إلى غاية 2013 كانت مجملها إيجابية، وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار البترول من جهة، وكذا إتباع السلطات العمومية سياسات موازنة بين مختلف الحسابات الخارجية للبلد من جهة أخرى، وذلك خاصة بعد التراجع النسبي الذي عرفته أسعار البترول، لاسيما خلال السنوات الممتدة ما بين 2008 و2009 وكذا بداية من 2014 إلى غاية 2016.

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة، بحيث عاد إلى التوازن ليحقق نتائج إيجابية على مستوى كل من الحسابين الجاري ورأس المال، وكذا ملائمة مؤشرات المديونية الخارجية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي بدورها مست كل قطاعات الإقتصاد الجزائري، بحيث كان لها أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال

الإعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية وهو ما ساهم في توازن ميزان المدفوعات. إلاّ أنه ما يلاحظ من خلال الحسابات الخارجية للبلد، هو تنامي قيمة الواردات من السلع والخدمات تزامنا مع إرتفاع قيمة الصادرات الجزائرية، والتي كان مصدرها الرئيسي هو البترول، هذ الوضعية جعلت من الحسابات الخارجية للبلد رهينة مورد واحد، وأي إختلال دولي يمس بهذا المورد، سوف ينجم عنه أثار سلبية تشمل مختلف الحسابات الخارجية للبلد، بما فيه الموازنة الداخلية، هذا الأمر الذي شهدته الجزائر بعد تراجع أسعار البترول على المستوى الدولي، وذلك بداية من سنة 2014، حيث عرف حساب ميزان المدفوعات منحنى تنازلي، وأخذ يشكل قيم سلبية، وبطريقة مستمرة وذلك خلال كل الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى غاية 2019[1]، مثلما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (08): تطور وضعية حسابي ميزان المدفوعات والميزان التجاري (2001-2019)

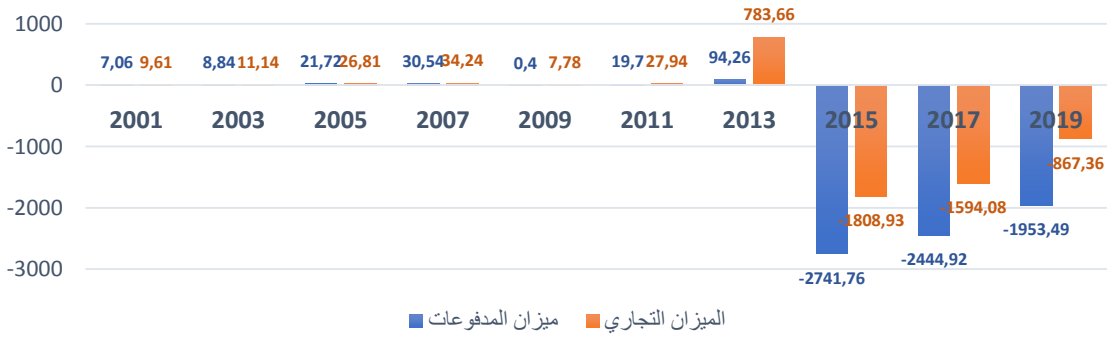

أما بخصوص الميزان التجاري، فإنّ التعزيز المتواصل لسلامة هذا الميزان خلال السنوات الممتدة ما بين 2001 إلى غاية 2008، قد تدعم بواسطة المحيط الدولي الملائم في مجال تطور أسعار المحروقات، كما سبق ذكره، ورغم مساعي السلطات الحكومية من أجل خلق بدائل إقتصادية متنوعة، بقيّ الاقتصاد الجزائري رهينة صادرات المحروقات، مثله مثل ميزان المدفوعات الذي عرف عجزا نتيجة لإنخفاض قيمة الصادرات الجزائرية بالمقارنة بالواردات التجارية، فنجد أنّ حجم الصادرات من النفط بقي نفسه، إلاّ أنّ الأسعار عرفت إنخفاضا ملحوظا مما أثر سلبا على الميزان التجاري.

- Djamal Dekkiche, Yassine Mimouni, and Soufyane Bouguetaia, « ***The Impact of the Exchange Rate on Balance of Payments in Algeria*** »: An ARDL Model Approach, 2022, https://scholar.google.com/citations?user=x1cBHwIAAAAJ&hl=fr. (consulted on: 30/04/2022)[1]

إنّ الميزان التجاري يمثل المرآة التي تعكس حجم المبادلات التجارية للبلد، وبالتالي يمثل مدى صحة الأسواق الداخلية وجاذبيتها للعملات، ففي حالة عجز الميزان التجاري يترتب عليه طردياً تغير في سعر الصرف، بما فيه إحتياطي الصرف، وهذا دون إهمال الآثار التضخمية المترتبة عن السياسات الحمائية المنتهجة جراء الإختلالات الناجمة عن العجز الذي يعرفه الميزان التجاري، هذا كله شهدته الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2019، بحيث بلغ العجز في الميزان التجاري سنة 2015 بما يقارب 2000 مليار دينار جزائري[1]. علما أنّ كل هذه الإختلالات جاءت نتيجة للعوامل الخارجية والمرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية، بما فيه العوامل الداخلية والمتمثلة أساسا في تنامي حجم الواردات الجزائرية، من دون إنتاج وتصدير المنتجات الجزائرية الخلاقة للثروة.

ثانيا: سعر الصرف وإحتياطه والدين الخارجي

الجدول رقم (32): تطور وضعية إحتياط الصرف للفترة الممتدة ما بين (2001-2019)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
إحتياطات الصرف	17,96	32,92	56,18	110,18	147,22	182,22	194,012	144,133	97,332	62

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، تقارير كل من السنوات 2005، 2008، 2011، 2014، 2018.

تماشيا مع التحسن الذي عرفته الحسابات الخارجية الجزائرية تم تحرير نظام الصرف، وذلك عن طريق وضع سوق للصرف بين المصاريف من طرف بنك الجزائر وذلك منذ بداية سنة 1996. وبالتوازي مع ذلك، أستكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الدولية الجارية في سنة 1997، وذلك نتيجة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية آنذاك، لاسيما بخصوص المصادقة على ما جاءت به أحكام المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي.

وشكل الإستمرار في ضمان توازن الأسعار النسبية قاعدة الإرتكاز بالنسبة للإستقرار الدائم للإقتصاد الكلي الذي تمت العودة إليه بداية من سنة 2000، وذلك من منطلق أن تحليل الدورة الطويلة تؤكد أنّ الجزائر قد عرفت في الماضي فترة طويلة من الإختلالات المالية (1986- 1998) تبعتها تعديلات ترتب عليها آثار سلبية بالنسبة للنمو والتنمية.

[1] - Saidi Wassaf, ***« Reading the Algerian Balance of Payments during the Period (2005-2018) »***, International Journal of Economic Performance, published on: 06/2020. https://scholar.google.com/citations?user=iKd8FC0AAAAJ&hl=en. (consulted on : 04/06/2022)

وعمل البنك الجزائري بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية، منذ بداية سنة 2000 في ضمان إستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في الأجل الطويل، وذلك عند قيمته التوازنية التي تحددها أساسيات الإقتصاد الوطني، حيث يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي مؤشرا مختصرا يتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر دولة من شركائها التجاريين الرئيسيين الذين يمثلون 88% من المبادلات الإجمالية. كما إندرجت سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة "بالتعويم الموجه" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين.

من جهة أخرى ومن زاوية العرض بقي بنك الجزائر كمتدخل رئيسي في سوق الصرف بين المصاريف، على أساس أنه جزءً كبيراً من مداخيل صادرات المحروقات يغذي الإحتياطات الرسمية للصرف التي يسيرها بنك الجزائر. ونتيجة للارتفاع التدريجي في موجودات المصاريف والمؤسسات المالية بالعملة الصعبة، بقي بنك الجزائر يمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة المعروضة في سوق الصرف بين المصاريف أين تتحدد الأسعار المطبقة على العمليات المبرمة وفق القواعد والأعراف الدولية، على أساس قواعد السوق.

أما بخصوص إحتياطات الصرف، فهو يمثل مخزون الدولة من العملات الأجنبية التي تحتفظ بها عادة في البنك المركزي، حيث يستخدم لتمويل الواردات من الخارج في حالة عجز الموازنة السنوية في تلبية ذلك، تسديد الديون ويلعب دور مهم كذلك في إستقرار العملة المحلية، وعرفت الجزائر منذ سنة 2000، توسعا نسبياً في مخزون العملات الأجنبية، والسبب في ذلك راجع بالأساس إلى تنامي أسعار البترول في الأسواق الدولية مما أثر إيجابا على إحتياط صرف الجزائر، فإنتهجت الجزائر سياسة تنموية شاملة مست كل قطاعات النشاط، وذلك من أجل خلق ديناميكية إقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت توجهت إلى تسديد الديون الخارجية وما ترتب عنها من خسائر كبيرة التي مست الخزينة العمومية، لاسيما بخصوص مسألة خدمة الديون الخارجية. وإعتمدت الجزائر كذلك سياسة تخزين جزأ من العملات الأجنبية (إحتياط الصرف) وبالأخص الدولار الامريكي، وذلك من أجل ضمان مجابهة أي إختلالات تطرأ في الأسواق العالمية وبالأخص في أسعار البترول، بما فيه ضمان مرونة وسيولة (Mobilité et Disponibilité) في العملات الأجنبية لتحقيق المبادلات الخارجية العادية منها والطارئة.

فيلاحظ من الشكل أدناه، أنّ إحتياط الصرف الجزائري عرف إنتعاشاً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثانية، بحيث أخذ هذا الإحتياط منحنى تصاعدي وذلك بالموازاة مع السياسات التوسعية التي أنتهجت

خلال هذه الفترة، فإنتقل إحتياط الصرف من ما قيمته 18 مليار دولار تقريبا سنة 2001 إلى 110 مليار دولار سنة 2007، أي أنّ قيمة مخزون الجزائر من العملات الأجنبية تضاعف بما يفوق 05 مرات خلال 06 سنوات، وبلغ هذا المخزون ذروته سنة 2013، حيث ناهز ما قيمته 194 مليار دولار أمريكي، بما يكفي لإستيراد مجمل حاجيات الجزائر لمدة تفوق 40 شهرا كاملتا، إلاّ أنه سرعان ما أخذت إحتياطات الجزائر من العملات الأجنبية تتآكل تدريجيا، وذلك نتيجة للعجوزات التي عرفتها الموازنة الداخلية للدولة، حيث تم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من إحتياطات الصرف، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات، التي انخفض مخزونها من 144 مليار دولار في نهاية 2015 إلى 97 مليار دولار في نهاية 2018، وذلك كله بقيمة تآكل كلية تقارب 60% بين نهاية 2013 ونهاية سنة 2018. (الجدول 31 أدناه يوضح ذلك)

الشكل رقم (09): إتجاه تطور وضعية إحتياط الصرف (2001-2019)

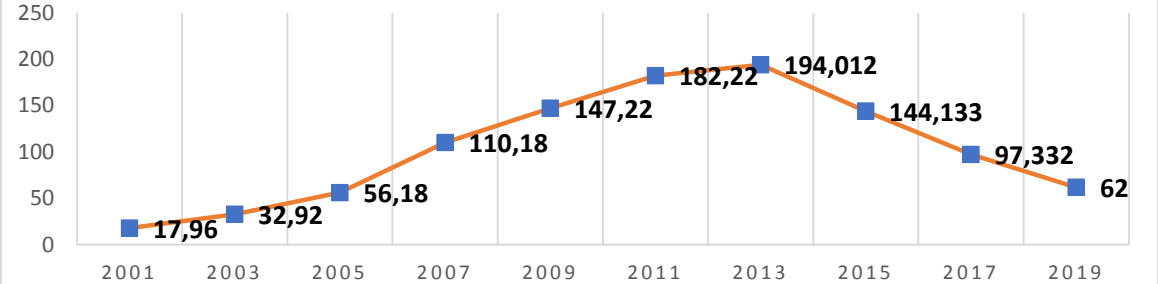

شهدت الموازنات الخارجية الجزائرية نوع من الهشاشة وذلك منذ سنة 1986، حيث إنجر عنها أعباء إرتبطت مباشرة بالدين الخارجي، حيث بلغ عبء المديونية الخارجية الجزائرية مستويات حادة وغير قابلة للاحتمال في بداية سنوات 1990، فقد تجاوزت على الخصوص نسبة خدمة الدين الخارجي 100% في الثلاثي الأول من سنة 1994، التي بلغ خلالها قائم الدين الخارجي 70% من إجمالي الناتج الداخلي. وهو ما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن، والتي إندرجت في إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي 1994-1998.

الجدول رقم (33): تطور وضعية الدين الخارجي للفترة الممتدة ما بين (2001-2019)

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
الدين الخارجي	22,701	23,353	16,485	5,79	5,68	4,405	3,396	3,02	3,989	4,042

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري، تقارير كل من السنوات 2005، 2008، 2011، 2014، 2018.

وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى الهيئتين السابقتين سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر بداية من سنة 2000 مثل ما هو موضح في الجدول أعلاه، وذلك بإنتقال مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها، خصوصا خلال سنة 2004، حيث سمح الإستمرار في التسديدات المسبقة خلال سنة 2005 وتسارعها في 2006 بتحقيق إنخفاض قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ومستوى الأمن المالي الخارجي. وتؤكد وضعية الدين الخارجي في سنة 2008 هذا الأداء، لاسيما وأن الأزمة المالية العالمية قد عرفت تزايد في حدتها مع إنتقال آثارها إلى الدول النامية والناشئة.

فبعد الإستقرار النسبي بين 2001 و2003 حول ما يقارب 23 مليار دولار، عرف قائم الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا بداية من 2004، حيث تراجع إلى 16,48 مليار دولار في نهاية 2005 ثم إلى 5,68 مليار دولار في نهاية 2009، وإلى 3 مليار دولار تقريبا في نهاية 2015 وأخيرا إرتفع نسبيا إلى 4 مليار دولار نهاية 2019، وذلك مثل ما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (10): تطور وضعية الدين الخارجي للفترة الممتدة ما بين (2001-2019)

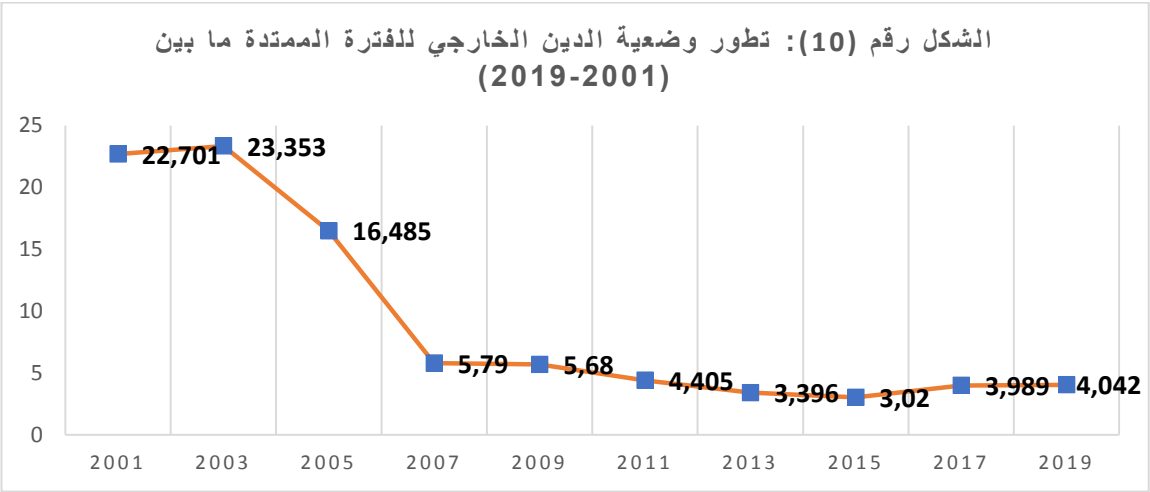

خاتمة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أنّ البرامج التنموية الجزائرية خلال الفترة 2000-2019 مثّلت الإطار العملي للسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة من أجل تحقيق النمو وتعزيز الأمن الاقتصادي الوطني، وذلك من خلال إطلاق أربعة برامج رئيسية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو (2010-2014)، والنموذج الاقتصادي الجديد (2015-2019). وقد اتسمت جميعها بتوجه واحد يقوم على مقاربة توسعية في الإنفاق العمومي باعتباره الأداة الرئيسة لتحريك النشاط الاقتصادي وخلق ديناميكية في مختلف القطاعات.

غير أن هذا التوجه، رغم ما حققه من تحسينات في البنية التحتية وتوسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية، لم يكن مبنيًا على رؤية استراتيجية موحدة أو تخطيط زمني ومنهجي منسجم بين القطاعات، بل شابت عملية التنفيذ عشوائية وضعف في التنسيق، حيث أُطلقت مشاريع عديدة دون دراسات جدوى دقيقة أو احترام صارم للمعايير التقنية والجودة المطلوبة. كما أدى العدد الهائل من المشاريع المنجزة في فترة قصيرة إلى إضعاف فعالية أجهزة الرقابة، التي اكتفت غالبًا بالتحقق من مطابقة الإجراءات القانونية بدل تقييم الجدوى الاقتصادية وكفاءة التسيير.

وقد انعكس ذلك سلبًا على مخرجات السياسات التنموية، إذ لم تتمكن الجزائر، رغم تخصيصها أكثر من 1000 مليار دولار أمريكي، من بلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة في تنويع الاقتصاد، خلق سوق محلية فعّالة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية. فمعدلات النمو ظلت متذبذبة ومحدودة باستثناء بعض السنوات الاستثنائية مثل 2003 و2016، كما بقي الاقتصاد مرتبطًا بشكل شبه كلي بالعائدات النفطية، ما جعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. وإلى جانب ذلك، عرفت البلاد موجات تضخمية ناجمة عن التوسع النقدي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتضخم المستورد، فضلًا عن استمرار معدلات البطالة في مستويات مرتفعة رغم برامج التشغيل المختلفة.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنّ البرامج التنموية الجزائرية كانت طموحة في أهدافها لكنها محدودة في نتائجها بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية والحوكمة الرشيدة، ما انعكس مباشرة على الأمن الاقتصادي الوطني. ومن هذا المنطلق، ينتقل الفصل الرابع إلى تحليل تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري وآليات تحقيق النمو، من

خلال دراسة الإختلالات الهيكلية والمؤسساتية التي تواجه الاقتصاد الوطني، واستعراض السبل الممكنة لترسيخ مقومات الأمن الاقتصادي وضمان إستدامة النمو.

الفصل الرابع: تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري وآليات تحقيق النمو

تمهيد:

يُعد الأمن الإقتصادي من أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها إستقرار الدول وتنميتها المستدامة، حيث يرتبط إرتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي، وضمان إستمرارية النمو، وحماية إقتصادها من الأزمات الداخلية والخارجية. وفي السياق الجزائري، يواجه الإقتصاد الوطني جملة من التحديات التي تؤثر سلباً على أمنه وإستقراره، خاصة في ظل التحولات العالمية والإقليمية التي تشهد تغيرات متسارعة.

حيث يجدر التذكير، أنّ الإقتصاد الجزائري اعتمد تاريخيًا على الريع النفطي كمصدر أساسي للإيرادات العمومية، مما جعله عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، ورغم كل الجهود التي بذلت لتنويع القاعدة الإقتصادية، بقيت التحديات قائمة، بما في ذلك الضعف الذي شهدته في مختلف القطاعات المنتجة، والإعتماد المفرط على الإستيراد، وضعف الإستثمار في المجالات الخاصة المذرة للثروة.

إضافة إلى ذلك، واجه الأمن الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة تحديات أخرى تعلقت بتأثيرات العولمة، والتغيرات الجيوسياسية، والتحولات الرقمية، فضلًا عن مختلف المعيقات ذات الطبيعة الكلية التي إرتبطت أساساً بإختلالات في السياسة المالية والنقدية، إضافة إلى المشكلات الهيكلية الداخلية مثل البطالة، وتهريب الأموال، ونقص التسيير الفعّال للموارد، وهذا دون إغفال الدور السلبي الذي لعبته البعض من المؤسسات الرسمية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمجال الإقتصادي. إنّ هذه العوامل مجتمعة إستدعت إلى وضع إستراتيجيات متكاملة لتعزيز الأمن الاقتصادي من خلال تبني إصلاحات هيكلية وتحفيز الإستثمار المنتج، بما فيه تطوير بيئة اقتصادية أكثر إستدامة وتنافسية.

وعليه، يناقش هذا الفصل أبرز التحديات التي واجهت الأمن الإقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، مسلطًا الضوء على أهم أنواعها، وآثارها، والسبل التي كان من المفترض إعتمادها لضمان إستقرار الإقتصاد الوطني وتعزيز مناعته أمام الأزمات المتعددة المصادر والأبعاد التي مر بها.

المبحث الأول: تحديات الأمن الإقتصادي الجزائري

واجهت الجزائر خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين تحديات إقتصادية متعددة أثرت سلباً على أمنها ونموها الإقتصاديين، ومن أبرزها ما كان مصدره مرتبطا بالخيارات الإقتصادية الكلية سواءً تعلق الأمر منها بالإختلالات المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية، القائمة بالأساس على الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وكذا ما كان له علاقة مباشرة بالسياسات الهيكلية غير الفعالة التي أثرت سلباً على جانب العرض الكلي للإقتصاد الجزائري، هذا بالإضافة الى التحديات المؤسساتية التي كان لها تأثيرا مباشرا في خلق نوع من الإختلالات في المنظومة الإقتصادية الجزائرية، وجعلت من النمو الإقتصادي الجزائري أمرا مستعصيا.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية الكلية والهيكلية

تعتبر التحديات الإقتصادية الكلية والهيكلية من أهم التحديات التي مست بالأمن الاقتصادي الجزائري ما بين 2000 و2019، وذلك من منطلق إرتباطهما من جهة بواقع الإختلالات التي ترتبت على رسم مختلف السياسات الإقتصادية الكلية، ومن جهة أخرى بحزمة من التأثيرات السلبية على جانب العرض الكلي للإقتصاد الجزائري، حيث يتجلى ذلك من خلال النظرة الشاملة المبينة في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تحديات السياسة الاقتصادية الكلية

سنحاول من خلال هذا الفرع إعطاء نظرة شاملة عن التأثيرات السلبية لمختلف السياسات الإقتصادية الكلية التي إنتهجتها الجزائر ما بين سنة 2000 و2019 ومقارنتها مع واقع النمو الإقتصادي الجزائري لنفس الفترة، وذلك بدءً بالسياسات المالية ثم السياسات النقدية.

1.التأثيرات السلبية للسياسة المالية على النمو الإقتصادي الجزائري

إعتمدت الجزائر خلال فترة الدراسة على سياسة مالية توسعية قائمة بالأساس على الإنفاق العمومي، وتم بلورة هذه السياسة في شكل إستثمارات في البنية التحتية ودعم السلع الأساسية وكذا تمويل القطاع العام، وتزامن هذا التوجه مع إرتفاع أسعار النفط بين سنة 2000 و2014، حيث إستغلّت الحكومة الفوائض المالية المعتبرة في تمويل مختلف المشاريع الكبرى. لكن مباشرة بعد إنهيار أسعار النفط إبتداءً من سنة 2014، شهد المالية العامة العديد من الاختلالات ترتب عنها مباشرة لجوء السلطات الجزائرية إلى سياسات غير تقليدية، مثل

التمويل النقدي الذي أدى إلى الإرتفاع من الضغوط التضخمية والمساس بالاستقرار الاقتصادي، ومن بين أهم الاختلالات التي واجهتها الجزائر في سياستها المالية التوسعية نجد كل من:

– ضعف التنويع الاقتصادي:

رغم الإنفاق الهائل الذي تم ضخه في كل مجالات النشاط سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الشعب، إلاّ أنه لم يتمكن من خلق إقتصاد متنوع قادر أن يحل محل القطاع النفطي، بحيث بقيت الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات التي شكلت فيها الصادرات النفطية أكثر من 95% [1]من إجمالي الصادرات، في حين لم تتجاوز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولوحظ كذلك، أنّ الإعتماد المفرط على العائدات النفطية لتمويل الميزانية جعل النمو الإقتصادي هشًا وعرضة للصدمات الخارجية، حيث تجسد ذلك مباشرة بعد إنهيار أسعار النفط سنة 2014، التي تم خلالها تراجع ملحوظ للموارد العامة للدولة وإنعكاسا سلبيا على نموها الإقتصادي.

- **إرتفاع العجز الموازني وعدم إستدامة النفقات العمومية:**

شهدت الجزائر عجزًا ماليًا متزايدًا خاصة بعد الأزمة العالمية التي عرفتها أسعار البترول سنة 2014، وذلك راجع بالدرجة الأولى للإنفاق المفرط، فقد إرتفع العجز من 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 إلى أكثر من 9% في 2018[2]، ويعود سبب هذا العجز إلى عدم قدرة الإيرادات غير النفطية على تعويض الإنخفاض في عائدات المحروقات رغم محاولة الحكومة في إنتهاج سياسة ترشيد النفقات العمومية بعد سنة 2015، فيلاحظ أنّ مستوى الإلتزامات الإجتماعية التي بادرت بها الدولة أضحت من الصعب التنازل عليها أو التقليص من نسبها بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية الناجمة عن التضخم بالدرجة الأولى، وكذا إحساسهم من الناحية النفسية بأحقيتهم في الإستفادة من هذه الإعانات في إطار مبدأ الدولة الإجتماعية.

1- Belhadj Mejda, Mebarki Naceur, « ***Prépondérance des hydrocarbures, rente et croissance économique en Algérie : étude économétrique (2000-2018)*** », Revue Algérienne de Finances Publiques 11, / no. 01 (2021) : 175.

2- Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, sur l'Algérie, page 04.

هذا الأمر، أرغم السلطات العمومية في اللجوء إلى حلول قصيرة المدى مثل التمويل غير التقليدي، الذي زاد من الضغوط التضخمية وساهم في تآكل القدرة الشرائية، عوض اللجوء إلى إصلاحات مالية عميقة.

--التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية:

من أحد الآثار السلبية الرئيسية للسياسة المالية الجزائرية هو إرتفاع نسبة التضخم الذي رجع سببه بالدرجة الأولى إلى التمويل غير التقليدي، فحسب بنك الجزائر في مذكرته الصادرة بتاريخ الأول من أفريل 2019[1] بخصوص وضعية التمويل غير التقليدي إلى غاية فيفري 2019، فيلاحظ من خلالها أنه تم ضخ ما يقارب 3.114,40 مليار دينار من مجموع 6.556,20 مليار دينار حشدتها الخزينة لدى بنك الجزائر في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي بين منتصف نوفمبر 2017 ونهاية يناير 2019، أي ما يقارب النصف حسبما أشارت إليه مذكرة البنك. فقد قامت الحكومة بهذا الخصوص بطباعة ما يقارب 34 مليار دولار خلال هذه الفترة لتمويل عجز الميزانية مما أدى إلى إرتفاع الأسعار بشكل ملحوظ، حيث بلغ معدل التضخم نسبة 4.3% في 2018، مع تفاقم ظاهرة تآكل قيمة الدينار الجزائري.

هذا الوضع، أثرّ سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث فقد الدينار أكثر من 50% من قيمته بين 2014 و2019، مما جعل الواردات أكثر تكلفة وزاد من الضغط على الطبقات الفقيرة، كما أن ضعف الإنتاج المحلي وإعتماد البلاد على الإستيراد جعل التضخم أكثر حدة، حيث لم يتمكن الإقتصاد من تقديم بدائل محلية للسلع المستوردة.

ضعف الإستثمارات الخاصة:

رغم كل المحفزات المالية التي قدمتها الحكومة إلا أنه لم يتمكن القطاع الخاص من لعب دوره الأساسي في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، وذلك راجع للعديد من الأسباب أهمها عدم إستقرار مناخ الأعمال في الجزائر خلال فترة الدراسة، المماطلة في معالجة الملفات ذات البعد الاقتصادي، تدخل العديد من الفواعل في ملف الإستثمار، وإنعدام الأمن القانوني، حيث بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019[2]، وهو رقم ضعيف مقارنة بدول نامية أخرى.

2.التأثيرات السلبية للسياسة النقدية على النمو الإقتصادي الجزائري

1- Communique de la banque d'Algérie, ***point de situation sur le financement non conventionnel***, le premier avril 2019.(annexe 02)

2- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), ***World Investment Report 2019: Special Economic Zones*** (Geneva: United Nations, 2019) , 13.

شهدت السياسة النقدية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 تحولات كبيرة في ظل الأوضاع الإقتصادية المتقلبة التي عرفتها البلاد، فقد تأثرت هذه السياسة بشكل مباشر بتطورات سوق النفط، حيث إنعكست تقلبات الأسعار على حجم الإحتياطات النقدية، معدلات التضخم، وإستقرار العملة المحلية[1]. فرغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لضبط الإقتصاد الجزائري، إلا أن السياسة النقدية واجهت تحديات كبيرة أدت إلى إختلالات بنيوية أثرت سلبا على الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي في الجزائر، ولعل أبرز هذه الإختلالات ما يلي:

--الإختلالات الناجمة عن تذبذب السيولة النقدية

أحد أبرز التحديات التي واجهتها السياسة النقدية الجزائرية هو التذبذب الحاد في السيولة البنكية نتيجة التقلبات في أسعار النفط، فخلال الفترات التي شهدت إرتفاعًا في أسعار المحروقات (2000 2014)، عرفت الجزائر فائضًا كبيرًا في السيولة النقدية داخل البنوك، مما أدى إلى ارتفاع التضخم وصعوبة امتصاص الفائض النقدي.

على العكس، خلال فترات إنخفاض أسعار النفط (2014-2019)، تراجعت المداخيل الحكومية مما أدى إلى انخفاض حاد في السيولة النقدية داخل القطاع المصرفي، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات غير تقليدية لتمويل العجز مثل التمويل النقدي (طباعة النقود)، والذي أدى إلى آثار تضخمية خطيرة.

- ضعف إستقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية

رغم أن البنك المركزي الجزائري الذي يُفترض من الناحية القانونية والتنظيمية أن يكون هيئة مستقلة مسؤولة عن ضبط السياسة النقدية، إلا أنّ الواقع كشف عن تبعية كبيرة للسياسة النقدية للقرارات المالية الحكومية، حيث نجد أنه في كثير من الأحيان، استخدمت الحكومة أدوات السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية بدل التركيز على استقرار الأسعار والسيولة[2]، وبلغت هذه التبعية ذروتها مع إصدار قانون المالية التكميلي لعام 2017، الذي سمح للحكومة باللجوء إلى التمويل النقدي، أين قام بنك الجزائر بطباعة أكثر من 34 مليار دولار لتمويل عجز الميزانية، هذا الامر أدى إلى فقدان البنك المركزي لقدرته على ضبط الكتلة النقدية من جهة، وساهم في ارتفاع التضخم بشكل غير متحكم فيه من جهة أخرى.

1-Madi, Kamel, ***« Evaluating Monetary Policy Tools in Achieving Monetary Stability (1990–2021) »***, *Financial Markets, Institutions and Risks 7, no. 3 ,p. 45–60.*

[2]- عزازي سامية، وبن ساعد عبد الرحمان، ***فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020***، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، العدد 2، 2022، ص. 324.

--إنهيار قيمة الدينار الجزائري وضعف سوق الصرف

من أبرز الاختلالات النقدية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة هو تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية. فخلال سنة 2000، كان سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي حوالي 75 دج/1دولار، لكنه تراجع ليصل إلى أكثر من 120 دج/1دولار في 2019، مع وجود سوق سوداء تتداول بأسعار تفوق 150 دج/1دولار، أدى هذا التدهور إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وزيادة الضغوط التضخمية، كما تسبب في ضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في العملة الوطنية، وهذا رغم مجهودات السلطات العمومية التي حاولت في الكثير من الحالات الحفاظ على استقرار الدينار من خلال التحكم في سوق الصرف، إلاّ أنّ ضعف تنوع الاقتصاد وارتفاع الطلب على العملة الصعبة جعلا التدخلات النقدية غير فعالة على المدى الطويل.

التضخم وعدم استقرار الأسعار

شهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة معدلات تضخم مرتفعة، خاصة بعد سنة 2014، فبينما كان معدل التضخم أقل من 4% خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 2014، ارتفع إلى أكثر من 6% في الفترة اللاحقة بسبب تمويل العجز عبر طباعة النقود، بحيث أدى هذا الارتفاع في التضخم إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة مع ثبات الأجور في العديد من القطاعات، كما أن عدم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية زاد من حدة التضخم، حيث لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة لسحب السيولة الزائدة من السوق بعد تبني التمويل النقدي.

عدم فعالية المنظومة المصرفية في دعم النمو الاقتصادي[1]

رغم وجود منظومة مصرفية متكاملة، إلاّ أنّ البنوك الجزائرية لم تستطع لعب دور فعال في تمويل الاقتصاد، ويعود هذا إلى عدة أسباب، لاسيما منها:

- هيمنة البنوك العمومية على السوق، مما حدّ من المنافسة والابتكار المالي.
- ضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما جعل النظام المصرفي الجزائري معزولًا عن التطورات المالية الدولية.

[1]- Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, sur l'Algérie, page 06.

• ضعف الثقافة المصرفية ونسبة الادخار المنخفضة، حيث لا يزال جزء كبير من الكتلة النقدية خارج النظام البنكي الرسمي، ونتيجة لهذه الاختلالات، بقيت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضعيفة مقارنة بالقروض الموجهة للمؤسسات العمومية، مما أثر سلبًا على ديناميكية القطاع الخاص.

الفرع الثاني: تحديات السياسة الاقتصادية الهيكلية

إتبعت الجزائر إبتداءً من سنة 2000 على سياسة اقتصادية توسعية معتمدة في ذلك على الخزينة العمومية في تمويل مجمل المشاريع الإستثمارية، بحيث وصلت مستويات الإنفاق العمومي إلى حدود جد مرتفعة، أين بلغت مستوى 525 مليار دج، أي ما يعادل سبعة 7 مليار دولار أمريكي سنة 2001، هذا الانفاق ارتفع الى حدود 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي سنة 2005، ليصل سنة 2010 ما قيمته 22000 مليار دج، أي ما يقارب 286 مليار دولار أمريكي، وهذا ما أدى إلى وصف الاقتصاد الجزائري بحالة "الادمان المفرط" على الانفاق العام، حيث أن هيمنة الدولة وتحولها إلى فاعل محوري في المجال الاقتصادي في ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية خاصة صلبة، جعل الاقتصاد الوطني رهينة ليس فقط للإنفاق العمومي بل أيضا لمستوياته الجد مرتفعة، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح بعد تراجع أسعار النفط منتصف سنة 2014 حيث تراجعت مختلف المؤشرات الاقتصادية ودخل الاقتصاد الوطني في أزمة مالية ناتجة عن تراجع المقدرات المالية للدولة ومن ثم تعرضها لضغوطات مستمرة ومتزايدة.

هذا الأمر جعل من هذه الزيادة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الى بروز اثار سلبية هيكلية ترتب عنها العديد من الاختلالات الوظيفية في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، ومن أهمها:

1. هيمنة قطاع المحروقات

كان الاعتماد المفرط على المحروقات السمة الأبرز للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. فمنذ بداية الألفية، تشكلت عائدات النفط والغاز أكثر من 95%من إجمالي الصادرات[1]، وغطت ما يقارب 60% من إيرادات الميزانية العامة، هذه التبعية جعلت الاقتصاد الوطني حساسًا للغاية تجاه تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، حيث يلاحظ أنه عندما تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار خلال الفترة بين 2008 و2014، شهدت الميزانية العمومية فائضًا سمح للحكومة بتوسيع برامج الدعم وزيادة الإنفاق العمومي، لكن مع انهيار الأسعار إلى أقل من 50 دولارًا خلال سنة 2014، ظهر عجز كبير كشف عن هشاشة الاقتصاد الجزائري.

[1]-BELHADJ Mejda, MEBARKI Naceur, « ***Prépondérance des hydrocarbures, rente et croissance économique en Algérie*** : étude économétrique (2000-2018) », Revue Algérienne de Finances Publiques, Vol ,11/ N° 01(2021), P 176

هذه الأزمة دفعت الحكومة إلى اتخاذ تدابير استثنائية لتمويل العجز، أبرزها اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، والذي تمثل في طباعة النقود دون غطاء اقتصادي قوي، ما أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين. كما أن ضعف التنويع الاقتصادي وعدم استغلال عائدات النفط في بناء قطاعات إنتاجية قوية جعلا الاقتصاد الجزائري رهينة الأسعار العالمية للنفط، وهو ما كرّس الطبيعة الريعية للنموذج الاقتصادي[1].

2. عدم إنسجام عمل الأسواق:

إنّ سياسة الدعم تعد من أبرز الأدوات التي إعتمدتها الجزائر لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان وصول السلع والخدمات الأساسية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار منخفضة، إلاّ أنّ تعاظم حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أحدث تشوهات عديدة في هيكلة السوق وتوازناته، مما أدى الى عدم التوازن في نشاط الأسواق.

ومن أحد الآثار الأساسية لسياسة الدعم هو تشويه آلية التسعير الطبيعية في السوق، حيث يُفترض أن تعمل الأسواق بناءً على قوى العرض والطلب والتي بموجبها تحدد الأسعار بشكل حقيقي، إلا أنّ تدخل السلطات الجزائرية في تحديد أسعار منخفضة بشكل مصطنع لبعض المواد الاستهلاكية أَفقد السوق الكفاءة اللازمة لتخصيص الموارد بشكل صحيح. فعلى سبيل المثال تدخل الدولة في سوق المنتجات من خلال سياسة دعم بعض الأسعار، لعب دورا محوريا في إحداث خلل على مستوى القيمة الحقيقية لسعر المنتجات ومن ثم الاخلال بما يسمى "بالدور الاقتصادي للسعر كما سلف ذكره"، وذلك باعتبار أنّ سياسة دعم الاسعار لا تسمح بمعرفة التكاليف الحقيقية لمختلف المنتجات السوقية، بما فيها تكلفة مجمل الاستثمارات التي تم تجسيدها ولا العوائد الحقيقة المرتبطة بها مباشرة، الامر الذي ينجر عنه مباشرة اختلال في النظرة الحقيقية للاقتصاد ولمجمل القرارات الاستثمارية المنجزة، فضلا عن تأثيرات ذلك على جودة المنتجات والخدمات في ظل عدم تعبير الاسعار لحقيقة قيمة المدخلات التي تم ضخها والتي تعتبر عاملا رئيسيا في الدفع نحو جودة أكبر وخدمة أحسن.

أما على مستوى سوق العمل، فتعاظم التوظيف على مستوى القطاع العام، أثّر سلبا على القطاع الخاص نتيجة لعدم وجود علاقة بين الاجور والإنتاجية من جهة، والاعتماد في الكثير من الحالات على عقود عمل غير محدودة المدة من جهة أخرى، الامر الذي حدّ من التنافس بين القوى العاملة التي نم القضاء فيها

[1]- Benhabib Ahmed, ***« La diversification économique et la faible croissance (1980–2017) »***, *Revue des Réformes Économiques*, no 2, 2021,p.112.

على روح الابداع والابتكار مما ترتب عنه التسبب في ضعف تأهيل جزأ من اليد العاملة وعدم كفاءتها وتراجع إنتاجيتها.

3. ضعف الجهاز الإنتاجي:

أدت سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 إلى ارتفاع قيمة الواردات بشكل مستمر سنويا، حيث وصلت حسب إحصائيات بنك الجزائر إلى أكبر قيمة لها سنة 2014 بمعدل 65.9 مليار دولار بعد أن كانت تقدر سنة 2001 بما يقارب 9 مليار دولار.

وأستُخدمت هذه الواردات لتلبية إحتياجات المشاريع والبرامج من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية ونصف الصناعية، بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد للأسر على المواد الغذائية والإستهلاكية نتيجة إرتفاع دخولها، بشكل منفصل عن الإنتاج المحلي، ويشير ذلك إلى أن هذه البرامج إستفاد منها القطاع الخارجي بدرجة كبيرة، بحيث كان بالإمكان أن يكون لها تأثير أكبر على معدلات النمو وفرص العمل لو تم تضمين الجهاز الإنتاجي المحلي بالكفاءة والمرونة اللازمتين.

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لبرامج الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي، فقد إقتصر أثرها بشكل أساسي على قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وهما قطاعان غير منتجان بشكل مباشر، فقد وفرت هذه البرامج فرص عمل كبيرة إلاّ أن مساهمتها في خلق الثروة الوطنية كانت محدودة، حيث كان التأثير في قطاع الخدمات نسبيا ومحدوداً على الإنتاج الوطني، بينما في قطاع البناء والأشغال العمومية كانت العمالة المؤقتة هي الغالبة، ووجودها إرتبط أساسا بوجود المشاريع قيد الإنجاز، مما يجعلها غير قادرة على دعم النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

في المقابل، كان تأثير برامج الإنفاق العام على قطاعات الإقتصاد الحقيقي، مثل الفلاحة والصناعة، متذبذباً ودون المستوى المطلوب، وهو ما يشير إلى أن هذه البرامج كانت مؤقتة وذات أثر قصير المدى، حيث أنّ هذه القطاعات تحتاج إلى إصلاحات هيكلية تسمح لها بالعودة للنشاط الإنتاجي والمساهمة الفعلية في خلق القيمة المضافة للإقتصاد الوطني.

ويُبيّن الفكر الكينزي أنّ فعالية سياسة جانب الطلب تعتمد على إستجابة جانب العرض (القطاع الخاص) للطلب المتزايد الناتج عن برامج الإنفاق العام، حيث يهدف ذلك إلى إنتعاش النشاط الإنتاجي عبر تنشيط الطلب الكلي، الذي يُعد انخفاضه أحد أهم أسباب الانكماش الاقتصادي، غير أن المشكلة الأساسية للاقتصاد الجزائري ليست نقص الطلب الكلي، بل ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم كفاءته في مواكبة

سياسات الإنفاق الحكومي. وبالتالي فإن استمرار دعم الطلب الكلي لن يكون فعالاً في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ يتم تلبية الزيادة في الطلب أساساً من خلال الواردات، وهو ما يفسر محدودية أثر برامج الإنفاق العام على القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني خلال العقدين الأخيرين من بداية الألفية الثالثة.

المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة المؤسساتية

إنّ الأمن الإقتصادي الجزائري واجهته العديد من التحديات، وذلك نتيجة لطبيعة السياسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والأطر التي نظمتها بصفة خاصة، بحيث تعتبر المؤسسات الدستورية بشتى أنواعها "التنفيذية، التشريعية والقضائية"، من الفواعل المحورية في المجال الإقتصادي الجزائري، وذلك بإعتبار أنّ السلطة الأولى هي التي تصوغ الوجهة الإقتصادية للبلاد عن طريق مختلف البرامج الإقتصادية التنموية، والثانية عهدت لها سلطة المصادقة مثل ما هو محدد في أحكام المادة 122 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل، والذي جاء في البند 11و12 منه، أن من صلاحيات البرلمان المصادقة على المخطط الوطني والتصديق على ميزانية الدولة، أما السلطة القضائية فمن مهامها حماية الحقوق والحريات للأفراد والمجتمع ككل سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، بما فيها المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية.

سنتناول خلال هذا المطلب، مدى تأثير التنظيم الرسمي المتمثل في السلطات الثلاثة: تشريعية، قضائية وتنفيذية، إضافة إلى الإدارة والأطر القانونية من جهة، والتنظيم غير الرسمي (الممارسات، الأعراف والعادات) على الأمن الإقتصادي الجزائري، وذلك من منظور النظرية الإقتصادية المؤسساتية الجديدة التي طورها العالم الأمريكي "دوغلاس نورث".

الفرع الأول: تأثير المؤسسات الرسمية على الأمن الإقتصادي الجزائري 2000-2019

يقصد بالمؤسسات الرسمية بالدرجة الأولى كل الهيئات التي تكون ممثلة إما في الدولة كسلطة مركزية أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وذلك حسب ما نصت عليه أحكام المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، هذا بالإضافة إلى مختلف السلطات الأخرى الرسمية لاسيما منها كل من السلطة التشريعية والقضائية.

وسنتطرق في هذا الفرع إلى الطابع المؤسساتي وتجلياته على المنظومة الإقتصادية، وبعده سنتحدث على مخرجات هاته المؤسسات في شكل قوانين، تنظيمات، أحكام وقرارات قضائية بالإضافة إلى مجمل القرارات والتعليمات الإدارية، ومدى إنعكاساتها على الأمن الاقتصادي الجزائري.

1- تقييم الأداء الحكومي في صياغة الخيارات الإقتصادية:

إنّ البرامج التنموية الأربعة، التي تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، رصدت لها مبالغ معتبرة، حيث قدرت بما يقارب 1000 مليار دولار[1]، تمّ إنفاقها من قبل مجمل الحكومات المتعاقبة، والتي كان عددها 21 حكومة، أي ما يعادل حكومة لكل سنة مالية، حيث لوحظ خلال هذه الفترة عدم إستقرار الجهاز الحكومي من جهة وعدم إنسجامه في أدائه لمهامه من جهة أخرى، مما إنجر عنه عدم تطبيق مختلف البرامج التنموية بطريقة فعالة، وذلك نتيجة للعديد من الأسباب لاسيما منها، إختلاف المشارب الفكرية والسياسية لمختلف الفاعلين السياسيين الناشطين في الحقل الإقتصادي من جهة، بالإضافة إلى إنعدام قاطرة مؤسساتية تعمل على توحيد الرأى الإقتصادية بين مختلف الحقائب الحكومية التي تنشط في المجال الإقتصادي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال، حكومة علي بن فليس الأولى، وهي الحكومة التي إمتدت فترة ولايتها ما بين 26 أوت 2000 إلى غاية 31 ماي 2001، أي ما يقارب مدة 09 أشهر، حيث قامت هذه الحكومة بتنفيذ جزءً من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 الذي رصد له ما يقارب 16 مليار دولار أمريكي، هذا البرنامج تعاقبت عليه فيما بعد 04 حكومات متتالية آخرها تحت رئاسة السّيد أحمد أويحي في إطار حكومته الثالثة.

إنّ عدم وجود قطاع حكومي وحيد مختص في المجال الإقتصادي، يشرف على تنفيذ، متابعة، رقابة وتقييم مختلف هذه البرامج بطريقة منسجمة جعل من المشرفين على تنفيذ هذه البرامج (الآمرون بالصرف) في مختلف القطاعات والمستويات، يتسابقون في تسجيل مشاريع عمومية بغية الحصول على تراخيص من قبل مصالح وزارة المالية، من أجل التعاقد مع مختلف المتعاملين دون دراسة جدوى حقيقية لمختلف هذه المشاريع المسجّلة، هذا بالإضافة إلى مختلف الاختلالات التي ترتبت عن إبرام بعض الصفقات العمومية خلال هذه الفترة التي لم تأخد بعين الاعتبار لكل الاجراءات والأطر القانونية اللازمة في إنجاز المشاريع العمومية، لاسيما

[1]- خطاب الوزير الاول أحمد أويحي أمام البرلمان بتاريخ 27 سبتمبر 2018

منها ذات البعد الوطني، كإنجاز الطريق السيار شرق–غرب وما إنجر عنه من سياسة إعادة التقييم قي تكلفته في كل مرحلة من مراحل إنجازه.

تجدر الإشارة إلى أن وظيفة الوزير الأول، من الناحية الدستورية، تندرج أساساً في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بما في ذلك مهام التنسيق الحكومي، وفقاً لما نصت عليه المادة 79 من دستور 1996 المعدل سنة 2008، وبناءً على ذلك، فإن جميع البرامج التنموية المنفذة بين سنتي 2000 و2019 تُعد برامج رئيس الجمهورية بالأساس، فيما يُسند إلى الوزير الأول مهمة تنسيق القطاعات المعنية عبر تنظيم مجالس حكومية للتحكيم في بعض المشاريع والبرامج الاقتصادية، بالإضافة إلى ترؤسه مجلس مساهمات الدولة، كما تمتد صلاحياته بموجب الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، بما يشمل تحديد الإستراتيجية الشاملة لمساهمات الدولة وتنفيذها، والموافقة على خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية[1].

حيث أُستتخلص خلال فترة الدراسة، أنّ مهمة التنسيق التي عهدت للوزير الأول من الناحية العملية والتقنية لم ترقى إلى حد متابعة وتقييم السياسات الإقتصادية التي تم تنفيذها[2]، وذلك نتيجة لعدم توفر مصالح الوزير الأول للموارد البشرية اللازمة والمعطيات الكفيلة، سواءً من أجل متابعة البرامج الإقتصادية بطريقة دقيقة أو التوفر على قاعدة بيانات شاملة ومنسجمة تمكن مصالح الوزارة الأولى من إتخاذ القرارات الكفيلة في الزمان والمكان المناسبين، بحيث تم الإكتفاء بالتقارير التي تُرسل من قبل القطاعات التي تنشط في المجال الإقتصادي للسيّد الوزير الأول، والتي يحيلها بدوره لمدير ديوانه المكلف من الناحية التنظيمية بقطاع الإقتصاد، هذا الأخير الذي لا يمكنه الإلمام بكل المعلومات والمعطيات الضرورية لمختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية، لاسيما منها المشاريع التنموية المنجزة، بإعتباره من الناحية التقنية والعملية لا يمكنه بمساعدة عدد جد قليل من الموظفين الإحاطة بمختلف المشاريع المسجلة وتقييم السياسات العمومية الإقتصادية.

هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي ترتبت عن بعض مخرجات مجلس مساهمات الدولة، لاسيما بخصوص خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية، بحيث تمت خوصصة بعض الشركات العمومية الإقتصادية دون دراسة معمّقة في الجدوى الإقتصادية في ذلك، بحيث كان الداعي في اللجوء لهذا الإجراء حسب عرض

[1]- الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

2- فرحاوي عبد القادر، المرجع السابق، ص34.

الأسباب لمشروع النص الذي بادرت به مصالح رئاسة الجمهورية يتمثل في تفعيل دور القطاع الخاص بالإضافة إلى تقليص الأعباء المادية للدولة الناجمة عن النفقات العمومية الجد مرتفعة التي كانت ترصد لصالح المؤسسات العمومية الإقتصادية التي لم تحقق أي مردودية إنتاجية، إلاّ أنه تبين بعده أن معظم قطاعات النشاط التي تمّ خوصصتها لم تستمر في أداء مهامها الأصلية، حيث حوّلت أنشطتها لمجالات تجارية وإقتصادية أخرى، مستغلة في ذلك العقارات والمباني الحيوية السابقة التي تم تقديرها بطريقة رمزية، هذا بالإضافة إلى أنّ قواعد نقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كان من المفترض أن يمر عبر نص تشريعي يصادق عليه من قبل السلطة التشريعية، صاحبة الإختصاص النوعي حسب ما جاء في أحكام المادة 122 البند 28 من دستور 1996.

إنّ "دوغلاس نورث" أقر أنه لا يمكن الوصول إلى الجودة في تسيير المؤسسات، إلاّ عن طريق رقابة الجهاز الحكومي، ووضع قيود له، بحيث تكون هذه الرقابة عن طريق المؤسسات الرسمية مثل السلطة التشريعية، القضائية بما فيها الهيئات الرقابية الأخرى، بالإضافة إلى الرقابة الشعبية، المتمثلة في دور المواطن في رقابة وتقييم العمل الحكومي، وذلك عن طريق نظام المشاركة في تسيير الشأن العام عبر المجالس المنتخبة وفعاليات المجتمع المدني، بالإضافة، إلى بناء نظام تسود فيه الشفافية والمساءلة. إلاّ أنّ الوضع المؤسساتي في الجزائر خلال فترة الدراسة، إمتاز بإفلات السلطة التنفيذية من التقييم، الرقابة بل حتى متابعة بعض التجاوزات الصادرة من قبل بعض المسؤولين عن بعض ممارساتهم السلبية التي مست المال العام.

2- تقييم دور السلطة التشريعية في المصادقة والرقابة على البرامج التنموية

إن السلطة التشريعية تعتبر من أهم المؤسسات الرسمية السياسية، باعتبارها تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النمو الإقتصادي، إلاّ أنه يجب أن تحظى هذه السلطة بالكفاءة والشرعية اللازمتين، في إطار انتخاب شفاف، يؤهلها لسن القوانين ويمنحها الحرية التامة في ممارسة صلاحياتها بكل كفاءة من دون أي ضغوطات خارجية[1].

وبالمقارنة مع صلاحيات السلطة التشريعية الموّسعة التي وردت في أحكام المادة 122 من الدستور الجزائري المعدل والمؤرخ في 1996، فيلاحظ أن مجمل هذه الصلاحيات مست كل جوانب الحياة الاقتصادية، لاسيما منها المجالات التالية[2]:

[1]- Rodric D. et al. '***Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development***', Journal of Economic Growth, June 2004, Volume 9, Issue 2, pp 131–165.

[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، المعدل 2008، المادة 122.

- نظام الالتزامات المدنية، التجارية ونظام الملكية.
- المصادقة على المخطط الوطني.
- التصويت على ميزانية الدولة.
- إحداث الضرائب، الجبايات، الرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أساسها ونسبها.
- النظام الجمركي.
- نظام إصدار النقود، نظام البنوك، القروض والتأمينات.
- القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل، الضمان الاجتماعي وممارسة الحق النقابي.
- النظام العام للمناجم والمحروقات.
- النظام العقاري.
- قواعد نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص.
- إنشاء فئات المؤسسات.

حيث يلاحظ من خلال الصلاحيات المشار إليها أعلاه، أن السلطة التشريعية لم تضطلع بمهامها كاملة في هذا الخصوص، عدا بعض الصلاحيات ذات الطبيعة الإجرائية والضرورية في الموازنة العامة للدولة، كالمناقشة والتصويت على قانون المالية من قبل غرفتي البرلمان قبل عرضه على رئيس الجمهورية للتوقيع والإصدار.

ومن خلال دراسة معمقة لمجمل النصوص التشريعية الصادرة خلال فترة الدراسة، لوحظ أنّ وظيفة التشريع بأوامر من قبل رئيس الجمهورية في المجالات السالفة الذكر، كانت أمراً إعتياديا، فنجد على سبيل المثال، خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2015، قرابة 35 نص تشريعي تم المبادرة به من قبل رئيس الجمهورية عن طريق أوامر، علماً أنّ المبادرة بهذه النصوص التشريعية من قبل السلطة التنفيذية لم تكن هناك حاجة ملحة للجوء إليها، لاسيما وأن وظيفة التشريع بأوامر من قبل رئيس الجمهورية وردت كاستثناء في أحكام كل من المادتين 120 و124 من دستور 1996، وذلك حصراً في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، بين دورتي البرلمان والحالة الإستثنائية، إضافة إلى الحالة المنصوص عليها في أحكام المادة 120 من دستور 1996 والمتمثلة في عدم موافقة البرلمان على قانون المالية في ظرف 75 يوم.

إنّ التشريع بأوامر في المسائل الإقتصادية التي تدخل ضمن الصلاحيات الأصلية للسلطة التشريعية، وقيام هذه الأخيرة بالموافقة عليها في أول دورة لها، يعد مساسا صريحا بالمهام التشريعية وتنازلا منها عن الاضطلاع بمهامها الاقتصادية، لاسيما وأن كل الأوامر التي بُودِر بها من قبل رئيس الجمهورية تم الموافقة عليها مباشرة في أول دورة لها دون إستثناء، وشملت هذه الأوامر الرئاسية المسائل المرتبطة بالنقد والقرض، التعريفات

الجمركية، تطوير الاستثمار، تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، قانون المالية التكميلي وغيرها من المجالات [1].

إن مختلف البرامج التنموية التي بادرت بها الحكومة خلال فترة الدراسة، والتي رصدت لها أموال معتبرة، لم تكن محل رقابة جدّية من قبل البرلمان، سواءً عن طريق تفعيل أحكام المادة 99 من الدستور، التي منحت صلاحيات واسعة للبرلمان للقيام برقابة النشاط الحكومي، عن طريق تقييم والموافقة على "بيان السياسة العامة سنويا"، بحيث يوضح في هذا البيان "ما تم إنجازه خلال السنة المنصرمة، المشاريع قيد الإنجاز، الصعوبات والآفاق المستقبلية"، هذا بالإضافة إلى آليات الرقابة الأخرى التي تمارس من قبل البرلمان في مواجهة الحكومة مثل إستجواب الحكومة، الأسئلة الشفوية والكتابية وغيرها من الآليات.

إنّ هذه الإجراءات، المتمثلة في عرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان، بما فيها الإستجوابات والأسئلة التي تطرح أمام الحكومة، أثبتت التجربة بخصوصها، لاسيما خلال فترة الدراسة، أنها إجراءات شكلية ولم يكن لها أي آثار إيجابية بالنسبة لتقويم برنامج الحكومة، لاسيما بخصوص المشاريع التنموية، وذلك لعدم توفر مؤسسة البرلمان للمعطيات والمعلومات الضرورية بما فيها الأجهزة الرقابية التقنية المؤسسة قانونا والمنتشرة بإنسجام عبر إقليم الجمهورية، مثل الهيئات الرقابية التابعة للسلطة التنفيذية (مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية) اللذان لهما كل الصلاحيات التي تمكناهما من إعطاء صورة حقيقية لتنفيذ البرامج التنموية وكيفية إنفاق المال العام، بل إكتفت مؤسسة البرلمان بالاستجوابات الموجهة للحكومة أو الأسئلة الكتابية والشفهية التي لم ترقى إلى مستوى الإشكالات الحقيقية التي تعاني منها المنظومة الإقتصادية الجزائرية.

3- تقييم دور القضاء في حماية المال العام والإستثمار:

يعتبر القضاء على وجه خاص من بين الضمانات الأساسية لحماية رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، بما فيه حماية حق الملكية، وذلك كله في بيئة دولية تعرف تحولات سريعة، وتحكمها قوانين العولمة لاسيما بخصوص التجارة الدولية، مما أدى بتسارع مختلف الأنظمة إلى تكييف قوانينها وأنظمتها، وإجراءاتها القضائية بما يسهل توطين الإستثمارات الأجنبية محليا، مع إزاحة كل العراقيل بخصوصها.

[1]- ملحق (01) يبين أهم النصوص التشريعية التي صدرت بموجب أوامر من قبل رئيس الجمهورية ما بين 2000 و2015.

وشهد القضاء الجزائري إصلاحات هامة خلال فترة الدراسة، بحيث تمثلت هذه الإصلاحات في بناء مختلف المحاكم والمجالس القضائية، بالإضافة إلى تكوين العديد من دفعات القضاة على مستوى المدرسة العليا للقضاء، وذلك بغية تقريب العدالة من المتقاضين والإسراع في البت في قضاياهم، إلاّ أنه وبالرغم من المجهودات المعتبرة في هذا الشأن، لم تضطلع المؤسسة القضائية بمهامها كما ينبغي، وذلك نتيجة لإرتباط جزء من عملها بمهام الضبطية القضائية، لاسيما في المجالات المرتبطة بالدعوى العمومية والحق العام، بحيث تعتبر هذه الاخيرة المسؤولة قانونا على التحقيقات الأولية ومن تم إحالة القضايا على الأجهزة النيابية، إنّ هذه المرحلة التحضيرية التي يشترك فيها عمل الضبطية القضائية والنيابة العامة في مختلف الجنح والجنايات، تعتبر من صميم صلاحيات السلطة التنفيذية، وبالتالي يبقى العمل القضائي المحض رهينة لما يُمنح له من ملفات قضائية من قبل السلطة التنفيذية، لاسيما في الجرائم ذات الطبيعة الإقتصادية.

إنّ العديد من ملفات الفساد التي شهدتها فترة الدراسة، لاسيما المتعلقة منها بالمشاريع التنموية الكبرى، بقيت رهن أدراج الضبطية القضائية، والدليل على ذلك تضخم قضايا الفساد أمام محكمة سيدي أمحمد بالجزائر العاصمة وغيرها من المحاكم، في فترة زمنية وجيزة، تزامنت مع الهبة الشعبية التي عرفتها الجزائر خلال سنة 2019.

يؤكد "نورث" أنّ النمو الإقتصادي لا يتحقق إلاّ عندما تضمن المؤسسات القضائية حماية الحقوق الإقتصادية، وتؤمّن الإستثمارات والمعاملات التجارية، لأنّ الثقة في النظام القانوني هي أساس الإستقرار والنمو[1]. أما بخصوص مناخ الأعمال الذي طبع الجزائر خلال فترة الدراسة، فيلاحظ أنه شابه العديد من النقائص، وذلك نتيجة للتراكمات التي إستقر عليها العرف والممارسات غير الرسمية، مثل منح الصفقات العمومية الكبرى عن طريق التراضي لمتعاملين معروفين على الساحة الإقتصادية دون اللجوء إلى المنافسة الشريفة التي تعتبر من ركائز نظام الصفقات العمومية، حيث تولّد عن هذه التصرفات بروز علاقات مشبوهة بين هذه الفئة من المتعاملين الاقتصاديين والمسؤولين السياسيين والإداريين، وأضحت الجودة في إنجاز المشاريع أمراً ثانوياً.

4- تقييم دور الإدارة العمومية في تحقيق النمو الإقتصادي:

[1]- Douglass C. North, ***Institutions, Institutional Change and Economic Performance*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 54.

إنّ الإدارة العمومية تعتبر الجهاز الذي تعتمد عليه الحكومة في تطبيق برامجها، مما يخولها سلطات واسعة في مختلف المجالات، لاسيما منها ذات الطبيعة الإقتصادية، بحيث منحت لها صلاحية دراسة وإعداد مختلف المشاريع العمومية المندرجة في مختلف البرامج الحكومية التنموية، بما فيها تنفيذ ورقابة إنجازها، وذلك كله في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول، بحيث يتم تنفيذ هذه البرامج عن طريق الإدارات المركزية، الجماعات المحلية، وكذا مختلف الهيئات والإدارات العمومية بشتى أشكالها وأصنافها.

وتعتبر الأجهزة التسييرية الممثلة في الآمرين بالصرف، والرقابية الممثلة في المراقبين الماليين والمحاسبين العموميين المسار القانوني الذي يمر عليه تنفيذ النفقات العمومية، إضافة إلى دور مصالح وزارة المالية التي عهدت لهم وظيفة تحصيل الضرائب، الرسوم، الجباية والتعريفات الجمركية. كل هذه الفئات من المؤسسات العمومية تلعب دور محوري في تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق تطبيق القانون وضمان مبدأ الشفافية والمساواة بين مختلف المتعاملين لمنح المشاريع العمومية، بما فيه تحصيل إيرادات الدولة. إلاّ أنّ الأوضاع التي عرفتها الإدارة الجزائرية خلال فترة الدراسة، لاسيما بخصوص النفقات والإيرادات العموميتين لم ترقى إلى حدود الأهداف المسطرة مسبقا، وذلك راجع للعديد من العوامل من بينها تجاوزات بعض الهيئات التسييرية.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، لاسيما في الشق المتعلق بتنفيذ الصفقات العمومية، أنه جرى العرف الإداري على السماح ببعض الممارسات التقنية التي في جوهرها تقوم على كبح وثيرة الإنعاش الإقتصادي، ومن بينها منح الصفقات العمومية عن طريق التراضي، مثل ما تمّ الإشارة إليه سابقا، من دون اللجوء إلى الإجراءات القانونية المنصوص عليها في تنظيم الصفقات العمومية، والتي من مبادئها حرية الوصول للطلبات العمومية، المساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات. بحيث تمّ اللجوء لهذا الإجراء "التراضي البسيط" بحجة الإستعجال الملح المنصوص عليه في تنظيم الصفقات العمومية، علما أنه في الكثير من الأحيان، عنصر الإستعجال المتذرع به هو نتاج إما للمماطلة في إنجاز المشاريع أو سوء التقدير، بما فيه عدم إستقرار المسيرين في مناصبهم مما يمكنهم من التنبؤ لأي طارئ محتمل. إنّ مثل هذه الممارسات، نتج عنها إقصاء العديد من المتعاملين في الحصول على الطلبيات العمومية، الأمر الذي أدى إلى تغييبهم عن إعطاء دفع حقيقي للمسار التنموي في الجزائر، بما فيه إرغام البعض الآخر بطريقة غير مباشرة إلى اللجوء للطرق غير المشروعة للحصول على المشاريع العمومية، مما إنجر عنه تنامي ظواهر سلبية عكّرت من مناخ الأعمال في الجزائر وقللت من وثيرة التنمية، وهذا حسب ما صرح به الأمين العام للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته السّيد

"شعلال مولاي العربي" لدى نزوله ضيفا على الإذاعة الوطنية بتاريخ 21 جويلية 2020، حيث قال " *الإنعاش الاقتصادي يتطلب أمورا كثيرة لتنفيذه، ولهذا الغرض نطالب في إطار الإستراتيجية الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد بإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية التي نعتبرها أولوية الأولويات*"، وأوضح أنه " *لوحظ في السنوات الماضية أنّ منح الصفقات وفق مبدأ التراضي البسيط هو فساد مقنن، يجب إعادة النظر في هذه المنظومة وإلغاء إجراء التراضي البسيط وأن تكون إجراءات الصفقات العمومية شفافة إضافة إلى إستعمال الإعلام الآلي قصد تفادي أي تلاعبات*[1]" .

إنّ من المبادئ العامة للصفقات العمومية، هو عدم تقسيم الحاجات العمومية إلى حصص، وذلك من أجل عدم فتح المجال للمسيرين العموميين التذرع باللجوء للإجراءات التسهيلية في تنفيذ الصفقات العمومية المنصوص عليها في نظام الصفقات العمومية، إلاّ أنّ الواقع بيّن أن العديد من الآمرين بالصرف لجؤوا إلى هذا النوع من الممارسات، مما سهل لهم الولوج إلى الإستشارات في عرض المشاريع العمومية المنصوص عليها في أحكام المادتين 13 و14 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، بحيث أقرت المادة 13منه، في فقرتها الأولى أنه "كل صفقة عمومية يساوي فيها المبلغ التقديري لحاجات المصلحة المتعاقدة اثني عشر مليون دينار (12.000.000دج) أو يقل عنه للأشغال أو اللوازم، وستة ملايين دينار (6.000.000دج) للدراسات أو الخدمات، لا تقتضي وجوبا إبرام صفقة عمومية وفق الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في هذا الباب". وأحكام المادة 14منه أقرت أنه "يجب أن تكون الحاجات المذكورة أعلاه محل إشهار ملائم وإستشارة متعاملين اقتصاديين مؤهلين، كتابيا، لانتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الإقتصادية".

إنّ عدم إبرام الصفقات العمومية بالإستناد إلى المعايير القانونية اللاّزمة، وقيام المصلحة المتعاقدة باختيار المتعامل الإقتصادي بسلطتها المنفردة، ينجم عنه في الكثير من الحالات بناء علاقات مشبوهة بين الإدارة والمتعامل، بحيث يتحصل الأول على عمولات أو مزايا جراء المعاملة التفضيلية التي قدمها، ويتنصل الثاني عن بعض إلتزاماته التعاقدية المتمثلة عادة في جودة الخدمات، مما ينعكس سلباً في الأخير على الصالح العام بصفة عامة والتنمية الإقتصادية بصفة خاصة.

[1]- موقع وكالة الأنباء الجزائرية ليوم: الثلاثاء, 21 جويلية 2020، "https://www.aps.dz/ar/economie/89894-2020-07-20-17-04-02"

5- تقييم بعض مخرجات التنظيم الرسمي على الأمن الإقتصادي الجزائري

إنّ مخرجات التنظيم الرسمي لاسيما في شقها الإقتصادي تشمل كل من القوانين، التنظيمات، الأحكام والقرارات القضائية بالإضافة إلى مجمل القرارات والتعليمات الإدارية، بحيث تمثل هذه المخرجات آليات ولغة الهيئات الرسمية التي تنظم بها مختلف العلاقات الاقتصادية، بإختلاف أشكالها والمخاطبين بها، ويترتب عليها طرديا آثار قانونية، بهدف حماية حقوق المتعاملين الإقتصاديين بالدرجة الأولى، ودون إغفال ما عليهم من واجبات إتجاه الحق العام وفق منطق التضامن الوطني.

وتعتبر البرامج التنموية التي أُعتمدت خلال فترة الدراسة من أحد أشكال هذه المخرجات، إلاّ أنه ما يعاب على هذه البرامج أنها إعتمدت بالأساس على سياسات إقتصادية قائمة على التوسع المستمر في الإنفاق الحكومي، بحيث كان هذا الإنفاق القاسم المشترك للبرامج التنموية الأربعة، وذلك وفقا لما يعرف باللّغة الانجليزية بسياسة "Go & Go"، من دون تحديد فترات معينة تتوسط ما بين كل برنامج وآخر من أجل متابعة، رقابة وتقييم مختلف المشاريع التي تم إنجازها خلال كل برنامج، بالإضافة إلى القضاء على آثار الاختلالات الإقتصادية الكلية الناجمة عن السياسات التوسعية، مثل ظاهرة التضخم التي يعود سببها لإرتفاع نسبة السيولة المالية بين الأعوان الإقتصاديين. إن كبح وثيرة التنمية لتصحيح الإختلالات السالفة الذكر عن طريق رفع نسبة الفائدة مثلاً بالنسبة للقروض الإستثمارية (السياسة الإنكماشية)، يتم اللجوء إليه في بعض الحالات، بغية تصحيح التوازنات الإقتصادية الكلية، وذلك وفقا لما يعرف بسياسة "Go & Stop".

أما بخصوص سياسات التشغيل بصفة عامة، وعقود ما قبل التشغيل بصفة خاصة التي تم تطبيقها خلال فترة الدراسة، طغى عليها الطابع الاجتماعي عوض الإقتصادي، بحيث أضحت الدولة الموظف الأكبر في السوق الإقتصادي الجزائري، هذا الأمر الذي يتنافى والمنطق الإقتصادي الذي كان من المفترض أن يحتوي فيه القطاع الخاص على أكبر قدر من اليد العاملة، هذا بالإضافة إلى التجاوزات التي شهدها سوق العمل نتيجة عقود ما قبل التشغيل التي تحملت فيه الدولة دفع رواتب المخاطبين بهذه البرامج لفترة زمنية مهمة بغية إدماجهم في سوق العمل، إلاّ أنّ هذا النوع من التشغيل لم يحظى بالرقابة اللاّزمة من قبل السلطات العمومية، لاسيما بخصوص التصريح الكاذب لبعض المواطنين الذين استفادوا من هذا الإجراء بدون أن يتم تشغيلهم فعليا.

أما بخصوص الأنظمة الجمركية التفضيلية التي إعتمدتها الهيئات الرسمية خلال فترة الدراسة، بخصوص تخفيض أو إعفاء بعض الحقوق والرسوم الجمركية، من أجل تقوية التبادل الحر بين الدول العربية مثلاً، بما فيه مع الإتحاد الأوربي، وكذا الأنظمة المتعلقة بدعم وترقية الإستثمار وتشغيل الشباب التي إستفادت من نفس الإعفاءات بغية تسهيل تركيب المشاريع محليا وخلق ديناميكية إقتصادية، تجدر الإشارة في هذا الشأن، أن هذه التجربة أدت بتقليص من وعاء الجباية الجمركية، ومن ثم من موارد جد معتبرة في إيرادات الدولة الجزائرية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الامتيازات الجبائية فتحت المجال واسعا أمام العديد من الشبكات المختصة في تهريب العملة الصعبة عن طريق تضخيم الفواتير المتعلقة بالسلع المستوردة بما فيه إعداد تصاريح كاذبة أمام الهيئات الجباية والجمركية، الامر الذي أدى إلى نتائج عكسية على المنظومة الإقتصادية الجزائرية.

الفرع الثاني: تأثير التنظيم غير الرسمي على الأمن الإقتصادي الجزائري

إن التنظيم غير الرسمي يتمثل في مختلف الممارسات، الأعراف، العادات بالإضافة إلى القيم التي لها دور محوري في توجيه مدركات المواطنين عن وعي أو دونه، بحيث أضحت تشكل أحد المصادر المرجعية في طريقة تفكير المواطنين، ولعلّ أهم سمات التنظيم غير الرسمي الذي عرفته الجزائر خلال فترة الدراسة تمثل فيما يلي:

1. إختلال القيم الإجتماعية:

تمثل القيم الإجتماعية "مجمل الرؤى للحياة وأساليب التعامل اليومي، وتشتمل على عدة مكونات من بينها القيم، الرموز، المناقب الأخلاقية، المعتقدات، الأعراف والمهارات التي يستعملها الشعب في تعامله مع بيئته الإجتماعية والطبيعية[1]، وهي بلغة العلامة عبد الرحمان إبن خلدون آداب الناس في معاملاتهم في أمور الدنيا. "إنّ إختلال هذه القيم في المجتمع الجزائري، نتيجة لتنامي ظواهر سلبية دخيلة على المجتمع، وعدم مجابهة مؤسسات التنشئة الاجتماعية لهذه الظواهر[2]، مما إنجر عنه ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها، والتي كان لها أثار وخيمة على المنظومة الإقتصادية، وتزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الاغتراب الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، وهي تعكس في حقيقتها حالة من العجز التي يعيشها الفرد في تعامله مع المؤسسات والمجتمع والنظام العام، بعد أن تحوّلت هذه البنى إلى قوى مادية ومعنوية تُمارس ضغطًا عليه بدل أن تكون وسيلة لخدمته وتحسين ظروفه المعيشية والإنسانية وإثراء حياته. ونتيجةً لذلك، يصبح الإنسان المغترب فاقدًا لفاعليته داخل

[1]- الطيب عبد الرزاق، "***القيم الاجتماعية والتحولات في المجتمع الجزائري المعاصر***"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الجزائر 2، العدد 28 (2021): 55-57.

[2]- جاب الله نورة، "***دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مواجهة التحولات القيمية في المجتمع الجزائري***"، *مجلة دراسات اجتماعية*، جامعة قسنطينة، العدد 14 (2020): 72-74.

محيطه الخاص والعام، ما يدفعه إلى تغليب مصالحه الشخصية على حساب المصلحة الجماعية، في ظلّ سيادة الروح الفردية المتناقضة مع القيم الاجتماعية، ويؤدي هذا الوضع إلى تفشي مظاهر الإنحراف، إذ يلجأ بعض الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحسين أوضاعهم، وتُعدّ الرشوة إحدى أبرز صور هذا الإغتراب، بإعتبارها وسيلة يسعى من خلالها الفرد إلى تحقيق مكاسب شخصية خارج الأطر القانونية والأخلاقية.

2. محدودية المشاركة السياسية:

وهذا راجع بالأساس إلى عدم قدرة الأحزاب السياسية في إحتواء وتعبئة المواطنين في برامجها الحزبية، مما إنجر عنه هشاشة نسبية في الجبهة الداخلية، حيث أنّ عدم كفاءة المشرفين على تسيير الأحزاب السياسية، وإهتمامهم بمصالحهم الخاصة، جعل من مجمل فئات المجتمع لا يثقون في هذه الأحزاب، لاسيما وأن أنشطتهم الحزبية تظهر فقط إلّا أثناء الإستحقاقات الإنتخابية، حيث أنّ مثل هذه الممارسات قللت من وثيرة التنمية الإقتصادية نتيجة لعدم إنخراط المواطنين في مختلف مشاريع التنمية.

3. ظهور ممارسات سلبية في أجهزة الدولة:

إنّ مجمل الوظائف بإختلاف أشكالها، لاسيما منها الحكومية يجب أن تحظى بقدر معين من أخلاقيات المهنة، إلاّ أنه خلال فترة الدراسة ظهرت أشكال وممارسات سلبية في تسيير الشأن العام، والتي نذكر منها:

- **تسبيق الولاءات على حساب الكفاءات في التعيين في المناصب العمومية النوعية:** إن مثل هذه الأساليب التي أعتمدت في تسيير الشأن العام، جعلت من معايير النجاعة والإستتحقاق أمرا ثانويا، بحيث لا يُهتم بالتسيير النوعي القائم على أساس النتائج، بل تم تعيين بعض الموظفين وكلفوا بضمان إستمرارية الخدمة دون غير، وكان ذلك طبقا لمعيار وحيد هو مدى ولاء المرؤوس لرئيسه[1]، هذه الطريقة في التسيير جعلت من التنمية الإقتصادية أمرا ثانويا.

– الوساطة والجهوية: بحيث أضحى قضاء الحاجات العادية، التي تعد من صميم أنشطة مختلف المرافق العمومية لابد أن تمر على وسيط، هذا الأخير يتوسط بحكم علاقته العائلية أو المصلحية بين الإدارة والمرتفق من أجل تمكين هذا الأخير من الحصول على أدنى حقوقه المعترف بها قانونا، هذا بالإضافة إلى الإعتماد على

[1]– بوخاري، عبد الكريم، ***الحوكمة الإدارية وإصلاح الوظيفة العمومية في الجزائر*** (الجزائر: دار الهدى، 2018)، ص. 44–46.

العصبية الجهوية من أجل التمكن من الحصول على المزايا التفضيلية على حساب الآخرين، هذا كله إنجر عنه آثار وخيمة للمنظومة الإقتصادية الجزائرية[1].

– **الزبونية** (Clientélisme): هي نظام سياسي وإجتماعي قائم على علاقات غير متكافئة وغير ندية بين مجموعات من الفاعلين السياسيين ينقسمون إلى رعاة (Patrons) وعملاء(Clients) ، هدفه الإستفادة من الدعم المشترك بينهم كونهم يوازون بعضهم البعض على أصعدة سياسية، إجتماعية وإدارية مختلفة، وقد شهد النظام السياسي الجزائري هذه الظاهرة خاصة بعد الإنفتاح السياسي وظهور التعددية الحزبية، فإنتشرت العديد من الأطر التي تحكمها شبكات من الزبائن المرتبطة بالأحزاب الحاكمة وعالم المال والأعمال، وذلك بناءً على صفقة مسبقة بين الطرفين، بحيث تمنح للزبون مهمة شراء الأصوات وتوسيع الوعاء الإنتخابي لصالح الراعي مقابل خدمات وعمولات[2]. إنّ مثل هذه الممارسات السلبية شوهت من المشهد السياسي الجزائري، نتيجة إنتشار ظواهر غير أخلاقية في الممارسة السياسية مثل شراء الأصوات الإنتخابية، إدخال المال الفاسد في العمل السياسي، هذا الأمر الذي إنعكس سلباً على الجانب الإقتصادي والتنمية في الجزائر، بسبب ظهور كتلة سياسية مزيفة أوكلت لها مهمة تسيير الشأن العام.

[1]– بن عمار عبد القادر، ***الفساد الإداري والوساطة في المرافق العمومية الجزائرية***، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة سطيف، العدد 25 (2021): 88

[2]– بن يخلف محمد، ***الزبونية السياسية في الجزائر: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية***، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 9، العدد 2 (2022):ص.ص.112–114.

المبحث الثاني: آليات تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019 ديناميكيات متباينة ارتبطت إلى حد كبير بتقلبات أسعار النفط والتحولات في السياسات الاقتصادية، فقد شكلت بداية الألفية محطة مفصلية سمحت للدولة بإطلاق برامج إنعاش اقتصادي واسعة النطاق مستفيدة من الطفرة النفطية، وهو ما مكّنها من الاعتماد أساسًا على الآليات الحكومية كوسيلة رئيسية لدفع النمو، هذه الآليات تمثلت في مضاعفة حجم النفقات العمومية، خاصة في مجالات البنية التحتية، السكن، التعليم، الصحة، وتوسيع شبكات الدعم الاجتماعي، فضلًا عن إطلاق برامج استثمارية ضخمة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، كتقليص البطالة ورفع معدل النمو في بعض الفترات، لكنها في الوقت ذاته عمّقت من الطابع الريعي للاقتصاد وزادت من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

ومع حلول سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط بشكل حاد، برزت محدودية النموذج التنموي القائم على الريع والإنفاق العمومي، مما فرض على الجزائر ضرورة تبني رؤية أكثر شمولية تعتمد على تفعيل آليات غير حكومية لتحقيق النمو. في هذا السياق، اتجهت الأنظار نحو القطاع الخاص باعتباره محركًا رئيسيًا لخلق الثروة وتوليد القيمة المضافة، لاسيما في القطاعات المنتجة مثل الفلاحة، الصناعة التحويلية، والخدمات ذات القيمة العالية. غير أن مساهمته بقيت محتشمة بسبب سلبيات البيروقراطية، ضعف الشفافية وتقلبات الإطار التشريعي. ومع ذلك، جاءت إصلاحات لاحقة في محاولة لتوفير مناخ أعمال أكثر جاذبية، إلا أن انعكاساتها على أرض الواقع لم تكن بالقدر المأمول خلال الفترة محل المدروسة.

إلى جانب ذلك، أخذ المجتمع المدني يكتسب مكانة متزايدة في المعادلة التنموية، حيث لم يعد يقتصر دوره على النشاط التضامني، بل بات يُنظر إليه كشريك في تشخيص الحاجيات المحلية والمساهمة في بلورة وتنفيذ بعض المشاريع ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. غير أن ضعف الإطار القانوني المنظم، وغياب التمويل

المستدام وتشتت الجهود الجمعوية، حال دون بروز تأثير قوي للمجتمع المدني في دعم النمو الاقتصادي، رغم وجود تجارب محلية ناجحة أثبتت أنه في حالة إشراكه يمكن أن يكون له آثار ايجابية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

إن المرحلة الممتدة بين 2000 و2019 تكشف عن مسار مزدوج في السياسات التنموية الجزائرية، حيث مثّلت الآليات الحكومية الدعامة الأولى للنمو في ظل وفرة الريوع البترولية، بينما شكّل البحث عن بدائل غير حكومية ضرورة استراتيجية بعد اهتزاز أسس هذا النموذج مع تراجع عائدات النفط. ومن هنا، فإن تقييم هذه الآليات في أبعادها المختلفة يساعد على إستجلاء نقاط القوة والضعف، كما يفتح آفاقًا لتصور مسارات أكثر إستدامة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحصين الأمن الاقتصادي للجزائر في مواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الأول: الآليات الحكومية

تمثل برامج الإصلاح الاقتصادي حزمة متكاملة من سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي، وتُنفذ في المدى القصير والمتوسط والطويل، وتتضمن هذه البرامج عدد من السياسات التي تستهدف إدارة كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف احتواء العجوزات الداخلية والخارجية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودفع مقومات النمو الاقتصادي فيما يعرف بسياسات العلاج بالصدمة "Thérapie de choc"، وتشتمل هذه البرامج على نوعين من سياسات الإصلاح، يتمثل الأول في سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، فيما يتمثل الثاني في سياسات التكيف الهيكلي، وتستهدف الإصلاحات احتواء العجز في الموازنة العامة من خلال:

أولًا: التقليص وعقلنة الإنفاق الجاري والرفع من مستويات كفاءته عبر إعادة النظر في منظومة الأجور وآليات عمل الجهاز المكلف بالضمان الاجتماعي.

ثانيًا: إعادة النظر في مختلف أنواع النفقات التحويلية، لاسيما منها نظام دعم السلع الاستهلاكية والخدمية، باتجاه تحرير أسعارها وتبني نظام أكثر فاعلية لاستهداف الفقراء وتعزيز دور شبكات التأمينات الاجتماعية ومحاولة إشراك القطاع الخاص على وجه الخصوص.

ثالثًا: زيادة كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال التركيز على مشروعات البنية التحتية المذرة للثروة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات[1].

الفرع الأول: الإصلاحات الكلية والهيكلية

قد شكل مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية الالفية الثانية خيارًا إستراتيجياً فرضته التحولات الداخلية والضغوط الخارجية على حد سواء. فعلى المستوى الكلي، استهدفت هذه الإصلاحات محاولة استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال برامج التثبيت التي ركزت على تقليص عجز الميزانية، التحكم في معدلات التضخم إصلاح النظام الجبائي وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية بما يتماشى مع مقدرات الدولة ومصالحها الحيوية. أما على المستوى الهيكلي، فقد انصبت الجهود على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، فتح المجال أمام الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر إصلاح المنظومة المصرفية وتطوير أدوات سوق المال بغية تحسين كفاءة تخصيص الموارد[2].

وقد تميزت هذه الإصلاحات بطابع مزدوج فمن جهة، مثلت محاولة للانتقال من اقتصاد موجه تهيمن عليه الدولة إلى اقتصاد سوق قائم على المنافسة والفاعلية، ومن جهة أخرى حرصت السلطات العمومية على الإبقاء على البعد الاجتماعي للتنمية من خلال شبكات الدعم والتحويلات، وهو ما جعل عملية الإصلاح تتسم بالبطء والتدرج، ورغم النتائج الإيجابية نسبياً التي تحققت في مجال الاستقرار الكلي خاصة بفضل الطفرة النفطية في العقد الأول من الألفية الثالثة، إلا أن الطابع الريعي للاقتصاد وهيمنة قطاع المحروقات على المداخيل الوطنية ما يزالان يشكلان عائقًا أمام تحقيق تحول هيكلي حقيقي ونمو مستدام[3].

وعليه، ومن أجل الرفع من عجلة النمو الاقتصادي الجزائري، لابد المرور بحزمة من الإصلاحات في السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تشمل هذه الاصلاحات كل من السياسة المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف، بما فيه إقحام تغييرات جذرية في السياسة الهيكلية بما يتماشى مع مقدرات الدولة وخياراتها الاقتصادية.

---

[1]- بوزيد فوزي، "***إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر***: دراسة تحليلية"، *مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة تلمسان، العدد 20 (2020): 88–90.

[2]- عبد الرحمان بن خماسة، "***إصلاحات الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق***"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12 (2008): 45-62.

[3]- أحمد بوطالب،" ***الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والرهانات التنموية"***، (الجزائر: دار الهدى 2016) ص 15.

أ- الإصلاحات الكلية: وتشمل هذه الإصلاحات، ما يلي:

✓ **الإصلاحات في السياسة المالية:**

تُعتبر السياسة المالية من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لما لها من دور فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة، ويتجلى هذا الدور من خلال عدة آليات، من بينها زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتوظيف أدوات السياسة المالية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، كما تُساهم هذه السياسة في التخفيف من البطالة والفقر عبر دعم مرونة أسواق العمل وتحفيزها[1].

وقد أظهرت الدراسات أن السياسات المالية المنضبطة تساهم بشكل ملحوظ في احتواء تكاليف الدين العام، الحد من الضغوط التضخمية وتقليل مخاطر إصدار الدين السيادي مما يفضي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي هي علاقة تفاعلية؛ فالنمو المرتفع يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يساهم في تقوية الموازنة العامة للدولة.

وتتفق الأدبيات الاقتصادية على أن الإصلاحات المالية العامة لها أثرًا كبيرًا في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن هذه الإصلاحات، خاصة عند اقترانها بإصلاحات اقتصادية هيكلية أخرى، يمكن أن ترفع من معدل النمو بما يقارب 30% في الدول المتقدمة، لاسيما خلال العقد الذي يلي تنفيذ تلك الإصلاحات.

ويكمن أثر الإصلاحات المالية في كونها تعزز الاستقرار على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الكلي تؤدي هذه الإصلاحات إلى تقليص العجز في الموازنة العامة، مما يساعد في خفض معدلات التضخم والفائدة، وتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات، وهو ما يُساهم في دفع عجلة النمو. فعلى سبيل المثال، نجحت دولة التشيلي في خفض العجز الأولي في موازنتها بمعدل 28% من الناتج المحلي الإجمالي خلال خمس سنوات فقط من بدء تطبيق إصلاحاتها في سبعينيات القرن الماضي، مما انعكس في ارتفاع وتيرة النمو مقارنةً بباقي دول أمريكا اللاتينية.

وتؤكد الدراسات أن تقليص العجز[2]، عندما يكون ممولًا من خلال الإصدار النقدي، يمكن أن يحقق أثرًا إيجابياً ملموساً على النمو، علما أن تزايد مستويات الدين العام يمكن أن يؤثر سلبيا على الديناميكية

[1]- بن حمودة عبد الحفيظ، ***"السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: بين متطلبات الاستقرار ومقتضيات النمو"***، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 23 (2021): 44-46.

[2] - International Monetary Fund (2015). ***"Fiscal Policy and Long-Term Growth***", Policy Paper.

الاقتصادية للدول، وذلك من خلال تقويض ثقة الأفراد والمستثمرين في السياسة الضريبية المستقبلية، وإرتفاع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، فضلًا عن تراجع قدرة الدولة على التعامل مع الصدمات الاقتصادية الخارجية[1].

وعليه، من الضروري التأكيد على أن سرعة تنفيذ سياسات الانضباط المالي تلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاهات النمو الاقتصادي، ما يستدعي مراعاة هذه المسألة عند تبني وتنفيذ الإصلاحات المالية، ومن جانب آخر، وعلى الرغم من اختلاف مزيج الإصلاحات المنفذة لتحقيق الانضباط المالي من دولة إلى أخرى، إلا أنه من الضروري أن يركّز صناع السياسات العمومية في الجزائر على التدابير التي تتمتع بتأثير ملموس وقدرة عالية على تحفيز النمو الاقتصادي.

وتشير الدراسات التي تناولت تجارب الإصلاح المالي في 112 دولة إلى أن الإصلاحات المتعلقة بالإيرادات العامة تمتلك أثرًا كبيرًا في دعم النمو المستدام، لا سيّما في الدول النامية، حيث يُمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تحقيق زيادة في معدل النمو بنحو نقطة مئوية واحدة على الأقل في السنة، وتستمر لمدة خمس سنوات متتالية عقب تنفيذ السياسات الإصلاحية.

وفي هذا السياق، تُظهر تجارب الإصلاح المالي في مجال الإيرادات العامة أن تخفيف العبء الضريبي المباشر، واعتماد الدولة على الضرائب غير المباشرة قد يساهم في تحقيق فترات من النمو المتسارع[2].

ومن جانب آخر، تشير الدراسات إلى أن الإصلاحات التي تصب في جانب الإنفاق العام تمتلك قدرة على الاستمرارية والتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. حيث ساهمت السياسات الإصلاحية التي هدفت إلى إعادة توجيه الإنفاق العام نحو مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، في تعزيز معدلات النمو فيما بين 20% إلى 40% من الحالات التي شملتها الدراسات.

والأهم من ذلك، أن اعتماد مزيج من السياسات الإصلاحية الذي يشمل جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام معًا، يمكن أن يؤدي إلى تسارع في معدلات النمو الاقتصادي بطريقة ملحوظة[3].

---

[1] - Krugman, P., 1988, "***Financing vs. Forgiving a Debt Overhang"***، NBER Working Paper No.2486, (Cambridge Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

[2]– دراسة من إعداد الدكتور محمد إسماعيل وهبة عبد المنعم، "***دور الاصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية***"، صندوق النقد العربي، فبراير2018، ص 13.

[3]- International Monetary Fund, (2014). "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices", April.

وفي السياق ذاته، تُعد كافة الإصلاحات الهادفة إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وزيادة الإيرادات العامة، من العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي. وتلعب إصلاحات المالية العامة دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال آليات الاقتصاد الجزئي، وذلك عبر أربع قنوات رئيسية:

1. عرض العمل،
2. مستويات التراكم الرأسمالي،
3. تنمية رأس المال البشري،
4. وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

فعلى سبيل المثال، يسهم الإصلاح الضريبي الذي يستهدف تخفيف العبء الضريبي عن الأفراد ذوي الدخول المنخفضة في تعزيز الحوافز على العمل، كما أن إعادة تصميم برامج إعانات البطالة بما يشجع على العودة إلى سوق العمل، إلى جانب الإصلاحات التي تدعم الاستثمارات الخاصة والتمويل الذاتي للمشروعات بدلاً من الاعتماد على الاقتراض، بحيث كل هذه العوامل تلعب دورًا محوريًا في دعم النمو.

علاوة على ذلك، فإن السياسات التي تحفز الإبتكار من خلال الحوافز الضريبية، إلى جانب توجيه الإنفاق العام نحو تعزيز رأس المال البشري، لاسيما في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، تساهم في رفع مستويات العرض من رأس المال المادي والبشري، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أظهرت دراسات صادرة عن صندوق النقد الدولي أن الإصلاح الضريبي الهادف إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي يمكن أن يرفع معدل النمو على المدى الطويل بنحو نصف نقطة مئوية سنوياً، بينما قد يساهم توجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق الرأسمالي في رفع النمو بنحو ربع نقطة مئوية سنويا.

وأكدت هذه الدراسات على أهمية التكامل بين إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بتحرير التجارة وأسواق العمل وتنظيم الأسواق لما لها من دور في تعزيز الادخار والاستثمار ودعم الابتكار ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

كما أشارت الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي المتمثل في نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصي ومعدل النمو الاقتصادي، إذ أن تخفيف العبء الضريبي يساهم في دفع عجلة النمو[1].

وفي هذا الإطار، أظهرت دراسة أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقليص العبء الضريبي له تأثير إيجابي ملموس على النمو الاقتصادي، حيث أنه وباستخدام مؤشر نسبة العبء الضريبي الفيدرالي أثبتت

[1]- دراسة من إعداد الدكتور محمد إسماعيل والدكتورة هبة عبد، المرجع نفسه، ص 14.

النتائج إلى أن كل رفع في العبء الضريبي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج بنحو 3 نقاط مئوية خلال العامين التاليين من خلال تأثير ذلك على مستويات الإستثمار[1].

✓ إصلاحات السياسة النقدية

من المهم بدايةً الإشارة إلى أن السياسة النقدية، وفقًا للعديد من النظريات الاقتصادية الحديثة، تلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، ويتمحور تأثيرها بشكل أساسي حول التحكم في مستويات الأسعار المحلية، بما يساهم في إستقرار القوة الشرائية للعملة المحلية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن للسياسة النقدية دور مهم في تحفيز النمو عبر زيادة المعروض النقدي الذي يقتصر في الغالب على الأجل القصير فقط. ففي المدى القصير يمكن أن تسهم الزيادة في المعروض النقدي في تحفيز النشاط الاقتصادي، لكن في الأجل الطويل يتوقع الفاعلون الاقتصاديون هذه التغيرات في المعروض النقدي، ما يؤدي إلى تكيُّف الأسواق معها، ومن ثم فإن الزيادة المستمرة في المعروض النقدي في الأجل الطويل لن تؤدي إلاّ إلى زيادة التضخم دون التأثير الفعّال على النمو الإقتصادي[2]. وترتبط السياسة النقدية بشكل رئيسي بتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وهو ما يساهم في دعم النمو، على عكس السياسة المالية التي تُعنى بشكل أساسي بدفع النمو الإقتصادي، ويشمل هذا الدور اهتمامًا كبيرًا من قبل الدراسات التطبيقية.

وتتعلق الإصلاحات في مجال السياسة النقدية بالسياسات التي تهدف إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الأساسية، وعلى رأسها إستقرار الأسعار، حيث تتفق العديد من الدراسات على أن السياسة النقدية يجب أن تركز بشكل رئيسي على توفير بيئة اقتصادية محفزة للنمو على المدى الطويل من خلال ضمان استقرار الأسعار، هذا الإستقرار يساهم في زيادة مستويات الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، مما يدعم مستويات الاستهلاك والاستثمار.

---

[1]- Christina Romer & David Romer, t***he macroeconomic effects of tax changes: estimates based on a new measure of fiscal shocks***, 100 American Economic Review 763-801 (2010).

[2]- Kormendi and McGuire (1985), Grier and Tullock (1989), Cozier and Selody (1992), Fischer (1993) and Barro (1997).

في هذا السياق، تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة منضبطة وعكسية بين معدل التضخم والنمو على المدى الطويل، حيث إن إرتفاع التضخم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي، ويزيد من مستويات عدم اليقين، ما يضعف القدرة الشرائية ويؤثر بشكل سلبي على الاستهلاك والادخار، خصوصًا عندما يتجاوز معدل التضخم الحدود المقررة، كما أن التقلبات الكبيرة في معدل التضخم تضعف الآليات السعرية وتقلل من مستويات الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى، خلصت دراسات أخرى إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في بعض الحالات، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الأجر الحقيقي للعمالة، ما يحفز المنتجين على تشغيل المزيد من العمال وزيادة الإنتاج.

في هذا السياق، برزت سياسة استهداف التضخم كأحد الإصلاحات المهمة في الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بهدف تحقيق استقرار الأسعار. وتُعتبر استراتيجية استهداف التضخم أو"Ciblage d'inflation" من أبرز التطورات التي شهدها مجال السياسة النقدية في التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت هذه السياسة محط اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية حول العالم.

وتتمثل هذه الاستراتيجية في التزام عام من قبل جميع شرائح المجتمع لتحقيق استقرار الأسعار وتقليص معدلات التضخم من خلال تحديد معدلات مستهدفة للتضخم لا يجب تجاوزها، من خلال هذه الاستراتيجية يراقب البنك المركزي بشكل دوري تحركات مستويات الأسعار لضمان استقرارها، وفي حال حدوث أي انحراف عن المسار المستهدف، يتخذ البنك المركزي الإجراءات والأدوات النقدية اللازمة لإعادتها إلى المسار الصحيح، بدأت هذه السياسة أولاً في نيوزيلندا (1990)، ثم كندا، المملكة المتحدة، السويد، وأستراليا، وتوسّعت تدريجيًا إلى أكثر من 30 دولة حول العالم، بما في ذلك بعض الدول الناشئة مثل البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا.

ترى الدراسات الاقتصادية أن السياسة النقدية لا ينبغي أن تركّز كثيرًا على معالجة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذه التقلبات غالبًا ما تكون ناتجة عن عوامل حقيقية تتعلق بالإنتاج والتكنولوجيا أو الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وليست بسبب عوامل نقدية أو طلبية. ولذلك فإن تدخل البنك المركزي لمعالجة هذه التقلبات قد يؤدي أحيانًا إلى اختلالات جديدة تؤثر سلبًا على التوازن الاقتصادي العام.

ومع ذلك، عندما تكون هناك تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية، مثل الأسهم، والتي يمكن أن تؤثر بدورها في مستوى النشاط الاقتصادي، يصبح من الضروري أن تتدخل الهيئات الرقابية والسلطات المالية

لضمان أن تعكس أسعار هذه الأصول قيمتها الحقيقية استنادًا إلى الأداء الفعلي للشركات والاقتصاد، خاصة مع توسع الأسواق المالية ونموها.

ب- الاصلاحات الهيكلية:

تمثل الإصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات الإقتصادية التي تُركز بشكل أساسي على جانب العرض الكلي في الإقتصاد. وتشمل هذه الإصلاحات عدة مجالات، مثل التحرير الاقتصادي، والخصخصة، والانفتاح على الأسواق الخارجية، وتحرير التجارة، بالإضافة إلى إصلاحات أسواق المال والعمل والمنتجات، وغيرها من المجالات ذات الطابع الهيكلي، بحيث تمثل النقاط المبينة أدناه أهم مجالات الاصلاح التي جاء بها صندوق النقد العربي في دراسة له سنة 2018، وإختزلها في المجالات التالية:

أولًا: إصلاحات سوق العمل

تركز هذه الإصلاحات على تحسين مرونة سوق العمل ورفع مستوى الإنتاجية، فمن خلال توفير الحماية للعاملين في الظروف الصعبة، وتحفيز كبار السن على الاستمرار في العمل، وتعزيز مشاركة المرأة عبر تسهيلات اجتماعية، تسعى الدولة إلى توسيع قاعدة اليد العاملة الفعّالة وتقليل البطالة المقنّعة. كما أن إصلاح تشريعات حماية العمالة وتقليص السوق المزدوجة يهدف إلى تحقيق توازن بين حماية العامل ومرونة التشغيل، وهو ما يعزز جاذبية سوق العمل للمستثمرين المحليين والأجانب في آن واحد.

ثانيًا: إصلاحات سوق المنتجات

تتجه هذه الإصلاحات إلى تحرير الاقتصاد من القيود الإدارية والجمركية، وإتاحة المجال للمنافسة الحرة، وإزالة العقبات القانونية أمام دخول السوق وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات وتقليص تدخل الدولة في تحديد الأسعار، كلها تدابير تهدف إلى تحسين كفاءة السوق وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. هذه السياسات تساهم في خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية وتشجع على الاستثمار الخاص وتوسيع الإنتاج، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.

ثالثًا: إصلاحات الأسواق المالية

في هذا المجال، تركز الإصلاحات على تعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، وتحسين الأطر الرقابية، إن بناء نظام مالي أكثر كفاءة ومصداقية يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحسين تخصيص الموارد، وتوجيه

المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية. هذه الإجراءات تساهم في تقوية الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين وتزيد من فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي.

رابعًا: تطوير البنية التحتية

يمثل الاستثمار في البنية التحتية أحد الأعمدة الأساسية في أي إصلاح هيكلي، وذلك من خلال تحسين شبكات النقل، الطاقة والاتصالات التي ترفع من إنتاجية الاقتصاد ككل. إن تشجيع الاستثمارات العامة ودعم المبادرات الخاصة في هذا المجال يعزز من جاذبية البيئة الاقتصادية ويسهّل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ما يخلق بيئة داعمة للنمو المستدام.

خامسًا: إصلاح قطاع التعليم

إنّ التركيز على جودة التعليم الأساسي والعالي يهدف إلى بناء رأس مال بشري مؤهل قادر على مواكبة التحولات الإقتصادية والتكنولوجية، ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على الإبتكار والإنتاجية، مما يجعله أحد أهم محركات النمو في المدى الطويل.

سادسًا: دعم الإبتكار

تسعى هذه الإصلاحات إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تحسين تشريعات الملكية الفكرية، ودعم المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الكفاءات الشابة في مجالات البحث والتطوير. فإرساء بيئة تحفّز الإبتكار يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل التبعية للموارد الطبيعية، ما يعزز الأمن الإقتصادي للبلاد.

وتحتل إصلاحات أسواق العمل والمنتجات مكانة هامة نظرًا لدورها المؤثر في تعزيز الحوافز الإنتاجية وزيادة كفاءة الآليات السعرية، مما يحفز المنتجين على رفع مستويات الإنتاج، أما إصلاحات سوق المنتجات، فهي تركز على تقليص القيود التي تحد من المنافسة وتسهل الدخول والخروج من أسواق السلع والخدمات[1]. وتشير الدراسات إلى أن إصلاحات سوق العمل قد تكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث قد تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية. وعلى النقيض، تؤدي إصلاحات أسواق المنتجات إلى تعزيز المنافسة، مما يساهم في زيادة الإنتاج ورفع الأجور الحقيقية.

[1]- Melolinna, M. (2014). "***The Need for and Impacts of Structural Policy in the Euro Area***", Bank of Finland Bulletin, 4.

حيث تقر بعض البحوث بتسبيق إصلاحات أسواق المنتجات على إصلاحات أسواق العمل بما يسمح من الآثار الإيجابية المترتبة عن إصلاح أسواق المنتجات على التقليص من الإضطرابات الهيكلية الناجمة عن التكلفة المرتبطة بإصلاحات أسواق العمل، وبالتالي التقليل من الآثار غير المواتية على النمو في الأجل القصير.

كما تبين الدراسات إلى أنّ إصلاحات أسواق المنتجات تؤدي إلى تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تعزيز المنافسة. في المقابل، تبدو الأدلة المتوفرة بشأن تأثير إصلاحات سوق العمل على الإنتاجية أقل وضوحًا. ومع ذلك، تؤكد الدراسات الحديثة أن القيود المفروضة على أسواق العمل، مثل الحماية المفرطة للعمالة، تؤدي إلى تراجع الإنتاجية وتؤثر سلبًا على الناتج وفرص التشغيل[1].

ومن جهة أخرى تؤكد الدراسات أيضًا على أهمية التكامل بين إصلاحات أسواق العمل وأسواق المنتجات. فقد أظهرت دراسة تناولت تأثير التفاعل بين جمود أسواق العمل والتشوهات في أسواق المنتجات أن دمج الإصلاحات في كلا المجالين يحقق مكاسب ملموسة على مستوى النمو الاقتصادي، وذلك خاصة في حالة ما إذا تم تنفيذ إصلاحات سوق العمل في بيئة اقتصادية مستقرة وغير خاضعة للضغوط الإقتصادية.

وأظهرت العديد من الدراسات أهمية إصلاحات الإنفتاح الخارجي وتحرير التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تبين أن الدول التي تتمتع بمستوى أعلى من الانفتاح على الأسواق العالمية حققت معدلات نمو أعلى في الإنتاجية مقارنة بتلك التي تفرض قيودًا تجارية، كما يتضح من تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية في فترات سابقة. من جانب آخر، أشارت الدراسات إلى أن تحرير وتطوير القطاع المالي يسهم بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين تخصيص الموارد وتسهيل الوصول إلى التمويل، كما يساعد تحرير أسواق الأسهم على جذب الاستثمارات وتعزيز النمو[2].

ومن أبرز الإصلاحات الهيكلية الخاصة بالجزائر، والتي يقترح إعتمادها ما يلي:

1. إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها أكثر تكيفا مع حاجيات السوق:

يُعد إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد أكثر كفاءة وإستقرارًا، بالنظر إلى أنّ أداء القطاع المالي الحالي لا يعكس بعدُ الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به في تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، فالمؤشرات المالية تبين أن هذا القطاع ما زال يعاني من ضعف واضح في

[1]- Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. 2009. "***Job Protection Legislation and Productivity Growth in OECD Countries***," Economic Policy 24: 349–402.

[2]- Rajan, Raghuram and Luigi Zingales. 1998. "***Financial Dependence and Growth***," American Economic Review 88: 559–586.

العمق المالي، وتراجع في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص، فضلاً عن ارتفاع نسب القروض المتعثرة وانخفاض درجة سلامة المؤسسات البنكية، حيث قدّر مؤشر التطور المالي للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019 الى ما يقارب 0.21، وهو مستوى أدنى بالمقارنة مع بعض الدول العربية خلال نفس الفترة، والتي قارب فيها نفس المؤشر وعلى سبيل المثال دولة تونس 0.24 والسعودية 0.33 ومصر 0.22. وقد صنّف المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2019 النظام المالي الجزائري في المرتبة 111 من أصل 141 دولة[1].

إن هذه المؤشرات تكشف هشاشة المنظومة النقدية وضعف قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المنتجة، ما يحدّ من دورها في تمويل الإقتصاد الوطني[2]، الامر الذي يجعل من إصلاح النظام المالي يجب أن يُدرج ضمن أولويات السياسة الاقتصادية في إطار الإصلاح الهيكلي الشامل، لأن أي نموذج اقتصادي فعّال يحتاج إلى قطاع مالي متطور وقادر على ضمان التمويل الأمثل للنشاط الاقتصادي بتكلفة مناسبة وكفاءة عالية، ومن أبرز محاور هذا الإصلاح ما يلي:

✓ تسهيل إعتماد البنوك الخاصة:

إن هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي تمثل عائقًا أمام تطوير القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، إذ تؤدي إلى إضعاف المنافسة وارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية وتراجع جودتها. لذلك، كان من الضروري العمل على فتح المجال أمام البنوك الخاصة، وخاصة الأجنبية منها، لما تتمتع به من خبرة وكفاءة تقنية وتنوع في الخدمات. إن هذه الخطوة ستعزز المنافسة وتدفع البنوك العمومية إلى تحسين أدائها، كما ستسهم في تعبئة أكبر للمدخرات وتوسيع قاعدة المستفيدين من القروض بشروط أكثر شفافية وإنصافًا.

كما يتعين على الدولة أن تضمن المساواة في المعاملة بين البنوك العمومية والخاصة من حيث الحصول على التمويل والمشاركة في الصفقات العمومية، ما يخلق بيئة مصرفية أكثر تنافسية وعدالة.

✓ خلق ديناميكية تنافسية في سوق رأس المال:

من مظاهر قصور النظام المالي الجزائري ضعف سوق رأس المال، إذ لا يضم هذا الاخير سوى عدد جد محدود من المؤسسات العمومية المدرجة في إطاره، والتي لا يتجاوز عددها ستة بنوك، مما يجعل دوره في تمويل

[1] - International Monetary Fund (IMF). 2020. ***Financial Development Index Database****: 2000–2019.*

[2]- World Bank. 2018. ***Algeria Financial Sector Assessment Program (FSAP)****: Stability and Development.* Washington, D.C. : World Bank.

الاقتصاد هامشيًا، إن غياب ثقافة التمويل عبر السوق المالي لدى المؤسسات الاقتصادية، ورفض العديد منها فتح رأسمالها أمام المستثمرين، يجعل من عملية تطور الاقتصاد الجزائري أمرا مستعصيا.

وعلى هذا الأساس، فإن تنشيط البورصة الجزائرية يجب أن ينطلق من معالجة هذه الاختلالات البنيوية عبر تشجيع مؤسسات القطاع العام غير الاستراتيجية على دخولها في الخوصصة، وتحفيز المؤسسات الخاصة على الولوج في السوق المالي لتمويل توسعها. كما يمكن للبنوك أن تضطلع بدور محوري في هذا الإطار من خلال تقديم خدمات استشارية للمؤسسات الراغبة في طرح أوراق مالية، وتسهيل عمليات الترويج للأسهم والسندات الجديدة.

إن تفعيل سوق رأس المال من شأنه أن يخلق قناة تمويل إضافية للاقتصاد الوطني، ويقلل الضغط على الجهاز المصرفي، ويوفر للمستثمرين فرصًا متنوعة لتوظيف أموالهم في مشاريع منتجة، مما يعزز من كفاءة توزيع الموارد ويقوي ديناميكية النمو الاقتصادي.

✓ **تعزيز الشمول المالي وتطوير أدوات التمويل:**

إن ضعف انتشار الخدمات المصرفية بين المواطنين، خاصة في المناطق الداخلية، يُعد عاملاً مقيدًا لقدرة النظام المالي على تحفيز النمو، وعلى هذا الاساس ينبغي العمل على رقمنة الخدمات المصرفية وتوسيع انتشار المؤسسات المالية، مع إدخال أدوات تمويل جديدة مثل التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر، لتلبية حاجيات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، كما يجب تطوير الإطار التشريعي والرقابي بما يضمن الشفافية ويعزز الثقة بين المؤسسات المالية والزبائن.

إن إصلاح المنظومة النقدية والمالية لا يمثل هدفًا تقنيًا فحسب، بل يُعد ركيزة أساسية في مسار الإصلاحات الهيكلية الكبرى للاقتصاد الجزائري، باعتباره الأداة التي تترجم الخيارات الاقتصادية إلى واقع ملموس من خلال تحسين تعبئة الموارد، وتوجيه التمويل نحو الأنشطة المنتجة، وضمان استقرار النظام المالي ككل.

إنّ الإقتصاد يتمتع بمنظومة نقدية فعّالة هو إقتصاد قادر على إمتصاص الصدمات، وتحفيز الإستثمار، وإستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، بما يعزز النمو المستدام ويُكرّس الأمن الاقتصادي الوطني .وفي هذا الإطار، يصبح تحديث القطاع المالي بكل مكوناته من مصارف، وأسواق مالية، ومؤسسات تمويل غير مصرفية

ضرورة ملحّة لتمكين الاقتصاد الجزائري من الانتقال من نموذج ريعي إلى نموذج إنتاجي[1]، يقوم على تنويع مصادر النمو، وتوسيع قاعدة الفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال. ومن ثمّ فإن أي رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية لن تُكتب لها الإستمرارية ما لم تُدعَّم بإصلاح نقدي ومصرفي عميق يجعل من النظام المالي الجزائري أكثر تكيفًا مع حاجيات السوق وأكثر قدرة على مواكبة التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

2. إعادة هيكلة منظومة الدعم:

تُعدّ مراجعة سياسات الدعم خطوة مركزية في مسار الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الدولة، نظرًا لما أظهرته التجارب السابقة من محدودية فاعلية الدعم العام في تحقيق العدالة الاجتماعية أو في تحفيز النشاط الإنتاجي، فقد أدى استمرار العمل بالدعم الشامل إلى إستنزاف الموارد المالية للدولة وتقييد قدرتها على تمويل البرامج التنموية ذات المردودية الاقتصادية العالية، فضلاً عن تشويه البنية السعرية وتغييب الإشارات الصحيحة التي توجه قرارات الإستثمار والاستهلاك.

في هذا السياق، يبرز تحرير الأسعار التدريجي والمراقَب كخيار إصلاحي جوهري يهدف إلى إعادة التوازن إلى آلية السوق "بصفته أداة لتخصيص الموارد" يجب أن يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي من خلال تفاعل العرض والطلب[2]، دون أن تُعطَّل وظيفته نتيجة تدخلات غير فعالة، ويتيح هذا التوجه تحقيق جملة من المكاسب، من بينها تحفيز الكفاءة الإنتاجية، ترشيد الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية[3].

غير أنّ نجاح هذه العملية يتوقف على إعادة تصميم منظومة الدعم بما يحافظ على البعد الاجتماعي للإصلاحات، وذلك عن طريق دور نظام الدعم النقدي الموجه، الذي يمثل البديل الأمثل عن الدعم الشامل للسلع، من خلال توجيه التحويلات المالية مباشرة إلى الفئات الهشة وذات الدخل المحدود. هذا النظام لا

[1]- Banque d'Algérie. 2019. *Rapport Annuel sur la Stabilité Financière.* Alger : Banque d'Algérie.

[2]- وزارة المالية الجزائرية، ***التقرير السنوي حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة***، الجزائر،2012.

[3]- عبد الرحمن بن خدة، ***سياسات الدعم في الجزائر: الواقع والتحديات***، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد15 ،2019 .

يكتفي بتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يساهم أيضًا في رفع كفاءة الإنفاق العام عبر تقليص الهدر والفساد الملازمين للدعم السلعي، الذي غالبًا ما تستفيد منه الفئات غير المستهدفة أو حتى الأنشطة غير المشروعة.

ولضمان فاعلية هذا التحول، ينبغي أن تستند الدولة إلى بنية رقمية متقدمة تتيح تحديدًا دقيقًا للمستفيدين، اعتمادًا على قاعدة بيانات وطنية موحدة تجمع بين المعلومات الضريبية، والسكنية، والاجتماعية.

إن التقنيات الحديثة في مجال التحول الرقمي تمكّن من تحسين إستهداف الدعم وتعزيز الشفافية في توزيعه، بما يساهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة الاقتصادية الرشيدة.

وعلى المدى المتوسط، يُمكن أن يشكل هذا المسار الإصلاحي نواةً لتحول أعمق في طبيعة دور الدولة الاقتصادي، من الدور التوزيعي المباشر إلى الدور التنظيمي والرقابي، بما يفسح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي، وهكذا يتحول إصلاح منظومة الدعم إلى رافعة استراتيجية تعيد رسم العلاقة بين الدولة والسوق، على أساس من التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية.

إنّ تبنّي مثل هذه السياسة الإصلاحية يتطلب رؤية متكاملة تتدرج في التطبيق وفق مقاربة تشاركية تجمع بين التحليل الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والاستقرار السياسي، حتى لا يتحول الإصلاح إلى عبء اجتماعي، بل إلى عملية تحول توافقي تُعيد الثقة في السياسة الاقتصادية للدولة وتُمكّنها من بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

آليات التنفيذ ومراحل تطبيق الإصلاح لضمان تحقيق الأهداف المرجوّة من إصلاح منظومة الدعم والتحول نحو نظام اقتصادي أكثر كفاءة وعدالة، ينبغي أن تُصاغ خطة إصلاحية متكاملة ترتكز على مقاربة تدريجية وتشاركية، تراعي التوازن بين متطلبات الاستقرار الاجتماعي وأهداف التصحيح الاقتصادي[1]. ويمكن تحديد الملامح العملية لهذه السياسة على النحو الآتي[2]:

- **المرحلة الأولى: التشخيص والتحضير المؤسسي**

[1]- صندوق النقد الدولي، ***تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***، واشنطن، 2022.

[2]- بن عيسى محمد، ***تحرير الأسعار وآثاره على العدالة الاجتماعية في الجزائر***، مجلة الاقتصاد المعاصر، جامعة الجزائر3 ،2020 .

تتضمن هذه المرحلة تقييمًا دقيقًا للبنية الحالية لمنظومة الدعم، وتحديد مواطن الاختلال والفاقد المالي، إلى جانب إعداد قاعدة بيانات وطنية موحدة حول الأسر والمداخيل ومستويات المعيشة. كما يُعاد النظر في الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة لتكييفها مع متطلبات التحول نحو الدعم النقدي الموجه.

- **المرحلة الثانية: بناء الإطار الرقمي والمؤسساتي**

يتم في هذه المرحلة إنشاء منصة رقمية وطنية متكاملة تُدار عبر هيئة مختصة بالتحويلات الاجتماعية، تضمن الشفافية وتمنع الازدواجية في الاستفادة. كما يُعزَّز التنسيق بين وزارات المالية، التضامن الوطني، والتخطيط، من خلال آليات متابعة آنية تعتمد على التحليل الاقتصادي والبيانات الميدانية.

- **المرحلة الثالثة: التنفيذ التدريجي والتحرير الانتقائي للأسعار**

يبدأ تطبيق الإصلاح بشكل تدريجي عبر رفع الدعم عن بعض السلع غير الأساسية أولاً، مع تعويض مباشر للأسر المستهدفة لضمان عدم تدهور قدرتها الشرائية. ويُصاحب ذلك اعتماد سياسة تواصل فعالة تشرح للمجتمع أهداف الإصلاح ومكاسبه طويلة المدى، لتفادي مقاومة التغيير الاجتماعية أو السياسية.

- **المرحلة الرابعة: التقييم والمراجعة المستمرة**

بعد تنفيذ الإصلاح، تُجرى تقييمات دورية لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي، عبر مؤشرات واضحة تشمل كفاءة الإنفاق العام، معدلات التضخم، العدالة التوزيعية، ومستويات الفقر. ويُعد هذا التقييم أداة لتصحيح المسار وتحسين الاستهداف بما يتناسب مع تطور الأوضاع الاقتصادية.

- **المرحلة الأخيرة: التوجه الإستراتيجي العام**

يُفضي هذا المسار إلى بناء نموذج إصلاحي متوازن يُعيد للدولة دورها التنظيمي الرشيد دون المساس بوظيفتها الاجتماعية، ويضمن توجيه الموارد نحو الاستثمارات المنتجة بدل النفقات الاستهلاكية، كما يسمح بترسيخ حوكمة مالية شفافة تُسهم في الحد من العجز، وتحفّز النمو عبر استعادة ثقة المستثمرين والمواطنين على حد سواء. إنّ نجاح هذه السياسة يتطلب إرادة سياسية صلبة، وحوارًا اجتماعيًا واسعًا يضمن مشاركة مختلف

الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغة وتنفيذ الإصلاح، بما يجعل من تحرير الأسعار وإصلاح الدعم حجر الزاوية في مشروع وطني متكامل لبناء اقتصاد تنافسي مستدام وعادل[1].

3. تقليص تدخل الدولة في المجال الاقتصادي:

يُعدّ تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أحد المتطلبات الأساسية لإرساء اقتصاد أكثر كفاءة وتنافسية .ففي الحالة الجزائرية، أدى تضخم حجم القطاع العام إلى إضعاف الأداء العام للاقتصاد، وإلى الحدّ من فعالية القطاع الخاص ودوره في تحقيق النمو، ويشكل التوسع المفرط للقطاع العام في مختلف المجالات الاقتصادية عائقاً أمام بروز بيئة تنافسية حقيقية، حيث يؤدي احتكاره لقطاعات إنتاجية وخدمية واسعة إلى خفض جودة السلع والخدمات، ورفع الأسعار، وتراجع روح المبادرة والاستثمار لدى الفاعلين الخواص[2].

ويعود ذلك بالأساس إلى ما يتمتع به القطاع العام من امتيازات تفضيلية، سواء من حيث سهولة الحصول على التمويل أو الأفضلية في منح الصفقات العمومية، وهو ما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص ويحدّ من ثقة المستثمرين الخواص في عدالة السوق.

إن تقليص دور الدولة الاقتصادي وتوسيع مجال المبادرة الخاصة يُعد خطوة ضرورية لتصحيح اختلالات السوق وتعزيز المنافسة الحرة التي تمثل جوهر الاقتصاد الحديث. كما أن تضخم القطاع العام يُسهم في ارتفاع مستويات التوظيف غير المنتج داخله، وهو ما ينعكس سلباً على إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني[3].

إنّ طبيعة العمل في القطاع العام، بما فيها عامل غياب الحوافز وضعف الروابط بين الأداء والمردودية، تجعل من العاملين أقل ميلاً للإبداع والإبتكار، خاصة في ظل انتشار عقود العمل غير محددة المدة وتدني الأجور وظروف العمل. من هذا المنطلق، فإن تقليص حجم القطاع العام والحدّ من التوظيف فيه يمثل توجهاً إصلاحياً ضرورياً لتحفيز الأفراد على تبني روح المقاولاتية والبحث عن فرص إستثمارية مستقلة بدل انتظار التوظيف الحكومي، كما أن هذا التوجه سيعزز التنافس بين المؤسسات في إستقطاب اليد العاملة المؤهلة،

[1]- البنك الدولي، ***إصلاحات منظومة الدعم والتحول نحو الحماية الاجتماعية الموجهة***، تقرير التنمية الاقتصادية،2020.

[2]- البنك الدولي، ***تقرير ممارسة أنشطة الأعمال***، إصدارات متعددة .واشنطن :مجموعة البنك الدولي.

[3]- وزارة المالية الجزائرية، ***التقرير الاقتصادي السنوي***، الجزائر،2020.

وسيسهم في رفع مستوى تأهيل الموارد البشرية وتحسين إنتاجيتها في إطار سوق عمل أكثر ديناميكية وتوازناً . وبذلك، فإن التقليص من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لا يعني التخلي عن دورها كمنظم ومراقب، بل الانتقال نحو نموذج إقتصادي أكثر إنفتاحاً يعتمد على تحفيز المبادرة الخاصة، وترسيخ المنافسة العادلة، وضمان الشفافية في التعاملات الاقتصادية بما يحقق الكفاءة ويعزز النمو المستدام[1].

4. دعم الإبتكار:

إن دعم الابتكار يتطلب أولًا تطوير البنية التحتية الرقمية بما يضمن بيئة مناسبة لإطلاق الأفكار الجديدة وتطوير المنتجات التكنولوجية. ومن هذا المنطلق، ينبغي تحديث شبكات الاتصال والمعلومات لتصبح أكثر سرعة وأمانًا، مع توفير خوادم الإنترنت المتطورة وأنظمة إدارة البيانات المتكاملة، كما يجب تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تبني تكنولوجيا المعلومات في عملياتها الإنتاجية والخدماتية، لما لذلك من أثر مباشر في خفض التكاليف وتسريع تنفيذ المشاريع. ويكتمل هذا الجهد عبر إنشاء منصات وطنية تربط الجامعات ومراكز البحث العلمي مع الشركات، بما يسهل تبادل المعرفة وتحويل البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية قابلة للتسويق والإستخدام الصناعي.

في جانب التمويل، يشكل الدعم المالي الموجه للبحث والتطوير أحد أبرز محاور الإصلاح، بحيث ينبغي تخصيص منح ومساعدات مالية للشركات والمؤسسات البحثية، خاصة في المجالات التي تولد قيمة اقتصادية ملموسة للإقتصاد الوطني، ويجب أن تكون هذه المساعدات مصحوبة بحوافز للشركات المستثمرة في الإبتكار، سواء عبر الدعم المادي المباشر أو الحوافز الضريبية، مع إنشاء هيئات متابعة لضمان توجيه التمويل نحو المشاريع ذات الأثر الفعلي والمنتج، كما ينبغي ربط الدعم بنتائج ملموسة من خلال نظام تقييم دوري لقياس فعالية المشاريع البحثية، واتخاذ قرارات مستمرة بشأن استمرار الدعم أو إعادة توجيهه بما يحقق أكبر استفادة إقتصادية.

علاوة على ذلك، لا يمكن تصور نجاح أي استراتيجية مبتكرة دون تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، فالجامعات تمثل المصدر الرئيس للمعرفة، ودمج نتائج بحوثها مع تطبيقات واقعية في الشركات يعزز من التدفق التكنولوجي ويزيد من قيمة الابتكار الاقتصادية، ومن المهم توفير حوافز للشركات التي تتعاون مع الجامعات في مشاريع البحث والتطوير، مثل تخفيضات ضريبية أو دعم جزئي في التمويل،

[1]- صندوق النقد الدولي، ***تقرير عن إصلاحات القطاع العام في الجزائر***، 2021.

لضمان جدوى الشراكات واستدامتها، كما يجب تطوير آليات لتحويل نتائج البحوث الجامعية إلى منتجات وخدمات قابلة للتطبيق الصناعي، بما يحقق القيمة المضافة ويسهم في رفع مساهمة الابتكار في النمو الاقتصادي الوطني.

أخيرًا، لضمان استدامة الإصلاحات، ينبغي إنشاء نظام متكامل للمتابعة والتقييم .يمكن ذلك عبر تأسيس هيئة وطنية متخصصة تراقب توجيه الدعم المالي والتقني، وتقيس تأثير البحث والتطوير على مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة، بحيث يجب اعتماد مؤشرات دقيقة لأداء المشاريع الإبتكارية، مع إجراء تقييم دوري للسياسات والإجراءات لتعديل الاستراتيجية بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. إن هذا النهج المتكامل يضع أساسًا متينًا لإطلاق ثورة ابتكارية حقيقية في الإقتصاد الجزائري، تجعل من المعرفة والبحث العلمي محركًا رئيسيًا للنمو والتنمية المستدامة.

5. تطوير البنية التحتية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات:

تُعدّ البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أحد الأعمدة الأساسية لأي إصلاح اقتصادي حديث، إذ تمثل الإطار الداعم لعملية التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل وقادر على المنافسة، وقد كشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016 المتعلق بـ *مؤشر الجاهزية الشبكية* عن أداء متواضع للجزائر في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة 117 من بين 139 دولة[1]. ويُظهر هذا الترتيب تأخر الجزائر في مجموعة من المؤشرات الفرعية ذات الصلة، منها محدودية توافر أحدث التكنولوجيات (المرتبة 129)، وضعف أمن خوادم الإنترنت (المرتبة 122)، وتدني مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات بين المؤسسات الاقتصادية (المرتبة 132).

هذا الوضع يعكس حاجة ملحة إلى تبنّي إصلاحات هيكلية عميقة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عبر تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق شبكات الاتصال ذات السرعة العالية، إلى جانب ضمان أمن المعاملات الإلكترونية وتحسين جودة الخدمات الرقمية. إن هذه الإصلاحات ليست خيارًا ترفيًّا، بل ضرورة اقتصادية لتسريع وتيرة النمو وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية.

[1]- المنتدى الاقتصادي العالمي، ***تقرير الجاهزية الشبكية 2016***، (جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، ص75، 2016).

إن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يُعتبر من أهم محركات التنمية في الاقتصاد الحديث، لِما يتيحه من فرص لتقليص الفوارق الجغرافية بين المناطق، وتسهيل النفاذ إلى الخدمات العمومية والإدارية، فضلاً عن دعم التحول المؤسسي نحو الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات، كما يؤدي تطوير هذه البنية إلى خفض تكاليف المعاملات الاقتصادية وتسهيل انسيابية المعلومات، مما يرفع من مستوى الشفافية والكفاءة في تسيير الموارد[1].

وعليه، فإن سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر مطالبة بإعادة هيكلة قطاع الاتصالات وفق رؤية شاملة تدمج بين التحديث التكنولوجي، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات التحول الرقمي، ذلك أن بناء منظومة إتصالية حديثة وآمنة يُمثل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ أسس اقتصاد رقمي تنافسي قادر على دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاندماج في الإقتصاد العالمي[2].

6. ربط الجامعة الجزائرية بالمؤسسات العمومية والخاصة:

تُعدّ مسألة ربط الجامعة الجزائرية بالمؤسسات العمومية والخاصة أحد المحاور الجوهرية في مسار الإصلاح الاقتصادي القائم على المعرفة، إذ تمثل الجامعة الفضاء الأكثر قدرة على إنتاج المعرفة وتوليد الحلول العلمية والتقنية التي يحتاجها الإقتصاد الوطني لتسريع النمو وتنويع القاعدة الإنتاجية. فالتكامل بين الفضاء الأكاديمي والقطاعين الإقتصادي والإداري يُعدّ من أهم الأدوات لتحقيق التحول الهيكلي المنشود، لِما يتيحه من إمكانيات لتسويق نتائج البحث العلمي وتوجيهها نحو حاجيات الإقتصاد الفعلية، سواء عبر تطوير عمليات الإنتاج أو تحسين كفاءة الموارد أو إبتكار منتجات وخدمات جديدة. ومن ثَمّ، فإن بناء شراكة مؤسساتية فعالة بين الجامعة والمؤسسة يُمثل إنتقالاً من منطق "التكوين من أجل التشغيل" إلى منطق "المعرفة من أجل التنمية"، وهو ما يعزّز دور الجامعة كمحرك للنمو بدلاً من أن تظل مؤسسة تعليمية مغلقة على ذاتها[3].

وتقتضي هذه الشراكة إنشاء آليات مؤسسية وتنظيمية متكاملة تضمن تحويل المعرفة إلى تطبيقات إقتصادية ملموسة، من خلال تأسيس مكاتب لنقل التكنولوجيا داخل الجامعات، وتطوير حاضنات ومراكز تميز تُعنى بالبحث التطبيقي في المجالات ذات الأولوية الوطنية مثل الطاقة، الزراعة، والصناعة التحويلية، كما

---

[1]- أحمد، بن سالم، ***"تكنولوجيا المعلومات كمدخل للإصلاح الاقتصادي في الجزائر "***، *مجلة الاقتصاد الجديد والتنمية المستدامة*، العدد 8 (2021): 45-67.

[2]- صادق سمير، "***البنية التحتية الرقمية ودورها في تحسين التنافسية الاقتصادية للدول النامية*** "*.مجلة دراسات اقتصادية عربية*، المجلد 15، العدد 2 (2020): 115-132.

[3]- أحمد بن عمر، ***" الجامعة ودورها في التنمية الاقتصادية"***، *دراسة حالة الجزائر*، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،2021، ص55.

يستدعي الأمر إشراك القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير عبر حوافز مالية وضريبية تُشجع المؤسسات على الإستثمار في الابتكار الأكاديمي، بما في ذلك نظام التمويل المطابق الذي يجمع بين مساهمة الدولة والمؤسسات في تمويل المشاريع المشتركة. في المقابل، ينبغي أن تلتزم الجامعات بإعادة توجيه نشاطها العلمي نحو مجالات ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وتكييف مناهجها لتكوين كفاءات قادرة على العمل في بيئات إنتاجية قائمة على البحث والتطوير[1].

وتتطلب هذه الرؤية التكاملية اعتماد سياسة حكومية واضحة للربط بين الجامعة والاقتصاد تقوم على التنسيق بين وزارات التعليم العالي والصناعة والمالية، وإقرار تشريعات جديدة تنظم الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث المشتركة، وتضمن استفادة جميع الأطراف من العائد المعرفي والاقتصادي. كما ينبغي تعزيز منظومة التحفيز للباحثين والمؤسسات المتعاونة عبر جوائز وطنية للابتكار واتفاقيات شراكة طويلة الأمد، إلى جانب بناء قواعد بيانات وطنية تربط الجامعات بالمؤسسات وتُتيح تتبع مخرجات البحث وتقييم مردودها الاقتصادي. إن تفعيل هذه المقاربة يُعدّ خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والابتكار، قادر على تحقيق النمو المستدام وتخفيف التبعية للقطاعات التقليدية المعتمدة على الريع[2].

إنّ مجمل هذه الإصلاحات الهيكلية، بمختلف محاورها (سوق العمل، سوق المنتجات، القطاع المالي، البنية التحتية، التعليم، والإبتكار)، تشكّل إطارًا متكاملًا يسعى إلى تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج وتنافسي، فالتركيز على تحرير الأسواق وتبسيط الإجراءات يعزز من دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، في حين تسهم إصلاحات سوق العمل والتعليم في تحسين كفاءة رأس المال البشري وضمان إستدامة النمو على المدى الطويل، أما تطوير الأسواق المالية والبنية التحتية، فيوفران الأسس المادية والتمويلية اللازمة لدفع عجلة الاستثمار والإنتاج.

وتتجسد أهمية هذه الإصلاحات أيضاً في بعدها الأمني والاقتصادي، إذ إن بناء اقتصاد متنوع، مرن، وذو قدرة تنافسية عالية من شأنه أن يقلل من الهشاشة المالية والإجتماعية ويعزز الإستقرار الداخلي، فكلما إزدادت كفاءة المؤسسات وتنوّعت مصادر الدخل الوطني، كلما تراجعت المخاطر المرتبطة بالصدمات

[1]- البنك الدولي، ***"تقرير التعليم العالي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"***، واشنطن العاصمة: البنك الدولي2020، ص105.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "***نقل التكنولوجيا والابتكار في الجامعات العربية***"، باريس: اليونسكو، 2019.

الخارجية، مما يحقق أمناً اقتصادياً مستداماً ويجعل النمو في الجزائر أكثر توازناً وإستقلالية عن تقلبات سوق الطاقة.

الفرع الثاني: الإصلاحات المؤسساتية

تمثل المؤسسات مثل ما تم الإشارة إليه في الفصل الأول "مجموعة القواعد والإجراءات التي يضعها الأفراد لتنظيم تعاملاتهم وضمان التنسيق الفعال بينهم، بحيث تشمل نوعين من القواعد الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة[1]." ولوحظ أنه في التسعينيات من القرن الماضي، ونتيجة للأبحاث التي قام بها العديد من الاقتصاديين بما فيهم "**دوغلاس نورث**"، أصبح واضحًا الدور المحوري الذي تلعبه البيئة المؤسسية في تحفيز النشاط الاقتصادي داخل الدول، حيث أثبتت الأبحاث أن المؤسسات الفعالة تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي والتنموي، وذلك بما له من آثار إيجابية تتعلق أساسا بتخفيض تكلفة المعاملات، تعزيز المنافسة، حماية المستهلك، وخلق بيئة عمل تساهم في تحفيز النمو بشكل عام. وعلى هذا الاساس أصبح التركيز في الفكر التنموي خلال تلك الفترة ينصب على دراسة دور المؤسسات ومدى تأثيرها في النمو الإقتصادي.

ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت دراسة **داني رودريك**[2]، الذي أشار إلى أن البلدان التي تفتقر إلى مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية تواجه صعوبة في الحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي. على ضوء ذلك، نشأت فكرة "الجيل الثاني من تحديات التنمية"، الذي يتناول سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية التي تركز على تحسين البيئة المؤسسية وتعزيز دورها في تحفيز آليات السوق، بما يشمل سياسات حماية الملكية الفكرية، تعزيز المنافسة، ومحاربة الاحتكار، بالإضافة إلى تحسين أداء الحكومة في إدارة شؤون الدولة[3].

وتتضمن الإصلاحات المؤسسية مجموعة واسعة من المبادرات التي تهدف إلى تقليل تكلفة المعاملات، تحسين الشفافية والنزاهة، وتعزيز الحوكمة في المجتمع، كما تشمل تبسيط إجراءات مناخ الأعمال، تسوية

[1]- North, Institutional Change and Economic Performance, p.122.

[2]- **داني رودريك** من مواليد 14 أوت 1957 اقتصادي تركي وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في مؤسسة فورد في كلية جون إف كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد، كان سابقًا أستاذ ألبرت أوتو هيرشمان للعلوم الاجتماعية في معهد الدراسات المتقدمة في برينستون، نيو جيرسي، له منشورات كثيرة في مجالات الاقتصاد الدولي، والتنمية الاقتصادية ، والاقتصاد السياسي.

[3]- Rodric D. et al. ***« Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development »***, Journal of Economic Growth, June 2004, Volume 9, Issue 2, pp 131–165.

المشروعات المتعثرة، ضمان حقوق المستثمرين، وتوفير الائتمان، إلى جانب ضمان تنفيذ العقود وحل النزاعات بطريقة عادلة وفعالة.

أما عن الطريقة التي تؤثر بها المؤسسات على الأداء الاقتصادي، فإن المؤسسات الفعالة تقوم بعدة أدوار رئيسية تهدف مجملها إلى التقليل من تكاليف المعاملات، مما يعزز كفاءة الأسواق ويؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

وتُظهر الدراسات أن النظام القضائي الفعّال، الذي يضمن حقوق الملكية، له تأثير مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما يكون النظام القضائي ضعيفًا، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الحوافز لدى الأفراد لإنشاء مشاريع جديدة، كما يُضعف قدرة المؤسسات المالية على ضمان الائتمان.

إنّ الرفع من مستوى كفاءة الجهاز القضائي الجزائري يعد أمرًا أساسيًا لدعم النمو، حيث يُسهم في زيادة الثقة في قدرة النظام على حماية حقوق الملكية، مما يشجع على تأسيس المشاريع وتحفيز التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. علاوة على ذلك، يلعب النظام القضائي دورًا محوريا في ضمان حقوق الدائنين، مما يعزز ثقة المؤسسات المالية في قدرتها على استرداد مستحقاتها، وبالتالي يشجعها على تقديم الائتمان للمقترضين الذين يلتزمون باحترام الشروط التعاقدية. بالإضافة إلى ذلك، يُساهم في تسريع تصفية المشروعات المتعثرة، مما يرفع من وثيرة المشاريع الاستثمارية الجديدة[1].

في نفس السياق، تشير الدراسات إلى أن الإصلاحات التي تيسر إجراءات التحضير لإعداد المشاريع وإنجازها تلعب دورًا حيويًا في تحفيز النمو الاقتصادي، هذه الإصلاحات تعمل على تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف والوقت المستغرق لإنجاز المعاملات الاقتصادية، مما يسهل تأسيس المزيد من المشاريع وزيادة معدل نمو الشركات في القطاع الرسمي.

وتعتبر الإصلاحات المؤسساتية في الجزائر من أبرز العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تأتي هذه الإصلاحات كأداة أساسية لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار، وذلك من خلال توفير بيئة مؤسسية فعّالة تعمل على تحفيز الاستثمارات، تحسين الشفافية، والرفع من مستوى كفاءة السوق، ومن أهم الاصلاحات المؤسساتية الواجب اعتمادها نجد كل مما يلي:

1. ضمان الأمن القانوني في المجال الاقتصادي:

[1]- دراسة من إعداد الدكتور محمد إسماعيل والدكتورة هبة عبد، المرجع نفسه، ص 26.

يُعدّ الأمن القانوني من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، إذ يضمن وضوح القواعد والإجراءات التي تنظم النشاط الاقتصادي ويمنح الفاعلين الاقتصاديين الثقة في البيئة القانونية والمؤسساتية التي يعملون ضمنها. وفي الحالة الجزائرية، يواجه الإقتصاد الوطني تحديات معتبرة ناجمة عن تعدد القواعد القانونية والتنظيمية والإدارية، الأمر الذي أضعف من روح المبادرة وأثّر سلباً على ديناميكية الإستثمار والإنتاج خاصة داخل القطاع الخاص.

ففي سوق العمل، على سبيل المثال، تتسم القوانين بقدر كبير من الجمود، مما يحدّ من مرونته ويقيد حركة التوظيف والتسريح وتنظيم ساعات العمل، بحيث يؤدي هذا الجمود في الكثير من الحالات إلى ضعف إنتاجية الأفراد وتراجع كفاءة المؤسسات في التكيف مع التحولات الاقتصادية. ومن أجل تحقيق الأمن القانوني في هذا المجال، ينبغي إعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لعقود العمل، بحيث يتم توسيع نطاق استخدام العقود محددة المدة وعدم حصرها في حالات استثنائية، لما لذلك من أثر إيجابي في خلق بيئة أكثر مرونة وتحفيزاً للعاملين، إذ ترتبط استمرارية العقود بمدى الأداء والإنتاجية،كما يُستحسن تقليص القيود المفروضة على المؤسسات عند تسريح العمالة الزائدة لاسيما في القطاع العام، لتتمكن هذه الاخيرة من التكيف السريع مع المتغيرات الاقتصادية، وتجنب الأعباء المالية غير المتناسبة مع قدراتها، وإلى جانب ذلك يُعدّ تحرير نظام العمل بالساعات الإضافية خطوة مهمة نحو مرونة أكبر في سوق العمل، شريطة أن يُقرن بنظام تحفيزي للعاملين يساهم في رفع إنتاجيتهم وتحسين أداء المؤسسات. وتؤكد الدراسات المتخصصة على أهمية تعزيز المرونة القانونية في سوق العمل، حيث أظهرت دراسة "**برنال فارديقو**" أن زيادة مؤشر مرونة سوق العمل بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى تراجع معدل البطالة في المتوسط بنحو 0.9 %[1].

أما على صعيد المؤسسات، فإن الأمن القانوني في المجال الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال تبسيط التشريعات المرتبطة بعملية إنشاء المؤسسات وممارسة الأنشطة التجارية، فتعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد الرخص والقيود القانونية يشكلان أحد أبرز العوائق أمام حرية الاستثمار، كما أشارت إليه العديد من تقارير البنك الدولي حول مناخ ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول. وعلى هذا الأساس، فإن ترسيخ الأمن القانوني يقتضي تبسيط إجراءات الولوج إلى الاسواق سواء منها الداخلية أو الخارجية، وتسهيل الحصول على

[1] - Bernal-Verdugo, L., Furceri, D., & Guillaume, J. (2017). « ***Labor Market Flexibility and Unemployment: Cross-Country Evidence »,*** *Journal of Economic Policy Studies*, 14(3): 45-67.

التراخيص والقروض، وضمان استقرار القوانين الضريبية والجمركية بما يعزز الثقة لدى المستثمرين ويشجع المنافسة الشريفة[1].

إن تحقيق الأمن القانوني في المجال الاقتصادي يشكل بالضرورة شرطاً أساسياً لخلق بيئة أعمال مستقرة وشفافة، قادرة على استقطاب الاستثمار ورفع كفاءة الإنتاج، بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي واستدامة المؤشرات الايجابية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

2. تحسين بيئة الأعمال:

تعد بيئة الأعمال من العوامل الحاسمة التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتحفيز الإنتاجية في الجزائر، وعلى العكس من ذلك تُعتبر البيروقراطية وإزدواجية الإجراءات الإدارية من أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية بيئة الأعمال، هذا الأمر الذي يجعل من الضروري إتخاذ خطوات جادة لتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص حجم المستندات المطلوبة، وتخفيض الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات التجارية، كما يجب تقليل الحواجز التي تقف أمام ممارسة الأنشطة الاقتصادية، مثل تقليل متطلبات التسجيل في السجل التجاري، وتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع من خلال تسهيل حصولها على التمويل وعلى العقارات الاستثمارية اللازمة.

3. إصلاح النظام القضائي:

من بين الإصلاحات الأكثر أهمية في الجزائر هو تحسين النظام القضائي لضمان العدالة وحماية حقوق الملكية، وذلك باعتبار أن ضعف النظام القضائي يمثل عائقًا كبيرًا أمام تشجيع الإستثمارات خاصة الأجنبية منها، إذ يتعين على الجزائر تعزيز كفاءة النظام القضائي وجعل القضاء أكثر إستقلالية وشفافية، والعمل على تطبيق عقوبات صارمة على الجرائم الإقتصادية مثل الإحتيال، الفساد بشتى أنواعه والسرقات الفكرية، الأمر الذي سيزيد من الثقة في النظام القانوني والقضائي على حد سواء، مما يساهم في جذب الإستثمارات وتحفيز نمو المشروعات، هذا بالإضافة الى أنّ تسريع الإجراءات القانونية المتعلقة بحقوق الملكية وتنفيذ العقود سيساهم بشكل كبير في زيادة الانفتاح الاقتصادي.

4. تعزيز الحوكمة والشفافية:

[1] - World Bank. "Doing Business Report." World Bank Group, various years.

تعد الحوكمة الرشيدة من العناصر الأساسية التي تكرس الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، ويشمل ذلك مكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، بحيث يجب على الاجهزة الرسمية الجزائرية تبني سياسات تعزز من الشفافية في الإجراءات الحكومية، وفتح المجال أمام الرقابة المستقلة على القطاع العام، كما يجب أن تعمل على تحسين إدارة المال العام وضمان استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة هذا الأمر سيؤدي إلى خلق بيئة أكثر إستقرارًا وجذبا للاستثمارات الداخلية والخارجية.

5. تحفيز تنويع الإقتصاد:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، ولضمان استدامة النمو الاقتصادي يجب على الجزائر أن تتبنى سياسات لتنويع الاقتصاد الوطني بالدرجة الاولى، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، والتكنولوجيا. وذلك كله في إطار بيئة محفزة لهذه القطاعات من خلال تشجيع الإبتكار، توفير الحوافز الضريبية، وتسهيل الوصول إلى التمويل، كما يجب العمل على تطوير البنية التحتية المناسبة لهذه القطاعات لضمان تنافسيتها على الصعيدين المحلي والدولي.

6. تعزيز حقوق الملكية الفكرية:

إن حماية الملكية الفكرية تعتبر من العوامل الحيوية التي تساهم في تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي في الجزائر، بحيث هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، سواءً كانت في مجال براءات الاختراع أو حقوق الطبع والنشر، وغيرها من المجالات التي يجب حمايتها، وذلك من خلال ضمان حماية حقوق المبدعين والمستثمرين، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الابتكارية التي تساهم في تنويع الاقتصاد، كما يجب على الجزائر تحسين ممارسات التنفيذ والرقابة على حقوق الملكية الفكرية لضمان بيئة اقتصادية قادرة على جذب الشركات العالمية.

المطلب الثاني: الآليات غير الحكومية

في ظل التحديات البنيوية التي يواجهها الإقتصاد الجزائري، لاسيما إعتماده المفرط على قطاع المحروقات وتقلبات السوق العالمية، أصبح من الضروري تبني مقاربة تنموية شمولية تأخذ بعين الاعتبار تعددية الفاعلين وتنوع أدوات التأثير في الحركية الاقتصادية. ومن هذا المنظور، بات من الجلي أن الدور التقليدي للدولة، وإن كان محوريًا، لا يكفي بمفرده لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع. هنا تبرز أهمية الآليات غير الحكومية

كعنصر مكمل ومُحفز للجهود الرسمية، وكمجال خصب لإعادة هيكلة النسيج الإقتصادي والإجتماعي ضمن منظور تنموي جديد.

وتشمل هذه الآليات جملة من الفاعلين غير الحكوميين الذين تختلف أدوارهم بإختلاف طبيعة تدخلاتهم، ويأتي في مقدمتهم القطاع الخاص، الذي يُنظر إليه كقاطرة أساسية للنمو، من خلال الإستثمار، خلق الثروة، وتوفير فرص العمل. فالقطاع الخاص المحلي، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمتلك إمكانات كامنة لتحريك الدورة الاقتصادية في مختلف القطاعات، بشرط توفير بيئة مؤسساتية وتنظيمية محفّزة قائمة على الشفافية، حرية المبادرة، وضمان المنافسة النزيهة. إلى جانب ذلك، يُعد المجتمع المدني شريكًا فاعلًا في تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال دوره في تعبئة الطاقات المجتمعية، ونشر ثقافة ريادة الأعمال، والمساهمة في توجيه الموارد نحو أولويات التنمية المحلية، فضلاً عن كونه حلقة وصل بين الدولة والمواطن، ما يعزز الشفافية والمساءلة. كما أن المراكز البحثية والجامعات تُعد من أهم آليات إنتاج المعرفة الاقتصادية، بما توفره من دراسات علمية، ونماذج تحليلية، وتوصيات سياسات مبنية على الأدلة، تساهم في تحسين جودة القرارات الاقتصادية.

ولا يمكن إغفال الدور المتنامي لما يعرف بـ الشراكات متعددة الأطراف، لاسيما التعاون مع المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الإقليمية، والقطاع الخاص الأجنبي، حيث تمثل هذه الآليات قناة مهمة لجذب الاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية والفنية.

يسعى هذا المطلب إلى تحليل هذه الآليات غير الحكومية وفق منظور تكاملي، يُبرز أدوارها الفعلية والمحتملة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التطرق إلى الإطار المؤسساتي والتنظيمي الذي يحكم تفاعلها، والقيود التي تحد من فعاليتها، فضلاً عن سبل تفعيلها ضمن رؤية استراتيجية تنموية قائمة على إشراك جميع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين.

الفرع الأول: تفعيل دور القطاع الخاص

يُعدّ القطاع الخاص الركيزة الأساسية لأي مشروع تنموي مستدام في الدول الحديثة، لما يتميز به من قدرة على المبادرة ومرونة في التكيّف وإمكانية تعبئة الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية، فهو يمثل أحد أهم محركات النمو ومصدراً رئيسياً لخلق القيمة المضافة وتنويع الاقتصاد الوطني. وفي الحالة الجزائرية، ورغم الجهود

التي بُذلت خلال العقدين الاولين من الالفية الثانية من أجل تحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة المبادرة الخاصة، فإن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال دون المستوى المأمول، ويرجع ذلك إلى جملة من العراقيل المؤسسية والهيكلية كما سبق ذكرها والمتمثلة أساسا في تعقيد الإجراءات الإدارية، ضعف منظومة التمويل، تذبذب الإطار القانوني للاستثمار وهيمنة الدولة على القطاعات الإستراتيجية[1].

وعليه، فإن تحقيق النهضة الإقتصادية المنشودة يقتضي إعادة النظر في مكانة القطاع الخاص في صميم الاستراتيجية التنموية الوطنية باعتباره فاعلاً ريادياً قائما بذاته وليس مكمل للقطاع العام فقط، بل شريكًا حقيقيًا في الإنتاج، الابتكار، والتشغيل.

أ- الأهداف الإستراتيجية للقطاع الخاص:

أولًا: تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية

إنّ من أهم أدوار القطاع الخاص في الجزائر هو تحريك عجلة النمو وتنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) تُشكّل القاعدة الإنتاجية التي يمكن أن تدفع بالنشاط الصناعي والزراعي والخدماتي نحو مستويات أعلى من التنافسية. ويُبرز التحليل المقارن أنّ الاقتصادات التي إستطاعت تحقيق نمو متوازن مثل: تركيا وماليزيا، إعتمدت بالدرجة الأولى على تحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية، ودعم سلاسل القيمة الصناعية، وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

أما في السياق الجزائري، يبقى الرهان الأساسي هو تقليص التبعية المفرطة للمحروقات عبر تطوير فروع جديدة للصناعات التحويلية، خصوصًا في مجالات البتروكيمياء والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية، ويُعدّ هذا التحول شرطًا بنيويًا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية[2].كما أن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بات ضرورة لتسريع الإستثمار في المجالات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، النقل والتكنولوجيات الجديدة، وذلك نظرًا للعجز المالي للدولة في تمويل كل المشاريع الكبرى[3].

---

[1]- بوزيد فوزي، ***"إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية"***، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 20 (2020)، ص.ص 88-90.

[2]- البشير عبد النور، ***"التنويع الاقتصادي في الجزائر بين متطلبات الإصلاح وحدود الأداء"***، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 7 (2019)، ص 54-57.

[3]- Benhabib, R, « ***Le partenariat public-privé et la diversification économique en Algérie*** », Revue Tiers Monde, vol. 45, n° 2 (2021),p. 70.

إن بناء قاعدة إنتاجية متنوعة يساهم في حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، ويعزز مناعة الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الخارجية، ويمنح الجزائر استقلالية اقتصادية تدريجية، بحيث تعتبر هذه القاعدة ليست مجرد خيار تقني، بل تحول هيكلي في طبيعة النمو، حيث يتحول القطاع الخاص من مجرد متلقٍّ للمنافع الريعية إلى منتج للقيمة المضافة ومصدر رئيسي للابتكار والاستثمار المحلي.

ثانيًا: خلق فرص العمل وتحسين مستوى التشغيل

يُعتبر القطاع الخاص المصدر الأهم لخلق فرص العمل في معظم الاقتصادات الحديثة، بفضل مرونته وقدرته على استيعاب العمالة الجديدة. علما أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت مستويات مرتفعة نسبيا خلال السنوات الأخيرة والتي كانت تتراوح ما بين 11و 13%، هذا الامر يجعل من المؤسسات العمومية لا تستطيع وحدها توفير التشغيل الكافي[1]، حيث تظل المؤسسات الخاصة "خصوصًا الصغيرة والمتوسطة " قاطرة أساسية في إمتصاص البطالة، إذا ما توفرت بيئة أعمال مشجعة تتسم بالإستقرار، والشفافية، وسهولة الوصول إلى التمويل، وتؤكد تقارير البنك الدولي أن تخفيف العراقيل البيروقراطية[2] وتحسين النفاذ إلى التمويل البنكي وتبسيط نظام الضرائب، من شأنه أن يرفع من معدلات خلق مناصب الشغل في القطاع الخاص بنسبة معتبرة.

كما تمثل المؤسسات الناشئة (Startups) فرصة فريدة لتشغيل الشباب الجامعيين واستغلال الطاقات الإبداعية في القطاعات الرقمية، الخدماتية والتكنولوجية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن دعم منظومات الابتكار وريادة الأعمال من خلال الحاضنات التكنولوجية ومؤسسات التمويل المصغر يؤدي إلى تقليص البطالة الهيكلية بشكل ملموس[3]. علما أن تعزيز مكانة القطاع الخاص في سوق العمل يتطلب إصلاحات متكاملة تشمل التعليم، التمويل، والتشريعات الاجتماعية، لأن التشغيل المستدام لا يمكن فصله عن سياسات اقتصادية كلية رشيدة.

ثالثًا: نقل التكنولوجيا وتعزيز الإبتكار

[1]– مقصد سعد، رمضاني لعلا،" ***تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر"***، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01 (2020)، ص ص 275–294.

[2]- World Bank. ***Algeria Economic Update: Strengthening Private Sector Growth***. Washington D.C., 2022.

[3]- Hachemane, F, ***« Entrepreneuriat et innovation en Algérie : défis et opportunités », Revue du CREAD***, vol. 37, n° 3 (2020), p.p 93–95.

يُعدّ نقل التكنولوجيا من أهم الآليات التي يمكن للقطاع الخاص من خلالها أن يرفع من إنتاجيته ويعزز قدرته التنافسية .فالقطاع الخاص هو الأكثر قدرة على استيعاب الابتكارات الحديثة وتوطينها ضمن منظومته الإنتاجية عبر الشراكات الدولية، أو عبر دعم البحث والتطوير المحلي. لكن في الجزائر، يبقى الإنفاق على البحث العلمي ضعيفًا (أقل من 1% من الناتج المحلي)، وهو ما يجعل إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع البحث التطبيقي خطوة ضرورية نحو الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.[1]

كما أنّ تبني التحول الرقمي في المؤسسات الخاصة أصبح عاملاً حاسمًا في التنافسية، خصوصًا في مجالات التصنيع الذكي، الطاقة المتجددة، والتجارة الإلكترونية .إن علاقة القطاع الخاص بالتكنولوجيا يجب أن تنتقل من مرحلة "الإستهلاك" إلى مرحلة "الإبداع والإنتاج المعرفي"، وذلك عبر تشبيك الجامعات ومراكز البحث مع النسيج الاقتصادي المحلي.

رابعًا: إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص

إنّ النهوض بالقطاع الخاص في الجزائر يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمستثمرين، من علاقة وصاية إلى علاقة شراكة وتنظيم، فالدولة مطالبة بدور "المحفز والمنظم" الذي يضع الإطار القانوني والجبائي العادل، ويضمن حرية المنافسة ومنع الاحتكار، مع ترك المجال للمبادرة الفردية كي تؤدي دورها في التنمية. كما يجب تفعيل آليات الشفافية والحوكمة الاقتصادية لضمان بيئة أعمال نظيفة، عبر رقمنة الخدمات الإدارية، وتبسيط الإجراءات، وتفعيل أجهزة المراقبة والمساءلة المالية، فمن دون مؤسسات قوية وإدارة رشيدة، لا يمكن للقطاع الخاص أن يكون محركًا للنمو بل سيبقى أسيرًا للريع والعلاقات الزبونية.

بناء على ما سبق يمكننا القول أن القطاع الخاص في الجزائر يقف أمام منعطف تاريخي، فإما أن يتحول إلى رافعة حقيقية للنمو والتنمية المستدامة، وإما أن يبقى هامشيًا في ظل هيمنة القطاع العام، ويعتمد المسار الأول على تفعيل إصلاحات هيكلية عميقة تشمل:

- تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- تطوير النظام البنكي والمالي لتمويل المؤسسات الخاصة؛
- دعم الإبتكار والمقاولات الناشئة؛

[1]– منصوري أحمد،" ***البحث العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر"***، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد 18 (2021)، ص ص 60–63.

- وتشجيع التوجه نحو التصدير والتصنيع المحلي.

بهذا المعنى، يمكن القول أن القطاع الخاص ليس مجرد فاعل اقتصادي، بل هو مشروع مجتمعي وتنموي يهدف إلى تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وإرساء دعائم النمو المستدام في الجزائر، ويعد من المسائل التي يجب أن تتضافر فيها كل الجهود سواءً القطاع الخاص أو العام على وجه سواء.

ب– دور المؤسسات الخاصة في تفعيل القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يمثل الفاعل الرئيس في تعبئة الموارد وخلق فرص العمل وتنشيط الدورة الإنتاجية خارج نطاق الدولة، غير أن تفعيل دوره لا يمكن أن يتم بمعزل عن ديناميكية مؤسساته الخاصة، التي تعتبر المحرك الداخلي لهذا القطاع، فالمؤسسات الخاصة بمختلف أحجامها وأنشطتها تجسد روح المبادرة الفردية، وتترجم التحول من الاقتصاد الموجه نحو الريع إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والمنافسة والإبتكار.

ولقد أظهرت التجارب الدولية أن قوة القطاع الخاص لا تقاس فقط بمدى انفتاح السوق أو وفرة رأس المال، بل بقدرة المؤسسات الخاصة على التنظيم الذاتي والتجديد المستمر واستيعاب التكنولوجيا والتكيف مع التحولات الاقتصادية، الامر الذي يجعل من دعم المؤسسات الخاصة شرطاً حيوياً.

أولًا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة كركيزة للتحول الهيكلي في الإقتصاد الجزائري

يمثل الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري مطلبًا استراتيجيًا في ظل التحديات المرتبطة بتقلب أسعار النفط وضعف تنويع مصادر الدخل الوطني. وفي هذا الإطار، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) والمؤسسات الناشئة (Startups) والحاضنات (Incubateurs) أدوات فاعلة لتحقيق التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي. فهذه المؤسسات تمثل القاعدة الأكثر ديناميكية في أي منظومة إنتاجية، لما تتميز به من قدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية وقابلية سريعة للتجديد والابتكار، كما أنها تمتلك خاصية اللامركزية الاقتصادية، أي قدرتها على الانتشار الجغرافي والتأثير في النسيج المحلي والجهوي، مما يجعلها آلية فاعلة لتحقيق النمو الشامل. وفي الحالة الجزائرية، يُفترض أن تشكل هذه المؤسسات نواة الاقتصاد الجديد

الذي يجب أن توليه مختلف سياسات الإصلاح أهمية بالغة، بإعتباره اقتصاد قائم على المبادرة، على التنافسية، وعلى إنتاج القيمة المضافة، بعيدًا عن نموذج الدولة الريعية[1].

ثانيًا: دور هذه المؤسسات في تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الإستقلال الاقتصادي

يُعدّ تنويع القاعدة الإنتاجية أحد الأهداف المركزية لأي سياسة إصلاح اقتصادي، وتعد الجزائر منذ عقود مرتبطة بعائدات المحروقات التي تمثل أكثر من 90٪ من الصادرات، مما جعل إقتصادها هشًّا أمام الصدمات الخارجية. ومن هذا المنطلق يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة محورية لتوسيع النسيج الصناعي الوطني، من خلال توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التحويلية، والصناعات الخفيفة، والفلاحة العصرية، والخدمات ذات القيمة المضافة. هذه المؤسسات تتيح استغلالًا أمثل للموارد المحلية وتقلل من الاعتماد على الواردات، وبذلك تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، وتدعم الاستقلال الاقتصادي عبر إنتاج بدائل محلية للسلع المستوردة. أما المؤسسات الناشئة، فهي تمثل الجيل الجديد من الفاعلين الاقتصاديين القادرين على إدخال التكنولوجيا والمعرفة في عملية الإنتاج، فبفضل نماذج أعمالها المبتكرة، يمكنها دعم الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، الذي يجعل من الابتكار والتكنولوجيا موارد أساسية للنمو[2].إنّ هذا التنويع ليس مجرد عملية اقتصادية، بل هو إصلاح بنيوي يهدف إلى إعادة توجيه النموذج التنموي من التوزيع الريعي إلى الإنتاج المستدام.

ثالثًا: المؤسسات الصغيرة والناشئة كأداة لتشغيل الشباب وتثمين رأس المال البشري

تشكل البطالة خاصة التي تمس الشباب وخريجي الجامعات من أحد أبرز التحديات الاجتماعية في الجزائر، مما يجعل من المؤسسات الصغيرة والناشئة خياراً إقتصادياً إستراتيجياً وضرورة إجتماعية لهذه الفئة من المواطنين، وذلك من منطلق أن هذا النوع من المؤسسات يعدّ أكثر مرونة من الشركات الكبرى في استيعاب اليد العاملة الجديدة، نظرًا لسهولة دخولها للأسواق وقابليتها للتوسع السريع، لاسيما وأن سوق العمل في الجزائر يحتوي على موارد بشرية شابة ومتعلمة قادرة على تحمل زمام ريادة الأعمال والابتكار في مختلف المجالات. إلاّ أنه ومن أجل تمكين هذه الشريحة المهمة من المجتمع يتطلب تحسين آليات تمويلها من خلال إنشاء صناديق رأس المال المخاطر وتبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية بخصوصها، كما أن دعم هذه

[1]- Bouznad Abdelkader, « ***Les PME et le Développement Économique en Algérie : Défis et Perspectives »,*** Revue Algérienne d'Économie et de Gestion, Université de Tlemcen, n°15, 2020, p. 148

[2]- Benhabib Karim, ***« Les Petites et Moyennes Entreprises en Algérie : Entre contraintes structurelles et opportunités de diversification*** », Revue des Sciences Commerciales, Université d'Alger 3, vol. 8, n°2, 2021, p. 79.

المؤسسات من خلال المرافقة التقنية والإدارية يسمح بتحويل الكفاءات الجامعية إلى مشاريع إنتاجية قادرة على المنافسة، وكذا جعلها قاطرة لامتصاص البطالة المقنّعة وتعزيز الاندماج المهني والاجتماعي[1].

رابعًا: نشر ثقافة الإبتكار ونقل التكنولوجيا كشرط للتحول الإقتصادي

إنّ الإبتكار أصبح في الوقت الراهن شرطًا أساسيًا لأي اقتصاد يسعى إلى الارتقاء في سلم الإنتاج العالمي، وذلك عن طريق لاسيما مختلف الحاضنات والمؤسسات الناشئة التي تعد خياراً حيوياً لبناء منظومة متكاملة لمختلف الأفكار الجديدة، فالحاضنات تُعدّ مجالا خصبا لتحويل الأفكار البحثية الجامعية إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، وهو ما يُعرف بالرابطة الحيوية بين الجامعات والمؤسسات باختلاف أشكالها، كما أن هذه العلاقة تخلق بيئة تفاعلية بين الباحثين والمستثمرين ورواد الأعمال، مما يقلص الفجوة بين البحث العلمي والاقتصاد الحقيقي. وتشير التجارب الدولية، مثل التجربة الكورية والفنلندية، إلى أن الاستثمار في الحاضنات يُعدّ من أكثر السياسات فاعلية لتعزيز التنافسية على المستوى الوطني والدولي، بحيث يمكن للجزائر في هذا الإطار وعبر دعم الحاضنات الجامعية والابتكارية أن تبني اقتصادًا قائمًا على الابتكار المحلي والتكنولوجيات الملائمة[2].

خامسًا: المؤسسات الصغيرة كوسيلة لتحقيق الإنسجام الجهوي

يعد الانسجام الجهوي من بين التحديات التي تراهن عليه السلطات العمومية الجزائرية لتحقيق تنمية اقتصاد منسجمة، بحيث يلاحظ أن مجمل الاستثمارات مركزة في الشمال، بينما تعاني العديد من المناطق الداخلية والجنوبية من تنمية إقتصادية حقيقية، وفي هذا الإطار، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعّالة لإعادة توزيع النشاط الاقتصادي عبر مختلف الأقاليم، من خلال خلق مشاريع إنتاجية محلية قريبة من المجمعات السكانية التي تعرف نقصا في مجال التنمية. إنّ هذه الديناميكية تساهم في تثبيت السكان في مناطقهم، وتقلل من الضغط الديموغرافي على المدن الكبرى، كما تعزز التماسك الاجتماعي من خلال خلق فرص اقتصادية متكافئة. وتُعتبر هذه المؤسسات كذلك محركًا لتطوير الاقتصاد الأخضر عبر الاستثمار في

[1]- Benhabib Karim, « ***L'emploi des jeunes et le rôle des PME dans la croissance inclusive en Algérie*** », *Cahiers du CREAD*, vol. 37, n°3, 2021, p. 81.

[2]- Ghozali Mourad, ***« Innovation, transfert de technologie et développement des startups en Algérie*** », Revue *Sciences & Technologie*, Université de Constantine, série SH, n°49, 2018, p. 211.

الطاقات المتجددة، وتدوير النفايات، والفلاحة المنسجمة مع البيئية، بما يعزز مفهوم التنمية المستدامة في بعدها المحلي[1].

سادسًا: دمج الإقتصاد غير الرسمي في الدورة الرسمية

يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أحد أكبر العقبات أمام فعالية السياسات الاقتصادية، وذلك بإعتبار أن عدد كبير من الشركات تتخذ من هذا التوجه سبيلا لها من أجل التهرب عن الأطر الرسمية لمختلف المعاملات الاقتصادية مما ينجر عنه آثار سلبية على المنظومة الاقتصادية ككل والتحصيل الجبائي على وجه الخصوص. غير أنّ إدماج هذا النوع من الشركات في الإطار الرسمي لا يمكن أن يتم بقرارات إدارية فقط، بل عبر خلق حوافز اقتصادية وهيكلية تجعل الاندماج في النظام الرسمي أكثر جدوى من البقاء خارجه. وتلعب المؤسسات الصغيرة والناشئة في هذا السياق دورًا مزدوجًا: فهي من جهة تمثل قناة لترسيم الأنشطة غير الرسمية، ومن جهة أخرى تتيح فرصًا قانونية لرجال الأعمال الصغار للانتقال نحو الاقتصاد المنظم. ويعتبر إدخال هذه الأنشطة في الإطار الرسمي من خلال التسهيلات الجبائية والتمويل المصغر عاملا من عوامل تعزيز القاعدة الضريبية للدولة، بما فيه الرفع من مستوى التنافسية في الاسواق، مما يساهم في الأخير على ترسيخ مبادئ الحوكمة الاقتصادية الرشيدة[2].

سابعًا: المساهمة في التحول نحو الإقتصاد الرقمي وبناء التنافسية العالمية

أصبح الإقتصاد الرقمي في الوقت الراهن ضرورة شبه حتمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، بحيث تعد مختلف التنظيمات التي لم تنخرط في ركبه بشكل فعّال على هامش أي تحول إقتصادي نوعي، وفي هذا السياق، تمثل المؤسسات الناشئة الرقمية والحاضنات التكنولوجية في الجزائر فرصة لإحداث نقلة نوعية في الأداء الإقتصادي، وذلك من منطلق تطوير تطبيقات رقمية محلية، وخدمات مالية إلكترونية، ومنصات للتجارة الإلكترونية، تفتح مجالات جديدة من شأنها الرفع من كفاءة القطاعات الاقتصادية التقليدية. كما أنّ رقمنة الإدارة العمومية عبر شراكات مع هذه المؤسسات يساهم في تحسين مناخ الأعمال ومحاربة البيروقراطية ويفتح

[1]- Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), « ***Rapport sur le Développement Humain en Algérie : Gouvernance, inclusion et développement durable*** », Alger : UNDP Algérie, 2020

[2] – بوزيد فوزي، ***"إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية"***، *مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة تلمسان، العدد 20، 2018، ص. 70.

أمام الجزائر فرصة لتقليص الفجوة التكنولوجية مع الاقتصادات العالمية المتطورة، وذلك كله تحت شرط أن ترافقه إصلاحات قانونية تحمي الملكية الفكرية وفي نفس الوقت تشجع ريادة الأعمال الرقمية.

ثامنًا: نحو نموذج اقتصادي مرن قائم على الإنتاجية والمعرفة

إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي تقودها الجزائر لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة دون إعادة بناء النموذج الاقتصادي الوطني على أسس جديدة قائمة بالأساس على الإنتاجية، الكفاءة، الابتكار والشفافية، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة رافعة لهذا النموذج باعتبارها تتيح الفرصة لبناء اقتصاد أكثر صمود وقدرة على مواجهة الأزمات(Résilience économique)، فبفضل انتشارها الواسع وتنوعها القطاعي، يمكن لهذه المؤسسات أن تمتص الصدمات الاقتصادية وتعيد توزيع النشاط الاقتصادي بطريقة فعالة، ما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية الأمن الاقتصادي الوطني، كما أن دورها في بناء اقتصاد المعرفة ينسجم مع توجهات الإصلاح نحو رفع جودة النمو بدل كميته، أي تحقيق نمو قائم على القيمة المضافة والابتكار المستدام[1].

ج. إقتصاد المعرفة كخيار إستراتيجي لتفعيل القطاع الخاص

يمثل التحول نحو اقتصاد المعرفة أحد المسارات الاستراتيجية الكبرى التي تراهن عليها الجزائر لإعادة بناء نموذجها التنموي على أسس الكفاءة والإنتاجية، وذلك بعد عقود من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والإنفاق العمومي، فاقتصاد المعرفة لا يُعد مجرد قطاع اقتصادي ناشئ، بل هو إطار هيكلي شامل يعيد تعريف مفهوم النمو الاقتصادي ذاته، من خلال التركيز على الإبتكار والبحث العلمي ورأس المال البشري والرقمنة، كعوامل إنتاج مركزية في خلق الثروة. ويحمل هذا التحول في طياته إمكانيات هائلة لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام، وتحسين إنتاجية القطاعات الوطنية، وتحرير النمو من قيود الريع النفطي والإنفاق العام الموجه، غير أن تجسيد إقتصاد المعرفة على أرض الواقع لا يمكن أن يتم في ظل هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وحدها، لأن هذا النموذج يقوم أساسا على ديناميكية المبادرة الفردية، والإبتكار المؤسسي، والمنافسة الخلاقة التي يضطلع بها القطاع الخاص. ومن ثم، فإن الانتقال من إقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي يقتضي بالضرورة إعادة

[1]- Boudiaf Samir, « ***La Résilience Économique et les PME : Une approche structurelle du développement en Algérie*** », Revue *Économie et Management*, Université de Béjaïa, n°12, 2022, p. 105.

تموقع القطاع الخاص كفاعل رئيسي في الدورة الإنتاجية، وجعله قادرا على تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية مضافة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، وتطوير الخدمات الرقمية، واحتضان المؤسسات الناشئة.

إن إقتصاد المعرفة في هذا الإطار، لا يُعدّ فقط آلية للنمو، بل هو منظومة محفزة لتفعيل القطاع الخاص، إذ يمنحه الأدوات التقنية والتنظيمية التي تمكنه من الإبتكار والمنافسة على المستويين المحلي والدولي. أما بخصوص كل من التحول الرقمي وسياسات دعم البحث والتطوير، والشراكات بين الجامعة والمؤسسة تشكل بيئة خصبة لتوليد مشاريع إستثمارية ذات محتوى معرفي مرتفع، ما يجعل من القطاع الخاص قاطرة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، هذا الامر الذي يتم تناوله من خلال النقطتين التاليتين:

أولاً: إقتصاد المعرفة كإطار للتحول الهيكلي للنمو الاقتصادي في الجزائر

يُعتبر اقتصاد المعرفة من أهم التحولات البنيوية التي تشهدها الاقتصاديات المعاصرة، إذ يقوم على الإنتقال من نموذج النمو القائم على تراكم رأس المال المادي والموارد الطبيعية إلى نموذج يعتمد على المعرفة والابتكار ورأس المال البشري المؤهل، ويُنظر إليه في الوقت الراهن كأحد المحركات الجوهرية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو تنويع أكثر استدامة، لاسيما في الدول التي تواجه إشكالية التبعية للموارد الطبيعية مثل الجزائر.

وفي الحالة الجزائرية، يمثل اقتصاد المعرفة فرصة استراتيجية لتجاوز حدود النمو الريعي نحو اقتصاد إنتاجي متنوع، شريطة تفعيله ضمن رؤية إصلاحية شاملة تشمل التحول المؤسسي والرقمي وتحفيز روح الابتكار وريادة الأعمال. فالتوجه نحو إدماج التكنولوجيا في القطاعات الصناعية والخدماتية يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي ناتجًا عن تحسن الكفاءة والابتكار بدلًا من التوسع في الإنفاق العمومي، هذه الديناميكية تمثل جوهر "النمو الذكي" القائم على توظيف المعرفة كعامل إنتاج أساسي[1].

ومن أهم مظاهر هذا التحول المعرفي أنه يسمح بخلق تنويع حقيقي في القاعدة الاقتصادية، من خلال بروز قطاعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا والبحث العلمي، مثل الاقتصاد الرقمي، الطاقات المتجددة،

[1]- Hamza Zakarya Mohyiddine, and Lakehal Mohamed. « ***The Reality of the Knowledge Economy in Algeria According to the Global Knowledge Index an Analytical Study*** », *Revue Les Cahiers du POIDEX* 14, no. 1 (2025): 25–4

الزراعة الذكية والخدمات اللوجستية الحديثة. إن هذه القطاعات لا تستند إلى الريع النفطي، بل إلى الابتكار والإنتاجية، ما يجعلها قادرة على امتصاص اليد العاملة المؤهلة ورفع القيمة المضافة الوطنية.

ويُعدّ رأس المال البشري الركيزة الجوهرية في التحول نحو اقتصاد المعرفة، والذي لا يمكن أن يتحقق دون تثمين الطاقات الشبابية المؤهلة أكاديميًا وعلميًا. في هذا الشأن، تجدر الاشارة أن الجزائر تمتلك مخزون بشري هائل، إلا أن الاستفادة منه لا تزال محدودة نتيجة ضعف الربط بين الجامعة وسوق العمل، وعدم كفاءة منظومة البحث العلمي المرتبطة بالمجال التطبيقي.

إنّ تجاوز الفجوة بين ما يحدث في الجامعة ومختلف المؤسسات باختلاف أشكالها، يستدعي إصلاحًا في منظومة التعليم العالي، وذلك عن طريق تحويل الجامعة إلى فاعل اقتصادي من خلال تشجيع الحاضنات الجامعية ومشاريع ريادة الأعمال، وربط البحث العلمي بالحاجات الإنتاجية للمؤسسات، ومن خلال هذا التوجه يتحول "العقل الجزائري" من مورد خام إلى قوة إنتاجية تدعم الابتكار وتخلق الثروة داخل السوق الوطنية.

كذلك، يشكل التحول الرقمي أحد الأعمدة الكبرى لاقتصاد المعرفة. فالرقمنة لا تقتصر على تحديث الأنظمة التقنية فحسب، بل تمثل أداة لإعادة هيكلة الاقتصاد على أسس جديدة. إذ يتيح تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الكبرى تحسين الإنتاج، وتخفيض التكاليف، وخلق أنماط جديدة من الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة الإلكترونية والتعليم الافتراضي والخدمات المالية الرقمية .ومن شأن ذلك أن يرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري ويزيد قدرته على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية[1].

وما يميز اقتصاد المعرفة كذلك هو قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية النوعية في القطاعات التكنولوجية، إذ أصبحت الشركات العالمية تبحث عن بيئات حاضنة للإبداع أكثر من بحثها عن أسواق استهلاكية. ويمكن للجزائر من خلال تطوير منظومتها المعرفية أن تتحول إلى مركز إقليمي للبحث والتطوير (R&D hub)في شمال إفريقيا، بشرط إصلاح الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية، وتبسيط إنشاء المؤسسات المبتكرة، وتوفير حوافز ضريبية وتمويلية للمستثمرين في القطاعات التكنولوجية.

[1]- Boudjella Imane, "***Enhancing Higher Education Standards in Algeria as A Strategic Necessity for the Transition to a Knowledge-Based Economy in Light of Successful International Experiences***." *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*, no. 1 (2025): 73–90.

إن هذا التحول في مجمله، لا يمكن فصله عن إصلاح مؤسساتي شامل يعيد صياغة العلاقة بين الدولة والسوق، فإقتصاد المعرفة لا ينمو في بيئات بيروقراطية جامدة، بل يحتاج إلى مؤسسات مرنة وشفافة وقادرة على مواكبة التحول الرقمي والإبتكاري.

إن إدخال الرقمنة في الإدارة العمومية واعتماد أنظمة رقمية للحوكمة والمراقبة المالية يمثلان أحد أركان إصلاح الدولة نفسها، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين في الإطار المؤسسي للدولة.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر ليس مجرد قطاع اقتصادي مستقبلي، بل هو نموذج تنموي جديد قادر على توجيه الاقتصاد نحو الكفاءة والإنتاجية. غير أن نجاح هذا التحول مرهون بمدى توفر الإرادة السياسية، واستقرار المنظومة القانونية، والقدرة على إشراك القطاع الخاص والمجتمع العلمي في بناء هذا النموذج على نحو متكامل.

ثانيا: إقتصاد المعرفة كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي الجزائري

يمثل القطاع الخاص المحرك العملي لتجسيد اقتصاد المعرفة على أرض الواقع، إذ لا يمكن لهذا الاقتصاد أن ينمو في بيئة اقتصادية تهيمن عليها الدولة وحدها، وذلك من منطلق أن رأس المال غير المادي (المعرفة) يحتاج إلى مؤسسات ديناميكية مبتكرة قادرة على تحويله إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق، ومن هنا تتجلى العلاقة التكاملية بين اقتصاد المعرفة وتفعيل القطاع الخاص في الجزائر.

ويتيح اقتصاد المعرفة للقطاع الخاص إمكانات هائلة للارتقاء في سلم القيمة المضافة من خلال إدماج التكنولوجيا والرقمنة في عمليات الإنتاج. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل القاعدة الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري أن تعزز كفاءتها وتقلص التكاليف بفضل التحول الرقمي، وذلك عن طريق إدماج الذكاء الاصطناعي وتقنيات إدارة البيانات والأنظمة السحابية، بحيث كل هذه العوامل تسمح لهذه المؤسسات بالابتكار في منتجاتها وخدماتها، وتزيد من قدرتها على دخول الأسواق الإقليمية والعالمية[1].

إنّ التحول نحو اقتصاد المعرفة يشكل فرصة لتحديث القطاع الخاص وإعادة هيكلته على أسس جديدة، خصوصًا من خلال تشجيع ريادة الأعمال وإنشاء مؤسسات ناشئة في المجالات التكنولوجية

[1]- Lachabi Fatima Zohra, and Derriche, Zahra. "***Information and Communication Technology Indicators and Their Role in Promoting the Knowledge Economy in Algeria (Analytical Study)***." *European Economic Letters (EEL)* 14, no. 4 (2024): 50–60.

والخدمات الرقمية والطاقة النظيفة، وتمثل المؤسسات الناشئة النواة الأولى للاقتصاد الذكي، وهي أداة فعالة لخلق فرص عمل نوعية وتعزيز النمو الاقتصادي، غير أن نمو هذا النمط من المؤسسات يتطلب وجود بيئة تمويلية مرنة، عبر صناديق رأس المال المخاطر، وسياسات جبائية تحفّز الاستثمار في الابتكار مثل ما تم الإشارة إليه سابقا. كما يُعدّ الارتباط بين الجامعة والمؤسسة الخاصة شرطًا أساسيًا لتفعيل هذه الديناميكية. فاقتصاد المعرفة يقوم على إنتاج المعرفة داخل الجامعة وتطبيقها داخل المؤسسة، لذلك يجب تطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين الأكاديمي والإنتاجي مما يسمح بنقل التكنولوجيا وتكييف البحث العلمي مع حاجات السوق، وبهذه الطريقة يصبح القطاع الخاص شريك مباشر في إنتاج المعرفة وتوظيفها في النشاط الاقتصادي.

من جانب آخر، يشكل التحول الرقمي في الإدارة والحوكمة عنصرًا مكملًا لتمكين القطاع الخاص من العمل في بيئة أكثر شفافية وفعالية، فاعتماد الرقمنة في الإجراءات الإدارية والمالية يسهل على المستثمرين تأسيس مؤسساتهم ويحدّ من البيروقراطية والفساد ويعزز الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين، وعلى هذا الأساس يصبح إقتصاد المعرفة محركًا للنمو من جهة، وأداة لإصلاح الحوكمة الإقتصادية وتطهير بيئة الأعمال من الممارسات الريعية من جهة أخرى.

إنّ تفعيل إقتصاد المعرفة ضمن استراتيجية وطنية متكاملة يتيح للقطاع الخاص أن يتحول من فاعل ثانوي إلى محرك أساسي للتنمية المستدامة، وذلك عن طريق المعرفة التي تمنحه القدرة على المنافسة والابتكار والتوسع في قطاعات جديدة وتزيد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن هذا التحول أن يرسخ نموذجًا اقتصاديًا جديدًا في الجزائر يقوم على الذكاء والإنتاجية بدل الريع والاعتماد، وهو ما يتطلب توافقًا مؤسساتيًا يربط بين الدولة والمقاولة والجامعة في إطار منظومة وطنية للإبتكار[1].

في النهاية، يمكن القول إن اقتصاد المعرفة يمثل الإطار الأمثل لتفعيل القطاع الخاص في الجزائر، لأنه يوفّر له الأدوات التكنولوجية والبيئة التنظيمية التي يحتاجها للتحول إلى فاعل إنتاجي حقيقي. غير أن نجاح هذا النموذج يظل مشروطًا بتوفير الإرادة السياسية، واستقرار القوانين، والانفتاح الجاد على المبادرات الخاصة والطاقات العلمية، بما يضمن انتقال الجزائر من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي منتج ومتنوع.

الفرع الثاني :إشراك المجتمع المدني في المسار التنموي

[1]- OECD, ***Innovation and Knowledge-Based Growth, Paris***, 2020, p. 25

يشهد مفهوم المجتمع المدني تحوّلات متسارعة، حيث لم يعد يُختزل في النشاط الخيري أو التضامني فقط، وإنما أصبح يُنظر إليه كمكوّن فاعل في التنمية المحلية والوطنية، وكشريك في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها. ورغم العدد الكبير للجمعيات والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في الجزائر، بقيت فعاليتها في المجال التنموي محدودة نسبياً وذلك لأسباب تتعلق بهيكلتها، طريقة تمويلها وآليات التنسيق مع السلطات العمومية.

ويشكّل المجتمع المدني رافعة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة على المستوى المحلي، إذ يمتلك قدرة كبيرة على التعبئة الاجتماعية وتحديد الحاجيات الواقعية للمجتمع، والتي تعتبر عناصر لا يمكن دائمًا للدولة وحدها الإلمام بها بالشكل الكافي. فالجمعيات التي تنشط في المجالات البيئية، الفلاحية، الإجتماعية، أو تلك المعنية بتمكين المرأة والشباب، تُعد أدوات فعّالة في تحقيق التماسك المجتمعي ورفع معدلات الاندماج الاقتصادي، لاسيما في المناطق المعزولة أو المهمشة.

لكن واقع المجتمع المدني الجزائري تشوبه العديد من التحديات، أبرزها ضعف الإطار القانوني المنظّم لعمل الجمعيات وتشتت الجبهة الداخلية، وغياب آليات تمويل مستدامة. فالكثير من الجمعيات تفتقر إلى الدعم المالي والتقني الذي يسمح لها بالإستمرار في أداء مهامها، ناهيك عن ضعف قدراتها الإدارية والتنظيمية. وعلى الرغم من ذلك استطاعت بعض الجمعيات المحلية في تحقيق نتائج ايجابية لاسيما في بعض المشاريع الفلاحية أو البيئية أو التعليمية، مما يثبت أن للمجتمع المدني قابلية للتأثير الحقيقي إذا ما توفرت له الشروط المناسبة.

إلى جانب ذلك، فإن تمكين المجتمع المدني من أداء دوره التنموي يقتضي تعزيز ثقافة المشاركة داخل المجتمع نفسه، أي العمل على تشجيع المواطنين على الانخراط في العمل الجمعوي، وتقدير هذا النوع من النشاط، وتوفير التكوين المستمر لأعضاء الجمعيات في مجالات التخطيط، التسيير والبحث عن التمويل. وفي حالة توفر هذه الظروف يصبح إشراك المجتمع المدني في التنمية ليس مجرد خياراً سياسياً، وإنما استثمار اجتماعي واقتصادي طويل الأمد، يُمكّن من جعل التنمية أكثر قربًا من المواطن، وأكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر في المرحلة الراهنة.

إنّ بناء نموذج تنموي جديد في الجزائر لا يمكن أن يُختزل في الدور الحكومي أو في تفعيل القطاع الخاص فحسب، وإنما يتطلب مقاربة شمولية تُدمج فيها مختلف القوى المجتمعية الفاعلة، وفي مقدّمتها المجتمع المدني.

فالتنمية المستدامة اليوم لم تعد مسؤولية الدولة وحدها، بل هي عملية تشاركية تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويُعدّ المجتمع المدني في هذا السياق أحد الركائز غير الحكومية التي يمكن أن تسهم بفاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يمتلكه من قدرة على التعبئة المجتمعية، ورصد الحاجات المحلية، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل، كما أن دوره لم يعد يقتصر على المرافقة الاجتماعية، بحيث امتد ليشمل المساهمة في التخطيط الاقتصادي واقتراح السياسات ومراقبة تنفيذها بما يعزز من الشفافية والنجاعة في التسيير العمومي. وعلى هذا الأساس، فإنّ دراسة دور المجتمع المدني في تحقيق النمو الاقتصادي تستوجب التوقف عند مستويين متكاملين: الأول يتعلق بدوره كوسيط اقتصادي واجتماعي بين الدولة والسوق، والثاني كقوة اقتراح ومراقبة تضمن الحوكمة الرشيدة في المسار التنموي الوطني.

أولاً: المجتمع المدني كوسيط اقتصادي واجتماعي بين الدولة والسوق

أضحى المجتمع المدني في التجارب التنموية الحديثة فاعلاً إقتصادياً وسيطاً بين الدولة والقطاع الخاص، بما يمكّنه من المساهمة في تنشيط الأسواق المحلية وتوجيه الموارد نحو حاجات المجتمع الفعلية .وفي الحالة الجزائرية، يمكن للجمعيات والمنظمات المهنية والبيئية والنسوية أن تؤدي أدواراً مكملة للسياسات العمومية، عبر تحديد الحاجات الاقتصادية المحلية والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية الموجهة للفئات الهشة والمناطق المعزولة[1].

إن هذا الدور الوسيط لا يقتصر على الجانب الاجتماعي، بل يمتد إلى دعم ديناميكية العرض والطلب داخل الاقتصاد الوطني، فالجمعيات الاقتصادية والمهنية يمكنها أن تساهم في تنظيم الحرفيين والمقاولين الصغار وتوفير منصات للتشبيك والتكوين بما يساعد على رفع الإنتاجية وتعزيز روح المبادرة الاقتصادية، ومن شأن هذا النوع من العمل الجمعوي أن يسهم في تحريك الأسواق المحلية وإدماج القطاع غير الرسمي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة، بما يحقق نموًا أكثر توازنًا وإستدامة[2].

[1]- United Nations, *United Nations Annual Report – **Algeria 2020. UN Country Team Algeria***, 2021

[2]- Boulassel Ahmed, "***Challenges of Civil Society Organizations in Tourism in Algeria***," *Espaçoe Economia* 22 (2021): 5–8.

كما يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي وظيفة الرابط بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الاجتماعي التضامني، إذ تُظهر التجارب الدولية أن الجمعيات التعاونية والتنموية قادرة على خلق وظائف جديدة في قطاعات الزراعة العائلية والصناعات التقليدية والخدمات المحلية، وهو ما يتوافق مع أهداف الجزائر في تنويع مصادر النمو وتخفيف الضغط على المالية العمومية. وبذلك يصبح المجتمع المدني ليس مجرد مراقب أو مكمل للسياسات الاقتصادية، وإنما فاعلاً منسقاً في إطار نظرة اقتصادية شمولية. وتشير دراسات البنك الإفريقي للتنمية إلى أن: *"إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية يسهم في رفع مردودية الاستثمارات العمومية بنسبة تتراوح بين 15 و25٪ نتيجة لحسن إختيار المشاريع التنمية المعبر عنها من قبل الفئة المخاطبة بها"*[1].

ثانياً: المجتمع المدني كقوة اقتراح ومراقبة لتحقيق الحوكمة الاقتصادية الرشيدة

يُعد المجتمع المدني حالياً أحد الأعمدة الرئيسية لترسيخ الشفافية والحوكمة الاقتصادية في الدول النامية، إذ يساهم في مراقبة الإنفاق العمومي، وتقييم فعالية البرامج التنموية، ونشر ثقافة المساءلة والمحاسبة. وفي الحالة الجزائرية يعد المجتمع المدني شريك أساسي للسلطات العمومية، وذلك من منطلق دوره الفعال في ممارسته للرقابة المجتمعية على مختلف التصرفات الصادرة من قبل الهيئات العمومية بما فيها مختلف المؤسسات الخاصة، بحيث يمكن للجمعيات والمراكز البحثية المستقلة أن تتابع تنفيذ المشاريع التنموية وتقيّم نتائجها على مستوى البلديات والولايات، كما يمكنها نشر تقارير دورية حول أثر الإنفاق العمومي على التشغيل والاستثمار المحلي بما يعزز الشفافية ويقوي ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

إلى جانب ذلك، فإن المجتمع المدني يملك القدرة على اقتراح بدائل اقتصادية محلية مبتكرة من خلال الدراسات والمشاريع الميدانية التي يقوم بها، فالكثير من الجمعيات باتت تمتلك خبرة تقنية ومعرفة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي تفوق أحيانًا المعلومات المتوفرة لدى الهيئات الحكومية. وإذا ما تمّ تمكين هذه الجمعيات من المشاركة المؤسسية في مجالس التنمية المحلية أو في تقييم السياسات الاقتصادية، فإنها ستتحول إلى مورد معرفي أساسي يدعم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي.

إنّ تفعيل هذا الدور الرقابي والاستشاري للمجتمع المدني سيساهم في بناء حوكمة اقتصادية تشاركية تجعل من المواطن والفاعل الجمعوي جزءً من عملية التقييم والمساءلة، وهذا من شأنه أن يعزز كفاءة الإنفاق

[1]- African Development Bank, « ***Inclusive Growth and Civil Society Participation in North Africa Report, 2023*** ».

العام ويزيد من فعالية البرامج التنموية في تحقيق النمو الحقيقي، القائم على المعرفة والمبادرة والمسؤولية المشتركة. ويرى برنامج الشراكة من أجل الحوكمة الرشيدة في إفريقيا أن:" *انخراط المجتمع المدني في مراقبة السياسات الاقتصادية يسهم في خفض نسب الفساد وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي*[1]" .

بناء على ما سبق، يتضح جلياً أن المجتمع المدني لم يعد مجرد فاعل اجتماعي أو إنساني، بل أصبح ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الذكي والمستدام، وذلك بحكم أنه يربط بين الدولة والمجتمع والسوق ويعزز الشفافية ويُسهم في ترشيد الإنفاق وتفعيل مبادئ الحوكمة الاقتصادية. وفي السياق الجزائري، يمثل إشراك المجتمع المدني في الدورة الاقتصادية أحد المفاتيح الجوهرية لتجاوز النموذج الريعي التقليدي نحو نموذج تنموي قائم على المشاركة والمعرفة والمبادرة.

خاتمة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أنّ الأمن الاقتصادي الجزائري يواجه جملة من التحديات المعقدة ذات الطبيعة الكلية، الهيكلية، والمؤسساتية، والتي أثرت بشكل مباشر على إستدامة النمو الاقتصادي وفعالية السياسات التنموية. فعلى المستوى الكلي، تبيّن أن الاقتصاد الوطني ما زال يعتمد بشكل مفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات، مما يجعله هشًا أمام تقلبات الأسواق العالمية. كما تعاني السياسة المالية من عجز مزمن في الميزانية وتزايد في كتلة الأجور والإنفاق الاجتماعي، مقابل محدودية الإيرادات الجبائية العادية، أما السياسة النقدية فقد واجهت تحديات تتعلق بضعف أدوات التحكم في الكتلة النقدية واحتواء معدلات التضخم.

أما على المستوى الهيكلي، فقد برزت اختلالات في هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال ضعف التنويع القطاعي، وتراجع الإنتاج الصناعي، واستمرار الطابع الريعي للاقتصاد. كما أن محدودية الابتكار وضعف البحث والتطوير أدّيا إلى بطء التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي. وفي المقابل، بيّن المبحث الثاني من الفصل

[1]- African Peer Review Mechanism, ***« Good Governance and Civil Society Engagement Report,* 2022 ».**

أن التحديات المؤسساتية تُعد من أبرز العراقيل أمام تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث إن ضعف كفاءة المؤسسات الرسمية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب الشفافية والرقابة الفعالة، كلها عوامل ساهمت في تراجع الثقة الاقتصادية وعرقلة الاستثمار، كما أن القطاع غير الرسمي يواصل تمدده داخل النسيج الاقتصادي، مسببًا اختلالات في المنافسة، وتراجعًا في الإيرادات الجبائية، وتهديدًا لتوازن السوق الوطنية.

في مواجهة هذه التحديات، تم التطرق إلى الآليات الحكومية وغير الحكومية كسبل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فالإصلاحات الكلية والهيكلية تمثّل المدخل الأساسي لإعادة التوازن للاقتصاد عبر تحسين مناخ الاستثمار، ترشيد النفقات العمومية، وتبني سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة وفعالية، أما الإصلاحات المؤسساتية، فهي ضرورية لتكريس الحوكمة الرشيدة، محاربة الفساد، وتفعيل دور المؤسسات في توجيه الموارد بكفاءة.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أنّ تحقيق النمو لا يمكن أن يظل حكرًا على الدولة، بل يتطلب إشراك القطاع الخاص كفاعل اقتصادي رئيسي في خلق الثروة وفرص العمل، إضافة إلى المجتمع المدني الذي يضطلع بدور متنامٍ في دعم المسار التنموي، من خلال نشر الوعي الاقتصادي، والمساهمة في الرقابة والمساءلة الاجتماعية.

وعليه، يتضح أنّ تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر يستدعي إعتماد مقاربة شاملة ترتكز على تنويع القاعدة الإنتاجية، إصلاح المنظومة المؤسساتية، وتحسين فعالية الإنفاق العام، مع تعزيز الشراكة بين الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لضمان نمو متوازن ومستدام.

الخاتمــة

الخاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية يتمثل في إشكالية النمو وتحديات الأمن الإقتصادي الجزائري، وذلك في ظل التحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفها البلد منذ مطلع الألفية الثالثة، وإنطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن فعالية البرامج التنموية مرتبطة بكفاءة الإنفاق العمومي وليس بحجم الموارد المسخرة، أي أنّ تحقيق الأمن الإقتصادي الوطني رهين بوجود نمو إقتصادي فعّال ومستدام، قادر على خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل وتقليص التبعية للخارج، بما يضمن إستقرار الدولة ويحافظ على سيادتها الإقتصادية.

وأظهرت نتائج التحليل أنّ الجزائر تبنت خلال العقدين الأخيرين مقاربة توسعية في الإنفاق العمومي بهدف تحفيز النمو وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني، من خلال برامج تنموية كبرى تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج الخماسي للتنمية (2005-2009)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010-2014)، بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015 -2019).

وقد ساهمت هذه البرامج في تحقيق تحسّن نسبي في المؤشرات الإقتصادية الكلية، لاسيما إرتفاع الناتج الداخلي الخام، وتراجع معدلات البطالة، وتحسن مستوى المعيشة والخدمات الأساسية، مما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في دعم النشاط الإقتصادي وتوسيع الإنفاق الاستثماري.

غير أن التحليل العميق لتلك البرامج أظهر أنّ النمو الإقتصادي المحقق ظل هشًّا وغير متوازن، إذ لم يكن نتيجة توسّع فعلي في الإنتاج الحقيقي، بل نتاجًا لإرتفاع الإنفاق العام الممول أساسًا من عائدات المحروقات، الأمر الذي جعل العلاقة بين النمو الإقتصادي والإنفاق العمومي تكتسي بطابع التبعية، بحيث أضحى الاقتصاد الوطني رهينًا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما إنعكس سلبًا على الأمن الإقتصادي الجزائري في مختلف جوانبه.

لقد أكدت الدراسة صحة **الفرضية الأولى** القائلة بأن الإقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية ومؤسساتية تحدّ من فعالية البرامج التنموية وتعيق تحقيق نمو مستدام. كما أثبتت النتائج صحة **الفرضية الثانية** التي تفيد بأنّ الإنفاق العمومي لم يتحول إلى رافعة دائمة للنمو نتيجة ضعف المتابعة والتقييم للمشروعات التنموية وغياب التنسيق بين السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية. أما **الفرضية الثالثة**، والمتعلقة بدور

الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية في تحقيق الأمن الاقتصادي، فقد أظهرت التجربة الجزائرية أنّ التحول نحو نموذج تنموي جديد لم يعد خيارًا ظرفيًا بل أصبح ضرورة حتمية لتأمين الإقتصاد الوطني وضمان إستقراره.

أولًا: أهم نتائج الدراسة

من خلال التحليل الكمي والنوعي للمؤشرات الإقتصادية خلال الفترة (2000-2019)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تحسّن نسبي في المؤشرات الكلية، تمثل في إرتفاع الناتج الداخلي الخام بمعدلات متوسطة تراوحت بين 3 و4% سنويًا خلال العقد الأول من الألفية، وإنخفاض معدلات البطالة من أكثر من 25% إلى نحو 11% بفضل توسع الإنفاق العمومي.

2. تزايد الطابع الريعي للنمو الإقتصادي، لإعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية التي شكلت أكثر من 90% من مداخيل التصدير.

3. ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ بقيت الإستثمارات العمومية هي المحرك الأساسي للنمو، بينما ظلت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة.

4. قصور فعالية السياسات التنموية بسبب غياب آليات صارمة للتقييم والمراقبة وضعف التنسيق بين القطاعات الوزارية، مما أدى إلى تكرار المشاريع وإرتفاع كلفتها دون تحقيق الأثر التنموي المنتظر.

5. تفاوت قطاعي في توزيع الإنفاق العمومي، حيث تركزت المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والإسكان، مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية كالزراعة والصناعة التحويلية.

6. إستمرار التحديات الهيكلية، ومن أبرزها هشاشة المنظومة الإنتاجية، وضعف الابتكار، وبطء الإصلاحات المعتمدة، مما انعكس على محدودية الأثر طويل المدى للبرامج التنموية على الأمن الاقتصادي الوطني.

7. ضعف الإطار المؤسسي والحوكمة الاقتصادية، فرغم الإصلاحات السياسية والقانونية، بقيت المؤسسات الجزائرية تعاني من اختلالات بنيوية، أبرزها غياب التنسيق بين السلطات الرسمية، وتنامي بعض الممارسات السلبية، مما أدى إلى تراجع فعالية البرامج التنموية ومحدودية أثرها على النمو الاقتصادي.

ثانيًا: بعض المقترحات العملية:

1. إعادة توجيه السياسة التنموية نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الذكية، والاقتصاد الرقمي، بدل التركيز المفرط على المشاريع ذات الطابع الاجتماعي أو الخدماتي.

2. تنويع مصادر الدخل الوطني لتقليص التبعية للمحروقات، من خلال تطوير الصادرات غير النفطية وتفعيل أدوات تمويل بديلة، مثل الشراكات العمومية–الخاصّة والصناديق الاستثمارية القطاعية.

3. تعزيز فعالية الإنفاق العمومي عبر وضع آليات تقييم ومتابعة صارمة، وربط التمويل بالأداء والنتائج بما يضمن تحقيق العائد التنموي الفعلي وتقليص الهدر المالي.

4. دعم القطاع الخاص الوطني من خلال تشجيع المبادرات الاستثمارية المحلية، تبسيط الإجراءات الإدارية، إصلاح المنظومة الجبائية والمالية، وتسهيل الولوج إلى التمويل البنكي.

5. تحسين الحوكمة الاقتصادية والإصلاح المؤسساتي بترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في تسيير الموارد العمومية، وتفعيل أجهزة الرقابة الاقتصادية والإدارية لضمان ترشيد القرار التنموي.

6. تطوير رأس المال البشري بالاستثمار في التعليم التقني والبحث العلمي وربطهما باحتياجات السوق الوطنية لضمان تكوين يد عاملة مؤهلة قادرة على دعم التحول الاقتصادي.

7. تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني من خلال إدماج البعد الأمني في السياسات الاقتصادية وإعداد نظام إنذار مبكر لرصد الصدمات الخارجية كأزمات الطاقة والتحولات الجيوسياسية.

8. تفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي عبر الاستفادة من الخبرات والمؤسسات الإقليمية والدولية لتطوير القدرات الإنتاجية والتجارية الجزائرية.

9. تشجيع الابتكار والاقتصاد المعرفي بدعم المؤسسات الناشئة والمشاريع التكنولوجية وتوفير بيئة قانونية وتمويلية محفزة للبحث والتطوير.

10. إعادة هيكلة البرامج التنموية المستقبلية لتكون قائمة على مقاربة تشاركية تجمع بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لضمان نجاعة التنفيذ وشمولية الأثر.

وبناءً على ذلك، يمكن القول أنّ تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر يمر عبر ثلاثة مستويات مترابطة، يشكل كل منها ركيزة أساسية في بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام.

المستوى الأول يتمثل في إصلاح بنية الإقتصاد وتنويع الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للمحروقات، وهو ما يُعدّ مدخلاً جوهرياً لأي تحول إقتصادي حقيقي، فالاقتصاد الجزائري ظل لعقود طويلة قائماً على قاعدة ريعية تعتمد بشكل مفرط على عائدات النفط والغاز، مما جعله هشّاً أمام تقلبات الأسواق العالمية والأزمات الطاقوية، لذلك فإنّ الإصلاح البنيوي للاقتصاد الوطني يقتضي إعادة هيكلة المنظومة الإنتاجية وتوسيع القاعدة الاقتصادية لتشمل قطاعات منتجة قادرة على خلق القيمة المضافة، مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، السياحة المستدامة والاقتصاد الرقمي. حيث يستدعي هذا الإصلاح تحسين مناخ الإستثمار المحلي والأجنبي وتطوير البنية التحتية الإنتاجية واللوجستية وتشجيع الابتكار الصناعي والتكنولوجي بما يسمح بزيادة تنافسية المؤسسات الوطنية ورفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، الامر الذي يجعل من التنويع الإقتصادي ليس مجرد خيار تنموي، بل ضرورة إستراتيجية لضمان الإستقلال المالي والسيادة الاقتصادية، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستدامة.

أما المستوى الثاني، فيتعلق بتعزيز فعالية الإنفاق العمومي وربط المشاريع التنموية بمؤشرات أداء قابلة للقياس، إذ يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر، غير أن فعاليته تظل رهينة بمدى ترشيده وتوجيهه نحو أهداف واضحة وقابلة للتقييم، فقد أظهرت التجارب السابقة أن توسّع الإنفاق دون رقابة صارمة أو تقييم موضوعي للنتائج أدى في كثير من الأحيان إلى ضعف المردودية، وارتفاع الكلفة، وتكرار المشاريع دون تحقيق أثر تنموي ملموس. إنّ التحول نحو مقاربة مبنية على الأداء أصبح ضرورة ملحة، بحيث يتم الانتقال من منطق "التسيير بالوسائل" إلى منطق "التسيير بالنتائج". ويقتضي ذلك تحديد مؤشرات دقيقة لقياس كفاءة المشاريع العمومية، مثل نسب الإنجاز، والكلفة الحقيقية، وعدد مناصب الشغل المستحدثة، ومساهمتها في تحسين الخدمات العامة والناتج الداخلي الخام، كما يتطلب الأمر كذلك تعزيز آليات الرقابة والتقييم المستقل، وتحديث نظام الصفقات العمومية، وتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية، بما يجعل الإنفاق العمومي أداة فعّالة لتحقيق النمو والأمن الاقتصادي معًا.

أما المستوى الثالث، فيتمثل في ترسيخ ثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع روح المبادرة والابتكار، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي دون انخراط

فعلي للقطاع الخاص، فالشراكة بين القطاعين العام والخاص تُعدّ آلية فعالة لتعبئة الموارد المالية والبشرية، ونقل التكنولوجيا، وتحسين كفاءة التسيير، وتقليص العبء المالي عن الدولة، ومن خلال هذه الشراكة، يمكن تنفيذ المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والاتصالات، وتطوير المناطق الصناعية، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات المنتجة. إن تعزيز ثقافة المبادرة والابتكار يمثل ركيزة أساسية لهذا التوجه، من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاريع الناشئة في المجالات التكنولوجية والرقمية، وتوفير بيئة قانونية وتمويلية محفزة، ويتطلب ذلك كذلك إدراج المقاولاتية ضمن المنظومة التعليمية والجامعية، وتطوير حاضنات الأعمال ومراكز البحث التطبيقي المرتبطة باحتياجات السوق الوطنية، مما يخلق في الأخير ديناميكية اقتصادية جديدة قائمة على الإبداع والمنافسة، بما يعزز التشغيل والإنتاجية ويقوي أسس الأمنين الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ الرهان المستقبلي أمام الجزائر يتمثل في ترجمة الإصلاحات الجارية إلى نتائج ملموسة بما يضمن تحقيق نمو شامل وآمن يساهم في بناء إقتصاد وطني قوي ومتنوع، قادر على مواجهة الأزمات وحماية البلاد من التهديدات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك كله في إطار الرؤية المستقبلية التي يجب أن يتبناها صانع القرار الجزائري القائمة على ربط النمو بالتنمية البشرية والاستدامة، فكلما كان النمو متوازناً ومبنياً على أسس إنتاجية ومعرفية، كلما كان الأمن الاقتصادي أكثر استقرارًا. إن الجزائر تقف اليوم أمام فرصة تاريخية لتجسيد نموذج اقتصادي جديد يجمع بين الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والسيادة الوطنية، بما يمنحها مكانة قوية في محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تُسجّل المرحلة الجديدة التي رسم معالمها رئيس الجمهورية السّيد عبد المجيد تبون، لاسيما خلال المرحلة الممتدة ما بين 2019-2024، والتي حملت رؤية إصلاحية شاملة بغية إعادة بناء الإقتصاد الوطني على أسس متينة قوامها الشفافية والمردودية وتنويع مصادر الدخل، فقد ركز البرنامج الرئاسي على إعادة هيكلة الاقتصاد بالانتقال من النموذج الريعي إلى نموذج إنتاجي، وتشجيع الإستثمار المنتج عبر قانون استثماري محفّز، وتطوير المؤسسات الناشئة كآلية لخلق الثروة، مع إصلاح المنظومة البنكية والمالية وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، فضلاً عن الإهتمام برأس المال البشري عبر إصلاح التعليم والتكوين وربطهما بحاجة الإقتصاد الوطني.

إنّ أهمية هذه الإصلاحات تكمن في كونها تستهدف تحقيق تحول هيكلي عميق يجعل من النمو الإقتصادي وسيلة لتحقيق الأمن الإقتصادي الوطني لا مجرد هدف ظرفي، فالأمن الاقتصادي في مفهومه الحديث، لا يقتصر على وفرة الموارد أو إرتفاع معدلات النمو، بل يتمثل في القدرة على الصمود أمام الأزمات وضمان الإستقلال المالي والإكتفاء الذاتي.

أما من حيث آفاق البحث المستقبلية، فإن هذه الدراسة تفتح المجال أمام مزيد من الأبحاث حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والأمن الاقتصادي في الجزائر، خصوصًا في ظل التحول الجاري نحو نموذج تنموي جديد قائم على الإنتاجية والمعرفة والإبتكار، ويمكن مستقبلاً تعميق التحليل من خلال إدراج المتغيرات المؤسساتية والحوكمة الاقتصادية ضمن النماذج القياسية لقياس أثر الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الدولة في عهد الرئيس عبد المجيد تبون على فعالية الإنفاق العام وجودة النمو.

كما يمكن توسيع نطاق البحث إلى مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب دول نامية أخرى إعتمدت على برامج تنموية مشابهة، قصد إستخلاص العوامل الحاسمة في تحويل الإنفاق العمومي إلى محرك دائم للنمو المستدام، وتبقى الحاجة قائمة أيضاً إلى دراسات ميدانية كمية تعتمد على النماذج القياسية (Économétriques) لقياس العلاقة السببية بين الإنفاق العام، والاستثمار الخاص، والتنويع الإنتاجي، والأمن الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. بوطالب، أحمد. *الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والرهانات التنموية* .الجزائر: دار الهدى، 2016.
2. بن عمر، أحمد. *الجامعة ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر* .الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2021.
3. أحمد زهير، شامية، وخالد، الخطيب .*المالية العامة* .عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
4. أشواق، بن قدور .*تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي* .عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
5. البشير، عبد النور .*التنويع الاقتصادي في الجزائر بين متطلبات الإصلاح وحدود الأداء* .مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 7، 2019.
6. بوخاري، عبد الكريم. *الحوكمة الإدارية وإصلاح الوظيفة العمومية في الجزائر*. الجزائر: دار الهدى، 2018.
7. بلوافي، محمد. *المالية العامة وأدوات السياسة المالية*. القاهرة: دار الثقافة العربية، 2002.
8. جوزيف، شومبيتر. *الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية*. الطبعة الثالثة. نيويورك: هاربر آند براذرز، 1942.
9. حسام علي، داود .*مبادئ الاقتصاد الكلي* .عمّان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
10. د. برحماني، محفوظ. *المالية العامة في التشريع الجزائري*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2015.
11. د. حسين، عواضة، ود. عبد الرؤوف، قطيش .*المالية العامة* .لبنان: دار الخلود، 1995.
12. د. سامي، السيد .*المالية العامة وأدوات السياسة المالية* .القاهرة: دار الثقافة العربية، 2002.
13. د. عاطف، صدقي. *مبادئ المالية العامة*. القاهرة: دار النهضة العربية، 1977.
14. د. محمد السيد، راضي، ود. مصطفى حسني، السيد. *المالية العامة*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.
15. د. مصطفى حسن، مصطفى. *مبادئ علم المالية العامة*. القاهرة: دار النهضة العربية، 1977.
16. روب، موريس. *النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة*. ترجمة هشام متولي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1979.
17. عبد الرزاق، فارس. *الحكومة والفقراء والإنفاق العام*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
18. عبد المطلب، عبد الحميد. *السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي*. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2013.
19. علي عبد الوهاب، نجا، ومحمد عزت محمد غزلان، وعبير شعبان عبده. *اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014.
20. بوحوش، عمار، محمد محمود، الذنيبات. *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
21. فتح الله، ولعلو. *الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادي*. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.

22. حشيش، كمال. *أصول المالية العامة*. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.

23. الوادي، محمود حسين، وزكرياء أحمد، عزام. *المالية العامة والنظام المالي في الإسلام*. عمّان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000.

24. مهدي سهر، غيلان الجبوري، وسعدون رشيد، خضير الزبيدي. *الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي*. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.

25. ميشيل، تودارو .*التنمية الاقتصادية* .تعريب محمود حسن حسني. السعودية: دار المريخ للنشر، 2006.

26. ناظم، محمد، ونوري، الشمري. *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

27. محمد عدنان، وديع. *قياس التنمية ومؤشراتها*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2006.

28. محمد مدحت، مصطفى، وسهير، عبد الظاهر أحمد. *النماذج الرياضية للتخطيط والنمو الاقتصادي*. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

29. طارق، الحاج. *المالية العامة*. عمّان: دار الصفاء، 1999.

المقالات العلمية

30. ابراهيم عبد الحليم، عبادة. "السياسة النقدية وضوابطها ومواجهتها في الاقتصاد الإسلامي" .*الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية*

31. أحمد، بن سالم. *"تكنولوجيا المعلومات كمدخل للإصلاح الاقتصادي في الجزائر* ".مجلة الاقتصاد الجديد والتنمية المستدامة، العدد 8 (2021): 45–67.

32. *البشير، عبد النور. "التنويع الاقتصادي في الجزائر بين متطلبات الإصلاح وحدود الأداء"* .مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 7 (2019): 54–57.

33. *بوزيد، فوزي. "إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية"* .مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 20 (2020): 88–90.

34. بن حمودة، عبد الحفيظ. "السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر: بين متطلبات الاستقرار ومقتضيات النمو ".*مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة الجزائر 3، العدد 23 (2021): 44–46.

35. بن عمار، عبد القادر. "الفساد الإداري والوساطة في المرافق العمومية الجزائرية ".مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 25 (2021): 88.

36. بن يخلف، محمد. "الزبونية السياسية في الجزائر: من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية ".*مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 9، العدد 2 (2022): 112–114.

37. بن عيسى، محمد. "تحرير الأسعار وآثاره على العدالة الاجتماعية في الجزائر ".*مجلة الاقتصاد المعاصر*، جامعة الجزائر 3، (2020).

38. بوبكر، محمد. "تقييم برامجي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ".*مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد 12، العدد 3 (2018).

39. بوزيد، فوزي. "إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية ".*مجلة دراسات اقتصادية*، جامعة تلمسان، العدد 20 (2020): 88–90.

40. بلقاسم، كريم. "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ".*مجلة معارف*، 3، رقم 2 (2023): 100–130.

41. جلال، خشيب. "النمو الاقتصادي." *موقع الألوكة*، تم الاطلاع عليه في 15 يناير 2019.

42. صابة مختار. "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: البنية والمكونات." *مجلة دراسات العدد الاقتصادي* 1، ع1 (2010): 152. https://asjp.cerist.dz/en/article/89351 .

43. الطيب، عبد الرزاق. "القيم الاجتماعية والتحولات في المجتمع الجزائري المعاصر ".*مجلة العلوم الاجتماعية*، جامعة الجزائر 2، العدد 28 (2021): 55–57.

44. جاب الله، نورة. "دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في مواجهة التحولات القيمية في المجتمع الجزائري ".*مجلة دراسات اجتماعية*، جامعة قسنطينة، العدد 14 (2020): 72–74.

45. عبد الرحمان، بن خماسة. "إصلاحات الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق ".*مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد 12 (2008): 45–62.

46. عبد الرحمن، بن خدة. "سياسات الدعم في الجزائر: الواقع والتحديات ".*المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية*، العدد 15. (2019).

47. عبد الرزاق، فارس. "الحكومة والفقراء والإنفاق العام". *مركز دراسات الوحدة العربية*.

48. عبد القادر، سمير. "القطاع الخاص ودوره في دعم التشغيل في الجزائر ".*مجلة التنمية والعمل*، جامعة قسنطينة، العدد 11 (2020): 112–115.

49. نبيل، بوفليح. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2000–2010) ". *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* 13 (2012): 252.

50. زرمان، كريم. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي." (2001-2009) *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*. 200 :(2010) 27.

51. مخلدي، يحي. "برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من الفقر". *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير* 16، ع1 (2022): 77. *https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/16/1/196591* .

52. منصوري، أحمد. "البحث العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر ".*مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة الجزائر 3، العدد 18 (2021): 60–63.

التقارير الرسمية

53. البنك الدولي. *إصلاحات منظومة الدعم والتحول نحو الحماية الاجتماعية الموجهة*. تقرير التنمية الاقتصادية، 2020.

54. البنك الدولي. *تقرير التعليم العالي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020.

55. البنك الدولي. *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي، إصدارات متعددة.

56. البنك الجزائري. *التقرير السنوي لسنة* 2004. الجزائر: البنك الجزائري، 2005.

57. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(PNUD) *تقرير التنمية البشرية 2024/2023.*

58. صندوق النقد الدولي. *توقعات الاقتصاد العالمي* 2025*: تقرير عن التوقعات العالمية.* واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2025.

59. صندوق النقد الدولي. *تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.* واشنطن، 2022.

60. صندوق النقد الدولي. *تقرير عن إصلاحات القطاع العام في الجزائر.* واشنطن، 2021.

61. المنتدى الاقتصادي العالمي. *تقرير الجاهزية الشبكية 2016.* جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016.

62. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). *نقل التكنولوجيا والابتكار في الجامعات العربية.* باريس: اليونسكو، 2019.

63. وزارة المالية الجزائرية. *التقرير السنوي حول تنفيذ الميزانية العامة للدولة.* الجزائر، 2012.

64. وزارة المالية الجزائرية. *التقرير الاقتصادي السنوي.* الجزائر، 2020.

المستندات الرسمية والوثائق الحكومية:

65. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام 1996، المعدل في سنة 2008، المادة 79.

66. القانون رقم 08-09 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008.

67. الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

68. المرسوم الرئاسي رقم 15-247، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

69. خطاب الوزير الأول أحمد أويحي أمام البرلمان بتاريخ 27 سبتمبر 2018.

70. رئاسة الحكومة. *البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.* متوفر على www.cg.gov.dz/prsre :، تم الاطلاع عليه في 17 يوليو 2021.

المؤتمرات العلمية:

71. صالحي ناجية، مخناش فتحية. *أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي* – 2001*: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام.* الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو والنمو الاقتصادي خلال الفترة – 2001 2014. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ، الجزائر، يومي 11-12 مارس2013.

72. محمد بوهزة ،صباح براج. *أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة* – 2001 2009 *" الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي* خلال2001 – 2014. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي 11-12مارس 2013.

الأطروحات الجامعية

73. بلوافي، محمد. *أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970–2011*. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

74. بن زايد، سهام. *أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014*. رسالة ماجستير، جامعة قالمة، 2016. https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/bitstream/123456789/1846/1/M-330.170.pdf .

75. بودخدخ كريم. *أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر*. مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

76. دراوسي، مسعود. *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي*. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

77. سهام، قرقور، وسلمى حناشي. *مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغيراتها – حالة الجزائر*. مذكرة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2013.

78. كبداني، سيدي أحمد. *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية*. أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013.

79. عائشة، مسلم. *اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2004*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

80. ولد بومعزة، صونيا. *تداعيات المنظور الإقتصادي الجزائري الجديد على الشراكة الجزائرية الأوربية 2005–2017*. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021.

المراجع الإلكترونية

81. علو، أحمد. "دراسات اقتصادية – قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات القومية." *موقع السياسة* https://www.politics-dz.com ، تم الاطلاع بتاريخ 12 سبتمبر 2018.

82. بودخدخ، كريم، وسلامنة محمد. "أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001–2009) " . https://ketabonline.com/ar/books/103760، تم الاطلاع في 15 أكتوبر 2020.

83. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security، تاريخ الاطلاع 20 أفريل 2021.

84. موقع وكالة الأنباء الجزائرية، ليوم الثلاثاء 21 جويلية 2020. https://www.aps.dz/ar/economie/89894-2020-07-20-17-04-02 .

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

85. Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* London: W. Strahan and T. Cadell, 1776.

86. Mankiw, Gregory. *Macroéconomie,* 3ème édition. Belgique: De Boeck, 2003.

87. Douglass, C. North. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* Cambridge : Cambridge University Press, 1990
88. Francois, Escalle. *Maitriser les Finances Publiques : Pourquoi, Comment ?* Paris : Éditions Économica, 2005.
89. Lahsen , Abdelmalki. *Economie du développement.* Baume-les-Dames: Édition Baume les Dames, 1995.

90. Levine, Chars, and Jrene Rubin. *Fiscal Stress and Public Policy.* Beverly Hills, London: Sage Publications, 1980.

91. Philip, A. Klein. *The Management of Market-Oriented Economics: A Comparative Perspective.* Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, 1973.

92. Philippe, Hugon. *Économie du développement.* Paris: Dalloz, 1989.

93. Barro, Robert and Xavier Sala-i-Martin. *La croissance économique.* Édition internationale. France, 1996.

94. Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* London: W. Strahan and T. Cadell, 1776.
95. Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, and Richard Startz. *Macroeconomics.* 10th ed. New York: McGraw-Hill, 2010.

96. Walt W. Rostow. *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto.* Cambridge: Cambridge University Press, 1960.

97. Francois, Escalle. *Maitriser les finances publiques: pourquoi, comment ?* Paris: Éditions Économica, 2005.

Articles:

98. Barro, Robert J. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." *The Quarterly Journal of Economics* (1992).
99. Bassanini, Andrea, Luca Nunziata, and Danielle Venn. "Job Protection Legislation and Productivity Growth in OECD Countries." *Economic Policy* 24 (2009): 349–402.
100. Belhadj, Mejda, and Mebarki, Naceur. "Prépondérance des hydrocarbures, rente et croissance économique en Algérie: étude économétrique (2000–2018)." *Revue Algérienne de Finances Publiques* 11, no. 1 (2021).
101. Benhabib, Ahmed. "La diversification économique et la faible croissance (1980–2017)." *Revue des Réformes Économiques* 15, no. 2 (2021): 112–130.
102. Benhabib, Karim. *Les Petites et Moyennes Entreprises en Algérie: Entre contraintes structurelles et opportunités de diversification. Revue des Sciences Commerciales,* Université d'Alger 3, vol. 8, n°2 (2021).

103. Benhabib, Karim. *L'emploi des jeunes et le rôle des PME dans la croissance inclusive en Algérie. Cahiers du CREAD,* vol. 37, n°3 (2021).
104. Benhabib, R. *Le partenariat public-privé et la diversification économique en Algérie. Revue Tiers Monde,* vol. 45, n° 2 (2021).
105. Bendjama, Ammar. "Les effets de l'investissement public sur la croissance en Algérie." *Revue économique algérienne,* 2012.
106. Bernal-Verdugo, L., Furceri, D., & Guillaume, J. "Labor Market Flexibility and Unemployment: Cross-Country Evidence." *Journal of Economic Policy Studies* 14, no. 3 (2017): 45–67.
107. Boudiaf, Samir. *La Résilience Économique et les PME: Une approche structurelle du développement en Algérie. Revue Économie et Management*, Université de Béjaïa, n°12 (2022): 105.
108. Boudjella, Imane. "Enhancing Higher Education Standards in Algeria as A Strategic Necessity for the Transition to a Knowledge-Based Economy in Light of Successful International Experiences." *Revue Namâ Économie et Commerce* 9, no. 1 (2025): 73–90.
109. Boulassel. "Challenges of Civil Society Organizations in Tourism in Algeria." *Espaço e Economia* 22 (2021).
110. Bouznad, Abdelkader. *Les PME et le Développement Économique en Algérie: Défis et Perspectives. Revue Algérienne d'Économie et de Gestion*, Université de Tlemcen, n°15 (2020).
111. Hamza Zakarya, Mohyiddine, and Lakehal Mohamed. "The Reality of the Knowledge Economy in Algeria According to the Global Knowledge Index: An Analytical Study." *Revue Les Cahiers du POIDEX* 14, no. 1 (2025).
112.
113. Ghozali, Mourad. *Innovation, transfert de technologie et développement des startups en Algérie. Revue Sciences & Technologie*, Université de Constantine, série SH, n°49 (2018): 211.
114. Hachemane, F. *Entrepreneuriat et innovation en Algérie: défis et opportunités. Revue du CREAD*, vol. 37, n°3 (2020): 93–95.
115. Kormendi, Roger C., and Philip G. McGuire. "Macroeconomic Determinants of Growth: Cross-Country Evidence." *Journal of Monetary Economics* 16 (1985): 141–163.
116. Krugman, Paul. "Financing vs. Forgiving a Debt Overhang." *NBER Working Paper* No. 2486. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1988.
117. Lachabi, Fatima Zohra, and Derriche, Zahra. "Information and Communication Technology Indicators and Their Role in Promoting the Knowledge Economy in Algeria (Analytical Study)." *European Economic Letters (EEL)* 14, no. 4 (2024): 50–60.
118. Lucas, Robert E. Jr. "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics* 22, no. 1 (1988).
119. Madi, Kamel. "Evaluating Monetary Policy Tools in Achieving Monetary Stability (1990–2021)." *Financial Markets, Institutions and Risks* 7, no. 3 (2023): 45–60.
120. Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales. "Financial Dependence and Growth." *American Economic Review* 88 (1998): 559–586.
121. Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development." *Journal of Economic Growth* 9, no. 2 (2004): 131–165.

122. Romer, Paul. "The Origins of Endogenous Technological Change." *Journal of Political Economy* 98, no. 5 (1990): 71–102.

Official Reports:

123. African Development Bank. *Inclusive Growth and Civil Society Participation in North Africa Report.* 2023.
124. African Peer Review Mechanism. *Good Governance and Civil Society Engagement Report.* 2022.
125. *Banque d'Algérie. Rapport 2004: Évolution économique et monétaire en Algérie.*

126. Banque d'Algérie. *Rapport Annuel sur la Stabilité Financière.* Alger: Banque d'Algérie, 2019.
127. *Communiqué de la Banque d'Algérie. "Point de situation sur le financement non conventionnel." 1er avril 2019.*

128. International Monetary Fund (IMF). *Fiscal Policy and Long-Term Growth.* Policy Paper, 2015.

129. International Monetary Fund (IMF). *Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices.* April 2014.
130. International Monetary Fund (IMF). *Financial Development Index Database: 2000–2019.* 2020.
131. *Organization for Economic Cooperation and Development. The Knowledge-Based Economy. OECD Document OECD/GD 102. Paris: OECD, 1996.*

132. OECD. *Innovation and Knowledge-Based Growth.* Paris: OECD, 2020
133. *Programme de soutien à la relance économique à court et moyen termes, appui à la relance de la production (2001–2004). Ministère des Finances.*

134. Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). *Rapport sur le Développement Humain en Algérie: Gouvernance, inclusion et développement durable.* Alger: UNDP, 2020.

135. *Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV sur l'Algérie.*

136. *Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV sur l'Algérie.*

137. *République Algérienne Démocratique et Populaire. Bilan du programme de soutien de la relance économique.*

138. *République Algérienne Démocratique et Populaire. Programme de soutien à la relance économique à moyen et à long terme, pp. 13–14.*

139. *The Global Social Change Research. Basic Guide to the World Economic Growth, 1970 to 2007. May 2007.* http://gsociology.icaap.org/reportpdf/World_Economic_Growth.pdf.

140. *United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). World Investment Report 2019: Special Economic Zones. Geneva: United Nations, 2019.*

141. United Nations. *United Nations Annual Report – Algeria 2020*. UN Country Team Algeria, 2021.
142. World Bank. *Algeria Economic Update: Strengthening Private Sector Growth.* Washington, D.C, 2022.
143. World Bank. Algeria Financial Sector Assessment Program (FSAP): Stability and Development. Washington, D.C.: World Bank, 2018.
144. World Bank. Doing Business Report. World Bank Group, various years.

-Theses:

145. Axelle, Degans. La sécurité économique de la France dans la mondialisation: Une stratégie de puissance face aux nouveaux défis du XXIème siècle. Thèse de doctorat, Université de Reims Champagne-Ardenne, 2019. Electronic references:
146. Hamza Zakarya, Mohyiddine, and Lakehal Mohamed. The Reality of the Knowledge Economy in Algeria According to the Global Knowledge Index. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/154/16/1/196591 (accessed 2025).

الملاحق

الملحق رقم (01): النصوص التشريعية التي تم إصدارها عن طريق أوامر من قبل رئيس الجمهورية 2001-2015

الرقم	عنوان النص	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
01	الأمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق لـ: 27 فبراير سنة 2001، يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.	14	14 فبراير 2001
02	القانون رقم 01-15 المؤرخ في 04 شعبان عام 1422 الموافق 21 أكتوبر سنة 2001، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-02 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت 2001 والمتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة	62	24 أكتوبر 2001
03	القانون رقم 01-16 مؤرخ في 4 شعبان عام 1422 الموافق 21 أكتوبر سنة 2001، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.	62	24 أكتوبر 2001
04	القانون رقم 01-17 مؤرخ في 04 شعبان عام 1422 الموافق لـ 21 أكتوبر 2001، يتضمن الموافقة على الامر رقم 01-04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافقة 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.	62	24 أكتوبر 2001
05	القانون رقم 02-04 ممضي في 16 أبريل 2002 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1422 الموافق 25 فبراير 2002 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002.	28	01أبريل 2002
06	القانون رقم 03-08 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1424 الموافق 14 يونيو سنة 2003،يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1423الموافق 19 فبراير سنة 2003 الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.	37	15 يونيو 2003
07	القانون رقم 03-11 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-02 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمناطق الحرة.	64	26 أكتوبر 2003
08	القانون رقم 03-12 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة.	64	26 أكتوبر 2003
09	القانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.	64	26 أكتوبر 2003
10	القانون رقم 03-15 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424	64	26 أكتوبر 2003

	الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.		
11	القانون رقم 03-18 مؤرخ في 9 رمضان 1424 الموافق 4 نوفمبر سنة 2003 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالعلامات.	67	05 نوفمبر 2003
12	القانون رقم 03-19 مؤرخ في 9 رمضان 1424 الموافق 4 نوفمبر سنة 2003، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع.	67	05 نوفمبر 2003
13	القانون رقم 05-15 مؤرخ في 15 رمضان عام 1426 الموافق 18 أكتوبر سنة 2005، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 18 يوليو سنة 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005.	70	19 أكتوبر 2005
14	القانون رقم 05-17 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر2005، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب.	02	15 يناير 2006
15	القانون رقم 05-18 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر2005، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 05-07 المؤرخ في 18 رجب عام 1426الموافق 23 غشت سنة 2005 الذي يحدد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.	02	15 يناير 2006
16	القانون رقم 06-13 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق 14 نوفمبر سنة 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006	72	15 نوفمبر 2006
17	القانون رقم 06-17 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق 14 نوفمبر سنة 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 01 03 –المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.	72	15 نوفمبر 2006
18	القانون رقم 06-18 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق 14 نوفمبر سنة 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 3 رجب عام 1427 الموافق 29 يوليو سنة 2006 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 لمؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 ابريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.	72	15 نوفمبر 2006
19	القانون رقم 06-19 مؤرخ في 22 شوال عام 1427 الموافق 14 نوفمبر سنة 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 الموافق 30 غشت سنة 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.	72	15 نوفمبر 2006
20	القانون رقم 06-20 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-09 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 06-05المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب.	80	11 ديسمبر 2006

21	القانون رقم 07–04 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1428 الموافق 17 ابريل سنة 2007، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07 –02 المؤرخ في 11 صفر عام 1428 الموافق أول مارس سنة 2007 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 01–10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم.	26	22 أبريل 2007
22	القانون رقم 07 –09 مؤرخ في 07 رمضان عام 1428 الموافق 19 سبتمبر 2007 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07–03 مؤرخ في 09 رجب عام 1428 الموافق 24 يوليو 2007، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007.	59	23 سبتمبر 2007
23	القانون رقم 07 –10 مؤرخ في 07 رمضان عام 1428 الموافق 19 سبتمبر 2007 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07–04 مؤرخ 06 شعبان عام 1428 الموافق 19 غشت 2007 ، يتعلق بإعفاء مؤقت لعمليات استيراد البطاطا، الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك، من الحقوق الجمركية و من الرسم على القيمة المضافة.	59	23 سبتمبر 2007
24	القانون رقم 08–10 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 26مايو سنة 2008 ،يتضمن الموافقة على الأمر رقم 08–01 مؤرخ في 21 صفر عام 1429 الموافق 28 فبراير سنة 2008، يتمم الأمر رقم 01 –04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.	27	28 مايو 2008
25	القانون رقم 08–17 مؤرخ في 5 شوال عام 1429 الموافق 5 أكتوبر 2008يتضمن الموافقة على الأمر رقم 08 –02 المؤرخ في 21 رجب 1429الموافق 24 يوليو 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة .2008	58	8 أكتوبر 2008
26	القانون رقم 08–20 مؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1429 الموافق 23 نوفمبر سنة 2008 ،يتضمن الموافقة على الأمر رقم 08 –04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.	66	26 نوفمبر 2008
27	القانون رقم 09–05 مؤرخ في 22 شوال عام 1430 الموافق 11 أكتوبر، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 09 –01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009	59	14 أكتوبر 2009
28	قانون رقم 10–07 مؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1431 الموافق 27 أكتوبر سنة 2010، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10–01 المؤرخ في 16رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010.	66	3 نوفمبر 2010
29	القانون رقم 10–08 مؤرخ في ذي القعدة عام 1431 الموافق 27 أكتوبر سنة 2010، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10–02 المؤرخ في 16رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، الذي يعدل ويتمم للأمر رقم 95–20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بالمحاسبة.	66	03 نوفمبر 2010
30	القانون رقم 10–09 مؤرخ في ذي القعدة عام 1431 الموافق 27 أكتوبر سنة 2010، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10–03 المؤرخ في 16رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 96–22 المؤرخ 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 و المتعلق بقمع مخالفات التشريع و	66	03 نوفمبر 2010

	التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.		
31	القانون رقم 10–10 مؤرخ في ذي القعدة عام 1431 الموافق 27 أكتوبر سنة 2010 ،يتضمن الموافقة على الامر رقم 10–04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 الذي يعدل و يتمم الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 و المتعلق بالنقد والقرض.	66	03 نوفمبر 2010
32	القانون رقم 10–11 مؤرخ في ذي القعدة عام 1431 الموافق 27 أكتوبر سنة 2010، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10–05 المؤرخ في 16رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 الذي يتمم القانون رقم 06–01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.	66	03 نوفمبر 2010
33	القانون رقم 12–11 مؤرخ في مؤرخ في 03 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 26 مارس سنة 2012 ،يتضمن الموافقة على الأمر رقم 12 02 –المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012الذي يعدل و يتمم القانون رقم 05 –01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.	19	01 أبريل 2012
34	القانون رقم 12–12 مؤرخ في 03 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 26 مارس سنة 2012، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 12–03 المؤرخ في 20ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012.	19	01 أبريل 2012
35	القانون رقم 15–16 مؤرخ في 01 ربيع الأول عام 1437 الموافق 13 ديسمبر سنة 2015، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 15–01 المؤرخ في 07 شوال عام 1436 الموافق 23 يوليو سنة 2015 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.	67	20 ديسمبر 2015

الملحق رقم (02): تقرير حول مستجدات التمويل غير التقليدي 2019

POINT DE SITUATION SUR LE FINANCEMENT NON CONVENTIONNEL

Communiqué officiel

1er avril 2019

Banque d'Algérie – Direction Générale des Études et des Prévisions

La présente note a pour objet de faire le point sur la mise en œuvre, à ce jour, du financement non conventionnel et d'apporter des éclairages sur la conduite de la politique monétaire, dans ce contexte.

Au préalable, il convient de revenir sur les facteurs ayant présidé à l'avènement de ce mode extrême de financement de l'économie. La chute brutale des prix du pétrole, à partir de la mi-2014, avait fortement impacté les finances publiques, entrainant l'érosion rapide de l'importante épargne budgétaire accumulée sur plusieurs années, ainsi que la suspension de plusieurs projets publics en cours de réalisation.

En situation de rareté de sources de financements alternatifs, le financement extérieur étant exclu et face aux pressions croissantes sur les finances publiques, certains experts, faisant partie d'une « task force » installée auprès de la Primature, dans une note datée, d'avril 2017 et intitulée « le financement de l'économie : écueils et solutions possibles », avaient recommandé, avec insistance, comme une des solutions, face à la détérioration de la liquidité bancaire et aux difficultés de financement de l'économie, le recours au financement dit non conventionnel(planche à billets).

1 – Cette même note, avait été présentée à la Banque d'Algérie, en mai 2017, pour analyse et avis. Elle avait fait l'objet d'observations et de commentaires, en date du 18/06/2017, dont extraits ci-après :« En Algérie, la situation est loin de présenter des similarités avec les cas exposés dans la note (Etats-Unis, Europe, Japon) qui seraient susceptibles de justifier le recours au financement non conventionnel, dans notre Pays.

– Les instruments conventionnels de politique monétaire n'ont pas atteint leurs limites. A ce stade, les banques ne présentent au refinancement, par la Banque d'Algérie, (opérations d'open market et réescompte) que des titres publics. La matérialisation de l'importante part d'effets privés qu'elles détiennent dans leurs portefeuilles leur permettrait de disposer de liquidités substantielles, via le refinancement de ces effets, auprès de la Banque d'Algérie ;

– Les taux d'intérêt de la Banque d'Algérie, de réescompte et des opérations d'open market (appelé à être le taux directeur), sont loin d'être « proches de zéro » ;

– En plus de la marge en termes de taux d'intérêt, la Banque d'Algérie dispose d'une marge en termes de taux de réserves obligatoires. L'utilisation de cette marge est tributaire d'un certain nombre de conditions. En particulier, il est important de s'assurer que les liquidités bancaires qui seraient libérées par une baisse du taux de la réserve obligatoire servent effectivement au financement de l'économie. Pour cela, il est nécessaire qu'il y ait un appétit effectif auprès des opérateurs économiques pour les crédits bancaires, notamment d'investissement. L'activité

économique étant encore fortement dépendante de la dépense publique, notamment de la dépense d'équipement, cet appétit pourrait, temporairement, faire défaut, compte tenu du contexte actuel difficile qui caractérise les finances publiques.

– La Banque d'Algérie ne peut pas intervenir directement sur le marché primaire des émissions d'obligations du Trésor, via des opérations de quantitative leasing. Cela reviendrait à créer de la monnaie ex-nihilo (en d'autres termes, recourir à la « planche à billets ») pour le financement du déficit du Trésor. Une telle option risque d'entraîner l'économie dans une spirale inflationniste et de dépréciation de la monnaie nationale, fortement dommageables. Cela explique son exclusion par la loi, qui encadre rigoureusement les avances de la Banque d'Algérie au Trésor.

De plus, si une telle option devait être envisagée, elle irait à l'encontre de la nécessaire consolidation budgétaire, envisagée dans le cadre budgétaire de moyen terme.

Enfin, il paraît, pour le moins, paradoxal que les auteurs « appellent de leurs vœux » la Banque d'Algérie à recourir à la planche à billets, éminemment inflationniste, et soulignent en même temps que la « Banque d'Algérie ne doit pas mettre « de l'huile (sur) le feu en alimentant la spirale inflationniste » et ne doit pas « inonder le marché de liquidités ».

Tout comme, il paraît paradoxal que les auteurs de la note préconisent le recours au QE, qui, de par l'injection de liquidités qu'il implique, agit à la baisse sur les taux d'intérêt (afin d'encourager l'octroi de crédits et relancer l'activité économique) et que, dans le même temps, conseillent de relever les taux d'intérêt… qui plus est, dans un contexte d'inflation élevée.

Les auteurs de la note estiment que « le volume maximal de la création monétaire (incluant réescompte, open market et QE) doit être de l'ordre de 1600 milliards de dinars, en 2017. Il est à noter que ce niveau d'intervention de la Banque d'Algérie dans le financement de l'économie est quasiment atteint, au cours des cinq premiers mois de cette année, sous la forme de 657 milliards de dinars de refinancement (réescompte et opérations d'open market) et de 920 milliards de dinars de dividendes versés au Trésor et sans recourir au QE, encore moins dans sa forme de création monétaire sans contrepartie (planche à billets). Ce niveau pourrait être largement dépassé, pour autant que les banques progressent, en termes de matérialisation des effets privés et distribuent davantage de crédits sains à l'économie (en supposant que la demande de crédits évolue favorablement) ».

2 – La Banque d'Algérie avait suggéré, dans sa réponse, entre autres, des démarches alternatives, telle que l'instrumentation, dans la phase intermédiaire, de l'article 53 de l'Ordonnance relative à la monnaie et au crédit, prévoyant la possibilité de placer une partie de ses fonds propres, en titres émis ou garantis par l'Etat.

Cette démarche était, par ailleurs, dûment confortée par le versement de dividendes substantiels et prévisibles, au profit du Trésor (610 milliards de DA en 2016 ; 920 milliards de DA en 2017 et 1.000 milliards de DA en 2018).

3 – L'introduction de l'article 45 bis dans l'Ordonnance sur la Monnaie et le Crédit, en 2017, a institué la mise en place du financement monétaire du Trésor, par la Banque d'Algérie. Dans cet article, seule la période de mobilisation des fonds a été dûment encadrée, fixée, exceptionnellement, à 5 ans.

En tout état de cause, la Banque d'Algérie est intervenue, dans ce cadre, en application de l'ordonnance relative à la monnaie et au crédit, telle qu'amendée par l'introduction de l'article 45 bis.

4 – Face à ce nouveau contexte, la Banque d'Algérie, a été amenée à adapter sa politique monétaire et mettre en œuvre l'ensemble des instruments, à disposition, aux fins de pallier les éventuels effets inflationnistes d'un tel financement.

5 – La conduite de la politique monétaire en contexte de financement non conventionnel. Depuis la mi-novembre 2017 et à fin janvier 2019, un montant de 6.556,2 milliards de DA, a été mobilisé par le Trésor, auprès de la Banque d'Algérie, au titre de la mise en œuvre du financement non conventionnel.

Sur cet encours :

– un montant de 2.470 milliards de DA, a servi au financement du déficit du Trésor, au titre des années 2017 et 2018 et partiellement, au titre de l'exercice 2019 ;

– un montant de 1.813 milliards de DA, a contribué au remboursement de la dette publique à l'égard des entreprises nationales, Sonatrach et Sonelgaz, ainsi qu'au financement du remboursement de l'emprunt obligataire pour la croissance ;

– un montant de 500 milliards de DA, destiné à la Caisse Nationale de Retraite (CNR) pour le refinancement de sa dette à l'égard de la CNAS ;

– un montant de 1.773,2 milliards de DA, destiné au Fonds National d'Investissement pour les opérations de financement des programmes AADL, du déficit de la CNR et de projets structurants.

En termes d'utilisation, sur l'encours global de 6.556,2 milliards de dinars :

– un solde de 945,1 milliards de DA, est abrité au compte de Trésor auprès de la Banque d'Algérie, et donc non encore injecté dans l'économie.

– un montant de 656,7 milliards de DA, est logé dans le compte du FNI auprès du Trésor dans la perspective de son utilisation, en fonction des besoins avérés.

– un montant de 1.830 milliards de DA, fait l'objet d'une stérilisation par la Banque d'Algérie, à travers ses différents instruments.

Au total, sur le montant global mobilisé à ce jour, de 6.556,2 milliards de DA, seul un montant de 3.114,4 milliards de DA, a été injecté dans l'économie.

Le principal défi étant de continuer à assurer la stabilité des prix dans un environnement de surplus de liquidités substantiels et persistants, les instruments adéquats pour la gestion de la liquidité, à la disposition de la Banque d'Algérie, ont été mis en œuvre.

En effet, le 8 janvier 2018, les opérations de reprise de liquidité ont débuté. Ces opérations s'effectuent sous forme de dépôts à terme à 7 jours. Les montants à absorber sont décidés par la Banque d'Algérie et adjugés à travers des enchères à taux variable avec un taux maximum proche du taux directeur. De plus, le 15 janvier 2018, au début de la première période de constitution de la réserve obligatoire, la Banque d'Algérie a augmenté le taux, de cette dernière, de 4% à 8%.

L'utilisation appropriée de ces instruments a permis de stériliser l'excédent de liquidité induit par le programme de financement monétaire.

En conséquence, le taux interbancaire sur le marché interbancaire à 7 jours a oscillé autour de 2,5%, un peu en dessous du taux directeur, comme on pouvait s'y attendre dans un environnement d'excédent de liquidité important. En conséquence, le taux directeur continue de signaler l'orientation de la politique monétaire avec pour objectif le maintien de la stabilité des prix.

Enfin, le Comité des opérations de politique monétaire, à travers des données actualisées du marché monétaire et des indicateurs macro-économiques, avait décidé de nouvelles mesures, le 22/05/2018, à savoir :

– une augmentation du taux de la réserve obligatoire de deux cents (200) points de base, le portant de 8 à 10%.

– une opération de « cantonnement » partiel de la liquidité, par le biais d'action bilatérale.

Compte tenu des développements macroéconomiques et monétaires, la Banque d'Algérie a ajusté, en février 2019, certains paramètres des instruments à sa disposition.

En effet, la liquidité bancaire générée par les facteurs autonomes a enregistré, durant le mois de janvier 2019, une importante augmentation, se situant, au 06 février 2019, à un niveau de près de 2 000 milliards de dinars.

L'encours moyen de la liquidité, durant le deuxième semestre de l'année 2018, s'est établi à 1 482 milliards de dinars, avec un maximum de 1 650 milliards de dinars en juillet et un minimum de 1 275 milliards de DA, en septembre 2018.

Face à l'objectif de la réserve obligatoire de 1 016 milliards de dinars (avec un taux de 10%), les facteurs autonomes ont généré, à cette date, une réserve excédentaire de près de 1.000 milliards de dinars.

Le Comité des Opérations de Politique Monétaire réuni, en sa séance du jeudi 14 février 2019, a décidé de relever le taux de la réserve obligatoire à 12%, applicable, à compter du 15 février 2019, aux fins de stériliser le fort accroissement de l'excès de liquidité, observé au cours des deux derniers mois et de s'assurer que le marché interbancaire demeure suffisamment profond. Cela devrait permettre de maintenir le taux d'intérêt à sept jours, proche du taux directeur de la Banque d'Algérie et de diminuer les coûts liés à l'absorption de l'excédent de liquidité.

Il convient de signaler, qu'à fin février 2019, la liquidité globale des Banques s'établissait à 1.895,6 milliards de DA. Les crédits à l'économie, en 2018, avait atteint un taux de croissance de 13,8%, comparativement à l'exercice 2017, avec un accroissement annuel des financements, en valeur absolue, de 1.223 milliards de DA. Par ailleurs, il est important de souligner que l'inflation sur la période 2017 à ce jour, a connu une évolution maîtrisée. En effet, mesurée par l'indice des prix à la consommation, l'inflation, en moyenne annuelle, est passée de 5,6% en 2017, à 4,3% en 2018 et à 4,1% en février 2019.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر والإهداء	**I**
الملخص	**IV-II**
مقدمة	**أ – س**
خطة الدراسة	**ش– ط**
الفصل الأول: **الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي ونظرياته**	**01**
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	**02**
المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي، آليات تحقيقه وخصائصه	**02**
الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	**02**
الفـرع الثاني: مفهوم الأمن الإقتصادي وعلاقته بالنمو	**09**
الفرع الثالث: آليات تحقيق النمو الإقتصادي وخصائصه في الدول المتطورة	**11**
المطلب الثاني: كيفية قياس النمو الإقتصادي	**14**
الفــرع الأول: طريقــة الدخــل	**14**
الفــرع الثــاني: طريقة القيمة المضافة	**16**
الفــرع الثـالث: طريقــة الإنفــاق	**16**
المبـحث الثـاني: نظريات النمو الإقتصادي	**18**
المطلـب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي	**18**
الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك	**18**
الفـرع الثاني: النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك	**23**
المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث	**27**

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكينزيين	**27**
الفرع الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر المعاصر	**29**
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني: **النفقات العمومية، تصنيفاتها، نظرياتها وتطورها**	**43**
تمهيد الفصل الثاني	**43**
المبحث الأول: النفقات العمومية وتصنيفاتها	**44**
المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية	**44**
الفرع الأول: مفهوم النفقات العمومية	**44**
الفرع الثاني: عناصر النفقات العمومية	**46**
المطلب الثاني: تصنيف النفقات العمومية	**47**
الفــرع الأول: التصنيفات العلمية للنفقات العمومية	**47**
الفرع الثــاني: التصنيفات التشريعية للنفقات العمومية	**52**
الفرع الثالث: تصنيف النفقات العمومية من خلال السياسة المالية والنقدية	**55**
المبحث الثاني: تطور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي	**69**
المطلب الأول: تطور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من منظور مختلف المقاربات الفكرية	**69**
الفرع الأول: مذهب التجاريين والطبيعيين	**69**
الفرع الثاني: المذهب الرأسمالي	**72**
الفرع الثالث: المذهب الكنزي والإشتراكي	**74**
المطلب الثاني: الأثار الإقتصادية للإنفاق العمومي ومبرراته	**76**
الفرع الأول: الأثار الإقتصادية للإنفاق العمومي	**77**
الفرع الثاني: مبررات الإنفاق العمومي	**80**
خلاصة الفصل الثاني	**83**

الفصل الثالث: **البرامج التنموية الجزائرية وإنعكاساتها على أمنها الاقتصادي (2000-2019)**	**84**
تمهيد الفصل الثالث	**84**
المبحث الأول: البرامج التنموية المنتهجة من قبل الجزائر ما بين سنتي 2000-2019	**86**
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو 2001-2009	**87**
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	**87**
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**97**
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو والنموذج الإقتصادي الجديد 2010-2019	**106**
الفرع الأول: برنامج توطيد النمو 2010-2014	**106**
الفرع الثاني: النموذج الإقتصادي الجديد 2015-2019	**110**
المبحث الثاني: إنعكاسات البرامج التنموية على الوضع الاقتصادي الجزائري	**113**
المطلب الأول: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2000	**113**
الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي	**114**
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي	**121**
المطلب الثاني: مؤشرات توازن الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019	**124**
الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي	**124**
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي	**140**
خلاصة الفصل الثالث	**147**
الفصل الرابع: **تحديات الأمن الإقتصادي الجزائري وآليات تحقيق النمو**	**149**
تمهيد الفصل الرابع	**149**
المبحث الأول: تحديات الأمن الإقتصادي الجزائري	**150**
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية الكلية والهيكلية	**150**

الفرع الأول: تحديات السياسة الاقتصادية الكلية	**150**
الفرع الثاني: تحديات السياسة الاقتصادية الهيكلية	**154**
المطلب الثاني: التحديات ذات الطبيعة المؤسساتية	**158**
الفرع الأول: تأثير المؤسسات الرسمية على الأمن الإقتصادي الجزائري	**158**
الفرع الثاني: تأثير التنظيم غير الرسمي على الأمن الإقتصادي الجزائري	**168**
المبحث الثاني: آليات تحقيق النمو الإقتصادي الجزائري	**171**
المطلب الأول: الآليات الحكومية	**172**
الفرع الأول: الإصلاحات الكلية والهيكلية	**191**
الفرع الثاني: الإصلاحات المؤسساتية	**194**
المطلب الثاني: الآليات غير الحكومية	**196**
الفرع الأول: تفعيل دور القطاع الخاص	**197**
الفرع الثاني: إشراك المجتمع المدني في المسار التنموي	**209**
خلاصة الفصل الرابع	**213**
خاتمة	**215**
قائمة المراجع	**221**
الملاحق	**230**

قائمة الجداول والأشكال:

1. قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	أوجه الإختلاف بين إقتصاد الصناعة وإقتصاد المعرفة	35
(02)	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	88
(03)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004	90
(04)	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	92
(05)	القطاعات المستفيدة من برامج التنمية المحلية	93
(06)	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برامج التنمية المحلية	94
(07)	مجالات برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية	94
(08)	القطاعات المستفيدة من برامج تنمية الموارد البشرية	95
(09)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	99
(10)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	100
(11)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	101
(12)	توزيع المخصصات المالية لبرامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	102
(13)	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية	103
(14)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	107
(15)	حجم الصادرات والواردات في الجزائر 2014-2019	112
(16)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني 1995-2000	114
(17)	تطور معدلات النمو في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات 1996 - 2000	115
(18)	مداخيل قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات 1997-2000	115
(19)	معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات 1996 -2000	116
(20)	تطور نسبة التضخم 1995-2000	119
(21)	تطور نسبة البطالة والتضخم 1995-2000	120

(22)	الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1996-2000	121
(23)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000	123
(24)	إحتياطي الصرف والدين الخارجي 1995-2000	124
(25)	معدل نمو الناتج الداخلي 2001-2019	125
(26)	معدل نمو الناتج الداخلي 2001-2019	126
(27)	معدل التضخم وأسعار الاستهلاك 2001-2019	131
(28)	تطور الاستهلاك العمومي والخاص 2001-2019	133
(29)	تطور الإنفاق الإستثماري خلال الفترة 2001-2019	135
(30)	معدل البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2001-2019	137
(31)	تطور وضعية حسابي ميزان المدفوعات والميزان التجاري 2001-2019	140
(32)	تطور وضعية إحتياط الصرف 2001-2019	143
(33)	تطور وضعية الدين الخارجي 2001-2019	145

2. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	تصورات "آدم سميت" حول النمو الإقتصادية	20
(02)	نموذج "توماس مالتوس" حول النمو الإقتصادي	21
(03)	المراحل الخمسة للنمو الإقتصادي عبر الزمن "لروستو"	30
(04)	إتجاه نمو بعض القطاعات 2001-2019	131
(05)	إتجاه معدل التضخم وأسعار الاستهلاك 2001-2019	132
(06)	إتجاه تطور الاستهلاك العمومي والخاص 2001-2019	136
(07)	تطور معدل البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2001-2019	139
(08)	تطور وضعية حسابي ميزان المدفوعات والميزان التجاري 2001-2019	142

(09)	إتجاه تطور وضعية إحتياط الصرف للفترة الممتدة ما بين 2001-2019	**145**
(10)	إتجاه تطور وضعية الدين الخارجي للفترة الممتدة ما بين 2001-2019	**146**

3. قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	النصوص التشريعية التي تم إصدارها عن طريق أوامر من قبل رئيس الجمهورية 2001-2015	**230**
(02)	تقرير حول مستجدات التمويل غير التقليدي 2019	**234**

4. قائمة الرموز:

الرمز–المصطلح	المعنى
PIB	الناتج الداخلي الخام
IDH	مؤشر التنمية البشرية
GAR	التسيير بالنتائج
PPP	الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
PME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
STARTUPS	الشركات الناشئة
INCUBATEURS	الحاضنات
OCDE, OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ONS	الديوان الوطني للإحصاء
CNIS	المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات
CNESE	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
BTPH	البناء والأشغال العمومية والري
ANDI	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
PSRE	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004

PCSCE	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
TIC	تقنيات الاعلام والاتصال
PIS	برنامج الاستثمار في المجال الصحي
NME	النموذج الاقتصادي الجديد
EPL	مؤسسة عمومية محلية
FMI, MFI	صندوق النقد الدولي، هو مؤسسة مالية دولية أُنشئت سنة 1944 خلال مؤتمر "بريتون وودز" وبدأت عملها رسميًا سنة 1945، ويقع مقرّه في واشنطن العاصمة – الولايات المتحدة الأمريكية.
ADB, BAD	البنك الافريقي للتنمية، هو مؤسسة مالية إقليمية متعددة الأطراف، أُنشئت سنة 1964، ويقع مقرها الرئيسي في أبيدجان–ساحل العاج.
COMMANDE PUBLIQUE	الطلبيات العمومية، مجموعة العقود التي تبرمها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية مع مؤسسات خاصة أو عمومية، من أجل إنجاز أشغال، أو اقتناء سلع، أو تقديم خدمات لتلبية حاجات المرفق العام.
PROGRES TECHNIQUE	التقدم التقني، يقصد به كل التحسينات والابتكارات التقنية والعلمية التي تؤدي إلى رفع إنتاجية العمل ورأس المال.
GO & GO POLICIES	توجه اقتصادي أو تنموي يقوم على دفع عجلة النمو بشكل متواصل من خلال الاستثمار والإنفاق العام.
GO & STOP POLICIES	يُشير إلى نوع من السياسات الاقتصادية المتقلبة التي تتم بين التوسّع (Go) والانكماش(Stop) ، حسب تطورات الوضع الاقتصادي.
THERAPIE DE CHOC	"العلاج بالصدمة"، ويُستخدم في المجال الاقتصادي للدلالة على سياسة إصلاح اقتصادي جذري وسريع تُطبَّق عادة بعد أزمات اقتصادية حادة.
RESILIENCE ECONOMIQUE	المرونة الاقتصادية أو الصمود الاقتصادي، هي قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والتكيف معها ثم العودة إلى مسار النمو والاستقرار في أقصر وقت ممكن.
R&D HUB	مركز البحث والتطوير
UNCTAD	هو إختصار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.